جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:.....

رقم التسجيل:DES/3C/01/16

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه الطور الثالث

في: العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود ومالية

العنوان

# الموازنة العامة وعلاقتها بتقلبات أسعار المحروقات

# -دراسة حالة الجزائر للفترة 2018/2000-

من إعداد:

بورابة إيمان

تاريخ المناقشة:2021l12l16

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

| الاسم واللقب | الرتبة العلمية | المؤسسة | الصفة |
|---|---|---|---|
| بيصار عبد المطلب | أستاذ محاضر (أ) | جامعة المسيلة | رئيسا |
| قاسمي السعيد | أستاذ التعليم العالي | جامعة المسيلة | مشرفًا و مقررًا |
| لعجال العمرية | أستاذ محاضر (أ) | جامعة المسيلة | ممتحنا |
| بوتيارة عنتر | أستاذ محاضر (أ) | جامعة المسيلة | ممتحنا |
| عابي وليد | أستاذ محاضر (أ) | جامعة تبسة | ممتحنا |
| عامر هشام | أستاذ محاضر (أ) | المركز الجامعي بريكة | ممتحنا |

السنة الجامعية: 2021/2020

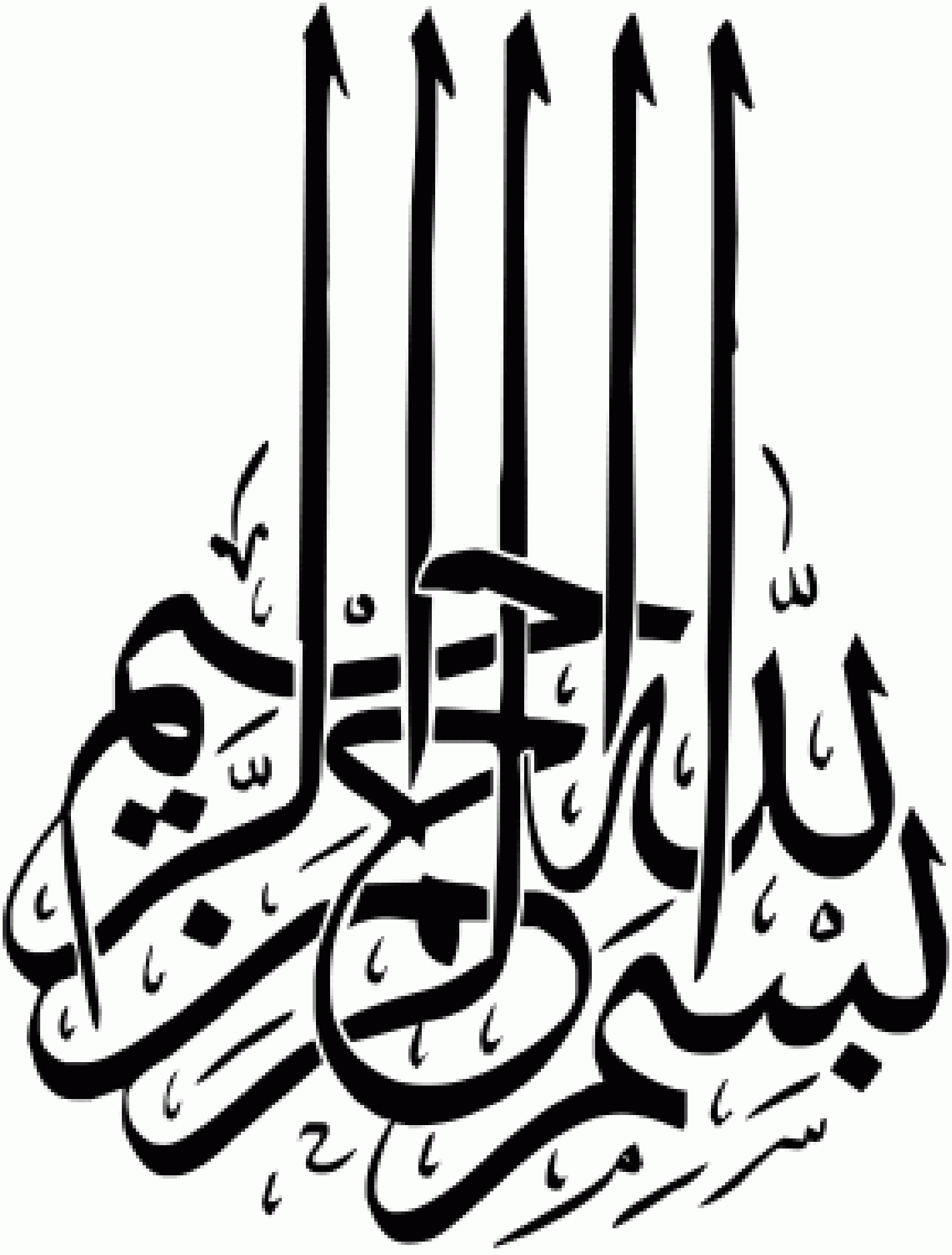
بسم الله الرحمن الرحيم

# إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى

وأهله أما بعد:

أهدي ثمرة جهدي ونجاحي إلى رفيق دربي

زوجي العزيز "حمسزة"

وإلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأدامهما نورا لدربي

إلى كل العائلة الكريمة من إخوتي وأخواتي وأبنائي.

إلى كل من كان لهم أثر على حياتي وشاركوا

ولو بكلمة في نجاحي.

ط.إيمان

© Ladie Lynn
http://ladielynn.com

# شكر وعرفان

نحمد الله عز وجل الذي وفقني في إتمام البحث العلمي أما بعد:

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور الفضيل "قاسمي السعيد"

على كل ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت

في إثراء موضوع دراستنا

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة

في الأخير لا ننسى أن نتقدم بأسمى عبارات الشكر لكل من ساعدنا

ولو بمعلومة، نصيحة، توجيه في أي مكان أوزمان.

ط.إيمان

# فهـــــرس

# المحتويات

# فهرس المحتويات


| العنــوان | رقم الصفحة |
|---|---|
| فهرس المحتويات | I |
| فهرس الجداول | VI |
| فهرس الأشكال | VIII |
| مقدمة | أ–هـ |
| **الفصل الأول: تقلبات أسعار المحروقات وأهم العوامل المحددة له** | 06-50 |
| تمهيـد | 07 |
| المبحث الأول: ماهية المحروقات | 08 |
| المطلب الأول: مفاهيم عامة حول المحروقات (النفط والغاز الطبيعي) | 08 |
| المطلب الثاني: الخلفية التاريخية لتطور قطاع المحروقات في العالم | 10 |
| المطلب الثالث: اكتشاف النفط وطرق استخراجه. | 13 |
| المطلب الرابع: أنواع الخامات البترولية | 17 |
| المبحث الثاني: السوق النفطي العالمي | 20 |
| المطلب الأول: تعريف السوق العالمية للنفط وخصائصها | 20 |
| المطلب الثاني: التطور التاريخي للسوق النفطي العالمي | 23 |
| المطلب الثالث: أنواع السوق العالمي للنفط | 27 |
| المطلب الرابع: التوقعات المستقبلية لأسواق النفط العالمية | 30 |

| | |
|---|---|
| المبحث الثالث: آليات تسعير النفط في الأسواق العالمية | 32 |
| المطلب الأول: أنواع أسعار النفط وأهم العوامل المؤثرة في تحديده | 32 |
| المطلب الثاني: السياسات التي تحكم مستويات أسعار النفط | 40 |
| المطلب الثالث: الأنظمة الأساسية لتسعير النفط | 45 |
| المطلب الرابع: تأثير تذبذب أسعار النفط على الدول المصدرة للنفط | 47 |
| خلاصـة الفصل | 50 |
| **الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول الموازنة العامة للدولة** | **101-51** |
| تمهيـد | 52 |
| المبحث الأول: ماهية الموازنة العامة للدولة | 53 |
| المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة للدولة | 53 |
| المطلب الثاني: خصائص الموازنة العامة للدولة | 57 |
| المطلب الثالث: أنواع الموازنات العامة للدولة | 59 |
| المطلب الرابع: قواعد إعداد الموازنة العامة للدولة | 65 |
| المبحث الثاني: النفقات والإيرادات العامة للدولة | 67 |
| المطلب الأول: النفقات العامة | 67 |
| المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة | 71 |
| المطلب الثالث: الإيرادات العامة | 75 |
| المطلب الرابع: مصادر الإيرادات العامة | 76 |
| المبحث الثالث: دورة الموازنة العامة | 87 |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول: شفافية الموازنة العامة | 87 |
| المطلب الثاني: دورة إعداد الموازنة العامة | 91 |
| المطلب الثالث: الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة | 96 |
| خلاصة الفصل | 101 |
| **الفصل الثالث: التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر** | **141-102** |
| تمهيد | 103 |
| المبحث الأول: تطور السياسة النفطية في الجزائر خلال الفترة 1962-2018 | 104 |
| المطلب الأول: السياسة النفطية قبل الاستقلال قبل سنة 1962 | 104 |
| المطلب الثاني: السياسة النفطية للجزائر بعد سنة 1962 | 107 |
| المطلب الثالث: السياسة النفطية بعد التأميم سنة 1971 | 109 |
| المطلب الرابع: الأزمة النفطية لسنة (2014) وتأثيراتها على الاقتصاد الجزائري | 111 |
| المبحث الثاني: واقع وأهمية المحروقات في الاقتصاد الجزائري | 116 |
| المطلب الأول: أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري | 116 |
| المطلب الثاني: احتياطي المحروقات في الجزائر | 123 |
| المطلب الثالث: أهمية العائدات النفطية بالنسبة للمديونية الخارجية والاحتياطات الأجنبية | 131 |
| المطلب الرابع: أهمية الجباية النفطية في تغطية النفقات العامة | 135 |
| خلاصة الفصل | 141 |
| **الفصل الرابع: تحليل وضعية الموازنة العامة للجزائر في ظل تقلبات أسعار المحروقات خلال الفترة 2000-2018** | **199-142** |

| | |
|---|---|
| **تمهيد** | **143** |
| **المبحث الأول: تطور النفقات العامة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار المحروقات خلال الفترة 2000-2018** | **144** |
| **المطلب الأول: تبويب النفقات العامة حسب القانون الجزائري** | **144** |
| **المطلب الثاني: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2018** | **146** |
| **المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين أسعار النفط والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2018** | **154** |
| **المطلب الرابع: دور النفقات العامة في الإقتصاد الجزائري** | **156** |
| **المبحث الثاني: تطور الإيرادات العامة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار المحروقات خلال الفترة 2000-2018** | **160** |
| **المطلب الأول: تبويب الإيرادات العامة حسب القانون الجزائري** | **160** |
| **المطلب الثاني: تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2018** | **163** |
| **المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين أسعار النفط والإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2018** | **167** |
| **المطلب الرابع: دور الإيرادات العامة في الإقتصاد الجزائري** | **169** |
| **المبحث الثالث: الموازنة العامة والبدائل المتاحة لتمويلها** | **174** |
| **المطلب الأول: تحليل العلاقة بين أسعار النفط ورصيد الموازنة العامة** خلال الفترة **2000-2018** | **174** |
| **المطلب الثاني: إنشاء صندوق ضبط الإيرادات** | **177** |
| **المطلب الثالث: التنويع الاقتصادي كأداة للنهوض بالاقتصاد** | **183** |

| | |
|---|---|
| المطلب الرابع: مقومات نجاح سياسة تنويع الاقتصاد في الجزائر | 195 |
| خلاصة الفصل | 199 |
| الخاتمة | 201 |
| قائمة المراجع | 215 |

# قائمـــة الجـــداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | تاريخ اكتشاف النفط في عدد من دول العالم النفطية العربية والأجنبية | 12 |
| 02 | تصنيف درجات الكثافة النوعية للبترول | 18 |
| 03 | الفروقات الجوهرية بين السوق النفطي العاجل والآجل | 29 |
| 04 | الطلب العالمي على النفط للفترة 2000-2020 | 36 |
| 05 | الاحتياطي الباقي في بعض الدول وسنوات نضوب النفط | 37 |
| 06 | تكلفة إنتاج برميل واحد من النفط بالدولار | 39 |
| 07 | أهم الفروقات بين الميزانية والموازنة | 54 |
| 08 | مفهوم ومتطلبات شفافية الموازنة العامة عبر مراحلها المختلفة | 89 |
| 09 | تطور سيطرة شركة سونطراك على القطاع النفطي في الجزائر (1966-1972) | 107 |
| 10 | مقارنة بين البترول الجزائري وبعض النفط لدول الأوبك | 117 |
| 11 | تطور العائدات النفطية الجزائرية تبعا لتطورات أسعار النفط خلال الفترة 1973-2018 | 118 |
| 12 | حجم الصادرات النفطية وغير النفطية في الجزائر من 2000 إلى 2018 | 119 |
| 13 | العلاقة بين نمو العائدات النفطية ونمو الناتج المحلي الداخلي خلال الفترة 2000-2018 | 122 |
| 14 | ترتيب الدول عربيا حسب الإحتياطات الموكدة من النفط الخام لسنة 2018 | 125 |
| 15 | تطور احتياطي النفط المؤكد في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 | 127 |
| 16 | تطور الإكتشافات النفطية في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 | 127 |
| 17 | تطور الإنتاج النفطي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 | 128 |
| 18 | ترتيب الدول عربيا حسب الإحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي لسنة 2018 | 129 |
| 19 | تطور احتياطي الغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 | 130 |
| 20 | تطور المديونية الخارجية خلال الفترة 2000-2018 | 132 |
| 21 | تطور الاحتياطات النفطية والعائدات النفطية خلال الفترة 2000-2018 | 134 |
| 22 | نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة المدرجة خلال الفترة 2000-2018 | 136 |
| 23 | تطور النفقات العامة خلال الفترة 1980-1999 | 148 |
| 24 | تطور النفقات العامة ونفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة 2000-2018 | 151 |

| | | |
|---|---|---|
| **25** | تطور العلاقة بين النفقات العامة وأسعار النفط خلال الفترة 2000-2018 | 154 |
| **26** | دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2018 | 157 |
| **27** | دور سياسة الإنفاق العام في التخفيض من البطالة خلال الفترة 2000-2018 | 159 |
| **28** | الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2018 الجدول "أ" | 162 |
| **29** | تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2018 | 164 |
| **30** | تطور العلاقة بين أسعار النفط والإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2018 | 168 |
| **31** | تطور نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 | 170 |
| **32** | تطور العلاقة بين النفقات العامة والإيرادات العامة في الجزائر في الفترة 2000-2018 | 172 |
| **33** | تطور كل من أسعار النفط وحصيلة الجباية البترولية ورصيد الموازنة العامة للجزائر في الفترة (2000-2018) | 175 |
| **34** | نسبة مساهمة موارد صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العامة للجزئر خلال الفترة 2000-2018 | 182 |
| **35** | مساهمة الناتج الزراعي والناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالمحروقات خلال الفترة 2000-2018 | 189 |
| **36** | نسبة الصادرات الصناعية إلى الصادرات الكلية خلال الفترة 2000-2018 | 192 |
| **37** | مساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2018 | 193 |

# قائمة الأشـــــكال:


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | مراحل عملية استخراج المحروقات والعمليات الخاصة بكل مرحلة | 16 |
| 02 | الترابط الموجود بين الأسواق العاجلة والآجلة | 28 |
| 03 | تقدير أسعار النفط من1980-2030 | 31 |
| 04 | تذبذب أسعار النفط خلال الفترة 2000-2014 | 48 |
| 05 | مصادر الإيرادات العامة | 77 |
| 06 | دورة مشروع قانون المالية وموازنة العامة أثناء مرحلة الإعتماد والمصادقة | 94 |
| 07 | تقسيم الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة | 97 |
| 08 | تغيرات أسعار النفط في فترة صدمة جوان 2014 | 113 |
| 09 | التغير الشهري لأسعار البترول من جانفي 2014 إلى ديسمبر 2017 | 114 |
| 10 | تطور الصادرات الإجمالية والصادرات النفطية والصادرات غير النفطية خلال الفترة 2000-2017 | 121 |
| 11 | نمو الناتج المحلي الإجمالي والعائدات النفطية خلال الفترة 2000-2018 | 123 |
| 12 | ترتيب الدول عربيا حسب احتياطات النفط المؤكدة لسنة 2018 | 126 |
| 13 | ترتيب الدول عربيا حسب احتياطات الغاز الطبيعي لسنة 2018 | 130 |
| 14 | تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 2000-2018 | 133 |
| 15 | نسبة التغير في العائدات النفطية والاحتياطات الأجنبية خلال الفترة 2000-2018 | 135 |
| 16 | نسبة تغطية كل من الجباية النفطية والإيرادات خارج المحروقات للنفقات العامة خلال الفترة 2000-2018 | 137 |
| 17 | تقلبات أسعار المحروقات إلى غاية 2017 | 138 |
| 18 | هيكل النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 | 146 |
| 19 | تطور مخصصات الإنفاق الحكومي ونفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال الفترة 1980-1999 | 150 |
| 20 | تطور مخصصات النفقات العامة ونفقات التسيير ونفقات التجهيز في الفترة 2000-2018 | 153 |
| 21 | تطور العلاقة بين النفقات العامة وأسعار النفط | 155 |

| | | |
|---|---|---|
| | خلال الفترة 2000-2018 | |
| **22** | العلاقة بين الإنفاق العام ومعدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2018 | 158 |
| **23** | تطور العلاقة بين الإنفاق العام ومعدلات البطالة خلال الفترة 2000-2018 | 160 |
| **24** | نسب مساهمة إيرادات المحروقات وإيرادات غير المحروقات في الإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2018 | 165 |
| **25** | تطور العلاقة بين الجباية البترولية والإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2018 | 166 |
| **26** | تطور العلاقة بين أسعار النفط والإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2018 | 168 |
| **27** | تطور نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 | 171 |
| **28** | تطور العلاقة بين النفقات العامة والإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 | 172 |
| **29** | تطور رصيد الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 2000-2018 | 176 |
| **30** | عمليات صندوق ضبط الإيرادات | 179 |
| **31** | تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات 2000-2016 | 180 |
| **32** | مساهمة الجباية البترولية في رصيد صندوق الإيرادات خلال الفترة 2000-2018 | 181 |
| **33** | يوضح مساهمة موارد صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العامة خلال الفترة 2000-2018 | 183 |
| **34** | الصادرات غير النفطية كنسبة من مجموع الصادرات متوسط 2012-2014 | 186 |
| **35** | مساهمة الناتج الزراعي والناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالمحروقات خلال الفترة 2000-2018 | 190 |
| **36** | مساهمة الناتج الصناعي وناتج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2000-2018 | 194 |

# مقـــدمة

## مقدمة:

يلعب النفط دورًا محوريًا في العالم، فهو ليس عاملًا للطاقة فحسب، بل هو أيضًا موردًا اقتصاديًا استراتيجيًا، ويعتمد عليه جميع الناس في حياتهم اليومية وفي مختلف المجالات، أدت الموارد وتكلفتها المرتفعة مقارنة بالنفط إلى فشل محاولات تحويل الاقتصاد العالمي من اقتصاد نفطي إلى اقتصاد جديد يعتمد على أنشطة الطاقة النووية أو الشمسية أو العودة إلى الفحم وغير ذلك، ومن هذه المنصة ازدادت الأهمية كما زاد الطلب على النفط.

حيث شهد العالم ثلاث طفرات نفطية كان آخرها بداية القرن 21، والتي انكسرت نتيجة للركود الاقتصادي العالمي الناتج عن أزمة مالية وانتقلت إلى أزمة اقتصادية أثرت على أسعار البترول وحجم الطلب عليه، حيث أثر هذا الإنهيار على الدول النامية المنتجة والمصدرة للنفط التي تعتبر مداخيل المحروقات من أهم مواردها.

بعد الزيادة الحادة في أسعار النفط في بداية الألفية الثالثة والتي استمرت لأكثر من عقد، انخفضت هذه الأسعار بشكل حاد في منتصف عام 2014، حيث انخفض سعر برميل النفط من 110 دولار من جوان 2014 إلى حوالي 30 دولارًا في بداية عام 2016، كان لهذا الانهيار تأثير خطير على الاقتصاد الجزائري بأكمله، مما يجعل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية، هذا ما جعل من استقرار السياسة المالية مرهونا بتقلبات أسعار النفط، واستقرار السياسة المالية يعني استقرار معدلات الدين العمومي والعجز الموازني.

وعليه في ظل التقلبات الحادة لأسعار النفط في الأسواق الدولية واعتماد الجزائر على قطاع المحروقات، وعدم تنويع اقتصادها، وفي ظل اعتماد الدولة على الريع النفطي لتمويل أعبائها سنحاول طرح إشكاليتنا الرئيسية من خلال التساؤل التالي:

**ما هي التأثيرات الناجمة عن التغيرات في أسعار المحروقات على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2018؟**

وللوصول للإجابة عن السؤال الرئيسي نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

01. ما هي محددات سعر النفط في العالم؟
02. ما تأثير التذبذب الحاصل في أسعار المحروقات على توازن الموازنة العامة؟
03. ما هي العلاقة بين التغيرات في أسعار المحروقات والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 ؟

04. ما هي العلاقة بين التغيرات في أسعار المحروقات والإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 ؟

**فرضيات الدراسة:** من خلال الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية، يمكن الوصول لطرح الفرضيات التالية:

01. تتغير أسعار البترول ارتفاعا (طفرات نفطية)، وانخفاضا (صدمات) من حين لآخر وذلك نتيجة لمواءمة أسعاره مع عالم سريع التغير.

02. اعتماد الجزائر على الموارد البترولية كمصدر لتمويل الموازنة العامة يجعل التغير الحاصل في أسعار المحروقات يؤثر في توازن الموازنة العامة حيث بارتفاع أسعار المحروقات يجعل فائض في الموازنة العامة وانخفاض الأسعار يجعل عجز في الموازنة العامة.

03. هناك تأثير كبير لتغيرات أسعار المحروقات على الإيرادات العامة للدولة الجزائرية وبما أن النفقات العامة مرتبطة بالإيرادات العامة فإن أي تغير في الإيرادات العامة يقابله تغير في النفقات العامة في الفترة الممتدة بين 2000-2018.

**أهمية الدراسة:** ترجع أهمية الدراسة في هذا الموضوع إلى الوضع الراهن الذي نعيشه، حيث أصبحت أسعار المحروقات في العقود الأخيرة تنتمي إلى بيئة سريعة ومتجددة تتحكم فيها قوى خارجية، والإقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير في تحديد نفقاته على إيرادات النفط الذي تحتل 95% من صادرات الجزائر، كما أن أهمية الدراسة تأتي من المدى الزمني حيث في فترة الدراسة 2000-2018 تسارعت الأزمات الاقتصادية والمالية التي أثرت بشكل مباشر على أسعار النفط لتمس بالقطاع الاقتصادي خاصة الصدمة النفطية التي بدأت منتصف سنة 2014 في الجزائر التي أثرت بشكل سلبي على بنود الموازنة العامة خاصة الإيرادات، الأمر الذي يستدعي البحث عن بدائل أخرى للدخل غير النفط أي تنويع الاقتصاد الجزائري وفق استراتيجية مرنة وواضحة المعالم، ودعم القطاعات الأخرى لضمان الاستقرار الاقتصادي.

**أهداف الدراسة:** نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف تتمثل فيما يلي:

**01.** الوقوف على واقع أسعار المحروقات وأثرها على أهم قطاعات الاقتصاد الجزائري.
**02.** تحليل تطور هيكل الموازنة العامة (الإيرادات والنفقات العامة) في الجزائر في ظل تقلبات أسعار المحروقات.
**03.** تحديد طبيعة العلاقة بين تقلبات أسعار المحروقات ورصيد الموازنة العامة في الجزائر.
**04.** إيجاد حلول على المدى المتوسط والطويل لتنويع الاقتصاد الجزائري.

**الدراسات السابقة:** تمكنا من خلال البحث من الإطلاع على عدة دراسات تمس جانبا من دراستنا، والتي نشير إليها فيما يلي:

01. **دراسة لنور الدين هرمز، فادي الخليل، دريد العيسى بعنوان" تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده "المنشورة في مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد29، العدد 01، سوريا، 2007**، حيث تناولت هذه الدراسة تطورات أسعار النفط منذ اكتشافه وحتى سنة 2006 ، وكيفية تحديد سعره، والإشارة في ظل ذلك إلى العوائد المالية المتأتية للدول العربية، وكيفية توظيفها والاستفادة منها، وأهم السلبيات الناتجة عن ذلك، وقد توصلت الدراسة إلى أن الدول العربية لم تستفد استفادة مثلى من هذه العوائد المالية المتأتية من تصدير النفط.

02. **دراسة أحمد حسين علي الهيتي، وبختيار صابر محمد، بعنوان" أثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي وأداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي "منشورة في مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد4 ، العدد7، 2011**، وقد تناولت الدراسة إلى تقلبات أسواق النفط وتأثيراتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في عرض النقود، أسعار الصرف، معدل التضخم، عوائد النفط في دول الخليج العربي، ومن ثم انتقال تأثير هذه المتغيرات الكلية إلى أداء الأسواق المالية من خلال الاعتماد على ثلاثة مؤشرات رئيسية لأسواق الأوراق المالية وهي القيمة السوقية وحجم التداول والمؤشر العام لأسعار الأسهم، وقد توصلت الدراسة إلى أن عوائد أسواق النفط قد أظهرت تأثيرا معنويا موجبا في أداء الأسواق المالية الخليجية، وأن ارتفاع أسعار النفط ومن ثم عوائده يترك أثرا موجبا على المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلى أداء الأسواق المالية فيها على عكس الاتجاه بالنسبة إلى الأسواق المالية المتقدمة.

03. **دراسة ذهبي ريمة، بعنوان الإستقرار المالي النظامي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 02، 2013**، تناولت هذه الدراسة بناء مؤشر تجميعي للاستقرار النظامي المالي الجزائري، وذلك من خلال تجميع خمسة عشر متغير تندرج تحت أربع مؤشرات جزئية، بحيث استعملنا ثلاثة متغيرات لبناء مؤشر التطور المالي، ثلاثة متغيرات لبناء مؤشر السلامة المالية، سبعة متغيرات لبناء مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي و متغيرين اثنين لحساب مؤشر مناخ الاقتصاد العالمي، عكست نتائج المؤشر تطور الاستقرار المالي في النظام المالي في الجزائر، وقد أظهر المؤشر ارتباط الاستقرار المالي النظامي الجزائري بشكل كبير بالتقلبات في أسعار النفط.

04. **دراسة بلقلة ابراهيم، بعنوان "سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط –مع الإشارة إلى حالة الجزائر–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015**، تناولت هذه الدراسة آثار تقلبات أسعار النفط على عناصر الميزانية العامة للدول

العربية المصدرة للنفط، وتناولت أهم الآليات والسياسات الكفيلة في الحد من الآثار السلبية لها والمتمثلة في المبادئ العامة لتقييم المالية العامة في الأجل القصير والطويل الأجل، وإلى دور صناديق الثروة السيادية وأهم المعايير المرتبطة بها لتحقيق ذلك من خلال الاستشهاد بالتجربة النرويجية، وإلى إستراتجية التنويع الاقتصادي وشروط تفعيلها.

**منهج الدراسة:** قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات تقوم الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي لعرض مختلف أبعاد الموضوع وعرض مراحل تطور أسعار النفط ومحدداتها، وأهمية النفط بالنسبة للدول المصدرة له.

**حدود الدراسة:** حددت الدراسة في إطار مكاني وزماني، حيث حصرت الدراسة على هيكل الموازنة العامة في الجزائر، قصد إبراز التأثيرات التي تحدثها تغيرات أسعار النفط على رصيد الموازنة العامة، ومنه سنقوم بدراسة متغيرين متغير مستقل هو تقلبات أسعر النفط ومتغير تابع والمتمثل في الهيكل الموازنة العامة، أما بالنسبة للإطار الزماني تستدعي الدراسة أخذ الفترة من 2000 إلى 2018.

**خطة البحث:** لمعالجة البحث بشكل متكامل والوصول للأهداف المرجوة قمنا بتقسيم البحث إلى جانبين، جانب نظري يتكون من ثلاث فصول وجانب تطبيقي ممثل في فصل واحد.

**الجانب النظري:** يتكون من ثلاث فصول، حيث خصصنا:

الفصل الأول جاء بعنوان تقلبات أسعار النفط وأهم العوامل المحددة له، قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث جاء المبحث الأول كمدخل عام حول المحروقات تطرقنا فيه إلى مفهوم المحروقات والخلفية التاريخية لتطور قطاع المحروقات في العالم بالإضافة إلى اكتشافه، أما المبحث الثاني فسخصصناه لدراسة السوق العالمي للمحروقات من خلال التطرق إلى تعريف، التطور التاريخي والتوقعات المستقبلية للسوق العالمي، أما المبحث الثالث درسنا فيه أسعار النفط لمعرفة أهم العوامل المؤثرة في تحديد أسعار النفط والسياسات التي تحكم هذه الأسعار بالإضافة إلى معرفة تأثير تذبذبات أسعار النفط على الدول المصدرة له.

أما الفصل الثاني الذي جاء بعنوان مفاهيم حول الموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها قسمناه إلى ثلاثة مباحث تطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم وخصائص وأنواع الموازنة العامة بالإضافة إلى قواعد إعدادها، أما في المبحث الثاني فقمنا بتوضيح هيكل الموازنة العامة من نفقات وإيرادات، والمبحث الثالث قمنا بتوضيح الرقابة على الموازنة العامة

والفصل الثالث قسمناه إلى مبحثين، تعرضنا في المبحث الأول إلى المراحل التي مر بها قطاع المحروقات منذ الإستقلال إلى وقتنا الحاضر، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري والمديونية الخارجية والإحتياطات الأجنبية وأهمية الجباية النفطية ضمن هيكل الموازنة العامة

أما في **الجانب التطبيقي** الذي يتكون من فصل واحد، وتحقيقا لأهداف هذه الدراسة سنقوم بالقيام بدراسة تحليلية على الموازنة العامة معرفة العلاقة الموجودة بين تقلبات أسعار المحروقات والنفقات العامة والإيرادات العامة بالإضافة إلى معرفة مدى تأثير تقلبات أسعار المحروقات على رصيد الموازنة العامة، للوصول للنتائج المرجوة.

# الفصل الأول:

## تقلبات أسعار المحروقات وأهم العوامل المحددة له

**تمهيد:**

تتكون المحروقات من النفط والغاز الطبيعي وهي مصدر أساسي للطاقة والحركة والتصنيع، كما يعتبر قطاع المحروقات من القطاعات الإستراتيجية العالمية حيث أنه يخلو من التعقيد لكن معالجة قضاياه تتطلب الكثير من الخبرة والتجربة، ومن جهة أخرى تتميز صناعة المحروقات بخصائص عديدة تجعل منها منفردة عن غيرها من الصناعات التقليدية، ومن أهم خصائصها أن عملية الاستكشاف وتسهيلات الإنتاج تتطلب ضخامة رأس المال بالإضافة إلى ارتباطها الوثيق بالتطورات التكنولوجية.

كما أخذت المحروقات جانبا هاما من البحوث العلمية المتعلقة بتكوين مختلف مركباتها الهيدروكربونية، وكذا مختلف حالات تواجدها في الطبيعة (صلبة، سائلة، غازية)، وتعتبر العلاقة العضوية بين الهيدروكربونات السائلة (النفط الخام) والهيدروكربونات الغازية (الغاز الطبيعي) ذات أثر قوي في توجيه معنى مصطلح المحروقات.

يعتبر النفط كمكون رئيسي للمحروقات من أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر، فقد لعب دورا مؤثرا وفعالا في إعادة رسم الخارطة السياسية، الاقتصادية والدولية، وتأتي الأهمية الإستراتيجية للنفط باعتباره مصدرا رئيسيا للطاقة ومادة أساسية في العديد من فروع الصناعات التحويلية، كما يعتبر سلعة هامة في التجارة الدولية ومصدر دخل رئيسي للدول المنتجة له.

## المبحث الأول: ماهية المحروقات

يعتبر قطاع المحروقات من القطاعات المهمة في كثير من اقتصاديات العالم، بالنظر إلى ارتباطه الهيكلي بجميع الأنشطة والسياسات الاقتصادية للدول وآثاره المباشرة على التنمية الاقتصادية، فالدول المنتجة للنفط تسعى في الغالب للاستفادة من المداخيل المرتبطة بعمليات تصدير النفط والمشتقات النفطية للأسواق العالمية، وبالتالي الحفاظ على استمرارية تكوين احتياطات من النقد الأجنبي اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية، أما بالنسبة للدول المستوردة للنفط فتسعى لضمان تمويل احتياجاتها من الإمدادات النفطية بأسعار عادلة لا تشكل ضرر على إقتصاداتها، وبالتالي فإن عامل استقرار السوق العالمي للنفط سيحقق مصالح الدول المنتجة والمستوردة للنفط على حد سواء.

### المطلب الأول: مفاهيم عامة حول المحروقات (النفط الخام والغاز الطبيعي)

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم التي أطلقت على هاته المادة السحرية والتي باكتشافها تغير مجرى حياة البشرية جمعاء، فهناك من وصل به الأمر إلى إطلاق مصطلح الذهب الأسود على النفط وهذا يرجع إلى الأهمية الاقتصادية الكبيرة والتي أصبحت تضاهي أهمية الذهب في الاقتصاد العالمي.

إذا كان أصل لفظ البترول يعود إلى كلمة لاتينية petroleum وتعني petra أي صخر + زيت oleum أي بمعنى **زيت الصخر**، فإن كلمة نفط فهي مأخوذة من الكلمة الفارسية "نافت" أو "نافتا" وهي تعني قابلية السريان، وكلاهما عبارة عن سائل كثيف، قابل للاشتعال، يوجد في الطبقة العليا من القشرة الأرضية على أعماق مختلفة وفي بعض المناطق على شكل برك ظاهرة للعيان كما هو الحال في منطقة العراق وفي سيبيريا بشمال روسيا.[1]

يتكون النفط من خليط معقد من الهيدروكربونات خاصة من سلسلة الألكانات الثمينة كيميائيا، لكنه يختلف في مظهره وتركيبه ونقاوته بشدة بحسب مكان استخراجه، حيث يقوم العالم بحرقه واستغلاله في إنتاج الطاقة الكهربائية وتشغيل المصانع وتحريك السيارات والتمتع برفاهية الحركة وفي إنتاج الطاقة الكهربائية.

والنفط هو المادة الخام للعديد من المنتجات الكيماوية مثل مبيدات الحشرات، وكثير من الأدوات البلاستيكية والرقائق والأنابيب والأقمشة والنايلون والحرير الاصطناعي والجلود الاصطناعية والأدوية.

[1] محمد ماضي، كمال ديب، **اقتصاديات الطاقة النابضة والمتجددة**، دار النشر الجامعي الجديد، تلمسان-الجزائر، 2017، ص 17.

يتواجد النفط في الطبيعة على عدة أشكال، فتارة نجده في أغلب مناطق استخراجه على شكله السائل ويطلق عليه في هذه الحالة مادة البترول الخام، كما نجده بشكله الغازي ويطلق عليه الغاز الطبيعي ويتكون في هذه الحالة من مجموعة من المواد الغازية أهمها الميثان والإيثان والبروبين والبروبان، وفي بعض الأحيان نجده في حالته الصلبة أو شبه الصلبة كالرمال الإسفلتية المنتشرة كثيرا على مستوى كندا وفنزويلا، وهو عبارة عن خليط من الرمل والطمي والماء، حيث أن البترول الثقيل يحتوي على كميات كبيرة من شمع البرافين والمواد الإسفلتية.[1]

يتكون زيت النفط في مراحل متتالية وبصورة تدريجية وليس مرة واحدة، ففي أولى مراحل تكونه تتحول البقايا العضوية السابق الإشارة إليها إلى ما يعرف باسم الكيروجين وهي مادة هلامية تمثل النفط غير تام التكوين، ويبدأ زيت النفط في التكون ويتحول الكيروجين إلى الإسفلت وهو أزدء أنواع النفط لأنه أقلها تكونا أو نضجا إن صح التعبير، الذي يتحول بدوره إلى الزيت الثقيل ثم الزيت الخفيف البرافيني أو الشمعي، الذي تزداد درجة خفته بطوال فترات تكونه حتى يتحول إلى غاز طبيعي، ويترسب النفط بعد تكونه خلال الطبقات الأرضية المسامية التي تتسم بارتفاع نسبة الرمل والجير بها ويتجمع في النطاقات المعروفة بمصايد النفط بكميات كبيرة.[2]

وهناك من يعرف النفط بأنه عبارة عن خليط معقد يتألف من ما يصل إلى 200 أو أكثر من المركبات العضوية والمواد الهيدروكاربونية الخام في الغالب والتي تحتوي على تركيبات مختلفة.[3]

ومنه نستنتج من كل ما سبق أن النفط في صورته السائلة يسمى بالبترول الخام، وفي صورته الغازية يسمى بالغاز الطبيعي وسنتطرق إلى تعريف كل من البترول الخام والغاز الطبيعي.

- **النفط الخام**: يعرف بأنه مادة سائلة لها رائحة خاصة ومتميزة ولونها متنوع بين الأسود والبني والأصفر..... إلى آخره، كما أنه مادة لزجة وهذه اللزوجة مختلفة بحسب الكثافة النوعية بمادة البترول الخام، وهذه الكثافة النوعية متوقفة ومتحددة بمقدار نسبة ذرات الكربون فكلما زادت هذه النسبة ازدادت كثافة النوعية أو ثقله.[4]

- **الغاز الطبيعي**: هو مركب كربوني يحتوي على نفس العناصر الرئيسية التي يحتوي عليها البترول الخام، حيث إذا كان هذا الأخير يوجد في حالة سائلة فإن الغاز الطبيعي يوجد على صورة غاز،[5] حيث يستخرج الغاز

---

[1] المرجع نفسه، ص 18.
[2] محمد خميس الزوكي، **جغرافية الطاقة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص73-74.
[3] Oil and gaz production hand book, an introduction to oil and gaz production, havard devold, ABBATPA OIL and GAZ 2006, p17.
[4] محمد أحمد الدوري، **محاضرة في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، عنابة، الجزائر، 1983، ص08-09.
[5] خضير عباس النداوي، ريام علي حسين، **الإكتشافات النفطية الجديدة في الأمريكتين وتأثيرها على أسعار النفط العالمية بعد 2005**، دار دجلة للنشر والتوزيع، الأردن، ط01، 2018، ص 27/23.

الطبيعي إما من حقول الغاز في غرب سيبيريا أو في حقل حاسي الرمل الضخم في جنوب الجزائر، أو يتم استخراجه وتجميعه أثناء عملية استخراج البترول من الآبار ويسمى في هذه الحالة الغاز المصاحب للبترول.[1]

إن تواجد عدد من المكامن البترولية أو المصائد بالقرب من بعضها يجعلها وحدة إنتاجية واحدة تسمى بالحقل البترولي، وإن وجود عدد من الحقول البترولية المتشابهة وحتى وإن كانت بينها مسافات كبيرة يطلق عليها مصطلح الحوض البترولي petroleum basin، كحوض بترول منطقة الخليج العربي، أو الحوض البترولي في منطقة شمال إفريقيا، أو غيرها من الأحواض البترولية في مختلف مناطق العالم.[2]

## المطلب الثاني: الخلفية التاريخية لتطور قطاع المحروقات في العالم

لقد عرف الإنسان البترول منذ القدم، لكنه لم يكلف نفسه عناء البحث عليه، بل كان يستعمله حيثما وجده، وعلى الحال الذي وجده عليها، فقد أشارت بعض الكتب القديمة إلى استخدام النبي نوح رضي الله عنه للنفط في تركيب سفينته، ووجد النفط أيضا مستعملا داخل الأهرامات المصرية، كما استعمل من طرف الشعوب السومريين والآشوريين والبابليين في بلاد ما بين النهرين قبل أكثر من 5000 سنة، حيث استخدمه المصريين القدماء في عمليات التحنيط، كما تم استخدامه في الإضاءة بدليل العثور على مصباح قديم به بقايا جافة من الزيت الخام من مناجم الذهب بوادي الحمامات في مصر، وقد تم استخدام البترول كدواء للأمراض الجلدية والروماتيزم وآلام الأسنان والقروح والحروق، وفي نفس السياق كان الفرس يبللون رؤوس السهام بزيت البترول ويشعلونها فيما بعد ويقذفونها نحو العدو.

حيث يعتبر المؤرخ الإفريقي هيرودوت الذي عاش في القرن الخامس قبل الميلاد أول من ذكر البترول وكان ذلك في عام 450 ق م، حيث وصف هذا الزيت بأنه أسود اللون كريه الرائحة لا يصلح لتحضير الطعام بالرغم من أنه يشتعل بصورة جيدة.

يعتبر النفط المكتشف في باكو عام 1848 م أول بئر يحفر بالطرق الحديثة وبه يبدأ التاريخ الحديث لاستغلال البترول، وفي عام 1849 تم اكتشاف عملية تقطير البترول فقد تم تقطير البترول والحصول منه على مشتقاته، كما تم في عام 1954 حفر بئر على عمق متوسط مقداره 40 مترا ويعتبر أول منجم زيت صخري يتم انشاؤه في بوربكا، وفي العام النالي تم بناء أول معمل لتكرير البترول.

[1] Nasser h. alaedy**, productio, of fuel and other petroleum products**, 2009, p 02.

[2] محمد أحمد الدردوري، مرجع سابق، ص 20.

أما في أمريكا الشمالية، حيث قام رجلان من رجال الأعمال وهما محام من نيويورك ورئيس بنك كونكتيكت في عام 1857 بإرسال موظف في الخطوط الحديدية للبحث عن النفط في غربي بنسلفانيا يدعى edwin drake* ، حيث قام بحفر بئر بعمق 21 متر، وخلال 15 شهر بدأ ضخ النفط من 75 بئرا في المنطقة المحيطة بالمدينة، وارتفع إنتاج النفط في بنسلفانيا من 450 ألف في عام 1860 إلى 03 ملايين برميل في 1862 ومن هنا بدأت صناعة البترول الأمريكية.

بعد الانتشار الواسع لصناعة استخراج البترول في بقاع كثيرة من العالم جاءت بعدها عمليات التنقيب على البترول، فقد تم اكتشاف جيوب تخزين ضخمة من الصخور الكثيفة التي احتجزت النفط منذ ملايين السنين حول مناطق بحر قزوين على مستوى منطقة أذربيجان في أوائل سنة 1870، ثم تلت ذلك فنزويلا عام 1978، وتبعتها إندونسيا عام 1885، أما على مستوى الخليج العربي فكان ذلك عام 1908، وفي المكسيك عام 1910، وفي إفريقيا عام 1956.[1]

كما أجمع أغلب العلماء أنه في عهود طويلة لم تكن الأرض مستقرة فعملت زلازل وبراكين أدت إلى تقليب سطح الأرض بشدة ومع كل حركة دفن الكثير من النباتات وملايين الأسماك والحيوانات تحت الطين، ومع مرور الزمن ترسبت كميات جديدة من الرمال وأدى ضغطها على الطبقات السفلى إلى تحويلها إلى طبقات صخرية، وعامل الضغط والحرارة على الكائنات الحية أدى إلى تحلل هذه الأخيرة بين الطبقات الصخرية فتكون الفحم في بعض الحالات والزيت الخام في حالات أخرى.

وظل الفحم من أشهر أنواع الوقود في العالم حتى عام 1955، وبعدها بدأ البترول يأخذ مكانته كأول مصدر من مصادر الطاقة، وبعد أزمة الطاقة لسنتي 1973 و1979 ركزت وسائل الإعلام على تغطية مستويات إمدادات البترول، وقد أدى ذلك لإلقاء الضوء على أن البترول مادة محدودة ويمكن أن تنفذ.

وتهتم الدول باكتشاف آبار جديدة للبترول وتطوير طرق الحفر حيث أنه عادة ما يتم استخراج نحو 40% من النفط والجزء الأكبر يظل داخل باطن الأرض ويصعب استخراجه، ومن أهم أسباب انتشار النفط هو

*إدوين درايك: هو مهندس أمريكي قام بمبادرة في 27 أوت 1859 لاقت صدا قويا حيث بادر إلى مجموعة من المكامن للبحث عن المنبع الأم فنجح في استخراج النفط بيسر وسهولة، حيث نجاحه هذا لم يكن بداية صناعة البترول الحديثة فحسب بل فجر هجوما قويا نحو الذهب الأسود.

[1] محمد ماضي، كمال ديب، مرجع سابق، ص 18-21

سهولة نقله وتحويله إلى مشتقات وانخفاض أسعاره بالإضافة إلى توفره بكثرة وفي الكثير من البلدان التي لا تستهلك إلا القليل منه.[1]

حيث أفادت الأخبار في الولايات المتحدة في سنة 2004 أنه يوجد ما يعادل استخدام 40 سنة من البترول في باطن الأرض، لكن البعض يعتقد أن كمية البترول محدودة.[2] والجدول التالي يبين تاريخ اكتشاف النفط في عدد من دول العالم النفطية العربية والأجنبية:

**الجدول رقم(01): تاريخ اكتشاف النفط في عدد من دول العالم النفطية العربية والأجنبية**

| البلدان | التواريخ |
|---|---|
| **مملكـــة رومانيا** | 1857 |
| **كنـدا** | 1858 |
| **الولايات المتحدة الأمريكية** | 1859 |
| **البيـرو** | 1869 |
| **القوقاز (القيصرية)** | 1873 |
| **إيـــران** | 1908 |
| **مصـــر** | 1911 |
| **العـــراق** | 1937 |
| **المغـرب** | 1943 |
| **الجـزائر** | 1956 |
| **ليبيـا** | 1959 |
| **الكويت** | 1983 |

**Source : Collection Microsoft Encarta 2006 "pétrole**

من الجدول التالي يتبين أن روما هي البلد السباق في اكتشاف النفط حيث تم اكتشافه عام 1857، أما بالنسبة للجزائر فقد اكتشفت النفط عام 1956.

[1] المرجع نفسه، ص22.
[2] سعيد خليفة حمودي، **أساسيات إنتج الطاقة –البترول، الكهرباء، الغاز-**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، ط01، 2016، ص 92.

## المطلب الثالث: اكتشاف النفط وطرق استخراجه

يستخرج معظم البترول المستخدم عالميا اليوم من باطن الأرض بحفر الآبار، ونظرا لارتفاع تكاليف الحفر فإن الأمر يتطلب دائما إجراء بعض عمليات الاستكشاف والتنقيب تستخدم فيها وسائل علمية تأتي بعدها عملية الحفر لاستخرج البترول الخام والغاز الطبيعي، تليها مرحلة الاستغلال الجزئي للبئر، لأنها لا يمكن في كل الأحوال الاستغلال التام للبئر لأن الجزء الأكبر يبقي في طبقات يصعب الوصول إليها إلا باستخدام تكنولوجيا عالية واستثمارات مالية ضخمة، لا تتوفر بشكل دائم خاصة إذا كانت أسعار النفط منخفضة في الأسواق العالمية.

ومنه تشمل عملية استخراج المحروقات مجموعة من المراحل بغية إعداد مختلف المنتجات البترولية وتحضيرها في صورتها النهائية للمستهلك النهائي.

01. **مرحلة الاستطلاع والاستكشاف:** وتتلخص هذه المرحلة في التحديد المسبق للمنطقة التي ستجرى فيها نشاطات البحث، حيث يتم التحديد من خلال عمليات المسح الجيولوجي والجيوفيزيائي بالإضافة إلى المسح الجوي والسطحي والمسح الزلزالي، يبدأ الجيولوجي بالبحث عن التجمعات البترولية عن طريق دراسة الصخور المكشوفة على سطح الأرض، ويسجل على الخرائط المناطق المحتمل اعتبارها منابع ومصائد للنفط والغاز حيث يتجمع النفط في تكوينات جوفية تبعد عن سطع الأرض من 2000 إلى 4000 متر تدعى المحابس، التي تحتوى بالإضافة إلى البترول على الغاز والماء.[1]

02. **مرحلة التنقيب والحفر:** بعد أن ينتهي الجيولوجي والفيزيائي من تحديد مكان احتمال وجود النفط فيه، تأتي عملية التنظيف وسوية الأرض وشق الطرق اللازمة لنقل الأجهزة ومعدات الحفر إلى الموقع المعين، ولا ننسى الإجراءات الإدارية اللازمة التي تشمل التصاريح وعقود الإيجار التي تمنح المستغل الحق في حفر الآبار وإنتاج البترول والغاز الطبيعي، [2]وبعد ذلك تأتي عملية تركيب أجهزة الحفر، ووصل بعضها ببعض عندها يقيم الطاقم البرج أو الرافعة فوق النقطة التي يزمع حفر البئر عليها، وتختلف أساليب الحفر باختلاف عمق البئر ونوعية الطبقات السطحية والتركيبة الجيولوجية للمكمن، ومن بين أساليب الحفر انتشارا نجد الحفر المطرقي ، المستخدم للحفر في التكوينات الصخرية الصلبة، والحفر الدوار، وكذا الحفر التوجهي المستعمل في المواقع التي يجب فيها حفر البئر بزاوية مائلة، كما يتم تجهيز فوهة البئر بصمامات يبلغ طولها 07 أمتار تفصل بين منصة الحفر والأرض للمحافظة على السلامة.

---

[1] خالد أمين عبد الله، **محاسبة النفط**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2001، ص 16.

[2] تركي حسن حمش، **ملامح تطور تقنيات حفر آبار البترول**، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، العدد 126، الكويت، 2008، ص 67.

03. **مرحلة النقل:** ينقل البترول إما بواسطة وسائل النقل التقليدية والمتمثلة في الصهاريج التي تحملها الشاحنات، القطارات، البواخر أو باستخدام الأنابيب، وذلك على مرحلتين حيث تشمل المرحلة الأولى المسافة بين حقول الإنتاج ومصانع الفصل أو التكرير، بينما تشمل المرحلة الثانية حالات تصدير النفط من الدول المنتجة إلى الدولة المستهلكة (يوجه 66,5٪ من الإنتاج النفطي للتصدير) التي تنقل في أغلب الأحيان عبر الناقلات البترولية التي يحمل أكبرها ما يزيد عن 320000 طن من البترول ( أي ما يعادل تقريبا 44000 الف برميل)، علما أن عدد هذا النوع من الناقلات بلغ 9 سنة 2011 على مستوى العالم.[1]

04. **مرحلة التكرير:** ليس من الممكن استخدام الزيت الخام بالصورة التي يتواجد بها في باطن الأرض، بل لا بد منdi تكريره حتى يتم الحصول منه على المشتقات البترولية العديدة التي تحتاج إليها الحياة العصرية، ويقصد بالتكرير إعادة ترتيب الجزيئات من الهيدروجين والكربون لتكوين مجموعات تختلف عن تلك الموجودة في الزيت الخام.

يمكن تصنيف العمليات الموظفة منشآت تكرير النفط إلى: الفصل، التحويل، المعالجة، التحسين والمزج، عمليات تكرير إضافية ووحدات التكرير غير العملياتي:[2]

- **الفصل:** فيزيائياً، يفصل النفط الخام عن طريق التجزئة في أبراج التقطير الجوي أو التقطير تحت الخلاء، إلى مجموعات من الجزيئات الهيدروكربونية وبمجالات متعددة من درجات الغليان والتي تسمى بالأجزاء أو القطع.

- **التحويل:** يتم توظيف عمليات التحويل لتغيير حجم و/أو تركيب الجزيئات الهيدروكربونية، عن طريق التحطيم أو التقسيم، أو إعادة الترتيب باستخدام الأزمرة.

- **المعالجة:** تشمل المعالجة التفاعلات الكيميائية والفصل الكيميائي كالإذابة والامتصاص أو الترسيب بتوظيف العديد من العمليات المتحدة، وتتضمن طرائق المعالجة إزالة الشوائب والملوثات غير المرغوبة.

- **الصياغة والمزج:** كعملية المزج واتحاد أجزاء هيدروكربونية وإضافة المضافات ومركبات أخرى وصولاً إلى الحصول على المنتج النهائي بالكفاءة النوعية والخواص المطلوبة.

- **عمليات التكرير الإضافية:** لدعم عمليات معالجة الهيدروكربونات يتم توظيف عمليات تكرير إضافية كاسترداد المتطايرات (أجزاء النفط المنخفضة درجة الغليان)، تعرية المياه الحامضية، النفايات الصلبة، النفايات المائية، معالجة مياه العمليات وإنتاج الهيدروجين بالتبريد، استرداد الكبريت ومعالجة الحموض ومخلفات التزويد بالمحفزات،

[1] Comite professionnel du pétrole, pétrole 2011, édition CPDP, paris, P :216

[2] مكتب العمل الدولي، جنيف، **Oil and Natural Gas**، ترجمة منظمة العمل العربية، المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية، دمشق، 2010، ص 11-13.

الكواشف التقطير الغازية، وينحصر أداء العمليات الأخرى الكيميائية، البخار، الهواء، الآزوت، الأوكسجين، الهيدروجين وغازات الوقود.

- **وحدات التكرير غير العملياتية:** تحتوي منشآت تكرير النفط على العديد من الوحدات والمهام والتجهيزات والمنظومات لدعم عمليات معالجة الهيدروكربونات .ومن عمليات الدعم النموذجية :توليد الحرارة والطاقة، حركة المنتج، الخزانات، الشحن والتعبئة، أنظمة الإضاءة والإسعاف، الأفران والمسخنات، أجهزة إنذار ومجسات، أخذ العينات، الاختبارات والتفتيش .وتتضمن الوحدات غير العملياتية :الإطفائيات، المياه ومنظومات الوقاية، مراقبة وضبط الضجيج والتلوث، المخابر، حجرات المراقبة، مستودعات الخزن، أقسام الصيانة والإدارة.

05. **مرحلة التسويق والتوزيع:** وهي المرحلة الهادفة إلى تسويق وتوزيع البترول بصورته خاما أو منتجات بترولية، إلى مناطق وأماكن استعماله واستهلاكه القريبة والبعيدة وعلى النطاق المحلي أو الإقليمي أو العالمي، إن مراكز التوزيع قد تكون مراكز رئيسية أو فرعية بتوفير كافة معدات وأدوات وأماكن الاستلام والتخزين للبترول الخام أو المنتجات البترولية وإعادة التوزيع. والتي يمكن إيجازها في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): مراحل عملية استخراج المحروقات والعمليات الخاصة بكل مرحلة

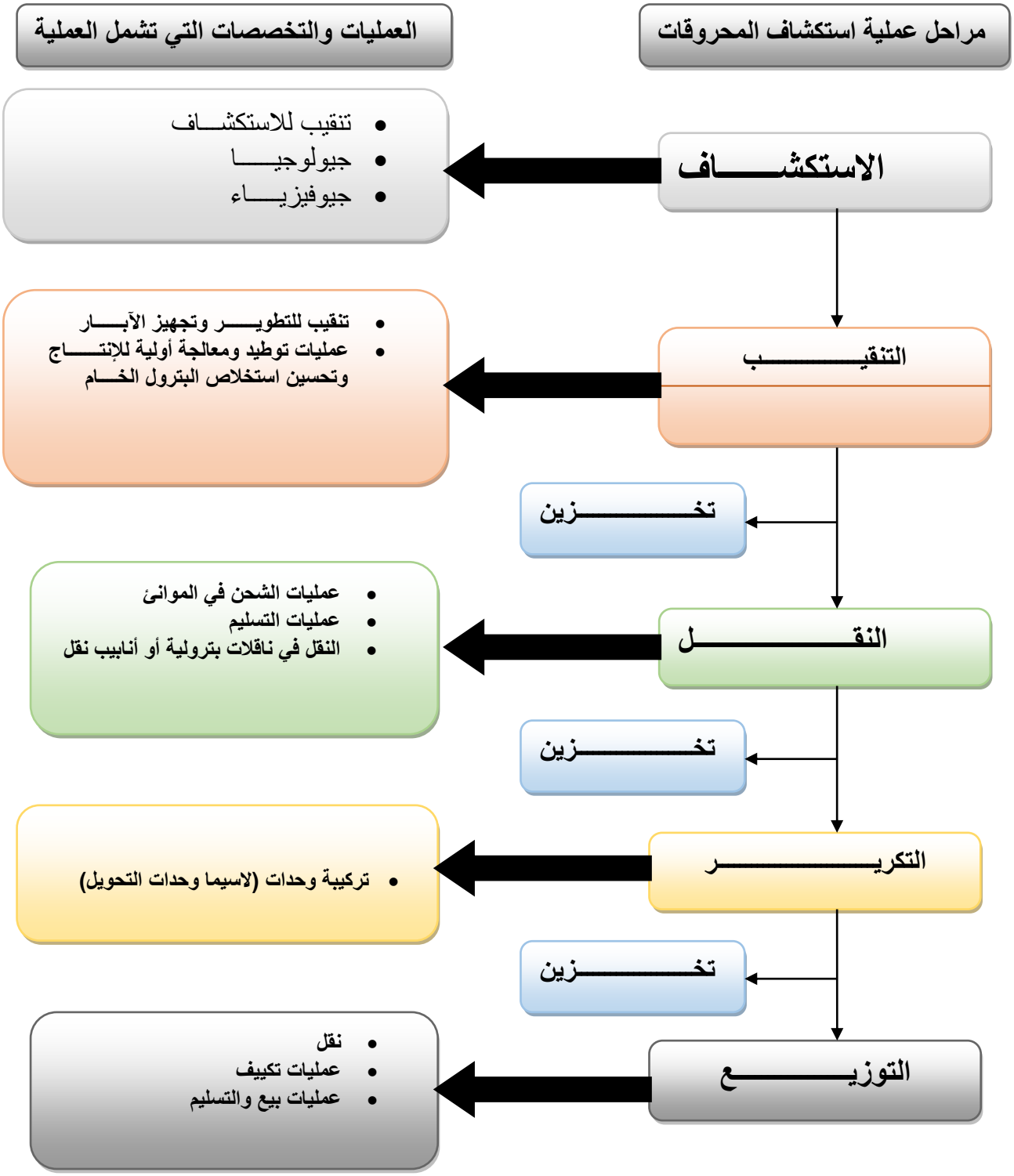


**Source : yaici F, étude des prix et analyse de la spécificité de la formation des prix des hydrocarbures, thèse de doctorat d'état, université d'Alger, 2000, p116**

## المطلب الرابع: أنواع الخامات البترولية

يعتقد الكثير أن النفط الخام المتواجد في الطبيعة هو عبارة عن مادة متجانسة ومتشابهة في عناصره المكونة له إلا أنه في الحقيقة يختلف ويتباين من بلد لآخر ومن منطقة إلى أخرى ويكون الاختلاف حتى في نفس الحقل البترولي الواحد، فقد يتواجد في طبقة أرضية معينة بترول خفيف وفي الطبقة المالية نوع آخر ثقيل.....وللنفط عدة أنواع وأشكال فمنها ما يكون بارافينيا وهو الخام المحتوي على نسبة عالية من المركبات الهيدروكربونية البارافينية، وقد يكون بترولا نافتيني المحتوى على نسبة عالية من المركبات النافتينية (بنزين، كيروزين.....)، أو يكون من المواد الإسفلتية (البيتوم وغيره).

يختلف خام البترول من حيث الكثافة فنجد ما هو قريب من كثافة المياه، حيث كلما قلت درجة كثافة المياه، وكلما قلت درجة كثافة خام البترول كان ذلك دليلا على ارتفاع نسبة المشتقات الخفيفة كالبنزين.....وكلما كان الخام خفيفا كلما كان سعره مرتفعا والعكس صحيح، وإلى جانب كثافة البترول التي تؤثر على تحديد سعره، هناك اعتبارات أخرى مثل ارتفاع نسبة الكبريت بالإضافة إلى الشوائب الأخرى، بحيث تنخفض قيمة خام البترول إذا كان يحتوي على نسبة عالية من الكبريت لأن تكرير الخام يحتاج عندئذ إلى إنشاء وحدات خاصة لفصل الكبريت عن البترول وعن مشتقاته، وإذا تم احتراق البنزين الذي يحتوي على الكبريت سوف يؤدي إلى تلوث الجو بغازات الكبريت الخانقة، كما أن وجود المواد الشمعية في خام البترول تجعل الخام يتجمد بسرعة في درجات الحرارة المنخفضة وعندئذ يتعذر نقله بالأنابيب لأنه يتحول إلى كتلة صلبة من الشمع.

يعتبر النفط الخام بأنه عبارة عن مواد هيدروكاربونية سائلة دهنية لها رائحة خاصة تتباين أنواعه بين الأسود المخضر إلى البني والأصفر، كما تختلف لزوجته وبالتالي الكثافة النوعية، حيث يتكون النفط في الكثير من المناطق في الطبقة العلوية من الأرض على شكل تكوينات في خزانات في باطن الأرض لا يمكن استخراجها إلى بواسطة الحفر أو الضخ، وهناك أنواع عديدة من النفط الخام تختلف في كمها ونوعها باختلاف المخابئ التي تحتويها، وباختلاف مواقعها الجيولوجية ومقدار عمقها في باطن الأرض وتكوينها الجيولوجي. [1]

ومنه يوجد البترول في الطبيعة في ثلاث حالات وفقا لما يحتويه من كبريت، كما تم الإشارة له آنفا، وكذلك كثافته التي تقاس وفقا لنظام الثقل النوعي لدى معهد البترول الأمريكي، وسنقوم بتوضيح هذه الحالات بنوع من التفصيل:[2]

---

[1] محمد ماضي، كمال ديب، مرجع سابق، ص 25-26

[2] عبد المطلب عبد المجيد، **إقتصاديات البترول والسياسات السعرية البترولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2015، ص 24.

01. **الحالة الصلبة أو شبه الصلبة** كعروق الإسفلت، وهي حالة نادرة الوجود وهذا ما يسمى **بالنفط الثقيل**.

02. **الحالة السائلة**، وهي الحالة التي يسمى فيها البترول بالزيت الخام أو خام البترول، ويتكون هذا الخليط من المشتقات البترولية مثل البنزين والكيروسين وزيت الوقود، وتتحدد خصائص كل منها بالذرات التي تكون مجموعها الجزيئات والتي بدورها تتكون من ها المادة الأساسية للزيت الخام التي تتحدد مع بعضها البعض وفقا لطرق تبادلية وتوافقية مختلفة، وبناءا على هذه الطرق تتحدد نوعيات المنتجات أو المشتقات البترولية المكونة للزيت الخام الأصلي، وللحصول على هذه المشتقات البترولية يجب القيام بعمليات التصنيع والتقطير، ويسمى هذا **بالنفط المتوسط**.

03. **الحالة الغازية**، ويقصد بها الغاز الطبيعي، والذي يتكون من عدة غازات أهمها الميثان والبروبان والبيوتان والنتروجين وثاني أكسيد الكربون، وبعض الكبريت، ويسمى هذا **بالنفط الخفيف**.

**الجدول رقم(02): يبين تصنيف درجات الكثافة النوعية للبترول**

| الدرجات | التصنيف | المنتجات |
|---|---|---|
| نفط خفيف | – يعتبر الأكثر طلبا على مستوى السوق الدولي للبترول وأغلى سعرا بسبب إمكانية الحصول منه على كميات كبيرة من المحروقات.<br>– درجة API أكبر من 35° | –الغاز الطبيعي<br>–بنزين الطائرات<br>–بنزين السيارات<br>–كيروسين |
| نفط متوسط | – درجة API تتراوح بين 28° إلى 35°. | –زيت الغاز<br>–زيت الديزل<br>–زيت التشحيم |
| نفط ثقيل | –يعتبر الأقل طلبا عليه في السوق لصعوبة عالجته من طرف مصانع تكرير النفط لاحتوائه عل نسب عالية من الهيدروكربونات. | –زيت الوقود<br>–الإسفلت<br>–الشمع |

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المعطيات السابقة.

تقاس درجة الكثافة النوعية للبترول عن طريق مقياس معياري وضعه معهد البترول الأمريكي American Petroleum Institute (API)، وغالبا ما توضع الحروف الثلاثة المعبرة عن اختصار اسم هذا المعهد أمام كلمة درجة فيقال درجة API، وذلك للتعبير عن معنى درجة الكثافة النوعية المقاسة في معهد البترول الأمريكي.

يمكن للنفط الخفيف أن يكون موجود مع النفط المتوسط، أي يكونا مختلطين مع بعض لكن بنسب متفاوتة، ولذلك ما ينتج خام البترول مختلطا بقليل من الغازات الطبيعية كما في خليج السويس والخليج العربي، ومنها ما ينتج الكثير من الغاز الطبيعي والقليل من البترول مثل حقول الجزائر وإيطاليا وبحر الشمال، وفي هذه الحالة يكون البترول فيها على شكل رغوي.

وكلما قلت درجة الكثافة النوعية للبترول ازدادت فيه نسبة المقطرات الخفيفة ذات الاستعمالات المهمة اقتصاديا كوقود الطائرات والسيارات، والعكس صحيح. وتحسب درجة API:

$$\text{درجة API} = \frac{141.50}{\text{درجة الكثافة النوعية عند حرارة } 60^{\circ}\text{ف}} - 131.50$$

فمثلا البترول الخام التي تبلغ كثافته النوعية 0.855 ويعادل درجة 34 'API' هو البترول السعودي المعروف ببترول القياس standardoil الذي تستخدمه منظمة الأوبك أساسا لتحديد أسعار البترول، وتقوم كل دولة يتحديد سعر البترول على أساس الزيادة أو النقص في درجة الكثافة بالمقارنة ببترول الأساس.

وبعبارة أخرى فإن مقياس API يعبر عن جودة البترول الخام، التي تنعكس على سعره، فكلما ارتفعت درجة API كان البترول أخف وذو جودة عالية، مثل بترول شمال إفريقيا وبترول حقل الحلوة في المملكة العربية السعودية التي تتراوح درجته بين 40 إلى 50 على مقياس API، وهكذا إلى أن تصل إلى البترول الخام الثقيل الذي تصل درجته إلى 22 على مقياس API.[1]

[1] حمد بن محمد آل الشيخ، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية**، العكيبان، الرياض، 2007، ط 01، ص 71.

## المبحث الثاني: السوق النفطي العالمي

لم يكن ظهور وتطور السوق النفطي وليد الصدفة بل كان امتداد لبيئة سياسية واقتصادية مبنية على نشاط صناعة بترولية انطلقت مع أول تنقيب للنفط في منتصف القرن التاسع عشر من مدينة بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية، تلك الحقبة شهدت بداية الصناعة النفطية بإنشاء أول الشركات التي عملت في الميدان النفطي التي بدورها راقبت جل عمليات نقل وتكرير النفط.

حيث تستحوذ سوق البترول العالمية على قدر كبير من الاهتمام العالمي، وتحظى تطوراتها بمتابعة مستمرة لما يقوم به البترول في تحريك عجلة الإقتصاد العالمي، حيث يتحدد سعر النفط في السوق العالمية ليس بناءا على تلاقي قوى عرض النفط وقوى الطلب عليه، وإنما لاعتبارات عديدة منها الاقتصادية ومنها غير الاقتصادية، حيث أن التعاملات بالمحروقات تكون في السوق الفورية "الحالية" والأسواق الآجلة "المستقبلية".

### المطلب الأول: تعريف السوق العالمية للنفط وخصائصها

لم تكن سلعة النفط كباقي السلع الإقتصادية الأخرى، نظرا لخصوصيتها ولأهميتها في الأسواق العالمية، لأنها لم تكن لها بديل ولا من السهل تعويضها مقارنة بالسلع الأخرى التي لها سلع بديلة، فكان بذلك سوق النفط هو الآخر غير خاضع لآليات العرض والطلب فقط كباقي الأسواق الأخرى.

حيث تضم السوق النفطية كأي سوق كافة المتعاملين من بائعين أو مصدرين والذين يمثلون جانب العرض (المنتجين) من جهة، ومشترين أو مستوردين وهم يمثلون جانب الطلب (المستهلكين) من جهة أخرى، ويمكن وصف السوق العالمية للنفط بأنها **سوق احتكار قلة**، كما يمكن وصف الوضع داخل كل مجموعة من المجموعات المكونة لهذه السوق بأنه احتكار قلة أيضا، حيث تتميز كل مجمعة بوجود عدد متعاملين محدود يمارس بعضهم تأثيرا على السوق نتيجة كبر حجمه.

كما تعرف بأنها السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة ألا وهو النفط، يحرك هذه السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الإقتصادية التي تحكم السوق، هناك عوامل أخرى كالعوامل :السياسية، العسكرية، المناخية، وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية.[1]

[1] سارة حسين منيمنة، **جغرافية الموارد والإنتاج**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992، ص 38.

كما أن شركات النفط العالمية هي أحد أنواع الشركات متعددة الجنسيات التي تنشط في قطاع معين ألا وهو قطاع الطاقة وبالأخص في مجال النفط، حيث تسيطر هذه الشركات العملاقة على مجال الصناعة النفطية من بداية مرحلة نشاط الصناعة النفطية (مرحلة البحث والاستكشاف، الحفر، التنقيب، الاستخراج والإنتاج، التكرير، النقل والتوزيع.... إلى آخر المرحلة وهي مرحلة الصناعة البتروكيماوية)، حيث تعد شركة ستاندراد أويل أوف المملوكة من طرف كفبلر والشركة النفطية البريطانية (BP) والشركة الهولندية (Shell) أولى الشركات النفطية العالمية.

وعلى ضوء ما سبق لا يمكن إلا أن يكون سوق البترول الممثل الأعم لاحتكار القلة وذلك للأسباب التالية:[1]

01. سيطرة عدد محدود جدا من الشركات العالمية أو الوطنية على جميع مراحل وعمليات الصناعة البترولية من تنقيب وبحث واستكشاف واستخراج وتكرير ونقل وتسويق وتنمية وتطوير وتوزيع.....، ولا يزاحمها في ذلك أحد وبالتالي أصبح سوق البترول مقفولا تماما عليها.

02. تمتع هذه الشركات بتأييد شبه مطلق من حكومات الدول سواء المنتجة للبترول أو المستهلكة له مما زاد من قوتها وسيطرتها الاحتكارية.

03. يجب أن يكون السلوك الاقتصادي والإداري والمالي لهذه الشركات موحد ومتفق عليه، مما يعني اتباع سياسة بترولية عالمية شبه موحدة تلتزم بها الشركات جميعا فلا يمكن لشركة أن تنفرد بتحديد سعر أو تغيير كمية إنتاج بمعزل عن الشركات الأخرى.

04. كون أن البترول ليست كالسلع الأخرى حيث أنها ثروة معدنية قابلة للنفاذ وعدم التجدد، وتعتبر المصدر الرئيسي إن لم يكن الأوحد للدخل القومي والناتج القومي لمعظم الدول المنتجة له جعل له طبيعة اقتصادية خاصة تهدف إلى تعظيم المنفعة أو الإيراد منه.

05. احتياج الصناعة البترولية إلى استثمارات ونفقات رأسمالية ثابتة وضخمة، واتسامها بعنصر المخاطرة وعدم التأكد بدرجة كبيرة.

[1] عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق، ص 101-103.

لكن هذه الآبار والحقول البترولية يجب أن تكون مملوكة للدولة، لأن استمرارية ملكيتها لهؤلاء الأفراد يؤدي حتما إلى صراعهم وتنافسهم مع بعض في السوق العالمي للبترول، وهذا ما يجعل السوق العالمي للبترول يتميز بمجموعة من الخصائص، تتمثل فيما يلي:[1]

01. **ارتفاع نسبة التركز الاحتكاري:** أي أن هناك عددا قليلا من الدول المنتجة والمصدرة للنفط تنتج حقولها نحو 85% من صادرات العالم النفطية، وقد أخذت هذه الدول تتركز أكثر من خلال منظمة الأوبك، كما تسيطر الشركات العالمية بفروعها المختلفة على الجانب الأكبر من السوق النفطية، أما في الجانب الآخر فيتركز عدد قليل من الدول المستوردة وهي الدول الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي.

02. **سوق التكامل الرأسي والأفقي:** تتميز السوق النفطية بالتكامل الرأسي والأفقي، ذلك أن ممارسة الشركات النفطية العالمية والشركات الوطنية لنشاطات الصناعة النفطية تكون متكاملة رأسيا من مرحلة المنبع، النقل والمصب ولا يمكن الفصل فيما بينها، بينما يظهر التكامل الأفقي في مرحلة من مراحل الصناعة النفطية كمرحلة المنبع، أين يستوجب للشركة النفطية بغض النظر عن نوعها أن تكامل فيما بين نشاطات هذه المرحلة كمرحلة البحث والاستكشاف التي تتطلب الدراسة الجيولوجية والدراسة الفيزيائية ..وغيرها، تليها مرحلة الحفر والتنقيب، الاستخراج والإنتاج، ليضمن انتقال النفط من منطقة الإنتاج إلى منطقة الاستهلاك.

03. **سوق التكتل (الكارتل، والمنظمات والهيئات):** تدل حركة الشركات العالمية في السوق النفطية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها، إلى غاية وصول سلعة النفط ومشتقاته إلى الأسواق مما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل .وقد ظهرت أولى هذه التكتلات في الكارتل النفطي في فترة الثلاثينات، ثم تلتها الهيأت والمنظمات الدولية (كمنظمة الأوبك، الأوابك، والوكالة الدولية للطاقة) التي من مهامها التدخل في استقرار السوق النفط العالمي بما يخدم مصلحة الدول أعضاء الهيئة أو المنظمة التابعة لها.

04. **عدم مرونة الطلب في فترة الأجل القصير:** يتصف الطلب على النفط بكونه غير مرن فترة الأجل القصير، لأن الصناعات المبنية على أساس استخدام النفط كمصدر للطاقة لا يمكنها التحول عنه بصورة فورية، بل أن عملية التكييف تقتضي بعض الوقت أي بمعنى آخر أن نسبة المعدات والآلات التي تعتمد على النفط في رصيد أي مجتمع إلى رأس المال المستخدم للطاقة يتوقف على الأسعار النسبية للمصادر المختلفة للطاقة، فإذا اعتمدت رصيد مجتمع على هذا النوع من المعدات، فإن المجتمع سوف يتحمل ارتفاعا كبيرا في الأسعار بدلا من الاستغناء عن تلك المعدات، لذلك يوصف بكونه غير مرن في فترة الأجل القصير.

[1] محمد خيتاوي، **الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية**، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2010، ص 119-121.

05. **السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة:** أي أن السوق العالمية للنفط تتأثر بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن، حيث تعكس تكاليف ناقلات النفط تقلبات الطلب العالمي على النفط الخام بصورة مباشرة مما يؤدي إلى اعتبار الأسعار الفورية للناقلات على أنها أسعار نموذج المنافسة الكاملة. فانخفاض الطلب العالمي على النفط يخفض من تكاليف الشحن مما يشجع شركات النفط على الشراء من الأسواق البعيدة في حين أن الزيادة في الطلب العالمي على النفط لها آثار عكسية وتؤثر تقلبات الطلب العالمي للنفط كذلك على حجم الطلب على خدمات المصانع التي تنقي النفط من الشوائب الكبريتية.

## المطلب الثاني: التطور التاريخي للسوق النفطي العالمي

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في منتصف الأربعينيات من القرن الماضي، شهدت أسواق النفط العالمية تغيرات جذرية، كان من أبرز سماتها السيطرة المطلقة لشركات النفط الأجنبية، ممثلة في الأخوات السبع. يتحكم قانون شيرمان لمكافحة الاحتكار، إلى جانب أربع منظمات أخرى تمثل شركات النفط الكبرى، في إنتاج النفط وهيمنة التوزيع.

حيث يعتبر المنتجون (منظمة أوبك و خارج منظمة أوبك) والمستهلكون ( الدول الصناعية و الدول النامية) من أهم مكونات السوق العالمية للنفط، ومن الناحية النظرية فإن الأسس التي تتحدد على ضوئها الأسعار في السوق النفطية هي تقديرات العرض والطلب لكن هذه التقديرات تفتقر إلى الدقة في المعلومات، أما من الناحية العملية فإن الصفقات التي تتم في الأسواق المستقبلية (كالأسهم والسندات و سعر صرف العملات الأجنبية) تلعب دورا رئيسيا في تحديد أسعار النفط، مما يعني أن أسعار النفط تتأثر بمجموعة من العوامل تهيمن عليها عناصر غير نفطية ، هذه حقيقة لا يمكن تجاهلها حيث أن النفط كسلعة ، لا ينطبق عليها قانون العرض و الطلب و الذي يفترض ان يحدد السعر وهذه الحقيقة تنطبق على كل الفترات الزمنية خلال العقود المنصرمة[1].

وشهد العام 1960 ولادة منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك) في العاصمة العراقية بغداد والتي هيمنت لاحقا لاسيما منذ مطلع السبعينيات، حيث شهد مرحلة السبعينات تأميم الصناعة النفطية على أسواق النفط، لكن هذه الهيمنة أخذت بالتلاشي في الثمانينيات مع الركود الاقتصادي العالمي الذي أصاب الصناعة النفطية بمقتل.

[1] نبيل مهدي الجنابي، كري سالم حسين، **العلاقة بين أسعار النفط الخام وشعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك والسببية**، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 2011، العدد 04، 2011، ص09.

ومع إطلالة الألفية الثالثة شهد مطلع القرن الـ21 تدنيا ملحوظا في الأسعار إلا أن السوق استردت عافيتها لتحقق الأسعار أرقاما قياسية لامست 147 دولاراً للبرميل في شهر جويلية من العام 2008 .

وسنعرض لأهم التطورات التاريخية في أسواق النفط والتي يمكن تأطيرها ضمن ست حقبات وعلى النحو التالي:[1]

**أولا. حقبة النمو المطرد (1950 – 1972) خمسينيات النفط**

إنتاج الشرق الأوسط أقل من إنتاج اليمن اليوم، وسبعينياته تشهد بزوغا لدول أوبك ولعل أهم ما طبع حقبة الخمسينيات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة هو النمو الواسع في الاستهلاك العالمي للنفط، ولم تشهد مثيلا لها عبر تاريخ الصناعة النفطية الطويل، خصوصا أن الاستهلاك العالمي للنفط قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945) لم يتجاوز 5 ملايين برميل يوميا، منها 70 % أو ما يعادل 3.5 مليون برميل استهلاك الولايات المتحدة بمفردها في حين لم يتجاوز استهلاك كل من أوروبا واليابان مجتمعتين 800 ألف برميل يوميا.

أما إنتاج النفط في العالم، فاستأثرت الولايات المتحدة بنصيب 60% منه، وبلغ إنتاج دول الشرق الأوسط في تلك الفترة بحدود 400 ألف برميل يوميا، أي أقل من الإنتاج الحالي لليمن.

وحتى أوائل الخمسينيات من القرن الماضي كان ينظر إلى النفط باعتباره في المقام الأول "وقودا أميركيا" لتلبية حاجات المستهلك الأميركي، إذ كانت الولايات المتحدة في تلك الفترة صاحبة "الريادة" في سوق النفط العالمي، مع احتياطي يقترب من ثلث الاحتياطي العالمي، وإنتاج يعادل نصف إنتاج العالم، في المقابل، لم يزد استهلاك أوروبا الغربية عن 1.8 مليون برميل يوميا، أو ما يعادل استهلاك إيران اليوم، أما اليابان التي أصبحت فيما بعد ثاني أكبر مستهلك للنفط بعد الولايات المتحدة مباشرة، فبلغ استهلاكها العام 1950 بحدود 50 ألف برميل يوميا فقط، وهو ما يعادل استهلاك إمارة صغيرة كإمارة لوكسمبورغ في الوقت الحاضر.

وتضاعف الإنتاج العالمي في الخمسينيات ليصل إلى 22 مليون برميل يوميا في عام 1960، ثم تضاعف مرة أخرى في السبعينيات ليصل إلى 47.8 مليون برميل يوميا العام 1970، ووصل الإنتاج العالمي إلى 57.7 مليون برميل يوميا العام 1973، وهو العام الذي شهد ما اصطلح على تسميته بالثورة النفطية الأولى.

[1] لهب عطا عبد الوهاب، التطور التاريخي لأسواق النفط العالمية.
الموقع: http://www.alghad.com/articles/ LE 22/07/2018 19:21

**ثانيا: حقبة الاضطراب في الأسواق النفطية**

تميزت هذه الحقبة بوجود حدثين في غاية الأهمية، تجلى الأول في استخدام العرب لسلاح النفط في أعقاب حرب أكتوبر العام 1973، وتمثل الحدث الثاني في اندلاع الثورة الإيرانية عام 1978 – 1979.

وترك هذان الحدثان بصماتهما الواضحة على الأسواق النفطية تمثلت في الارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط ولجوء الدول الصناعية إلى إجراءات مضادة للحد من الاستهلاك.

01. **الحظر النفطي العربي**: استخدم العرب مصطلح "سلاح النفط" للمرة الأولى في تاريخ الصراع العربي – الإسرائيلي، كأداة ضغط على الدول الغربية، حين فرضوا حظرا نفطيا على الولايات المتحدة وهولندا لموقفهما المنحاز في حرب أكتوبر 1973 إلى جانب إسرائيل، واستمر هذا الحظر نحو ستة أشهر كان من نتائجه ارتفاع الأسعار أكثر من ثلاثة أضعاف، لتصل إلى نحو 12 دولاراً للبرميل عام 1974.

02. **الثـورة الإيرانيـة**:جاءت الثورة الإيرانية التي أطاحت بنظام الشاه في شهر فيفري من عام 1979 لتزيد أسواق النفط العالمية اضطرابا، إذ ترتب على ذلك انخفاض الإنتاج الإيراني بأكثر من 3.9 ملايين برميل يوميا، خلال الفترة 1978–1981 ومع اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية في شهر سبتمبر عام 1980، انخفض إنتاج الدول النفطية في "أوبك" إلى 22.480 مليون برميل يومياً، أي أدنى بنحو 7 ملايين برميل يومياً عن مستواه عام 1978 نظرا للتراجع الكبير في إنتاج كل من العراق وإيران، ونتج عن ذلك زيادة أخرى غير مسبوقة في الأسعار وصلت إلى 32 دولاراً للبرميل العام 1981 مقارنة بـ13 دولارا للبرميل العام 1978.

**ثالثا: حقبة الركود الاقتصادي في منتصف الثمانينات**

من المفارقات النادرة التي طبعت أسواق النفط في حقبتي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، أن العقد الذي تلاهما مباشرة بدأ بثورات وحروب في منطقة الشرق الأوسط الغنية بالبترول، إذ ما إن انتهت الثورة الإسلامية من ترسيخ أقدامها أواخر العام 1979، حتى ظهرت شرارة الحرب العراقية – الإيرانية في الأفق (1980–1988)، وكان من نتائجها فقدان السوق إمدادات أهم دولتين نفطيتين منتجتين في المنطقة، وقد وصلت ذروتها العام 1981، حيث انخفض إنتاج كل من العراق وإيران إلى أقل من 2.4 مليون برميل يومياً.

ومنه إذا كانت حقبة السبعينيات هي حقبة "فورة الأسعار"، فإن ما ميز حقبة الثمانينات هو "صدمة" الطلب العالمي على النفط، وظهور ما يعرف بـ"التخمة النفطية" في الأسواق العالمية وانهيار الأسعار، وذلك لتضافر

عوامل عديدة من أهمها: ظاهرة الركود الاقتصادي التضخمي في العالم Stagflation نتيجة للسياسات الاقتصادية الكلية التي انتهجتها الدول الصناعية، والتي كان من أبرزها:

01. رفع أسعار الفائدة كإحدى الوسائل لاحتواء التضخم النقدي، وكبح جماحه.

02. إجراءات ترشيد الاستهلاك وزيادة كفاءة استخدام الطاقة في الدول الصناعية.

03. نمو الإنتاج النفطي خارج الدول الأعضاء في "أوبك" خصوصا إنتاج بحر الشمال والمكسيك وجنوب شرق آسيا.

وإزاء هذه التطورات (انخفاض الطلب العالمي على النفط وزيادة الانتاج خارج دول أوبك) لعبت "أوبك" بقيادة المملكة العربية السعودية دور "المنتج المتمم Swing Producer " بخفض الإنتاج دفاعا عن الأسعار، ولغرض استعادة دورها في الإنتاج العالمي، زادت المنظمة في أواخر عام 1985 الإنتاج في الوقت الذي كان فيه السوق قد تشبع بالامدادات التي جاءته من خارج الدول المنتجة، ما خلق فائضاً في المعروض النفطي أفضى إلى الانهيار الكبير في الأسعار بدءا من أواخر العام 1985 ومطلع العام 1986، والنتائج التي ترتبت على وفرة الإمدادات في الأسواق العالمية كان لها بالغ الأثر على الدول العربية المنتجة للنفط، وخصوصاً دول الخليج، ناهيك عن أثرها غير المباشر على الاقتصادات العربية الأخرى، إذ تكشف بيانات تلك الحقبة أن الدول الخليجية خسرت عائدات سنوية بلغت في متوسطها بين 40 مليار دولار كحد أعلى و10 مليارات دولار كحد أدنى، ما ترك بصمات واضحة على عملية التنمية الاقتصادية برمتها، خصوصاً مشاريع البنى التحتية التي أرجئ تنفيذ العديد منها.

**رابعا: حقبة الألفينيات**

مع مطلع القرن الألفين وتزامنا مع مستوى ثابت من النمو الاقتصادي العالمي ظل سعر النفط في السوق متوازنا، إلى غاية إلى أن انتهى به الأمر للارتفاع في سنة 2008، حيث خلال الاثني عشر شهرا فقط تضاعف سعر النفط من 75 دولار للبرميل إلى 147.27 دولار للبرميل، وذلك بسبب الحروب الحاصلة في ذلك الوقت في العراق وأفغانستان.[1]

واستمر هذا الارتفاع إلى غاية سنة 2011 التي سميت بالربيع العربي حيث شهدت هذه السنة اضطرابات سياسية واجتماعية واقتصادية مما أدى إلى انقطاع إمدادات الكثير من الدول المنتجة مثل ليبيا وسوريا واليمن، إذ

[1] هاجر العايب، رابح زغوني، **طفرة النفط الصخري الأمريكي وتقلبات سوق النفط: تحليل من منظور الاقتصاد السياسي الدولي**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 08، العدد01، 2021، ص 604.

فقد السوق نحو 1.6 مليون برميل يوميا من النفط الليبي الخفيف عالي الجودة ولم تستطيع أوبك تعويض الكمية، واستمر الارتفاع إلى غاية عام 2012، إذ فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حظرا على تصدير النفط الإيراني تسبب بخروج نحو مليون برميل يوميا من نفطها من السوق، مما فاقم المخاوف من رد فعل عسكري إيراني، أبقى أسعار النفط عالية، إلى غاية جوان 2014 حيث انخفضت أسعار النفط من 100 دولار للبرميل إلى أدنى مستوى لها حيث وصل سعر البرميل إلى 30 مليار دولار في نهاية 2015، واستمر الانخفاض في الربع الأول من 2016 ليصل 26.5 مليار دولار، ليعاود الارتفاع في الربع الأخير من سنة 2016 إلى سعر 46.32 مليار دولار للبرميل لكن هذه الأسعار تبقى منخفضة جدا بالمقارنة بالسنوات السابقة حيث هذا الانخفاض كان الأعنف منذ تسعينات القرن الماضي.[1]

## المطلب الثالث: أنواع السوق العالمي للنفط

شهدت السوق البترولية العالمية مند نشأة الصناعة البترولية في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين إلى غاية يومنا هذا عدة أوضاع وتغيرات اقتصادية وسياسية على قوى وحجم السوق البترول في كل حقبة زمنية معينة، كما تعقد صفقات بيع وشراء النفط وكذا المنتجات البترولية في أسواق متعددة تختلف باختلاف مدة التسليم وكذا طبيعة التعامل، و التي يمكن تصنيفها على النحو التالي:[2]

**01. السوق الفوري (العاجلة):** ينطبق السوق الفوري على مجمل الصفقات الفورية التي تمت في منطقة يتمركز فيها نشاط هام للتجارة على منتوج أو عدة منتجات، وتتسم الأسواق الفورية بكونها موانئ رئيسية تتوافر فيها خدمات الشحن ومرافق التخزين والخدمات المالية،[3] كما يتم فيها البيع و الشراء المادي للشحنة في أوقات معلومة (تتراوح من يومين إلى 10 أيام بالنسبة للبرنت مثلا) تتم المعاملة مباشرة دون وسطاء، كما يمكن أن يعاد ببيعها أكثر من مرة وهي في عرض البحر.

**02. السوق المالية الآجلة:** والمقصود بالسوق النفطية الآجلة شراء عقود بترولية مستقبلية والاحتفاظ بها لعدة أشهر أو سنوات من تاريخ الشراء، وبأسعار تحددها تلك السوق من خلال تداول هذه العقود والتي تخضع إلى

---

[1] راهم فريد، بوركاب نبيل، **مداخلة بعنوان انهيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج**، المؤتمر الأول بعنوان السياسات الاستخدماتية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 07-08 أفريل 2015.

[2] عية عبد الرحمن، **انعكاسات تقلبات أسعار النفط على قرارات السياسة الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2015، ص 25.

[3] Olivire Riebel " l'OPEC: **une organisation face a ses défis pétrole et technique**, association française de technicien et professionnels du pétrole, N418, paris, janvier/février 1999, p: 95.

مراقبة محكمة،[1] كما يتم بيع وشراء عقود النفط الآجلة في بورصة السلع والخدمات، مع إمكانية تحول هذه العقود إلى عملية بيع حقيقية، والعقود المستقبلية أصولا مالية في حد ذاتها إنما تأخذ شكل المشتقات المالية كالخيارات، ذلك أنها تعتمد على التعاقد في الأصل الاستثماري.

يتسنى بذلك تحقيق التوازن بين العرض والطلب وهي تصريف هذه الكميات على مستوى هذه الأسواق ومن جهة أخرى تتيح لذوي العجز، غير المرتقب، التموين في آجل قصيرة في حالة الارتفاع المفاجيء للطلب خاصة خلال موجات البرد الشديد أو حدوث مشاكل في التوريد في حالة كوارث جوية كالأعاصير مثلا على مستوى مكامن الإنتاج.وسنقوم بتوضيح الترابط الموجود بين هذه الأسواق في الشكل التالي:

**الشكل رقم (02): الترابط الموجود بين الأسواق العاجلة والآجلة**

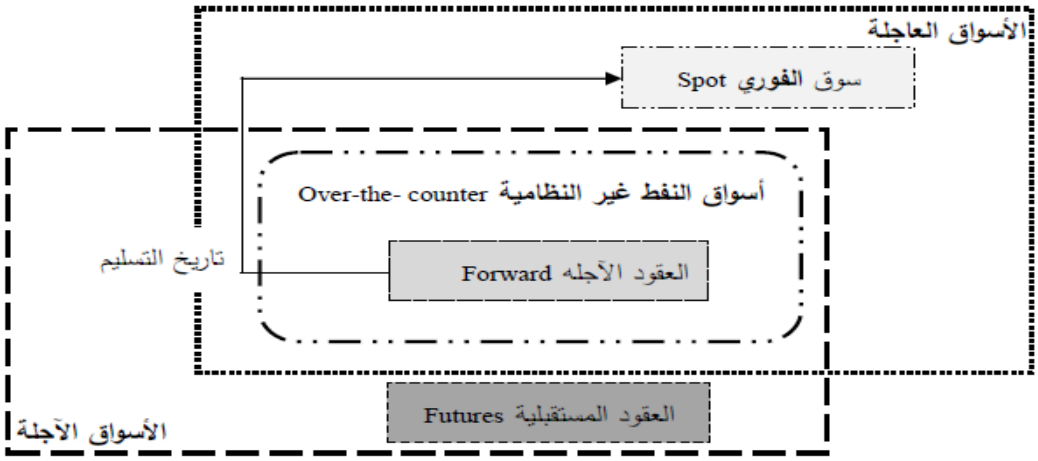


**Source : AMIC étienne, DARMOS Gilles et FAVENEC jean-pierre, L'énergie a quel prix, Ed Technip, paris, France, 2006, P 54.**

للأسواق الفورية أهمية كبيرة، فهي من جهة تعتبر المرآة العاكسة لأوضاع السوق العالمي للبترول لحالات التوازن بين حجم العرض المقابل للطلب أو الفائض والعجز، ومن جهة أخرى هي مؤشر جيد للأسعار الآجلة، فإذا كانت كميات النفط المتبادل في السوق الفوري لا تمثل سوى 30% من الحجم الإجمالي المتداول في السوق العالمي للنفط إلا أن لها تأثير كبير في تحديد 80% من أسعار العقود الطويل.[2]

[1] ابراهيم بن عبد العزيز المهنا، **التطورات الحديثة والمستقبلية في أسواق البترول العالمية**، الملتقي العشرين لأساسيات صناعة النفط والغاز، المنظمة العربية المصدرة للنفط (الأوبك)، الكويت، 25 مارس 2008، ص 04,

[2] AMIC étienne, DARMOIS Grilles et FAVENNE Jean-pierre, op-cit, P43.

والجدول التالي يبين أهم الفروقات بين السوق النفطي العاجل والآجل:

**الجدول رقم (03): الفروقات الجوهرية بين السوق النفطي العاجل والآجل**

| السوق النفطي العاجل | السوق النفطي الآجل |
|---|---|
| هي عقود تسليم فورية، وقد تكون على أساسا عقود لمدة سنة (عبر الأسواق غير النظامية) يلتزم البائع بتسليم الشحنة للمشتري ويلتزم هذا الأخير بأخذه في تاريخ محدد، ومكان معلوم، بسعر متفق عليه مسبقا (تسليم عيني للشحنة). | نادرا ما يتم التسليم النهائي للشحنة، أكثر ما يتداول هو البرميل ورقي فقط، يلجأ إليها، أساسا للتغطية من مخاطر تذبذب أسعار الخام ومشتقاته لكلى الطرفين: البائع (الدول المصدرة) والمشتري (شركات تكرير النفط، شركات الطيران....). |
| تتداول بشحنات كبيرة من خمس مئة ألف إلى مليوني برميل. | وحدات صغيرة ابتداءا من 1.000 برميل. |
| نادرا ما يتم إعادة بيع الشحنات عليها في العقود إلى مشتري آخر غير الأول لالتزام الطرف ببنود العقد. | العقود هي أصول مالية قابلة للتداول لحاملها. |
| لا تتوفر على غرفة للمقاصة لأنها لا تستدعي الحاجة لذلك بسبب وجود عقد التزام. | تتوافر على غرفة للمقاصة مما يسمح من تصفية للمراكز المحاسبية للمتعاملين. |
| في أغلب الأحيان يبحث كل طرق (البائع والمشتري) عن الآخر لإبرام عقود واتفاقيات. | لا تشترط هذه الأسواق مقابلة أطراف فيما بينها بسبب طبيعتها (بورصات وأسواق مالية) |
| بغض النظر عن المبالغ المدفوعة لمواجهة أسعار المتفق عليها في العقود، لا تستدعي الحاجة هنا إلى صرف مبالغ إضافية أخرى. | تستدعي الحاجة في مثل هذه الأسواق دفع مبالغ مالية إضافية على شكل ضمانات تصل إلى ما قيمته 2200 دولار أمريكي عند كل بيع أو شراء لحماية أحد أطراف العقد من عدم التزام الطرف الآخر بموجات العقد (تسليم واستلام) |
| توطد العلاقة بين البائع والمشتري لمعرفة كل طرف للآخر. | لا تستدعي معرفة الطرف البائع بالطرف المشتري. |

المصدر: ماضي محمد، **تذبذبات أسعار النفط وتأثيراتها على اقتصاديات دول منظمة الأوبك**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2016، ص 100.

**03. السوق المستقبلية (الآجلة):** يتم التعاقد على البيع والشراء المادي للشحنة من خلال اتفاق يعقد بين طرفين يقومان بصيغة عقد مستقبلي يحدد فيها السعر والكمية حاليا على أن تسلم في آجال مستقبلية وتتراوح مدة عقود النفط المستقبلية سنة قابلة للتجديد وهو التزام يحمي المنتج ضد انخفاض السعر كما يحمي صاحب المصفاة ضد ارتفاع أسعار النفط وقت التسليم.

## المطلب الرابع: التوقعات المستقبلية لأسواق النفط العالمية

لا شك في أن التوقعات لأسواق النفط على المدى البعيد محفوفة بالصعوبات جراء عوامل عدة معقدة التي تؤثر على التقديرات المتعلقة بالاقتصاد العالمي وبالطلب العالمي على الطاقة، حيث تستند التقديرات المستقبلية على التطور المفترض للطلب والعرض والأسعار، كما تشير التوقعات المتاحة لهذه المبادئ الأساسية على المدى البعيد إلى زيادة في الطلب على الطاقة مع حلول العام 2030 بنسبة 50 بالمائة لتبلغ 126 مليون برميل يوميا، وتحديدا لتلبية احتياجات وسائل النقل.

تتراوح معدلات" الأسعار المفترضة "المتوفرة من قبل وكالة الطاقة الدولية وإدارة معلومات الطاقة الأميركية للفترة الممتدّة من العام 2010 إلى العام 2030 ما بين 65 و113 دولارا أميركيا للبرميل الواحد، مع تقديم محاكاة تشمل حالات عرض وطلب متزايدة أو متقلصة تتراوح ما بين 57 و 189 دولارا أميركيا.

كما وتطرح أوبك سعرا افتراضيا للعام 2030 يتراوح ما بين 70 و90 دولار أميركي للبرميل الواحد، وفي المدى القريب، من الممكن أن يؤدي الركود السائد مع ارتفاع الطاقة الإنتاجية من جراء إنهاء مشاريع جديدة لإنتاج النفط بخفض الأسعار إلى 75-78 دولار أميركي للبرميل وهو تكلفة الإنتاج الحدية للنفط من الرمال النفطية الكندية .ولكن، على المدى المتوسط والبعيد، يتوقع أن تتراوح الأسعار بين 90 و 120 دولار للبرميل لاستعادة الطلب لنموه،

بينما من المقدر أن ينخفض الإنتاج الفائض لأوبك إلى نحو مليون برميل يوميا.[1]

حيث تتمثل العوامل التي ستعزز سوق النفط حتى العام 2030 في النقاط التالية:[2]

- ✓ يساعد النمو الاقتصادي العالمي المتوقع بنسبة 3.5 بالمائة سنويا على زيادة الطلب على الطاقة العالمية بنسبة 50بالمائة.
- ✓ تستمر الوقود الاستخراجية بتزويد الطلب على الطاقة العالمية بنسبة 85 بالمائة وسيحافظ النفط على حصة الثلث.
- ✓ يتأتى أكثر من 55 بالمائة من الاحتياط الجديد من مصادر غير تقليدية مثل سائل الغاز الطبيعي والرمال النفطية والوقود الحيوية التي تعتبر أكثر كلفة من النفط الخام.

[1] التوقعات للأسواق النفط على المدى البعيد، سلسلة سامبا، سبتمبر 2008، ص5.
الموقع: www.samba.com LE 23/07/2018 15:49
[2] المرجع نفسه، ص7 .

✓ يتوقع أن يزيد الطلب على النفط بنحو 30 مليون برميل يوميا، ومعظمها من جراء الزيادة في الطلب من الدول النامية.

✓ بافتراض الاستثمار المناسب في النفط، فإن منظمة أوبك تملك الموارد اللازمة لتلبية الطلب المتزايد، ولكن من المتوقع أن تبقى الطاقة الفائضة منخفضة نسبيا والأسواق النفطية محدودة، حتى ولو افترضنا نموا محدودا للطلب، فإن اعتبارات التكلفة وتوفر الاحتياط تشير إلى عدم إمكانية هبوط الأسعار إلى ما دون 75 أو85 دولار أميركي للبرميل الواحد.

**الشكل رقم (03): تقدير أسعار النفط من1980-2030**

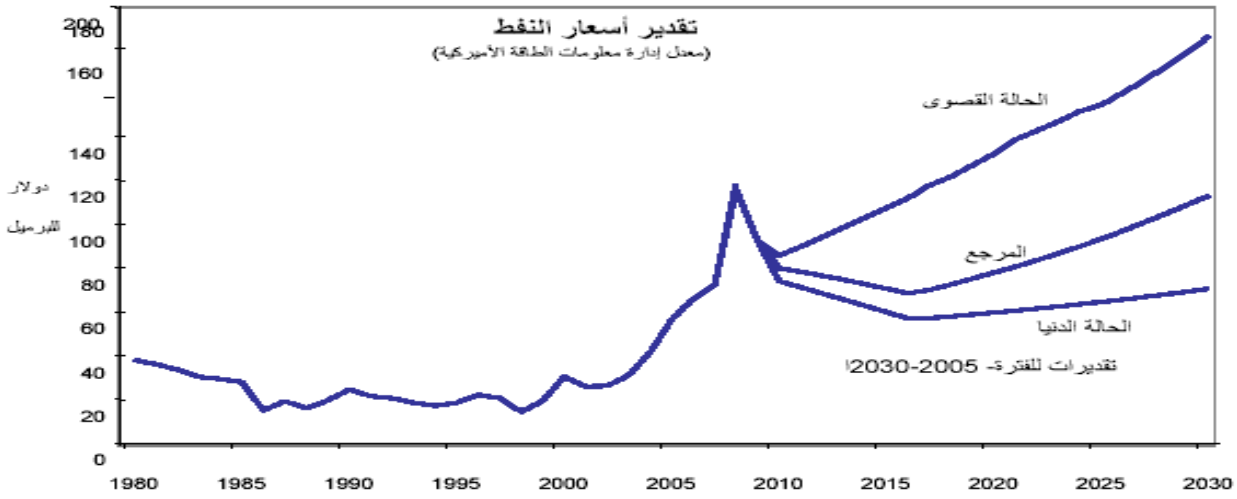


**المصدر : أفاق سوق النفط، سلسلة سامبا،نوفمبر2012، ص15.** www.samba.com

يتبين من هذا الشكل أن أسعار النفط تبلغ ذروتها قبل 2010 ثم تبدأ بالانخفاض لكن هذا الانخفاض لن يستمر لتعاود الأسعار بالارتفاع ابتداءا من 2020 لتبلغ في الحالة الدنيا 90 دولار للبرميل لكن في الحالة القصوى تبلغ 180 دولار للبرميل في سنة 2030.

وتدل بعض الاحصائيات على أن خار برنت وصل لمستويات الـ71 دولارا للبرميل سن 2018، فيما تتجاوز أسعار النفط الخام منطقة الـ67 دولارا للبرميل، حيث تأتي هذه الارتفاعات التدريجية في أسعار النفط، عقب صدور قرار تاريخي من منظمة أوبك ومنتجين مستقلين، يتعلق بخفض إنتاج النفط، كما تعتبر الأسعار الحالية للنفط في مناطق عادلة للمنتجين، والمستهلكين على حد سواء.

شهدت الأسعار في السنوات السابقة مستويات متراجعة للغاية، والسبب في ذلك هو ارتفاع مخزونات النفط خلال السنوات الماضية، لكن بتزايد معدلات الطلب على النفط ، مع استمرار قرار خفض إنتاج النفط،

سيدفع الأسعار إلى التماسك فوق مستويات 60 دولارا على أقل تقدير للنفط الخام خلال النصف الثاني من هذا العام.

## المبحث الثالث: آليات تسعير النفط في الأسواق العالمية

يتزايد ارتباط الحياة العصرية باستخدام الطاقة بصفة عامة وبالنفط بصفة خاصة ولهذا فإن تغيرات تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على مستويات التنمية كما تؤثر أسعار الطاقة على تكاليف الأنشطة الاقتصادية بدرجة تؤدي إلى تغير مستوى منافسة هذه الأنشطة مع مثيلاتها في الدول الأخرى.

ومع الإقرار بأهمية الاعتبارات الأخرى في تسعير الطاقة فإن الاعتبارات الاقتصادية في التسعير تعتمد على التكاليف التي يتحملها المجتمع لإنتاج الكميات الإضافية من الطاقة بحيث يعكس أيضا تكاليف الفرص البديلة الناجمة عن استخدام موارد الطاقة.

### المطلب الأول: أنواع أسعار النفط وأهم العوامل المؤثرة في تحديده

قبل التطرق إلى أهم العوامل المؤثرة في تحديد أسعار النفط يمكن تعريف سعر النفط على أنه تلك القيمة النقدية التي تعطى للسلعة النفطية خلال مدة معينة ومحددة، ومنه نستخلص إلى أن هناك تركيبة لسعر النفط هي:[1]

**01.** كمية النفط الممكن عرضها بسعر معين؛

**02.** كمية النفط المطلوبة بسعر معين؛

**03.** تركيبة سوق النفط وبالأخص درجة المنافسة بين المنتجين؛

**04.** نوعية المعلومة لدى المشترين والبائعين (أي درجة الثقة أو الخطر الذي يشوب المعاملات) ؛

ا. **أنواع أسعار النفط:** من أهم أنواع النفط نذكر ما يلي:[2]

[1] بن يبا محمد، بن العارية حسين، **دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على حجم النفقات الضريبية في الجزائر**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 01 ، 2020، ص 1139.

[2] بن زيدان حاج، **أثر تغيرات أسعار البترول على النمو الإقتصادي**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، الجزائر، 2006/2005، ص 102.

01. **السعر المعلن:** ظهر السعر المعلن في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1830، حيث تولت الشركات النفطية مهمة إعلانه عند آبار الإنتاج بمجرد شرائها النفط من المنتجين، غير أن عملية الإعلان هذه انتقلت من الآبار إلى موانئ التصدير نتيجة تطور مناطق الإنتاج خارج الولايات المتحدة الأمريكية

واستمر مفعول هذه الأسعار ساريا حتى عندما دخلت السوق النفطية الأمريكية شركات نفطية جديدة في أعقاب حل الحكومة الأمريكية لاحتكار ستاندرد أويل عام 1911، وظهور حالة المنافسة بين الشركات في تحديد الأسعار المعلنة لشراء النفط الأمريكي الخام، بمعنى آخر، فقد تحولت سوق النفط الأمريكية إلى سوق منافسة بدلا من احتكارها من قبل شركة ستاندرد أويل نيوجرسي.[1]

02. **السعر الرسمي:** ظهر هذا السعر سنة 1880، لما كان البيع يتم عند البئر النفطي، فعملت الشركات إلى الإعلان عن أسعارها ودعم ذلك بحسومات وبدأ التنافس التسعيري، إلى أن بعض الإقتصاديين يرون أن السعر الرسمي يتحدد من خلال قيمة المنتجات المشتقة للنفط الخام في سوق تنافسية للإستهلاك النهائي، وأي تغير في الطلب المشتق يؤثر مباشرة على السعر الفوري للنفط الخام وبدوره يؤثر على السعر الرسمي.

03. **السعر الفوري:** يعرف بالسعر الفوري أو السعر الحر والذي يتحدد وفق السوق الحرة، إذ يعتمد تقديره على أساس العرض والطلب، أنشئ هذا السعر تبعا للسوق المسماة السوق الفورية من طرف الشركات الكبرى، فهذه السوق تعرف بأنها سوق حرة لأجل قصير أين يحدث بيع النفط الخام هروبا من عقود طويلة المدى بين الدول المنتجة والشركات الأجنبية.

04. **سعر الإشارة:** ترى الدول النفطية استعمال سعر الإشارة دعما لمداخيلها حيث إنه أقل من السعر المعلن وأكبر من السعر الفعلي الحقيقي ويحسب سعر الإشارة بالرجوع إلى السعر الرسمي والسعر الفوري لعدة سنوات.

05. **الأسعار المحققة:** عند ظهور نوع جديد من الشركات النفطية ذات معاملات تجارية هامة تكمن في تلك الحسومات والتسهيلات المتنوعة التي ترضي المشتري، ما حمل الشركات النفطية للدول المنتجة إلى نهج نفس السلوك التسعيري، النوع التسعيري هذا سمي بالأسعار المحققة؛ أي التي يتم الشراء بها في الحين المحقق، كما يسميها البعض بالسعر الصحيح أو السعر العادل.

II. **العوامل التي تؤثر في تسعير النفط:** يعتبر النفط سلعة استراتيجية هامة لاقتصاد أي دولة في العالم، سواءا أكانت منتجة أو مستهلكة، مما يعني تضافر مجموعة من العوامل الاقتصادية بصورة متشابكة تجعل تسعير النفط أمرا يندر أو من الصعب أن تجتمع عليه الآراء، ولهذا يتأثر سعر النفط بمجموعتين من العوامل، ترتبط الأولى منها

[1] نواف رومي، **منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 200، ط01، ص 19.

بالعوامل الاقتصادية التي تحددها قوى السوق، وترتبط الثانية بالعوامل السياسية والمؤسسية، وتتفاوت قوة تأثير كل مجموعة على السعر من وقت لآخر.

ومنه يمكن تلخيص بعض العناصر التي تؤثر في تسعير النفط فيما يلي:[1]

**أولا: طبيعة النفط:** يعتبر النفط أحد الموارد الناضبة، مما يعني عدم صلاحية القواعد الكلاسيكية لتسعيره، إذ أن تحديد السعر بالنفقة الحدية سيؤدي إلى تزايد معدلات النضوب وبالتالي حرمان الأجيال القادمة أو انخفاض نصيبها من الموارد النفطية.

ومنه استهلاك النفط يتضمن نفقات الفرصة البديلة المتمثلة في قيمة ما يمكن الحصول عليه في المستقبل، وعليه لا بد من وضع هذه النفقات في الاعتبار عند تخصيص الموارد النفطية عبر الزمن لضمان التوزيع الأمثل بين الجيل الحالي والأجيال المؤثرة في تسعير النفط، ومنه سعر النفط يساوي النفقة الحدية للاستخراج حالي مضافا إليها نفقات الفرصة البديلة المقابلة للندرة، وتتحدد نفقة الفرصة البديلة بالفرق بين القيمة الحالية للنفط والقيمة الحقيقية لتوفير بديل مناسب وكامل للنفط في المستقبل.

**ثانيا: سعر صرف الدولار الأمريكي:** يتم تسعير البترول الخام بالدولار الأمريكي في الأسواق العالمية ولذلك فإن أي تغير في سعر صرف الدولار يؤثر بشكل مباشر في سعر البترول ، إذ أن سعر صرف الدولار يؤدي إلى ارتفاع أسعار البترول في المدى القصير والطويل، ففي المدى القصير عند انخفاض سعر صرف الدولار ترتفع الأسعار بسبب زيادة حدة المضاربات في عقود البترول لإقبال المستثمرين، أما على المدى الطويل فانخفاض سعر صرف الدولار يخفض من الاستثمارات الخاصة بصناعة البترول الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطاقة الإنتاجية فيخفض العرض فترتفع الأسعار[2].

**ثالثا: معدل النمو الاقتصادي:** يعتبر معدل النمو الاقتصادي أحد المحددات الأساسية لحجم الاستهلاك العالمي من البترول الخام، حيث أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتوسع حجم النشاط الاقتصادي يؤدي حتما على ارتفاع الطلب العالمي على البترول وبالتالي ارتفاع السعر وبالمقابل فإن انخفاض أو تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط مما يجعل أسعار البترول تنخفض.[3]

---

[1] عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق، ص 153-162.

[2] بلوافي عبد المالك، حاكمي بوحفص، **تقلبات أسعار البترول وانعكاساتها على الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016**، مجلة التكامل الإقتصادي، المجلد 05، العدد 02، 2017، ص 88.

[3] جاب الله مصطفى، **تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة، وميزان المدفوعات حالة الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 01، العدد التاسع، جامعة الوادي، جوان 2016، ص10.

**رابعا: جانب العرض والطلب:**

**01.جانب العرض:** يتأثر عرض النفط بمجموعة كبيرة من العوامل المتفاوتة من مكان إلى آخر ومن وقت لآخر، ومن هذه العوامل:

01. تتميز صناعة النفط بتكاملها الرأسي والأفقي بحيث تختلف العوامل المؤثرة في كل مرحلة من مراحل إنتاج النفط وبدائله.

02. تخضع أسواق معظم عناصر إنتاج النفط لاعتبارات احتكارية وشبه احتكارية تحاول بدورها التأثير في تسعير النفط بصورة تخدم مصالحها.

03. تتميز مرونة عرض النفط بالانخفاض مما يجعل السياسات المتعلقة بالتسعير تختلف كلية باختلاف اتجاه الأسعار.

**02.جانب الطلب:** يتأثر طلب النفط بمجموعة من العوامل التي تحدد دوره في التأثير على أسعار النفط، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

01. إن الطلب على النفط مشتق من الطلب على المنتجات والمشتقات النفطية بحيث يتحدد السعر في أسواق مختلفة باختلاف الطلب على هذه المنتجات والمشتقات.

02. إن مرونة الطلب على النفط تعتمد على مرونة الطلب على المنتجات والمشتقات النفطية، والتي تعتمد بدورها على مدى توافر البدائل، وبصفة عامة فإن مرونة الكلب على النفط تكون منخفضة إلى أن تخف حدة تحيز التكنولوجيا للنفط.

03. تفاوت الطلب على النفط بسبب تفاوت درجة النمو وحجم برامج التنمية في الدول المستهلكة للنفط.

04. تزايد درجة تحكم الدول المستهلكة والشركات النفطية في الطلب، عن طريق تحديد أسعار المنتجات النهائية، وعن طريق فرض الضرائب ونسب الأرباح المرتفعة.

**الجدول رقم (04): يبين الطلب العالمي السنوي على النفط للفترة 2000–2020**

| السنوات | 2000 | 2003 | 2010 | 2015 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|
| **الدول الصناعية** | 45.5 | 61.6 | 45.3 | 48.1 | 50.7 |
| **الدول النامية** | 28.7 | 32.4 | 38.9 | 40.8 | 51.8 |
| **الدول المتحولة** | 4.9 | 6.0 | 7.2 | 5.0 | 8.5 |
| **مجموع العالم** | 77.2 | 78.4 | 94.2 | 96.8 | 111 |

**المصدر: عمراني سفيان، حاكمي بوحفص، انعكاسات التقلبات في أسعار النفط في الناتج الداخلي الخام للجزائر –دراسة تحليلية الفترة 2017/2000–، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد02، أوت 2019، ص 916.**

يتضح من الجدول أن الدول الصناعية تعمل على تقليل طلبها على النفط وهذا بالاعتماد على مصادر طاقة جديدة وترشيد الاستهلاك وبالمقابل نجد الدول النامية في زيادة مستمرة.

**العلاقة بين العرض والطلب على النفط:** يمكن القول أن توازن سوق النفط يعتمد بصفة كبيرة على توازن العرض والطلب، فإذا اختل التوازن بين العرض والطلب لصالح أحدهما انخفض أو ارتفع سعر النفط، فنقص المعروض في ظل تزايد الطلب بسبب وجود عدة عوامل وتفاعلها مع بعضها يؤدي إلى ارتفاع الطلب على النفط وبالتالي ارتفاع سعره. [1]

ويتوقع خبراء اقتصاديون أن التناقض بين ارتفاع الطلب وتراجع الأسعار لن يدوم طويلا، فيرون أنه عندما يصحح السوق وضعه، ستحدث تداعيات خطرة خاصة في البلدان التي يوشك النفط فيها على النضوب، والجدول التالي يبين الإنتاج الفعلي لمعظم الدول والاحتياطي الباقي في السنوات القادمة:

[1] سعيد خليفة الحموي، مرجع سابق، ص124.

**الجدول رقم (05): الاحتياطي الباقي في بعض الدول وسنوات نضوب النفط**

| الدول | الإنتاج (بالألف برميل يوميا) | الاحتياطي المؤكد (بالمليون برميل) | سنوات الإنتاج الباقية |
|---|---|---|---|
| **كولومبيا** | 1005 | 2308 | 06 سنوات |
| **المملكة المتحدة** | 879 | 2755 | 08 سنوات |
| **النرويج** | 1567 | 5139 | 10 سنوات |
| **الولايات المتحدة** | 9430 | 36385 | 11 سنة |
| **المكسيك** | 2266 | 9711 | 12 سنة |
| **أندونيسيا** | 690 | 3230 | 14 سنة |
| **أنغولا** | 1767 | 9524 | 14 سنة |
| **ماليزيا** | 665 | 3750 | 16 سنة |
| **الصين** | 4273 | 25132 | 16 سنة |
| **البرازيل** | 2437 | 16186 | 16 سنة |

**المصدر: النشرة الإحصائية السنوية التي تنشرها منظمة البلدان المصدرة للبترول لسنة 2018**

اعتمدنا في هذا الجدول على النشرة الإحصائية السنوية التي تنشرها منظمة البلدان المصدرة للبترول، وهنا نلاحظ أنه حتى بعض الدول التي تسجل نسبا كبيرة في إنتاج النفط، مهددة بخطر نضوب الخام في المستقبل القريب.

ويرى الخبراء الاقتصاديون أن النتائج أو الانعكاسات السياسية والاقتصادية لاختلال أسعار النفط تكمن في الهبوط المفاجئ وبالطريقة التي حصلت عام 2014 هو زلزال اقتصادي وسياسي من العيار الثقيل والذي سيكون له عواقب عالمية خصوصاً في البلدان المنتجة للنفط، ففي جويلية 2014 كان النفط يباع بـ 115دولارا البرميل، وكان الافتراض السائد أن السعر سيبقى أعلى من 100 دولار ويزداد ببطء في المستقبل.

بناء على هذا الافتراض صرفت شركات الطاقة مئات ملايين الدولارات في عمليات الاستكشاف والحفر في أعالي البحار واستخراج الزيت الرملي في كندا ، والزيت الصخري في الولايات المتحدة والزيت الثقيل في فنزويلا علما أن أكثر هذا النوع من الإنتاج تكلفته لا تقل عن 50دولارا البرميل واليوم انخفض السعر عن 30دولارا

البرميل أي انخفض حوالي 75% عن سعر جويلية 2014 مما يجعل ما يسمى بالإنتاج غير التقليدي دون جدوى اقتصادية.[1]

**خامسا: طبيعة السوق**: تختلف الآراء حول طبيعة سوق النفط بصورة كبيرة، حيث يعتقد البعض خضوع تسعير النفط لعناصر احتكارية بحتة إذ تمتع الأوبك بمركز احتكاري يمكنها من تحديد الأسعار وحجم الإنتاج بحرية مطلقة وبصورة تحقق لأعضائها أعلى قدر ممكن من العوائد.

**سادسا: العوامل غير الاقتصادية**: يخضع إنتاج النفط في مراحله المختلفة للعديد من العوامل غير الاقتصادية وخاصة الإستراتيجية والسياسية منها، هذا ما يجعل أي محاولة لوضع أسس علمية واقتصادية موضوعية لتسعير النفط أمرا يخضع للاجتهاد والتنبؤ، حتى لو تمكن الباحث من التحكم في عوامل العرض والطلب والأسواق، لكن في النهاية ستخضع أسعار النفط للموقف التفاوضي بين الشركات النفطية والدول المنتجة والدول المستهلكة وفيما بين الدول المنتجة نفسها.

**سابعا: العلاقات الدولية**: يرتبط تسعير النفط بسياسات الدول المختلفة والمتعلقة بالسلع والموارد الأخرى، وبالسياسات المالية والنقدية وحجم التبادل التجاري، ومدى العجز والفائض في موازين التجارة، ومعدلات التضخم وتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية وسياسات الطاقة وتطوير بدائلها المختلفة.

ونتيجة لتداخل العلاقات الدولية وتعارضها في كثير من الأحيان، فإن سعر النفط لا بد أن يراعي مصالح الدول المنتجة، الدول المستهلكة، الشركات النفطية الدولية، كما أنه لا بد وأن يعمل على زيادة فعالية علاقة الدول المنتجة مع بعضها البعض، وعلاقاتها مع الدول المستهلكة سواء نامية أو متقدمة.

**ثامنا: التوتر الجيوسياسي (عدم الاستقرار السياسي)** في بعض الدول المنتجة للنفط نتيجة المخاوف التخريبية التي تحيط بمناطق الإنتاج المهمة، وبالتالي ازدياد المخاوف من تقلص الإمدادات البترولية إلى السوق المستهلكة، ولقد كان لتردي الأوضاع الأمنية في منطقة الخليج والشرق الأوسط التي تسيطر على مخزون عالمي ضخم من النفط تأثير كبير على توقعات التدفقات النفطية إلى الأسواق العالمية، بالإضافة إلى ازدياد الشكوك التي تساور المتعاملين في السوق العالمية للطاقة، كما تمثل الأزمة النووية الإيرانية والمواجهات مع الغرب أحد العوامل التي أدت إلى ارتفاع أسعار النفط مؤخرا وخاصة في ظل التهديدات التي أطلقها المسئولون الإيرانيون كلما تعثرت

[1] مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أسعار النفط العالمية منذ 1960 وتوقعات إلى 2025، 01 جويلية 2017، من الموقع:
http://rawabetcenter.com/archives/48581 le 08/07/2018 a 16:33

مفاوضاتهم مع الغرب بسبب الملف النووي الإيراني، وقد حذر العديد من الخبراء من أن أسعار النفط قد ترتفع إلى أكثر من 100 دولارا للبرميل إذا تعرضت طهران لهجمات وذلك لأنها تمتلك ثاني أكبر الاحتياطات العالمية، حيث يمر معظم إنتاجها وإنتاج الكويت والإمارات وقطر والبحرين عبر مضيق هومز، وسوف تلجأ إيران إلى إغلاق هذا المضيق في حال تحول التوتر في الأمة النووية الإيرانية إلى نزاع مسلح مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا سيشكل تهديدا مباشر ليس فقط لتوقف صادرات النفط من هذه المنطقة، وهو ما يمثل ثلث صادرات العالم من النفط وإنما إحراق مستودعاته ومحطاته بالصواريخ الإيرانية، وتراجع الاستقرار في كل من نيجيريا وفنزويلا يهدد الإنتاج النفطي في كل منها وذلك بسبب الهجمات التي تنشها العصابات المسلحة ضد المنشآت النفطية والاضطرابات العمالية.

**تاسعا: موقع البترول بين مصادر الطاقة المختلفة:** منذ أن اكتشف النفط ودوره يتعزز بين مصادر الطاقة المختلفة إلى أن ينفذ وذلك أن النفط أرخص مصادر الطاقة والأقدر على الاستجابة لجميع أوجه استعمالاتها ويحتل النفط المرتبة الأولى في تلبية الاحتياجات البشرية للطاقة كما يشكل حوالي 95% من الطاقة المستعملة في وسائل المواصلات إضافة إلى ذلك فإن النفط يشكل أساسا لصناعات عديدة تتجاوز الثلاثة آلاف منتج.

**عاشرا: تكلفة الإنتاج:** يقصد بها مقدار ما انفق لاستخراج وحدة واحدة ، وتعتبر التكلفة مكون أساسي في معادلة العرض النفطي حيث أنه إذا انخفضت التكاليف يرتفع الإنتاج والعكس صحيح.

والجدول التالي يبين تكلفة إنتاج برميل واحد من النفط بالدولار في الدول المنتجة للبترول.

**الجدول رقم(06): تكلفة إنتاج برميل واحد من النفط بالدولار**

| البلد | النفقة الرأسمالية | النفقة التشغيلية | المجموع |
|---|---|---|---|
| بريطانيا | 21.8 | 30.7 | 52.5 |
| البرازيل | 17.3 | 31.5 | 48.8 |
| كندا | 18.7 | 22.4 | 41.1 |
| أمريكا | 21.5 | 14.8 | 36.3 |
| النرويج | 24 | 12.1 | 36.1 |
| أنغولا | 18.8 | 16.6 | 35.4 |
| كولومبيا | 15.5 | 19.8 | 35.3 |
| نيجيريا | 16.2 | 15.3 | 31.5 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **الصين** | 15.6 | 14.3 | 29.9 |
| **المكسيك** | 18.3 | 10.7 | 29 |
| **كازاخستان** | 16.3 | 11.5 | 27.9 |
| **ليبيا** | 16.6 | 7.2 | 23.8 |
| **فنزويلا** | 9.6 | 13.9 | 23.5 |
| **الجزائر** | 13.2 | 7.2 | 20.4 |
| **روسيا** | 8.9 | 8.4 | 17.3 |
| **إيران** | 6.9 | 5.7 | 12.6 |
| **الإمارات** | 6.6 | 5.7 | 12.3 |
| **العراق** | 5.6 | 5.1 | 10.7 |
| **السعودية** | 4.5 | 5.4 | 9.9 |
| **الكويت** | 3.7 | 4.8 | 8.5 |

**المصدر: عمراني سفيان، حاكمي بوحفص، مرجع سابق، ص 918.**

من الجدول السابق تبين لنا أن تكلفة إنتاج برميل واحد من النفط بالدولار تختلف من بلد إلى آخر حيث أن بريطانيا تحتل المرتبة الأولى في تكلفت الإنتاج بقيمة 52.5 دولار للبرميل الواحد، لكن في الجزائر تصل تكلفة إنتاج البرميل الواحد 20.4 دولار، لكن السعودية والكويت تنخفض فيها تكلفة الإنتاج إلى 9.9 و8.5 دولار للبرميل الواحد على التوالي.

## المطلب الثاني: السياسات التي تحكم مستويات أسعار النفط

تعد أسعار النفط إحدى أهم المؤشرات في الاقتصاد العالمي حيث تميل الحكومات والشركات إلى إنفاق الكثير من الوقت والطاقة لمعرفة أين تتجه أسعار النفط، حيث أن الدول المصدرة للنفط تنتهج سياسة قوامها المحافظة على الأسعار المعلنة عند المستوى المطلوب، في حين أن الدول المستوردة للنفط تحاول الحصول على احتياجاتها البترولية بأقل سعر ممكن، في هذا المطلب سنشير إلى هذه السياسات بنوع من التفصيل على النحو التالي:[1]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 165-170.

**أولا: سياسة البلاد المصدرة للنفط**

تضخم تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح عن ارتباط مصالح البلاد العربية المصدرة للبترول ارتباطا مباشرا بمستويات الأسعار التي تباع بها، حيث أصبحت حصة الحكومة تتأثر بارتفاع الأسعار وانخفاضها وبالسياسة التي تتخذها الشركات المنتجة والمصدرة العاملة في هذه المنطقة، ومنه ظل مقدار ما تحصل عليه الحكومات مرهونا بالسياسة التي تضعها تلك الشركات دون تأثير محسوس من جانب الحكومات فيها.

ولم يظهر دور الدولة المصدرة للبترول إلا بعد التخفيض الأخير الذي طرأ على الأسعار المعلنة عام 1960، حيث انعقد مؤتمر بغداد في هذا العام، ونتج عنه قيام منظمة البلاد المصدرة للبترول والهدف من ذلك هو المحافظة على مستويات أسعارها وإعادتها إلى ما كانت عليه قبل التخفيض.

ومنذ ذلك الوقت بدأ الضغط من جانب البلاد المصدرة للبترول يظهر واضحا في المحافظة على الأسعار المعلنة وإزالة العوامل التي قد تؤدي إلى إنخفاض جديد، وبعبارة أخرى دعم الأسعار وتقويتها وتوفير الظروف المؤدية إلى ارتفاعها في المستقبل، وفي هذا الصدد اتخذت منظمة الأوبك عدة إجراءات لتحقيق هذه الأهداف بصورة مباشرة وغير مباشرة.

حيث كان لا بد من أن تبادر الحكومات المصدرة للبترول إلى اتخاذ الإجراءات التي تمنع الانخفاض المستمر في الأسعار، والذي نجم عن قيام ظروف لم تكن قائمة من قبل، حيث نصت فكرة تنسيق السياسة الإنتاجية في البلدان المصدرة للبترول في المؤتمر الأول للأوبك المنعقد في بغداد على دعم الأسعار وضمان استقرارها، وذلك لضمان للبلاد المنتجة دخولا مستمرة كما تبقى الدول المستهلكة تحقق تدفق لهذا المصدر الحيوي من الطاقة، ويضمن من جهة ثالثة تحقيق عائد معقول للشركات التي وظفت رؤوس أموالها في الصناعة البترولية.

واستمر مبدأ المناصفة الأرباح سائدا منذ إدخاله عام 1950 و1952 في كل من السعودية والعراق، وقد عملت الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول "الأوبك" بتأييد من المنظمة على تعديل هذا المبدأ بحيث يتناسب مع ما كان معمولا به في فنزويلا، وفي اجتماع لمنظمة الأوبك في طهران جانفي 1971 توصلت أقطاره مجتمعة إلى اتفاق مع شركات النفط العاملة فيها على البنود التالية:[1]

01. رفع نصيب الدول المنتجة للبترول إلى نسبة 55% من الأرباح.

[1] موسوعة مقاتل في الصحراء، البترول وتأثيره في اقتصاديات الدول، من موقع:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/Petrol/index.htm

02. زيادة أسعار نفط الخليج العربي بمقدار 35 سنت للبرميل الواحد.

03. رفع هذه الأسعار سنويا بمقدار 5 سنتات للبرميل الواحد.

04. زيادة أسعار النفط سنويا بمقدار 2.50% من السعر المعلن مقابل تضخم أسعار السلع المصنعة في أوروبا الغربية واليابان وغيرها.

وفي فيفري 1971 قامت الجزائر بعد اتفاقية طهران مباشرة بتأميم 51% من حصص النفط الفرنسية بعد شهور من المفاوضات العقيمة، ثم أعلنت من جانب واحد جدولا يتناول أسعار الضرائب التي يرجع إليها بشأن السنوات الماضية.

**ثانيا: سياسة البلاد المستوردة للبترول**

تقوم سياسة البلاد المستوردة للبترول أساسا على الحصول على احتياجاتها من هذه السلعة بأقل ثمن ممكن، وتعتبر أوروبا من أهم الأسواق العالمية المستوردة للبترول، وتليها الولايات المتحدة الأمريكية ثم اليابان، والعامل المشترك بين هذه الدول المستوردة للبترول يتمثل في سعيها للحصول على هذه السلعة بأرخص ثمن ممكن.

حيث الولايات المتحدة تحتل المكان الأول بين البلاد المنتجة للبترول والمستهلكة له في العالم، حيث رغم ضخامة إنتاجها إلا أنه لا يغطي استهلاكها الذي يتزايد بمعدلات تفوق معدلات الزيادة التي يحققها الإنتاج، ولقد ترتب على هذا الوضع اتساع مجال تسويق البترول العربي بحيث امتد إلى الولايات المتحدة ذاتها، وتعرضت بذلك صناعة البترول الأمريكية إلى التوقف عن الإنتاج، ومنذ ذلك الحين بدأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتخاذ إجراءات صارمة تستهدف حماية السوق من إغراقها بالبترول الرخيص، كما فرضت ضرائب في أعقاب الحرب العالمية الثانية بواقع 10.50 سنت للبرميل الواحد، كما فرضت الكوتا بصورة إجبارية على المستوردين، وأصبح متعذرا تجاوز النسب المحددة بأي حال من الأحوال.

أما أقطار أوروبا الغربية فإنها تختلف اختلافا كبيرا عن الولايات المتحدة وذلك لأن هذه الأقطار لا تنتج من البترول الخام إلا كميات ضئيلة تعادل حوالي 05% من مجموع استهلاكها، ولهذا كانت تسد باقي احتياجاتها عن طريق الاستيراد.

كما يستلزم الإشارة إلى حقيقة هامة وهي أن سياسات الأقطار الأوروبية بالنسبة للأسعار الذي تستورده ليست واحدة، وإنما تختلف باختلاف المصالح الفردية لكل بلد، ويدخل في هذا الاختلاف عدة عوامل، ومن

بينها أن تبعية الشركات البترولية الكبرى إلى بعض الأقطار الأوربية قد يحتم عليها اتخاذ سياسة مغايرة للسياسة التي تتخذها بقية الأقطار، فقد يكون من مصلحة بريطانيا وفرنسا وهولندا أن ترتفع أسعار البترول الخام بسبب ما يعود لديها من فوائد وأرباح تحققها الشركات التابعة لها، بالإضافة إلى وجود الطاقة المنافسة للبترول والتي تتمثل بصفة رئيسية من الفحم والغاز الطبيعي، ومن هنا يبدو واضحا أن هناك تنافسا بين الكفاية الإنتاجية التي تتميز بها المنتجات البترولية وبين الرغبة في حماية الإنتاج المحلي من الطاقة المتمثلة في الفحم والغاز الطبيعي، ولا شك أن هذا الضرب بين التنافس يعكس أثره على نمط الطلب على البترول وأسعاره.

قدم ماريون هوبرت وهو أحد الأخصائين في البترول افتراضه في مؤتمر معهد البترول الأمريكي المنعقد عام 1956 مما استرعى انتباه الحاضرين، وعلى الأخص بسبب أنه طبقا لحساباته أن تصل قمة إنتاج الحقول الأمريكية خلال السبعينيات من القرن الماضي، وهذا حدث بالفعل في حالتي الإنتاج الأمريكي من النفط حيث كانت قمة الإنتاج خلال السبعينيات، وكذلك يؤيد سير الإنتاج النرويجي من البترول تلك النظرية. وبالنسبة للإنتاج العالمي فقد افترضه هوبرت آنذاك أقل من معدله الحقيقي.

وقد شوهدت بالفعل قمم في إنتاجية الآبار في مناطق متعددة مثل في الولايات المتحدة عام 1971، ولكن مسألة قمة إنتاج *Peak oil* على مستوى العالم تستحوذ على اهتمام الجميع، وقد قام هوبرت بإجراء حساباته على أساس المعلومات التي كانت متوفرة عن النفط والغاز الطبيعي والفحم الحجري عام 1956، وبينت حساباته أن قمة الإنتاج العالمي ستكون حول عام 2010 ورأى أن الطاقة النووية والطاقة الشمسية يمكن أن تكونا ما يعوض عن المصادر الأحفورية.[1]

إن مصلحة الدول المستهلكة للبترول سواء في الغرب أو في الولايات المتحدة الأمريكية تبدو واضحة في بقاء منطقة الخليج باعتبارها المستودع الرئيسي لاحتياطات البترول، في نطاق السيطرة الغربية، وألا يخل باستقرارها أي تغيير مع العمل في الوقت نفسه على اتباع سياسة مؤداها:[2]

01. بناء مخزون من البترول يوفر للدول الغربية وقاية من التغيرات التي قد تؤدي إلى انقطاعات.

02. إبعاد تغلغل نفوذ أي دولة أخرى إلى هذه المنطقة التي تحتوي على هذا الكنز البترولي.

03. تشجيع استكشاف البترول واستخراجه في مناطق أخرى بعيدة عن هذه المنطقة واضطراباتها.

---

[1] king hubbert, **nuclear energy and the fossile fuels**, drillig and productin practice, texas, 1956.

[2] موسوعة مقاتل في الصحراء، البترول وتأثيره في اقتصاديات الدول، من موقع:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/Petrol/index.htm

لذلك أخذت الدول المستهلكة للبترول العمل على تنسيق سياستها البترولية للحصول على هذه السلعة الحيوية بطريقة منتظمة وبأسعار مناسبة مستخدمة نفوذها وضغوطها على الدول المنتجة والمصدرة للبترول.

**ثالثا: سياسة الشركات البترولية**

بالحديث على الشركات العاملة في البلاد العربية فإن سياستها ترتبط بحجم الربح التي تحققه من هذه الصناعة، وقد كانت الشركات البترولية الكبرى حتى الخمسينات تنفرد وحدها تقريبا بإنتاج البترول العربي وبالسيطرة على نسبة كبيرة من حجم الأسواق، كما أن الاحتياطات الضخمة التي تزخر بها هذه المنطقة كانت جميعها خاضعة لسيطرتها، وحال هذا الوضع بما اقترن معه تشابك مصالح تلك الشركات وترابطها، دون أن تمارس الطاقة الإنتاجية المتزايدة ضغطها على الأسعار، وظلت الأمور على هذه الشاكلة حتى الخمسينات، حين بدأت منذ ذلك الوقت تظهر عوامل جديدة كان لها تأثيرها على الأسعار، ولعل أهم تلك العوامل دخول الشركات المستقلة واكتشافها احتياطا جديدة في شمال إفريقيا ومنطقة الخليج العربي، ثم ما تبع ذلك تدفق إنتاجها في الأسواق العالمية بصورة متزايدة، وضاعف من أهمية الشركات المستقلة وتأثيرها على الأسعار اتجاه الحكومات خلال السنوات الأخيرة إلى منح امتيازات جديدة إليها، سواء من مناطق لم يسبق منح امتياز فيها أم من مناطق استردتها الشركات الكبرى، مضطرة أو باختيارها عن بعض الأراضي من المساحات الواسعة التي تضع يدها عليها، وكيف أحالت الحكومة جزءا أو قسما منها إلى الشركات المستقلة.

ورغم ذلك لم تكن الشركات الكبرى مكتفية بتلك الاحتياطات الهائلة التي تقع تحت قبضتها، حيث ظلت تنقب وتبحث عن مزيد من الآبار التي تحتمل وجود البترول فيها، وذلك للمحافظة على قوتها النسبية في السوق وتوسيع نطاقها، وكان من شأن هذا المسلك الذي اتخذت هذه الشركات أن تتزايد احتياطاتها تزايدا مطردا على الرغم من الكميات الكبيرة التي تستخرج منها كل عام، وغنى عن ذلك فإن الشركات أصبحت تباشر ضغطا قويا على الأسعار المعلنة من شأنه أن لو أطلق العنان له دون قيود أن يجنح بها نحو الهبوط بمقادير كبيرة.[1]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 174-175.

## المطلب الثالث: الأنظمة الأساسية لتسعير النفط

يعتبر ظهور نظام الأسعار كاستجابة للتحولات الكبرى في الاقتصاد العالمي والتغيرات في موازين القوى، فضلا عن التحولات الهيكلية التي شملت البنية الأساسية لأسواق النفط والإمدادات النفطية، حيث سنقوم بدراسة نظامين: نظام الأسعار المعلنة، نظام

01. **نظام الأسعار المعلنة:** حتى أواخر الخمسينيات تميزت صناعة النفط العالمية خارج الولايات المتحدة وكندا والاتحاد السوفيتي بهيمنة شبه تامة من الشركات النفطية الكبرى، حيث خلال هذه المرحلة لم تكن لدى الحكومات المصدرة الفرصة للمشاركة في عمليات الإنتاج أو تسعير النفط الخام، وانحصر دورها فقط في إصدار وبيع التراخيص وامتيازات النفط للمتنافسين الحقيقيين في السوق، في المقابل تتلقى الحكومات صاحبة الثروة النفطية تدفقات أجنبية في شكل إتاوات والضرائب على المداخيل.[1]

من المهم الإشارة إلى أن الشركات النفطية الكبرى كانت تسيطر على جميع عمليات الإنتاج (الاستكشاف والتنقيب والتنمية والإنتاج) في السوق النفطية عبر تكامل رأسي، وبشكل أقل حدة كانت العمليات اللاحقة (النقل والتكرير والتسويق ) تشهد تعاونا هي الأخرى، وفي نفس الوقت، استطاعت هذه الشركات السيطرة على كميات النفط الخام المعروض في الأسواق من خلال الملكية المشتركة للشركات التي تنشط في مختلف الدول المنتجة.

ولقد مكنت إستراتيجية التكامل الرأسي والأفقي للشركات النفطية المتعددة الجنسيات من السيطرة عمى الجزء الأكبر من الصادرات النفطية من الدول الرئيسية المنتجة للنفط من أجل منع أي فرص لتراكم كميات كبيرة من النفط الخام لدى الشركات المنافسة.[2]

لقد كان نظام تسعير النفط في الأسواق مرتبطا بنظام الامتياز حتى منتصف السبعينات، حتى ظهور مفهوم السعر المعلن، والذي يستخدم لحساب حجم التدفقات المالية للحكومات المنتجة، وبالتالي أصبح دور الأسعار الفورية وأسعار النقل بالإضافة إلى أسعار العقود طويلة الأجل غير مهما كما كان سائدا في نظام تسعير النفط من خلال عقود الامتياز والتراخيص.

كما أصبحت حسابات الإتاوات والضرائب على المداخيل لكل برميل من النفط الخام التي تذهب إلى الحكومات المنتجة تبنى على أ ساس الأسعار المعلنة. إلا أن الأسعار المعلنة لا تستجيب لقوى العرض والطلب في

[1] Mabro, R. (1984) **On Oil Price Concepts**, WPM3, Oxford: Oxford Institute for Energy Studies, pp 76-77.

Mabro, R. et al (ed.) (1986), **The Market for North Sea Oil**, Oxford: Oxford University Press, p 65.[2]

أسواق النفط وبالتالي لم تلعب أي دور في وظيفة تخصيص الموارد من ناحية أخرى، حافظت الشركات النفطية الكبرى على موقعها في السوق في شكل احتكار القلة وفقا لنظام الأسعار المعلنة، وحتى أواخر الستينيات كان موقع أعضاء الأوبك في السوق النفطية يبدو ضعيفا جدا لتغيير نظام التسعير القائم[1].

إن الضغوط التنافسية من العديد من منتجي النفط كانت على ما يبدو مسؤولة جزئيا عن قرار الشركات النفطية الكبرى المتعلق بخفض السعر المعلن على مرحلتين سنة 1959 وسنة1960 أضف إلى ذلك أن قرار الولايات المتحدة فرض حصص الإستيراد الإلزامية قد أشعل منافسة سعرية بين الشركات الأمريكية المستقلة على إيجاد منافذ لتسويق نفطها خارج الولايات المتحدة، الأمر الذي كان عاملا إضافيا للضغط على الأسعار للهبوط، وكانت فكرة إنشاء منظمة الأوبك سنة 1960 محاولة من جانب الدول الأعضاء لمنع مزيد من الانخفاضات في الأسعار المعلنة.

**02. نظام الأسعار المدارة للأوبك وظهور سوق النفط الخام:** شهدت صناعة النفط تحولا كبيرا في 1970في وقت مبكر عندما توقفت بعض الحكومات منظمة الأوبك عن منح امتيازات جديدة وبدأت المطالبة بالمشاركة في رأس المال الامتيازات القائمة، بينما لجأ عدد قليل منهم إلى تأميم صناعة النفط في بلدانهم، إلا أن شركات النفط الكبرى قللت من شأن تلك المطالب والدعوات، ولقد أصبحت تلك الشركات النفطية أكثر حذرا في أواخر 1960عندما أدركوا أنه حتى الدول المعتدلة كمثل العربية السعودية قد بدأت هي الأخرى المطالبة بإجراءات مماثلة من أجل المشاركة في رأس المال خلال سنة 1971، أنشئت لجنة وزارية مشتركة لوضع خطة للتنفيذ الفعال لاتفاقية المشاركة في رأس المال، حيث اتفق 6 أعضاء من منظمة الأوبك من دول الخليج (أبو ظبي، إيران، العراق، العربية السعودية، قطر والكويت ) على التفاوض مع شركات النفط بشكل جماعي على اتفاق المشاركة في رأس المال، وتم تكليف وزير النفط السعودي على التفاوض باسمهم، في أكتوبر سنة 1972، وبعد عدة جولات من المفاوضات وافقت شركات النفط الكبرى على المشاركة الأولية للدول الخليجية في رأس المال بنسبة 25 ٪ والتي من شأنها أن تصل إلى 51 ٪ في سنة 1983 من بين الدول الخليجية 6 وقعت فقط العربية السعودية وأبو ظبي وبعد ذلك قطر على الاتفاقية العامة للمشاركة في رأس المال، بينما أعلنت إيران انسحابها في وقت مبكر من هذه الاتفاقية سنة 1972، واختار العراق تأميم الصناعة سنة1972، بينما في الكويت عارض البرلمان بشدة الاتفاق وأممت الحكومة حصة 60 ٪ في شركة نفط الكويت سنة 1974 ودعت لشراء حصة 100% بحلول سنة 1980 إلا أن الكويت حققت نسبة 100% من المشاركة في رأس المال سنة 1976 وتلتها دعاوي مماثلة لقطر خلال سنة 1976–1977.

لقد أعطت المشاركة في رأس المال حكومات منظمة الأوبك حصة من النفط المنتج الذي كان عليهم بيعها لطرف ثالث (مشترين)، حيث أدى ذلك إلى إدخال مفاهيم تسعير جديدة للتعامل مع هذا الواقع انطلاقا من مبدأ

[1] سعد الله داود، **الجزائر بين إشكاليات أسواق النفط والانتقال لاقتصاد الطاقة المتجددة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2016/2015، ص 80.

ملكية النفط الخام، كان على حكومات منظمة الأوبك تحديد سعر بيع النفط للطرف الثالث، وهكذا دخل مفهوم سعر البيع الرسمي (سعر البيع الحكومي)، في هذه المرحلة ولا يزال يستخدم حاليا من قبل بعض الدول المصدرة للنفط، لكن ولأسباب تتعمق بالملائمة وعدم الخبرة التسويقية بالإضافة إلى عدم القدرة على الاندماج والوصول إلى عمليات التكرير والتسويق في البلدان المستوردة للنفط اضطرت معظم الحكومات إلى بيع حصتها السوقية للشركات النفطية التي كانت تملك عقود الامتياز وتقوم بعمليات إنتاج النفط الخام في البداية ، هذه المبيعات للشركات النفطية كانت إلزامية كجزء من اتفاقيات المشاركة في رأس المال وتستخدم فيها أسعار إعادة الشراء كأساس للمعاملات.

إن تعقيدات نظام تسعير النفط الذي طبق في بداية السبعينات تركز على ثلاثة مفاهيم مختلفة للأسعار: السعر المعلن، سعر البيع الرسمي، سعر إعادة الشراء[1] مثل هذا النظام كان غير فعال بدرجة كبيرة لأنه يعني أن المشتري يمكنه الحصول على برميل من النفط بأسعار مختلفة، كما أن نقص المعلومات والشفافية يعني من الناحية العملية أنوه لا توجد آلية لتعديل الأسعار من أجل ضمان أن هذه الأسعار المختلفة ستلتقي أو تتقارب، وهكذا لم يدم طويلا هذا النظام حتى تلاشى سنة 1975.

إن نظام الأسعار المدارة الذي ظهر خلال 1975/1974 بعد المرحلة القصيرة التي طبق فيها نظام إعادة الشراء كان تغيرا جذريا في صناعة النفط في العديد من الجوانب، لأنوه بفضله تحولت قوة تحديد أسعار النفط من الشركات النفطية الكبرى( الكارتل )إلى منظمة الأوبك، إذ كان النظام الجديد مبني على أساس مفهوم السعر المرجعي الذي تم اختيار سعر خام النفط العربي الخفيف للعربية السعودية ليكون بمثابة السعر المرجعي.

حيث عبر نظام الأسعار المدارة تحتفظ الأعضاء بأسعار البيع الرسمية للخامات ولكن ستصبح الأسعار الرسمية تحدد وفقا لعلاقتها بالسعر المرجعي.

## المطلب الرابع: تأثير تذبذب أسعار النفط على الدول المصدرة للنفط

يمكن لتذبذب أسعار النفط أن يؤثر على الاقتصاد العالمي الذي يترجم في الظواهر والتغيرات التي تمس بالأساس اقتصاديات الدول المصدرة للنفط ومن جهة أخرى الدول المستوردة له، حيث أن كل ارتفاع لأسعار النفط قد يكون في صالح الدول المصدرة من جراء ارتفاع حصيلة الدولة من العملة الصعبة يقابله ارتفاع فاتورة الاستيراد بالنسبة للدول المستوردة للنفط، وفي هذا المطلب سنركز على الدول المصدرة للنفط.

[1] Fesharaki, F. and Hassaan Vahidy (2001), „Middle East Crude Oil Trade and Formula Pricing, *Middle East Economic Survey* –MEES, 44, October, p78.

حسب دراسة لصندوق النفط الدولي وشركة BP، في حال انخفاض سعر البرميل بدولار واحد ينجر عنه انخفاض عوائد الدول المصدرة ما مقداره 275 مليون دولار يوميا، كما توفر بموجب ذلك الدول المستوردة للنفط ما يقارب 100 مليار سنويا في هذه الحالة.[1]

**الشكل رقم (04): تذبذب أسعار النفط خلال الفترة 2000-2014 الوحدة:WTI**

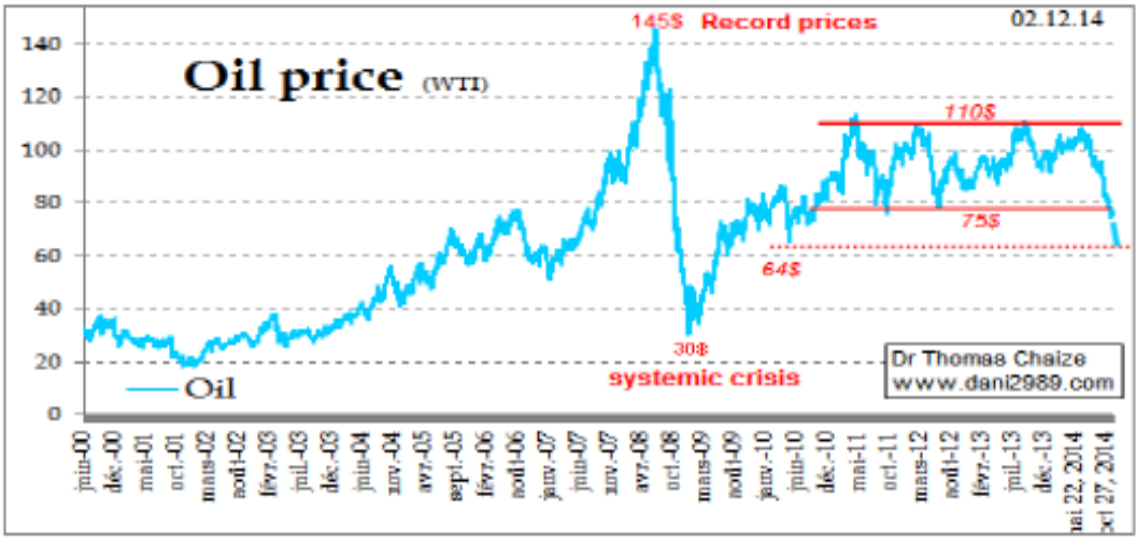


**المصدر: ماضي محمد، مرجع سابق، ص 127.**

حيث تستعين الدول المصدرة للنفط بإيراداتها من العملة الصعبة المتأتية من مبيعاتها من الخام لإعداد ثلاث محاور أساسية:[2]

01. تكوين احتياطات الصرف الأجنبي لمواجهة التزاماتها الدولية كتسوية للمدفوعات الخارجية منها على سبيل المثال تسديد فواتير الإيرادات، مصاريف الخدمات، تخفيض من مستوى المديونية الخارجية عن طريق الدفع المسبق لها.

02. الإنفاق الحكومي عن طريق قانون المالية السنوي الذي يوضع على أساس سعر خام مرجعي يتماشى مع التطور العام لأسعار الطاقة على مستوى السوق الدولي يسمح لها موازنة نفقاتها السنوية مع إيراداتها خلال سنة مدنية.

---

[1] De monicault Frédérique et node-langois fabrice, **chute du brut : les compagnies pétrolières réduisent déjà la voilure** : in la figaro, date du lundi 15 décembre 2014, p24.

[2] ماضي محمد، **تذبذبات أسعار النفط وتأثيراتها على اقتصاديات دول الأوبك**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، ص 128.

03. تستخدم الأرصدة والفوائض المالية من العملة الصعبة المتأتية من الصادرات النفطية لتحسين واجهة الدولة على المستوى الدولي (منظمات نقدية ومالية: صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المجمعات البنكية كبرى، والنوادي الاقتصادية)، فوكالات التنقيط عند إعدادها لتقرير وضعية البلاد بالنسبة للصدمات الخارجية تعتمد إلى معايير من أهمها حجم الفوائض المالية، حجم الدين الخارجي، إجمالي أرصدة الصناديق السيادية الذي تتوفر عليها..... والنتيجة هي منح تنقيط للبلاد من شأنه مساعدته عند إجراء أي معاملة اقتصادية، مالية، أو تجارية مع شركائه، ومن ثم إعطاء أكثر مصداقية الدولة اتجاه دائنيها سواءا النظامية (ديون عامة اتجاه الدولة) أو تجارية (ديون بنكية على مستوى المصارف التجارية).

**الخلاصة:**

يعتبر النفط المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي، فهو من أهم المعايير الرئيسية التي لها تأثير عالمي، سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية، وهو من الدعامات التي ترتكز عليها الحضارة الإنسانية، ومن بين جميع مصادر الطاقة الأخرى يعد النفط من أكثر السلع الاستراتيجية تداولا عالميا، كما يساهم بشكل كبير في إجمالي الناتج المحلي، وفي إيرادات الدولة، ميزان المدفوعات، والصادرات الخارجية، بالإضافة إلى ذلك يلعب النفط دوراً أساسياً في إنشاء صناعة وخدمات أخرى من أهمها الصناعة البتروكيماوية والكهرباء.

تعتبر أسعار النفط إحدى أهم المؤشرات في الاقتصاد العالمي، حيث تتأثر بالعديد من العوامل التي تؤثر على الكثير من الدول، ويعود ذلك إلى ربط سعر البرميل بقوة العرض والطلب وآليات السوق الحرة.كما عرف السوق النفطية ارتفاع وإنخفاض في الأسعار مما نتج عنها عدة صدمات كان لها آثار اقتصادية وخيمة على الدول المصدرة بالدرجة الأولى وعلى الدول المستهلكة بالدرجة الثانية.

# الفصل الثاني:

## مفـاهيم عامـة حـول

## الموازنـة العامـة

## للدولـة

**تمهيد:**

تعد الموازنة العامة للدولة من أهم أدوات التخطيط المالي لأنها الأداة الرئيسية لتحديد كيفية استخدام أهداف الحكومة وسياساتها وخططها للموارد وتخصيصها، كما نعلم لا توجد دولة لديها القدرة على الحصول على إجمالي ميزانية دولة غير محدودة بناء على عملية التمييز بين البدائل المتاحة، وبمعنى آخر الكيفية التي يتم من خلالها تحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع باستخدام الموارد المتاحة.

تمثل عملية إعداد الموازنة العامة الوسيلة التي يتم من خلالها تجسيد الخطة على أرض الواقع، وبالتالي فإن العملية جزء مهم من عملية التخطيط التنموي، واستمرار التنمية الاقتصادية نفسها، وجزء مهم من الإدارة المالية، وعلى هذا الأساس أصبحت الميزانية جزءا مهما من الإدارة المالية، وقد حظي مفهوم الموازنة العامة الذي يتطور باستمرار مع تطور البلاد في المجالات الاقتصادية والاجتماعية باهتمام واسع.

وبتوسع مفهوم الدولة في المجتمع وانتقاله من دور الوسيط إلى المحرض لكافة الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية، أدى إلى تغير مفهوم الموازنة العامة للدولة حيث أصبحت تأخذ اتجاها وأبعادا جديدة تعبر بشكل رئيسي عن طبيعة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية والنقدية، كما أصبحت الموازنة العامة تمثل الخطة المالية الرئيسة لتنفيذ برامج التنمية الإقتصادية والاجتماعية.

## المبحث الأول: ماهية الموازنة العامة للدولة

للموازنة العامة للدولة دور كبير وهام في حياة الشعوب والأمم نظرا لارتباطها الشديد في مفاصل الدولة المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية ومن أجل الإحاطة بموضوع الموازنة العامة للدولة لا بد من دراسة مفهومها وتطورها التاريخي، كما سنتطرق إلى كل من خصائصها ومبادئها وأنواعها، والقواعد التي تخضع بها الموازنة العامة للدولة

### المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة للدولة

نشأت الموازنة بمفهومها العلمي بعد ظهور الدولة كنمط لتنظيم المجتمع، حيث أنه من المرجح أن الرومان أول من وضع إطار للموازنة العامة، أما في الإسلام فنظمت سنة 306 هجرية فيما ترجع الأصول التاريخية للموازنة العامة إلى عرف تاريخي تطلب ضرورة الموافقة المسبقة على كيفية جباية إيرادات الدولة وكيفية إنفاقها.[1]

حيث لم تكن الموازنة العامة موجودة في المجتمعات القبلية والعشائرية بسبب محدودية النفقات والإيرادات وسهولة توزيعها حسب الأولويات والمفاضلة دون الحاجة إلى موازنة عامة لتبويب وتنظيم الإيرادات والنفقات، لكن ما إن انتظمت المجتمعات البدائية بشكل الدولة وازدادت الضرائب أصبح المجتمع يفكر في كيفية تنظيم هذه التكاليف التي كانت في بعض الأحيان مجحفة، حيث تناولت الحضارة المصرية القديمة أول أشكال الموازنة العامة للدولة قبل غيرها من الحضارات، إذ قام نبي الله يوسف عليه السلام بإعداد موازنة القمح المتوقع حصاده في الدولة ثم حدد حجم الإنفاق والاستهلاك.[2]

أما الحضارة الرومانية فقد ظهرت في الموازنة بشكل بدائي في زمن الإمبراطور ميزو حيث كانت نفقات الدولة وإيراداتها مبوبة بشكل سنوي ، أما في العراق القديم فقد تمكن السومريون والأشوريون والبابليون من إقامة تنظيمات حكومية تعد الأولى في العالم، ووجدوا قواعد خاصة للمقاسات التجارية والصناعية والزراعية والحرفية، وتطورت هذه التنظيمات وازدهرت باستمرار حكمها وتوالي حكامها، فضلا عن معرفتهم للإيرادات والنفقات وكيفية موازنتها بشكلها الكلاسيكي، وقد كان اكتشاف الألواح الطينية في المناطق الأثرية في العراق خاصة في أور وأشوار وبابل دليلا واضحا على وجود تسجيلات محاسبية ورقابية لموجودات خزائن الدولة ويعتبر اكتشاف

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة-مدخل تحليل معاصر-**، الدار الجامعية، لبنان، 2008، ص567.
[2] عدنان حسين الخياط، مهدي سهر الجبوري، واثق على الموسوي، **اقتصاديات الموازنة العامة**، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط01، 2016، ص 31-32.

التسجيلات المحاسبية والرقابية لموجودات خزائن الدولة في الألواح الطينية التي عثر عليها في المناطق الأثرية في العراق دليلا واضحا على وجود التنظيمات.[1]

قبل التطرق إلى مفهوم الموازنة العامة يجب أن نعرف مفهوم الموازنة لغة حيث تعرف على أنها صيغة مفاعلة من الفعل وازن، تقول وازنت بين الشيئين موازنة ووزنا، ووازن بين الشيئين ساوى وعادل، ويتبين لنا أن معنى الموازنة يدل على الآتي:[2]

01. **المقارنة:** فيقال وازنت بين شيئين موازنة، وهذا يوازن هذا إذا كان محاذيه.

02. **إظهار المعادلة:** فهذا يوازن هذا، أي يعادله ويساويه ويقابله، وهو وزنته ووازنه أي قابلته.

03. **التقدير**: ويقال وزن الشيء إذا قدره.

أما عند تعريف الموازنة إصطلاحا فنجد أن فقهاء المالية العامة والتشريعات المالية في استخدام مصطلح الموازنة، فمنهم من يستخدم كلمة موازنة ومنهم من يستخدم كلمة ميزانية، وهذا التباين والاختلاف في استخدام هذه المصطلحات كان موضوع نقاش خبراء الموازنة العرب، لكن في 1969 تم الفصل بين هذين المصطلحين حيث اتخذ المؤتمر العربي الخامس للعلوم الإدارية المنعقد بالكويت قرارا يوصي باستخدام مصطلح **الموازنة** للتعبير عن الميزانية التقديرية والتي يطلق عليها في اللغة الفرنسية Budjet، أما مصطلح **ميزانية** المستعمل في علم المحاسبة فهو الجدول الذي يبين المركز المالي لأية مؤسسة اقتصادية في ختام السنة المالية ويطلق عليها باللغة الفرنسية مصطلح Bilan، وفي الجدول الآتي سنقوم بذكر أهم الفروقات الموجودة بين الميزانية والموازنة.

**الجدول رقم (07): أهم الفروقات بين الميزانية والموازنة**

| الميـزانيـة | الموازنـة |
|---|---|
| أرقامها حقيقية ووقعت فعلا | أرقامها تقديرية لسنة قادمة |
| يجري إعدادها في نهاية السنة المالية | يجري إعدادها في نهاية السنة المالية |
| هدفها تحديد المركز المالي للكيان الاقتصادي | هدفها تحديد الإيرادات الكلية والإنفاق الكلي بغرض تحقيق التوازن |
| يكون إعدادها على مستوى كل مؤسسة اقتصادية | يكون إعدادها على مستوى الدولة فقط |
| لا علاقة لها بالسلطة التشريعية | تجيزها السلطة التشريعية وتقوم السلطة التنفيذية بتنفيذها |

**المصدر: حمدي بن محمد بن صالح، مرجع سابق، ص 22.**

[1] عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، **المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها –دراسة مقارنة-**، المكتب الجامعي الحديث، 2015، ص131.

[2] حمدي بن محمد بن صالح، **توازن الموازنة العامة –دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والوضعي-**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط01، 2013، ص 20.

حيث تعرف **الموازنة العامة** بأنها بيان مسبق لجميع الإيرادات والنفقات التي يجوز للسلطة التنفيذية تحقيقها خلال سنة قادمة.

كما عرفها القانون الأمريكي بأنها صك تقدر فيه نفقات السنة التالية وواردتها بموجب القوانين المعمول بها عند التقديم واقتراحات الجباية المعروضة فيها.[1]

وترى الأدبيات المالية أنه يجب أن ينظر للموازنة كوثيقة تحوي كلمات وأرقا وتقترح نفقات لأغراض وبنود معينة، أو كسلوك مقصود، أو تنبؤ لتحقيق أهداف وسياسات معينة أو كسلسلة من الأهداف كان لها تكاليف محددة، أو كأداة للاختيار بين بدائل الإنفاق.

كما قال جلاد ستون: "ليست الموازنة أرقاما حسابية ولكن هي عبارة عن مجموعة من الوسائل المتعددة التي تغوص إلى أعماق أو جذور رفاهية الأفراد، وعلاقات الطبقات، وبالإضافة إلى ذلك فإن الموازن بشكلها المتكامل تقع في قلب العملية السياسية.[2]

كما تعتبر من الناحية الإقتصادية بمثابة خطة للتسيير المالي، كما أنها تعبر عن الاختيارات السياسية والاقتصادية للسلطة العامة، وتحقق تخصيص موارد معينة من أجل استخدامات محددة لاشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات العامة خلال فترة زمنية معينة.[3]

من خلال التعاريف السابقة يتبين لنا أن الموازنة العامة هي وسيلة لتغطية السياسات المالية للدولة، كما أنها مؤشر لبرنامج الحكومة المالي، وبفعل هذه التطورات أصبحت الموازنة العامة جزءا من برنامج أوسع الذي يعكس فيه مجمل النشاط الاقتصادي والمالي للدولة الذي يهدف لتحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

أما بالنسبة للمشرع الجزائري فإنه تأخر في بوضع قانون إطار شامل يوضح مختلف جوانب ومراحل الموازنة العامة، ويمثل أداة أساسية لإعدادها وتنفيذها ومراقبتها، إلا أنه حاول في عدة مناسبات تحديد مفهوم الموازنة العامة، من خلال النصوص القانونية المتعلقة بالمحاسبة الحكومية، ومنها:

تعريف القانون رقم 84-17 الذي يعتبر أن الموازنة العامة تتشكل من "الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية الموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها."[4]

---

[1] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس الماليـــة العامـــة**، داروائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط05، 2018، ص 276.
[2] المرجع نفسه، ص277.
[3] جمال لعمارة، **تطور فكر ومفهوم الموازنة العامة للدولة**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة العدد الأول، نوفمبر 2001، ص 109.
[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الاقتصاد، قانون رقم 84-17 مؤرخ في 7جويلية 1984 يتعلق بقوانين المالية.

تعريف القانون رقم 90-21 الذي يعتبر أن الموازنة العامة هي: "الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها."[1]

ونتيجة للنشاطات المالية الواسعة التي تقوم فيها الدولة تتعدد الوثائق المالية التي تتفق مع الموازنة العامة في بعض الجوانب وقد تختلف عنها في جوانب أخرى، ويمكن تحديد الوثائق المالية وتميزها عن الموازنة العامة فيما يلي:[2]

01. **الموازنة العامة وميزانية المشاريع**: ميزانية المشاريع تضع كل من المشاريع العامة والخاصة ميزانيات تنظم حساباتها المالية وتحديد فيها مقدار موجودات المشاريع ومطلوباته في تاريخ معين نتيجة لعملية تمت في مدة زمنية سابقة في حين الموازنة العامة تختص في سنة مالية قادمة إلى جانب أنها موازنة معتمدة من السلطة التشريعية في حين أن ميزانية المشاريع لا تحتاج إلى هذه الموافقة كي تعد نافذة.

02. **الموازنة العامة والموازنة القومية**: الموازنة القومية يقصد بها التقدير الكمي المتوقع للنشاط الاقتصادي الكلي (العام والخاص) في تعاملاته الداخلية والخارجية خلال مدة سنة قادمة، تتفق هذه الموازنة مع الموازنة العامة بأنها تختص بمدة سنة قادمة إلا أن الاختلاف يظهر في الموازنة العامة ليست تقديرا كميا وإنما تقدير رقمي متوقع للإنفاق والإيراد العام للحكومة فقط دون القطاع الخاص كما في الموازنة القومية

03. **الموازنة العامة والحسابات القومية**: الحسابات القومية هي دراسة كمية للنشاط الاقتصادي للدولة عن مدة زمنية سابقة من خلال دراسة حسابات الدخل القومي ويكمن الاختلاف في المدة الزمنية فهذه الوثيقة تختص بسنة مالية سابقة عكس الموازنة العامة التي تمتد لسنة مالية مستقبلية.

04. **الموازنة العامة والحساب الختامي**: الحساب الختامي يمثل عرض لنتائج تنفيذ الموازنة العامة للدولة وهو بهذا الوصف جزء من أعمال الموازنة العامة إلا أن الاختلاف يظهر في أن الحساب الختامي يكون للسنة المالية السابقة وليس القادمة ومن جانب آخر أنه لا يتضمن توقعات مستقبلية وإنما نتائج تحقق تلك التوقعات بعد حدوثها.

05. **الموازنة العامة وميزان المدفوعات**: ميزان المدفوعات جدول يعرض عمليات التبادل الاقتصادي والتجاري والمالي بين بلد ما والبلدان الأخرى (العالم الخارجي) خلال فترة معينة تكون سنة واحدة ويحتوي هذا الميزان على جملة حسابات هي الميزان التجاري (الاستراد والتصدير) وحساب المدفوعات التحويلية وحساب الخدمات وحساب رأس المال، ومن خلال ذلك يتضح اختلاف ميزان المدفوعات عن الموازنة العامة ففي حين

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الاقتصاد، قانون رقم 90-21 مؤرخ في 15 أوت 1990 يتعلق بالمحاسبة العمومية.
[2] عبد الباسط على جاسم الزبيدي، مرجع سابق، ص 146-148.

يعكس ميزان المدفوعات حركة النشاط الاقتصادي للدولة مع العالم الخارجي ولمدة ماضية ودون حاجة للعرض على مجلس النواب فإن الموازنة العامة تهتم بعرض إيرادات الدولة ونفقاتها لفترة زمنية قادمة ويتطلب الأمر للعمل بها ونفاذها للمصادقة من قبل ممثلي الشعب.

06. **الموازنة العامة والموازنة النقدية:** الموازنة النقدية هي كشف حسابي يتضمن إيرادات الدولة المتوقعة خلال فترة زمنية قادمة تهدف الدولة من خلال هذه الموازنة ترشيد استخدام مواردها من النقد الأجنبي الذي يتميز بالندرة لضمان حسن استخدامها لهذا النقد، ومن خلال ذلك يتضح الفارق بين الموازنة النقدية وموازنة الدولة حيث تهتم الأخيرة بإيرادات الدولة ونفقاتها كاملة كما أن الموازنة النقدية تعهدها الأجهزة النقدية كالبنك المركزي في حين الموازنة العامة تعدها السلطة التنفيذية وتصادق عليها السلطة التشريعية ومع ذلك فكلاهما أرقام تقديرية.

## المطلب الثاني: خصائص الموازنة العامة للدولة

لقد أصبحت الموازنة العامة أداة الدولة المعاصرة في تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية، خاصة بعد تطور مفهوم الدولة وتوسع مجال نشاطها، مما أدى إلى مضاعفة احتياجاتها إلى مصادر جديدة وإضافية للدخل نتيجة زيادة نفقاتها، الأمر الذي أدى إلى تميزها ببعض الخصائص التي تميزها عن غيرها من الوثائق التي قد تختلف بها. تتميز الموازنة العامة بمجموعة من الخصائص سنذكرها بشكل من التفصيل:[1]

**01. الموازنة العامة تقدير لإيرادات ونفقات الدولة عن فترة قادمة:** تتضمن الموازنة العامة للدولة توقعا لأرقام مبالغ النفقات العامة والإيرادات العامة لمدة لاحقة غالبا ما تكون سنة، يتطلب هذا الطابع التقديري للموازنة العامة أقصى درجات الدقة والموضوعية، إذ تتوقف أهمية الموازنة العامة على دقة معايير التوقيع والتقدير، ونجاحها في تقليل هامش الخطأ، وتقليص الفجوة بين التقدير والواقع، ولا يمكن لمثل هذا التقدير للموازنة العامة أن يتم بمنأى عن تغيرات النشاط الاقتصادي الكلي.

فتقوم أجهزة الدولة المختلفة، بتقدير حجم النفقات العامة والإيرادات العامة، اللازمة من أجل تنفيذ السياسة المالية، بحيث تأتي هذه التوقعات بصورة مفصلة وموزعة بين الإدارات العامة المختلفة، ومقسمة حسب أنواعها المتعددة، وبما يتفق مع أبعاد السياسة المالية للدولة.

**02. الموازنة العامة تقدير معتمد من السلطة التشريعية:** إن وجود تقديرات للإيرادات العامة والنفقات العامة، لا يكفي وحده لتكون أمام موازنة عامة للدولة؛ بل لا بد من أن يقترن هذا التقدير بموافقة أو بإجازة من السلطة التشريعية على هذا التقدير، أي أن موافقة السلطة التشريعية واعتماد الموازنة العامة شرط أساسي لتنفيذ الموازنة العامة، ودون هذه

[1] خالد شحادة، مرجع سابق، ص 277.

الموافقة، تبقى الموازنة مشروعا "مقترحا "غير قابل للتنفيذ. ويلاحظ أن موافقة السلطة التشريعية تنصرف بصفة أساسية إلى النفقات العامة، ذلك أن موافقة ممثلي الشعب على النفقات العامة، تعطي الحق للسلطة التنفيذية) الحكومة(، القيام بعملية الإنفاق حسبما هو محدد في الموازنة العامة، أما اعتماد السلطة التشريعية للإيرادات العامة فلا يعطي الحكومة حق الاختيار، بتحصيل أو عدم تحصيل الإيرادات العامة، حيث أن الإيرادات العامة واجبة التحصيل، استنادا "إلى القوانين التي تفرضها، والوقائع التي توجبها) الضرائب (ومباشرة الدولة نشاطها الصناعي والتجاري.

ولكن ليس معنى إجازة السلطة التشريعية أن تنفرد هذه السلطة بمختلف خطوات الموازنة العامة، بل تقسم الاختصاصات بينها وبين السلطة التنفيذية، فاختصاص السلطة التنفيذية الإعداد والتنفيذ، واختصاص السلطة التشريعية الموافقة والرقابة.

وتختلف الإجراءات التفصيلية لاعتماد الموازنة العامة من دولة إلى أخرى وفق ا "لكثير من العوامل السياسية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية، كما تختلف المدة اللازمة لإتمام إجراءات الاعتماد، ومن ثم يختلف الموعد الذي يجب أن يقدم فيه مشروع الموازنة العامة إلى السلطة التشريعية.

**03. الموازنة العامة خطة مالية لسنة قادمة:** تعتبر الموازنة العامة من الناحية الاقتصادية والمالية بمثابة خطة مالية تعد في ضوء تفضيل اقتصادي، يعبر عن الاختيارات السياسية والاقتصادية للدولة ويضمن تخصيص موارد معينة في استخدامات محددة، على النحو الذي يكفل تحقيق أقصى إشباع ممكن للحاجات العامة، خلال فترة زمنية قادمة هي السنة، وهي بذلك لا تختلف عن أية خطة اقتصادية تقوم على تقديرات لكل من الإيرادات العامة والنفقات العامة، الأمر الذي يضفي عليها كذلك خصائص قانونية وإدارية وسياسية تنعكس بشكل واضح فيما تتطلبه من إجراءات، وما تقوم عليه تقديراتها من قواعد وأسس.

فالموازنة العامة تعبير عن برنامج عمل للمستقبل يتضمن تقديرا "لما تنوي الحكومة إنفاقه، وما تتوقع الحكومة تحصيله من إيرادات خلال السنة القادمة، وهذه هي الفترة التي اتخذتها جميع المشروعات العامة والخاصة، وتحديد أرباحها )المشروعات العامة والخاصة (ومقدار الفائض أو العجز) الدولة ، وهذا لا يعني أن تبدأ السنة المالية للدولة في تاريخ محدد بذاته، فلكل دولة أن تحدد بداية ونهاية عامها المالي، بما يتناسب مع ظروفها السياسية والاقتصادية، وإمكاناتها الإدارية والعملية.

**04. الموازنة العامة خطة سنوية لتحقيق أهداف المجتمع:** تضع الدولة خطة اقتصادية شاملة، ومن ثم تقرر إلى جانبها السياسات والبرامج لتحقيق الأهداف التي وردت في الخطة الشاملة، إلا أن الحكومة قد تنحرف بهذه السياسات والبرامج لتحقيق مآربها، فتضع البرامج المناسبة لإرضاء فئة أو طبقة دون أخرى أو تستخدم البرنامج لمصلحة السلطة الحاكمة لخوض إحدى المعارك الانتخابية، ولكن تأتي الموازنة العامة لتحدد المسار الصحيح الذي يؤدي إلى تحقيق أهداف الخطة الشاملة والذي يجب أن تلتزم به الحكومة، لتحقيق الأهداف السنوية المرحلية أملا "في الوصول إلى

الأهداف النهائية المحددة للمجتمع .فالموازنة العامة هي الإطار الذي ينعكس فيه اختيار الحكومة لأهدافها البعيدة، وأداة الحكومة إلى تحقيق تلك الأهداف.

**05. الموازنة العامة عمل إداري ومالي:** تتطلب الموازنة العامة مجموعة من الإجراءات الإدارية والمالية، تتخذها السلطة التنفيذية، حتى تتمكن من خلالها من تنفيذ السياسة المالية للدولة، فالسلطة التنفيذية هي التي تتولى عملية إعداد الموازنة العامة وتتولى فيما بعد اعتمادها من السلطة التشريعية، فالموازنة من الناحية العامة هي من الناحية الإدارية والتنظيمية خطة عمل يتم بمقتضاها توزيع المسؤوليات المتعلقة باتخاذ القرارات التي تتطلبها عملية التنفيذ على مختلف الأجهزة الإدارية والتنفيذية بما يضمن سلامة التنفيذ، وتحت إشراف السلطة التشريعية الممثلة للشعب، وبذلك يضمن الشعب عدم تجاوز السلطة التنفيذية للاعتمادات المقررة، وفق أوجه الإنفاق المحددة، ويضمن كذلك تحصيل الإيرادات اللازمة لتمويل النفقات العامة، المقررة في الموازنة العامة.

## المطلب الثالث: أنواع الموازنات العامة للدولة

لقد شهد مفهوم الموازنة العامة تطورا كبيرا في العصور الحديثة فلم يعد ينظر إليها على أنها مجرد جداول للإيرادات والنفقات بل أصبحت المرآة الحقيقية التي تعكس سياسة الدولة في مختلف النواحي الإقتصادية والإجتماعية والسياسية فبواسطة الموازنة تستطيع الدولة أن تتدخل في الحياة الإقتصادية للبلد فتتخذ الإجراءات التي من شأنها أن تعالج مختلف المشاكل الإقتصادية التي تساهم في دفع عجلة التقدم والنمو.

حيث مرت الموازنة العامة بعدة أشكال واتجاهات والتي ستكون موضوع بحثنا في هذا المطلب حيث سنعرض أربع موازنات تتمثل في كل من: **الموازنة التقليدية (موازنة البنود)**، **وموازنة البرامج والأداء**، **موازنة التخطيط والبرمجة**، **وموازنة الأساس الصفري**.

### أولا: الموازنة التقليدية (موازنة البنود)

هي أول أنواع الموازنة التي استخدمتها انجلترا وما زالت تستخدم في الدول النامية مثل العراق والأردن ولبنان، وتعرف موازنة البنود بأنها الطريقة التي يتم فيها حصر جميع إيرادات الدولة ونفقاتها بشكل مفصل والحصول على اعتماداتها من قبل السلطة التشريعية لتتم الرقابة على مصادر الإيرادات وأوجه الإنفاق من قبل السلطة التشريعية ومحاسبة السلطة التنفيذية على أية تجاوزات لم تعتمد.[1]

[1] عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، مرجع سابق، ص 158.

وتعتمد موزانة البنود على عدد من الأساليب الفنية التقليدية في تبويب نفقات الدولة وإيراداتها، ويمكن شرح كل أسلوب على النحو التالي:[1]

**01. التبويب الإداري:** تعتبر الجهة الحكومية في هذا النوع المعيار الأساسي في تبويب النفقات والإيرادات العامة، وهو يعتبر انعكاسا للهيكل الإداري للدولة، ووفقا لهذا التصنيف يتم تقسيم النفقات العامة في مجموعات متجانسة بحيث تخصص كل مجموعة إتفاقية لوحدة إدارية معينة قد تكون وزارة أو هيئة أو مؤسسة.....إلخ، فيوضع باب لكا وحدة من هذه الوحدات، وكل باب يقسم إلى عدد من الفصول وكل فصل يقسم إلى مجموعة من البنود وكل بند يقسم إلى فقرات وهكذا.

**02. التبويب النوعي:** ويطلق عليه أيضا التقسيم حسب البنود أو حسب طبيعة النفقة، حيث يكون التركيز فيه على مختلف السلع، الخدمات، المعدات ووسائل النقل التي تحتاجها الوحدات الحكومية في تنفيذ برامجها، وإن كانت هذه الجهات اختلفت أنشطتها فمشترياتها متشابهة، هنا نشأ الدليل النمطي الموحد لحسابات الجهات الحكومية، حيث يعطي رقم الباب والمجموعة والبند مدلولا واحدا لدى جميع الجهات.

**03. التقسيم الإقتصادي:** يعتمد هذا التصنيف على تقسيم الإيرادات العامة والنفقات العامة إلى مجموعات حسب أوجه النشاط الحكومي، وعلاقاتها بفروع النشاط من إنتاج واستهلاك واستثمار، حيث يتم تقسيم التدفقات إلى ثنائية ومن جانب واحد، وتدفقات جارية ورأسمالية.

**04. التقسيم الوظيفي:** المعيار المتبع في هذا التقسيم هو نوع الخدمة (الوظيفة) التي تؤديها الدولة، حيث ينفق المال العام من أجلها بغض النظر عن الجهة الإدارية التي تقوم بها، وعلى هذا الأساس يتم تصنيف جميع النفقات والإيرادات العامة وتبويبها في مجموعات متجانسة طبقا للخدمات العامة المتعلقة بوظائف الدولة.

**ثانيا: موازنة البرامج والأداء**

لقد بدأت فكرة موازنة الأداء والبرامج في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1912، حيث أوضحت العديد من الدراسات والنظريات الإدارية التي تبنتها مدرسة الإدارة العلمية أن هذا النوع من الموازنة يعد من وسائل تحقيق كفاية الأداء، كما أكدت لجنة الاقتصاد والكفاية أهمية هذا النوع من الموازنة الذي يركز على العمل المطلوب إنجازه، وفي نفس الوقت أوصدت لجنة ترافت (1920) ولجنة هوفر الأولى(1949) والثانية (1955) بضرورة تغيير أسلوب إعداد الموازنة الحكومية الفدرالية على أساس النشاطات الوظائف أي على أساس الأداء، وهذا ما أكده صدور قانون إجراءات الموازنة المحاسبة، وتعتبر موازنة الأداء محصلة للمحاولات الأولى لإصلاح نظام موازنة البنود بهدف التركيز على قياس الكفاءة الإدارية وتقليل النفقات عند إنجاز المشاريع، حيث يعبر هذا الأسلوب عن

[1] مصطفى الفار، **الإدارة المالية العامة**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص121-125.

التصنيف في الموازنة العامة الذي ينقل التركيز من وسائل القيام بالعمل إلى العمل المنجز نفسه، إذ أن الموازنة تعتمد لتحقيق أهداف معينة وليس لمجرد شراء سلع وخدمات، ومن ثم فإن موازنة الأداء تلقي الضوء على العمل الذي تم أو الخدمة التي أنجزت للتأكد من النتائج التي تحققت توازي ما كان مخططا لها. أما موازنة البرامج فقد ظهرت نتيجة الحاجة إلى ربط البرامج الحكومية بالخطة العامة للدولة، فهي تهدف إلى الربط بين الإعتمادات الجارية والإستثمارية وبين تحقيق الأهداف المخططة، أي أنها وسيلة لاتخاذ القرارات التي تتعلق بالمفاضلة بين البرامج البديلة والمتنافسة لتحقيق أهداف معينة، وبالتالي تعطي لوظيفة التخطيط الأولوية عن وظيفة الرقابة على الصرف أو إدارة النشاط الحكومي من خلال البرامج، وبذلك فهي تجمع بين الأبعاد الثلاثة للموازنة (التخطيط، التنفيذ، الرقابة).[1]

وما ميز الاتجاهات الحديثة عموما أنها محاولات متتالية لتطوير الموازنة العامة لتلعب دورها كأداة فعالة في مواجهة ظواهر سياسية واقتصادية ومالية، وسوف نلمس بعض جوانب هذا الأمر من خلال تبيين مراحل تطور نظام موازنة البرامج والأداء.[2]

لقد مرت موازنة البرامج والأداء بعدة مراحل قبل أن تتحدد بدقة أهدافها، وتتضح أقسامها ومقاييسها، حيث ظهرت موازنة الأداء منفصلة على موازنة البرامج ثم حدث التطور إلى النظام الجديد.

01. **موازنة الأداء:** يمكن القول أن موازنة الأداء لا تتطلب تحولا جذريا في أساليب الموازنة التقليدية المعمول بها، ولكنها عبارة عن إعادة تأكيد للمبادئ المقبولة منذ وقت طويل، والتي تقتضي بأن نبني الموازنة على أساس تحليل دقيق للبرامج، فموازنة الأداء والموازنة التقليدية تتمشيان معا وكلا المدخلين يدعم الآخر.

حيث تعرف موازنة الأداء بأنها ذلك التبويب في الموازنة الذي يركز على الأشياء التي تقوم بها الحكومة، وليس على الأشياء التي تشتريها، وبهذا فإن موازنة الأداء تنقل التركيز من وسائل القيام بها إلى العمل المنجز نفسه.

يسود التفكير بأن موازنة الأداء وثيقة توفر البيانات المساعدة في اتخاذ القرارات وتحسين التخطيط، وتوفير رقابة أكثر فاعلية وتحسين عملية صنع القرار، وهي أيضا تشجع على تفويض السلطة وتحسين العلاقات العامة بتوفير معلومات واضحة عن كل برنامج، وعلاوة على ذلك فهي تساعد المديرين على تقييم فعالية الوحدات العاملة بتصنيف بنود الموازنة وظيفيا.

---

[1] حسين كشيتي، **دراسة اقتصادية لأثر تقلبات أسعار النفط على إعداد برامج الموازنة العامة للدولة ــحالة الجزائرــ**، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019/2018، ص 18.

[2] لعمارة جمال، **أساسيات الموازنة العامة للدولة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط01، 2004، ص 185-203.

وفي الأخير يمكن القول أن موازنة الأداء هي محصلة المحاولات الأولى لإصلاح نظام الموازنة التقليدية في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تهتم بتحقيق الكفاية الإدارية، وتقليل النفقات، وتستخدم أساسا لقياس الأداء الفعلي للوظائف الحكومية.

02. **موازنة البرامج:** ظهرت موازنة البرامج في بداية عقد الخمسينات، ففي الوقت الذي استخدمت لجنة هوفر تعبير موازنة الأداء كانت لجنة أخرى مكلفة بدراسة إدارة مدينة نيويورك قد استخدمت تعبير موازنة البرامج بهدف تطوير الموازنة التقليدية، وقد أشارت في أول تقرير لها بأن موازنة البرامج تضع الأهداف وتحدد مسؤوليات التنفيذ التي يتم على أساسها قياس أداء ما تم إنجازه من قبل الوحدات الإدارية، وتعتبر بالتالي أساسا راسخا لدراسة كفاءة وقياس الخدمة التي أديت.

حيث أن أهم مميزات موازنة البرامج هي منحاها الإنتاجي (أي تركيزها على الناتج والمخرجات)، ولذلك يميل البعض إلى تسميتها بموازنة الإنتاج والتأثير، حيث ترتبط النفقات بالأهداف العامة للتنظيم، وتأثير النفقات على الأفراد والمجتمع والبيئة بشكل عام، فالمهم في أي نظام للموازنة أو أي نموذج لها ليس الخطة أو البرنامج أو الموازنة، إنما المهم تأثير المنتوج على الأفراد والمجتمع والبيئة.

ويرى بعض الكتاب أن موازنة البرامج وموازنة الأداء وموازنة البرامج والأداء هي عبارة عن مصطلحات مختلفة لحقيقة واحد بينما يفرق البعض بين موازنة البرامج وموازنة الأداء من زاوية المستوى التنظيمي فالبرنامج يمثل مستوى تنظيمي أعلى من مستوى تنظيمي أعلى من مستوى الأداء ومن ناحية عامل الزمن تنظر موازنة البرامج إلى المستقبل، بينما موازنة الأداء الماضي حيث تسجل ما تم فعلا.

**03. التطور إلى نظام موازنة البرامج والأداء:** يعتبر نظام الموازنة التقليدية بأنه نظام لا يمدنا بالمعلومات عما تعمله الحكومة فعلا، وما تحققه من إنفاق عام، ويمكن بطبيعة الحال تجميع مثل هذه المعلومات من تقارير الوزارات، لكن لا يمكن في كثير الحالات ربط هذه المعلومات مباشرة بالبيانات المالية، كما تظهر بالموازنة أو الحسابات، ذلك أنها لا تشكل أساسا من الناحية الإدارية للموازنة، وقد جاء استخدام موازنة البرامج والأداء كتطوير واستجابة لاتجاه تصحيح موقف الموازنة، ولتوضيح أكثر الجوانب دلالة من النواحي الاقتصادية والمالية والطبيعية، ويتمثل الاهتمام الأساسي لموازنة البرامج والأداء في مساعدة المستويات الإدارية المختلفة في الحكم على كفاءة العمل بالوحدات الحكومية، باعتبارها إتجاها إداريا وذلك من خلال:[1]

- تحديد الأهداف التي من أجلها يتم طلب الأموال.
- تحديد البرامج والأنشطة ومن ثم تكاليفها التي تحقق هذه الأهداف.

[1] المرجع نفسه، ص 194.

- تحديد البيانات الكمية المتضمنة بالبرامج والأنشطة التي تقيس مستوى الإنجاز والعمل لكل منها.
- تحديد الوحدات الإدارية المختلفة المكلفة بتنفيذ تلك البرامج والأنشطة.

يستخلص مما سبق أن نظام موازنة البرامج والأداء يحكم على كفاءة العمل في الإدارات التنفيذية من خلال تقسيم وحدات وتبويب الموازنة في إطار وظيفي، وبنفس الوقت يتطلب هذا النظام توفير مقاييس وحدات تكلفة العمل التي يستند عليها في حساب التكاليف وإنجاز الأنشطة المبرمجة وقياس فاعليتها. ويعتبر هذا النظام المشترك أسلوبا خاصا يقوم على ترجمة البيانات المتعلقة بتكلفة العمل وتحليلها إلى وحدات نمطية كمعايير لقياس الأداء، ومن خلال تكامل مفهوم الأداء ومفهوم البرامج يتم ترشيد القرارات في مختلف العملية التخطيطية وفقا للتسلسل المنطقي التالي:

**المستوى الأول**: المقارنة بين مختلف الأهداف الحكومية واختيار البدائل.

**المستوى الثاني**: تخصيص الموارد المتاحة لتحقيق أولويات الأهداف.

**المستوى الثالث**: ترشيد الإنفاق بين برامج القطاع الواحد.

**المستوى الرابع**: ترشيد الإنفاق للمشروعات داخل البرنامج الواحد.

**ثالثا: موازنة التخطيط والبرمجة** نشأت فكرة موازنة التخطيط والبرمجة بشكل رئيسي من تحسين وترشيد عملية اتخاذ القرارات، فيما يتعلق بأفضل الطرق لتوزيع واستخدام الإمكانيات المتوفرة لدى الدولة، بما توفره لواضعي ومقرري السياسة الحكومية من وسائل تحليلية بالإضافة إلى تقييم البرامج والمشروعات الحالية والمقترحة مستقبلا للوزارات والمصالح الحكومية، علاوة على توفيرها المعلومات الكافية عن كلفة برنامج أو مشروع حكومي، وتوضيح الطرق البديلة للإنجاز، ودراسة التكاليف والعائد لكل من البدائل المقترحة.

وتعرف موازنة التخطيط والبرمجة بأنها أداة للتخطيط ووسيلة لاتخاذ القرارات التي تتعلق بالمفاضلة بين البرامج البديلة اللازمة لتحقيق أهداف مهينة أو لتعديل تلك الأهداف، وتهدف لمحاولة تبرير قرارات المخطط، وتنظر إلى البرامج والأنشطة الحكومية على أنها مجرد وسائل، تهدف إلى تحويل الموارد العامة، أو عوامل الإنتاج إلى منتجات نهائية، في الأهداف المطلوب تحقيقها.[1]

[1] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، مرجع سابق، ص353.

حيث موازنة التخطيط والبرمجة تتميز بمجموع من الخصائص، تتمثل فيما يلي:

01. تركز موازنة التخطيط والبرمجة على الأهداف العامة التي تحاول الحكومة تحقيقها، عن طريق البرامج والأنشطة الحكومية.

02. لا تلتزم هذه الموازنة بقاعدة سنوية الموازنة، إذ أنها ترتبط بأهداف محددة يتم تحقيقها على مدى يزيد عن السنة.

03. يتم تبويب الموازنة طبقا للأهداف العامة التي تحاول الحكومة تحقيقها مع إظهار البرامج والأنشطة الحكومية كمجرد وسائل لتحقيق الأهداف.

04. تتدفق قرارات الموازنة العامة تفصيليا من الأعلى إلى الأسفل، فهي تعد على أعلى المستويات، وتصبح الوحدات الإدارية الدنيا مجرد وحدات تنفيذ تقوم بتنفيذ الموازنة والخطة طبقا للأوامر والتعليمات التي تضعها المستويات العليا.

### رابعا: موازنة الأساس الصفري

برز نظام موازنة الأساس الصفري منذ عام 1967 في إحدى مؤتمرات الأمم المتحدة الذي عقد في الدنمارك لدراسة مشكلات سياسة الإدارة والموازنة في الدول النامية وقد أوصى بتبني نظام موازنة الأساس الصفري من أجل قياس فاعلية نفقات الخدمات الجارية، ولقد استخدمت لأول مرة من قبل شركة تكساس للآلات الحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية.

يرى العديد من الكتاب أن جوهر الموازنة الصفرية يتلخص في محاولة ترشيد عملية إعداد الموازنة لتدعيم دورة الموازنة بنظام يكون من شأنه المساعدة في تخصيص موارد الدولة، والمساعدة في تعظيم الرفاهية الاجتماعية كما ويساعد متخذي القرارات للوصول إلى المخرج المناسب الذي يحقق أكبر مجموع لاحتياجات المجتمع وتحقيق رغباته.[1]

كما تعتمد الموازنة الصفرية على تحديد أنواع المصروفات المتوقعة في الفترة القادمة وتحديد التغييرات في الخدمات المتبادلة بين الأقسام.

[1] عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، مرجع سابق، ص 170.

من أهم مزايا تطبيق الموازنة الصفرية هي ما يلي:

01. تؤدي إلى إعتماد التخطيط كمرحلة أساسية في إعداد الموازنة وتزيد من مشاركة العاملين في إعدادها مما يخلق روح التعاون بينهم.
02. تؤدي إعادة فحص كل الأنشطة على أساس البداية من الصفر ومن ثم تمكن من تحديد البرامج التي يجب تنفيذها وتلك التي يجب استبعادها.
03. تمكن من الربط بين التكاليف والفوائد لكل برنامج أو نشاط مما يساعد على التقييم الدقيق لها.

## المطلب الرابع: قواعد إعداد الموازنة العامة للدولة

تشمل الموازنة العامة على عدة قواعد تحكم تحضيرها وإعتمادها وهي تعبر عن الطبيعة الإدارية والسياسية للموازنة العامة، حيث تخضع الموازنة العامة للدولة بصفة عامة إلى القواعد التالية:

**أولا :قاعدة السنوية:** يقصد بقاعدة السنوية أن مدة تنفيذ الإيرادات والنفقات العامة المفتوحة في الموازنة تحدد بسنة واحدة، قد يختلف تاريخ بدئها وانتهائها من بلد لآخر.

"أي أن الميزانيات العامة المتعاقبة مستقلة الواحدة عن الأخرى، حيث تحدد سنويا تراخيص النفقات والإيرادات العامة التي تتضمنها هذه الموازنات من طرف السلطة التشريعية لإجازتها والعمل بها".[1]

غير أن هذه القاعدة لا تخلو من بعض الإستثناءات، حيث يتم الخروج على مبدأ سنوية الموازنة في عدد من الحالات من بينها:

- الموازنات الشهرية (موازنات الإثني عشرة).
- موازنة الدورة الاقتصادية.
- الإعتمادات الإضافية /الدائمة /المتنقلة.

[1] جمال لعمارة، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر** .القاهرة :دار الفجر للنشر، 2004 ، ص 87.

**ثانيا :قاعدة الشمولية" العمومية:** يقصد بها إظهار تقديرات كافة نفقات وإيرادات الدولة دون إنقاص أي جزء منها، وبدون أية مقاصة بين بنود الإيرادات والنفقات، وهي تتضمن مبدئين أساسيين[1]:

- مبدأ عدم تخصيص إيراد معين لتغطية نفقة معينة.
- مبدأ تخصيص النفقات ونعني بها تخصيص مبالغ محددة لكل وجه من أوجه الإنفاق الحكومي.

وكغيرها من قواعد الموازنة العامة؛ يصعب تطبيق هذه القاعدة في حالات خاصة، من بينها[2]:

- موازنات الدول الاتحادية.
- الموازنات الملحقة والموازنات المستقلة.

**ثالثا: قاعدة وحدة الموازنة:** يقصد بها أن يكون في الميزانية العامة النفقات والإيرادات تكون مقدرة تفصيليا في وثيقة واحدة[3].

ويرجع تبرير هذه القاعدة إلى عدة غايات من أهمها:[4]

01. **الغاية المالية:** إن جعل الموازنة العامة في وثيقة واحدة يسهل على الباحثون تحديد حالات العجز والفائض وحساب المجموع الكلي للإيرادات والنفقات العامة.

02. **الغاية الاقتصادية:** إن وحدة الموازنة العامة تمكن من دراسة الموازنة بصورة كلية وبالنتيجة تحديد نسب الإيرادات العامة المحققة والنفقات العامة المحققة إلى الدخل القومي مما يوضح درجة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي.

03. **الغاية الرقابية:** تسهل هذه القاعدة عمل السلطة التشريعية في الرقابة والحكم على صحة القرارات المعتمدة من السلطة التنفيذية.

**رابعا :قاعدة توازن الموازنة:** ويعني أن الإنفاق العام للدولة يساوي إيرادات السنة المالية الجارية، ولا يزيد ولا ينقص، وهذه القاعدة في ظل التفكير التقليدي هي التوازن الكمي أو الحسابي، أي أن إنفاق الدولة في حدود مواردها العادية، ورفض حدوث أي عجز أو فائض في الموازنة العامة للدولة.

ومع ذلك فقد انحرف الفكر المالي الحديث عن الميزان الحسابي للموازنة العامة واستبدله بالتوازن العام، والتي يمكن تحقيقها وفقا الظروف الاقتصادية عندما تكون الميزانية الإجمالية للدولة في حالة عجز أو فائض، ويمكن

---

[1] Piere Lalumiere, **Finances publiques**. Paris : Ed Armand colin, 1973, p 68.

[2] سعيد عبد العزيز عثمان، **مقدمة في الإقتصاد العام (مالية عامة) مدخل تحليلي معاصر**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص591.

[3] P. Lalumiere .Op - cit, p56.

[4] عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، مرجع سابق، ص 174

حل عجز الميزانية إما عن طريق الاقتراض أو ضغط الإنفاق أو زيادة الدخل أو كليهما، كما يفضل وضع عوامل علمية وفعلية دقيقة تحدد حد العجز ونسبته من إجمالي الموازنة العامة، تفاديا للاستغلال السياسي من قبل مجلس النواب.[1]

**خامسا: قاعدة المرونة:** ويقصد بها سهولة تنفيذ الموازنة وذلك بمراعاة الاحتمالات المختلفة التي تواجهها خلال السنة، والبحث عن البدائل لهذه الاحتمالات ومن أساليب تحقيق هذه القاعدة السماح بالنقل بسهولة من بند لآخر في الباب الواحد، وإمكانية النقل من مجموعة اعتمادات داخل الباب الواحد في جهة، إلى اعتمادات نفس الباب في جهة أخرى.[2]

## المبحث الثاني: هيكل الموازنة العامة للدولة

لقد أصبحت الموازنة العامة أداة إقتصادية هامة يمكن بواسطتها استقراء مختلف سياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، ويتوقف ذلك على طبيعة هيكلها، ومدى وضوح جوانبه التنظيمية المختلفة، وملاءمة أدواته التي يتبناها. يمكن توضيح هيكل الموازنة العامة في هذا المبحث من نفقات وإيرادات على النحو التالي.

### المطلب الأول: النفقات العامة

تعتبر دراسة النفقات العامة جزءا هاما في الدراسات المالية ، وتطور البحث فيها مع تطور الفكر المالي والسياسة المالية ، حيث تعكس النفقات العامة دور الدولة وتطوره ، فمع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إلى الدولة المنتجة تطورت النفقات العامة حيث زاد حجمها وتعددت أنواعها ، وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية والسياسية الاقتصادية التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات ، ومع تطور طبيعة السياسة المالية من السياسة المالية المحايدة إلى السيادة المالية المتدخلة ، تطورت دراسة النفقات العامة وأصبحت تحتل مكانا بارزا في النظرية المالية.

- **المفهوم التقليدي للنفقات العامة:** اقتصر الفكر المنادي بالفلسفة الفردية على دراسة الجوانب القانونية والإدارية والابتعاد عن الجوانب الاقتصادية لها، بحيث كان دور الدولة الحارسة حسب رأي الاقتصادي (آدم

[1] عدنان حسين الخياط، وآخرون، **اقتصاديات الموازنة العامة**، مرجع سابق، ص39.
[2] المرجع نفسه، ص 38.

سميث)، وهو القيام بالوظائف التقليدية التي تتمثل في تأمين الدفاع والأمن والقضاء، والتمسك بحياد النشاط المالي حسب قانون ساي الذي توصل بدوره إلى نتائج عديدة وهي كما يأتي:[1]

01. ضرورة تقليل الإنفاق العام بحيث يكون في أضيق الحدود وبالقدر اللازم لتمكين الدولة من القيام بوظائفها التقليدية.

02. تعد النفقات العامة ذات نزعة استهلاكية لكونها مقتصرة على تمويل وتغطية وظائف الدولة فهي ليست منتجة.

- **المفهوم الحديث للنفقات العامة:** نتيجة لتطور دور الدولة زادت أهمية النفقات العامة في الدراسات المالية الحديثة لظهور جوانب متعددة، حيث لم يعد دور الدولة الرأسمالية المعاصرة قاصرا على مجرد الاحتفاظ بالتوازن الاقتصادي علاجا للأزمات، إنما تحقيقا لزيادة معدل النمو الاقتصادي القومي، مما أدى إلى زيادة حجم النفقات العامة وتعددها من ناحية، وتغير مفهومها وطبيعة دورها من ناحية أخرى، وأصبحت النفقات العامة أداة رئيسية لتدخل الدولة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[2]

حيث تعرف النفقة العامة بأنها صرف إحدى الهيئات والإدارات العامة مبلغا معينا لغرض سداد إحدى الحاجات العامة.[3]

كما تعرف أيضا بأنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام.[4]

**ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف النفقات العامة على أنها مبالغ نقدية أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.**

ومن خلال التعريف السابق يتبين لنا بأنه لكي يتصف **إنفاق ما بصفة العمومية** ينبغي أن يتوافر فيه العناصر التالية:[5]

**أولا: أن يكون هناك استعمال لمبلغ من النقود:** لكي توجد نفقة عامة لابد من استعمال مبلغ من النقود ثمنا لشراء المواد والأدوات والخدمات لسد الحاجات العامة، وهذا ما يميز النفقات العامة الحديثة من غيرها من الوسائل التي

[1] عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، مرجع سابق، ص 27.
[2] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص55.
[3] محمد الصغير بعلي،" **المالية العامة**"، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003 ، ص 23.
[4] علي لطفي،" **المالية العامة، دراسة تحليلية**"، مكتبة عين شمس، مصر، 1995 ، ص 182.
[5] عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، مرجع سابق، ص 30-31.

كانت تستعمل قديما كالعمل سخرة أو الحصول على مواد دون ثمن، وقد استغنى عن هذه لوسائل لمنافاتها لمبادئ الديمقراطية.

**ثانيا: أن يتم هذا الاستعمال بمعرفة إحدى مؤسسات الدولة :** لكي تعد النفقة عامة يجب أن تتم بمعرفة إحدى مؤسسات الدولة، والمقصود بمؤسسات الدولة جميع الأشخاص الإدارية العامة وعلى رأسها الدولة والمؤسسات المنبثقة عنها كالبلديات والدوائر والأشخاص المعنوية التابعة لها كالمؤسسات العامة وغيرها من المؤسسات، فيجب إذن أن تتم النفقة بمعرفتها لا بمعرفة الأفراد والخواص كما في حالة بناء مسجد أهلي بتبرعات الأفراد أو بمعرفة الهيئات أو المؤسسات الخاصة.

**ثالثا: أن يكون الهدف من الإنفاق هو سد إحدى الحاجات العامة:** وذلك نظرا لأن قوام هذا الإنفاق هو الضرائب المحصلة من الأفراد فيجب أن يعود هذا الإنفاق بالنفع عليهم جميعاً، وليس لمصلحة خاصة تحقيقاً للمساواة والعدالة وذلك كأن يكون الإنفاق للحاجات الأولية للدولة كالدفاع الخارجي والأمن الداخلي والقضاء والحاجات الضرورية للأفراد التي لا يستطيع عامتهم توفيرها فيما لو تركت للجهود الخاصة، كمؤسسات التعليم والثقافة، وإعانة الأفراد لدى بلوغهم سن لا يستطيعون فيها الكسب عن طريق الضمان الاجتماعي وتأمينات العجز والمرض والشيخوخة إلى جانب ما تفرضه تطورات الحياة الحديثة على الدولة وتمكنها مواردها من تحقيقه.

كما أن التعريف بالنفقات العامة لا يقف عند حد بيان أركانها، بل يتعدى ذلك إلى ضرورة بيان القواعد التي تخضع لها هذه النفقات، أي بيان الضوابط التي تحكم الإنفاق العام، أو ما يطلق عليه دستور النفقات العامة، وهذه القواعد هي كالتالي:[1]

| | |
|---|---|
| **01.** | **قاعدة المنفعة القصوى** |
| **02.** | **قاعدة الاقتصاد والتدبير** |
| **03.** | **قاعدة الموافقة المسبقة من السلطة التشريعية** |

**01. قاعدة المنفعة القصوى:** تعني قاعدة المنفعة القصوى، أن تهدف النفقات العامة، إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة، أو تحقيق أكبر رفاهية لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع، وخاصة أن أحد أركان النفقات العامة هو تحقق المنفعة العامة.

[1] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص63-66.

تلك المنفعة التي تريد الدولة تحقيقها، يجب أن تفهم على نحو يختلف عن المفهوم الضيق للمنفعة عند الأفراد، أي أن فكرة المنفعة بالنسبة لإنفاق الدولة لا تقتصر على الإنتاجية الحدية والدخل العائد منه، وإنما تتسع لتشمل جميع النفقات التي تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع، وزيادة إنتاجية الفرد، وتحسين جودة الإنتاج، وتخفيض الفاقد من الموارد الاقتصادية الناتجة عن البطالة أو غيرها، أو تشمل كذلك النفقات التي تؤدي إلى تقليل التفاوت بين الدخول، وكذلك مواجهة المخاطر التي يتعرض لها الأفراد نتيجة التقلبات الحادة في دخولهم، من خلال ما تقدمه من إعانات البطالة والعجز والشيخوخة أو ما يطلق عليه بشكل عام النفقات العامة الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى إعادة توزيع الدخل والثروة، بين الأفراد والطبقات الأخرى في المجتمع.

ويتطلب تحقيق هذه القاعدة أن توجه الدولة نفقاتها إلى إشباع الحاجات العامة، الأمر الذي يقتضي دراسة متطلبات الإقتصاد والمجتمع، ومقدار الحاجة إلى مختلف المشاريع، وأن تفاضل بينهما وفق جدول للأولويات، ويعتمد على طبيعة المشكلات التي يواجهها الاقتصاد القومي وتوجه نفقاتها إلى كل من هذه المشاريع وفق ما يحققه كل منها من منافع جماعية بالحجم والنوع والكم والتوقيت المناسبين.

**01. قاعدة الاقتصاد والتدبير:** تعني هذه القاعدة أن تتجنب الدولة والسلطات والعامة والإسراف والتبذير في الإنفاق فيما لا مبرر ولا نفع له، وكذلك الابتعاد عن الشح والتقنير، فيما إذا كانت هناك الضرورة والمنفعة والدواعي الجدية المبررة للإنفاق، أي الاقتصاد في الإنفاق وحسن التدبير.

وتتضح أهمية قاعدة الاقتصاد والتدبير في الإنفاق العام، إذا ما لاحظنا أن النفقات العامة تنطوي على تصرف في مال يخرج من خزينة الدولة، ويقوم على هذا الانفاق أفراد لا يملكونه، ومن ثم لا يكونون حريصين عليه قدر حرصهم على أموالهم الخاصة مما يغري بالبذخ والتبذير، كما يؤدي حدوث الإسراف والبذخ في الإنفاق العام إلى ضياع أموال عامة، كان من الممكن أن تستخدم وتوجه الى اوجه استخدام أخرى.

02. **قاعدة الترخيص: (الموافقة المسبقة من السلطة التشريعية)** وتعني هذه القاعدة الإجازة في الصرف، حيث لا يصرف أي مبلغ من الأموال العامة إلا إذا تم الموافقة على صرفه من قبل الجهة المختصة بذلك، ولا يكفي فقط أن تحصل مصادقة الجهة المختصة بالتشريع بل أن يتم الإنفاق بعد حصول الموافقة عليه من السلطة المختصة.

والسلطات المختصة في التشريع والرقابة هي كما يأتي:[1]

[1] عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، مرجع سابق، ص34.

- الرقابة الإدارية والداخلية تتم عن طريق وزرة المالية بواسطة الموظفين الماليين التابعين لها ومكتب التفتيش.
- الرقابة الخارجية المستقلة وهي هي التي تجنيها دواوين المحاسبات المالية.
- الرقابة البرلمانية وهي الرقابة التي تقوم بها السلطة التشريعية.

## المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

لقد أصبح من الواضح أن النفقات العامة متعددة ومتنوعة، كما أنها تشكل نسبة مرتفعة من الدخل القومي في المجتمع وتزداد أهميتها أكثر فأكثر، لأنها أصبحت إحدى الأدوات الأساسية التي تستخدمها الدولة للتأثير على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية.

فالتوسع في النفقات العامة بمختلف أنواعها ينتج آثارا متعددة في مختلف الميادين، فهي تؤثر في الدخل القوي ومكوناته وهي الاستهلاك والادخار والاستثمار، وإلى التأثير في المستوى العام للأسعار، وفي توزيع الدخل القومي وبالتالي في التوازن الاقتصادي العام.

وتكون دراستنا للآثار الاقتصادية على الشكل التالي:

**أولا: أثر الإنفاق العام على الإنتاج القومي:** تحدث النفقات العامة آثارا اقتصادية مباشرة في الإنتاج القومي من خلال تأثيرها في قدرة الأفراد ورغبتهم على العمل والادخار

والاستثمار تتجلى هذه الآثار في النقاط التالية: [1]

1. تؤدي النفقات الرأسمالية أو الإنتاجية بالإضافة إلى تكوين رؤوس الأموال العينية؛ التي تحدث زيادة مباشرة في الدخل القومي الجاري، تقاس بمقدار الاستثمارات الجديدة، إلى زيادة المقدرة الإنتاجية القومية.
2. تؤدي النفقات العامة الاجتماعية التي تتمثل في النفقات المخصصة لإنتاج الخدمات العلمية والطبية والثقافية والتعليمية، ونفقات التعليم الفني والتدريب المهني والأبحاث العلمية والإعانات الاجتماعية؛ إلى زيادة الناتج القومي الجاري وزيادة المقدرة الإنتاجية لرأس المال البشري.
3. تساهم الإعانات الاقتصادية لممنوحة للمشروعات إلى رفع أرباحها وبالتالي ارتفاع مقدرتها الإنتاجية.
4. تؤدي النفقات العامة على الدفاع والأمن والعدالة وتحقيق الاستقرار، إلى رفع المقدرة الإنتاجية القومية.
5. يؤدي الإنفاق العام على البنية التحتية :كالطرق ووسائل النقل والمواصلات، والطاقة وتلك التي تمول التقدم التكنولوجي وهي تؤدي إلى خفض نفقة الإنتاج، وبالتالي إلى رفع الأرباح، وزيادة الناتج القومي.

[1] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، مرجع سابق، ص 93.

**ثانيا: أثر الإنفاق العام على الاستهلاك القومي:** تحدث النفقات العامة آثارها على الاستهلاك القومي عن طريقتين:[1]

- **شراء الدولة للسلع الاستهلاكية:** قد تقوم الدولة بشراء سلع استهلاكية معينة لتموين بعض الفئات كأفراد القوات المسلحة مثلا بدلا من أن توزع لهم دخولا أكبر، فقيام الدولة بهذا الشراء هو نوع من تحويل الاستهلاك بدلا من اضطلاع الأفراد بهذه المهمة، وقد لا يؤثر ذلك على حجم الأموال الموجهة للاستهلاك ولكنه يؤدي إلى تعديل في هيكله بتشجيع استهلاك سلع نمطية مما يؤثر على هيكل الإنتاج والعمالة، كما قد تقوم الدولة بتقديم سلع استهلاكية بلا مقابل مثل وجبات الطلبة أو تتوسع في خدماتها المجانية مثل الخدمات الطبية.
- **توزيع الدولة للدخول:** يترتب على نفقات الحكومة زيادة في إيرادات الوحدات الإقتصادية الأخرى في المجتمع مما يؤثر على سلوكها، فما تدفعه الدولة من أجور ومرتبات لموظفيها وعمالها، ومن فوائد وأقساط لحصة السندات هي إيرادات لهؤلاء الموظفين والدائنين تتوقف آثاره على الاستهلاك وعلى كيفية استخدام المستفيدين لهذه الدخول.

فقيام الدولة بمنح أجور للموظفين يرتب زيادة سريعة ومباشرة وعامة على الاستهلاك نظرا لانخفاض دخول المستفيدين عادة وتوجيههم الجزء الأكبر من الزيادة في الدخل إلى الإنفاق الاستهلاكي.

ففي الأخير نلخص ما تقدم أن أثر النفقات العامة في الاستهلاك القومي يعتمد على نوع هذه النفقات وفيما إذا كانت تخصص مباشرة للاستهلاك أو توزيع شكل دخول تخصص كليا أو جزئيا للاستهلاك، وهذا مي ينبه الدولة إلى أنه يمكنها أن تؤثر في الاستهلاك القومي، عن طريق تحديدها لحجم الرواتب والأجور، والإعانات الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما يفيد الدولة في ترتيب سياسة النفقات العامة، في ضوء الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والأهداف التي يقصد تحقيقها.[2]

**ثالثا: أثر الإنفاق العام على توزيع الدخول:** تأخذ غالبية الدول الآن بمبدأ التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وهذه العدالة لا تتطلب لإقامتها تحقيق مساواة كاملة في الثروات والدخول، ولكن تخفيفا من حدة عدم المساواة، فالمساواة الاقتصادية خلافا للمساواة السياسية مستحيلة التطبيق.

حيث بالنسبة للنفقات العامة تعتبر سياسة الدولة الإنفاقية أداة هامة في تحقيق توزيع أمثل يتفق مع القيم التي يعتنقها المجتمع، وتؤدي نفقات الدولة إلى الزيادة في الدخول الاسمية للطبقات الفقيرة وذلك بتوسعها في

---

[1] حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، ط 07، 2016، ص 31-32.

[2] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، مرجع سابق، ص 101.

التحويلات الاجتماعية والمساعدات، ولا شك أن اعتناق نظم التأمين الاجتماعي ترفع من مستويات دخول هذه الطبقات التي تعجز مواردها عن إشباع حاجاتهم، كذلك تؤدي نفقات الدولة إلى زيادة الدخول الحقيقية للأفراد بتوسعها في الخدمات العامة المجانية لتستفيد منها الطبقة الفقيرة.[1]

**رابعا: أثر الإنفاق العام على الاقتصاد القومي** لا يقتصر أثر الإنفاق العام على الآثار الاقتصادية المباشرة فقط، وإنما يشمل أيضا الآثار الاقتصادية غير المباشرة التي يمكن أن تنشأ من خلال ما يعرف بدورة الدخل، فتحدث النفقات العامة آثارا غير مباشرة على الاستهلاك القومي، من خلال الاستهلاك المولد، أي من خلال ما يعرف بأثر المضاعف أو الضارب، كما تؤدي النفقات العامة إلى آثار غير مباشرة من الإنتاج القومي، من خلال الاستثمار المولد، أي من خلال ما يعرف بأثر المعجل أو المسارع.[2]

- **أثر المضاعف:** استخدم الاقتصادي كينز فكرة المضاعف لبيان أثر الاستثمار المستقل أو الذاتي في الدخل القومي، من خلال ما يؤدي إليه هذا الاستثمار من زيادة في الاستهلاك المولد في الاقتصاد القومي، الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الدخل القومي. ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:

$$م = \frac{\triangle د}{\triangle ت}$$

م = مضاعف الاستثمار

$\triangle$ د = التغير في الدخل القومي

$\triangle$ ت = التغير في الاستثمار

وبناءا على ذلك فإن مضاعف الاستثمار هو العامل العددي الذي يبين مقدار الزيادة في الدخل القومي الناتجة عن الزيادة الأولية في الاستثمار المستقل.

لقد اقتصر كينز تحليله لنظرية المضاعف على دراسة الزيادة الأولية في الاستثمار في الدخل القومي، إلا أن الفكر الاقتصادي بعد كينز اتجه إلى تعميم هذه النظرية، وأصبح بإمكاننا أن نعامل الإنفاق على الاستهلاك والتصدير والإنفاق العام المعاملة نفسها، أي أننا نستطيع أن ندرس مضاعف الإنفاق الحكومي الذي يقصد به المعامل الذي يبين مقدار التغير في الدخل القومي الناجمة عن تغيير الإنفاق الحكومي.

ومنه يمكن القول أن فكرة المضاعف تستند إلى أنه عندما يزداد الإنفاق العام فإن جزء منه يوزع على شكل أجور ومرتبات وأرباح وفوائد، بحيث يقوم الأفراد بتخصيص جزء من هذه الدخول لإنفاقها على احتياجاتهم الاستهلاكية المختلفة. أما الجزء الباقي منه فيوجه للادخار، وبالتالي الدخول التي توجه للإنفاق على الاستهلاك تؤدي

[1] حسين مصطفى حسين، مرجع سابق، ص 32-33.
[2] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 101.

إلى خلق دخول جديدة لفئات أخرى، وأيضا الجزء الموجه للادخار ينفق جزء منه في الاستثمار، وكل ذلك يؤدي إلى الزيادة في الدخل بنسب مضاعفة[1].

أي أن أثر المضاعف يتوقف على الميل الحدي للاستهلاك، يزداد بازدياد الميل الحدي للاستهلاك وينخفض بانخفاضه، ويمكن حساب مضاعف الإنفاق الحكومي من خلال العلاقة التالية:[2]

$$م\ ح = \frac{1}{1 - ب}$$

م ح = مضاعف الإنفاق الحكومي

ب = الميل الحدي للاستهلاك للمجتمع

- **أثر المعجل (المسارع)** : أثر المعجل أو المسارع هو أثر التغير في الاستهلاك على الاستثمار، أو بمعنى آخر يعبر عن أثر الزيادة في الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، فحجم الاستثمار يعتمد على التغيرات في حجم الطلب الكلي، والمعجل يوضح سلوك الاستثمار في المخزون من السلع وتبين نظرية المعجل أن حجم الاستثمار يعتمد على التغيرات من حجم الطلب الكلي في الاقتصاد بالدخل الوطني، بمعنى آخر أن حجم الاستثمار يعتمد على التغيرات في مستوى الدخل.

ويعبر عن المعجل بالعلاقة:

$$المعجل = \frac{\triangle ث}{\triangle د}$$

$\triangle$ ث = التغير في مقدار الاستثمار

$\triangle$ د = التغير في مقدار الدخل القومي

ويعبر عن المعجل بالاستثمار التابع أو المشتق، لأن الزيادة في الاستثمار لا تقتصر على الاستثمار الأولى أو المستقل، ولكن تؤدي الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية لزيادات أخرى في الاستثمار، والذي يعرف بالاستثمار التابع أو المشتق. فيفسر المسارع الزيادة في الدخول التي ينجر عليها زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، وهو ما يدفع بالمنتجين إلى زيادة الطلب على السلع الاستثمارية من آلات ومعدات من أجل الزيادة في الإنتاج وزيادة الأرباح، وبزيادة الاستثمار يرتفع الدخل الوطني، وكل هذا يبين لنا تأثير تغير الاستهلاك على الاستثمار[3].

وما تجدر إليه الإشارة إلى أن أثر الإنفاق الأولي لا يقتصر على زيادة الدخل وفقا لمبدأ المضاعف فقط، ولكن يتعداه إلى الزيادة في الاستثمار المشتق وفقا لمبدأ المعجل، وهو ما يبين لنا التفاعل المتبادل بين مبدأي المضاعف والمعجل، وهذا التفاعل يؤدي إلى آثار تفترض توفر جهاز إنتاجي مرن يستجيب للزيادة في الإنفاق بزيادة الإنتاج.

---

[1] لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة-دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس-**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013، ص60.

[2] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 102.

[3] لحسن دردوري، مرجع سابق، ص 61.

## المطلب الثالث: الإيرادات العامة

تطورت نظرية الإيرادات العامة بتطور وظيفة الدولة وشموليتها فبعد أن كان التقليديون يعتنقون مبدأ تحديد هدف الإيرادات العامة بتغطية النفقات العامة تأسيسا على مبدأ حياد المالية العامة أصبح للإيرادات العامة هدفا تدخليا، فلم تعد مرتبطة بتغطية النفقات العامة كما كان ينظر إليها التقليديون، بل تطور دورها حيث أصبحت مسؤولة عن تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، واستغلال الموارد المعطلة، ومن ثم أصبح للإيرادات العامة وظيفة بتطور حجمها وتعدد أنواعها وأغراضها في التوجيه الاقتصادي والاجتماعي، مثال ذلك دورها في محاربة التضخم عن طريق امتصاص بعض القوى الشرائية في السوق أو التوجيه الإستثماري أو أداة لتوزيع الثروات والدخول والتقريب بينها.

- **التطور التاريخي للإيرادات العامة**

مع بدء العصور الحديثة بدأت الدولة تسترد سلطانها الذي نزلت عنه لأمراء الإقطاع، وهو حق فرض الضرائب، ومع ازدياد نفقات القصور والجهاز الإداري للدولة الذي أتسع نطاقه والجيوش الحديثة التي تكونت تحولت الضرائب إلى مورد عادي وسقطت التفرقة السابقة بين الإيرادات العادية وغير العادية.[1]

ومع تزايد النفقات العامة بسبب الحروب الكبيرة اضطرت الدولة للبحث عن موارد أخرى، فظهرت القروض كمورد جديد واعتبر الدومين والضرائب إيرادات عادية بينما اعتبرت القروض والإصدار النقدي الجديد إيرادات غير عادية، وخصص كل نوع من هذه الموارد لتغطية النفقة العامة المقابلة، وكان الفكر التقليدي يرى أن يقتصر تغطية النفقات العامة على الإيرادات العادية، الأمر الذي يشكل توازن الميزانية بالمعنى التقليدي وقد استتبع ظهور التفرقة بين الإيرادات العادية وغير العادية، أن ظهرت التفرقة بين بعض البلاد بين الميزانية العادية والميزانية غير العادية.

ومع مرور الوقت بدأ نشاط الدولة يزداد أساسا خاصة مع ازدياد الاتجاهات الاشتراكية وتدخل الدولة في كل صغيرة وكبيرة وتصديها لتلبية حاجات المواطنين المتزايدة مع التقدم العمراني والتكنولوجي، ولذلك اتجهت الدولة إلى التوسع في القروض العامة، واضطرت لاستخدامها في الإنفاق العادي، مما أدى إلى صعوبة التفرقة بين النفقات العادية وغير العادية، وفي العصر الحاضر وهي الفترة الحالية التي تتصف بقوة التيار الاشتراكي، باتساع أملاك الدولة وخاصة نتيجة للتوسع في سياسة التأميم أخذ دخل الدومين يسترد أهمية بصفته مصدرا للإيرادات العامة.

ولكن من الضروري ونحن نقدر أهمية دخل أملاك الدولة أن ندخل في اعتبارنا عاملين مرتبطين عملاً بهذا الاتجاه وهما أثر الشكل القانوني الذي تختاره الدولة لمشروعاتها، وأثر الفن المالي الذي تستخدمه في الحصول على ما

[1] يسرى أبو العلا وآخرون، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، جامعة بنها، كلية الحقوق، مركز التعليم المفتوح، ص16.

يلزمها من دخل هذه المشروعات. فمن الممكن ألا تزداد أهمية دخل أملاك الدولة على الرغم من زيادة المشروعات العامة وذلك نتيجة اختيار الدولة لشكل هذه المشروعات في صورة مشروعات مختلطة أو مشروعات عامة مباشرة أو مشروعات مستقلة. وكذلك فإن لاختيار الفن المالي أثره كأن تحصل الدولة على إيراد منها عن طريق إخضاعها للضرائب، أو تحول أرباحها إلى إيراد للدولة[1].

- **مفهوم الإيرادات العامة:**

كما تعرف الإيرادات العامة "بأنها الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة و تعتبر جزء هام ومكمل لتمويل الإنفاق العام، حيث تحصل الدولة على الموارد المالية اللازمة لتغطية النفقات العامة أساسا من الدخل القومي في حدود المقدرة المالية القومية أو من الخارج عند عدم كفاية هذه الموارد لمواجهة متطلبات الإنفاق العام.[2]

فالإيرادات العامة هي تلك المصادر التي تتحصل منها الدولة على الأموال اللازمة لتسديد نفقاتها، فهي عبارة عن كل الأموال النقدية والعينية والمنقولة والعقارية التي ترد للخزينة العمومية للدولة، فتقسم حسب دوريتها إلى إيرادات عادية وإيرادات غير عادية، أو تقسم حسب مصدرها إلى إيرادات أصلية وإيرادات مشتقة، وتقسم حسب سلطة الدولة في الحصول عليها إلى إيرادات سيادية وإيرادات اقتصادية.[3]

حسب التعاريف السابقة يمكن القول أن الإيرادات العامة بأنها مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة (الدومين، الضرائب والرسوم، والقرض العام) من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي.

## المطلب الرابع: مصادر الإيرادات العامة

تعتبر الإيرادات العامة من أهم أدوات سياسة الموازنة التي تستخدمها الدولة لتعويض نفقاتها المتزايدة باستمرار. وهي تحاول تنويع إيراداتها العامة لتغطية أكبر قدر ممكن من الإنفاق العام ، لأنها تعتبر من أهم الإيرادات العامة التي تعتمد عليها الدول لدفع نفقاتها المتزايدة خلال العام الماضي.

---

[1] المرجع نفسه، ص 17.
[2] محمد حسين الوادي، زكريا أحمد العزام، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2008، ص05.
[3] عناية غازي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار البيارق، الأردن، 1998 ، ص4 .

تنقسم الإيرادات العامة حسب الشكل السابق إلى إيرادات عادية وإيرادات غير عادية وسنقوم بتوضيح هذه التقسيمات كما يلي:

الشكـــل رقم (05): مصادر الإيرادات العامة

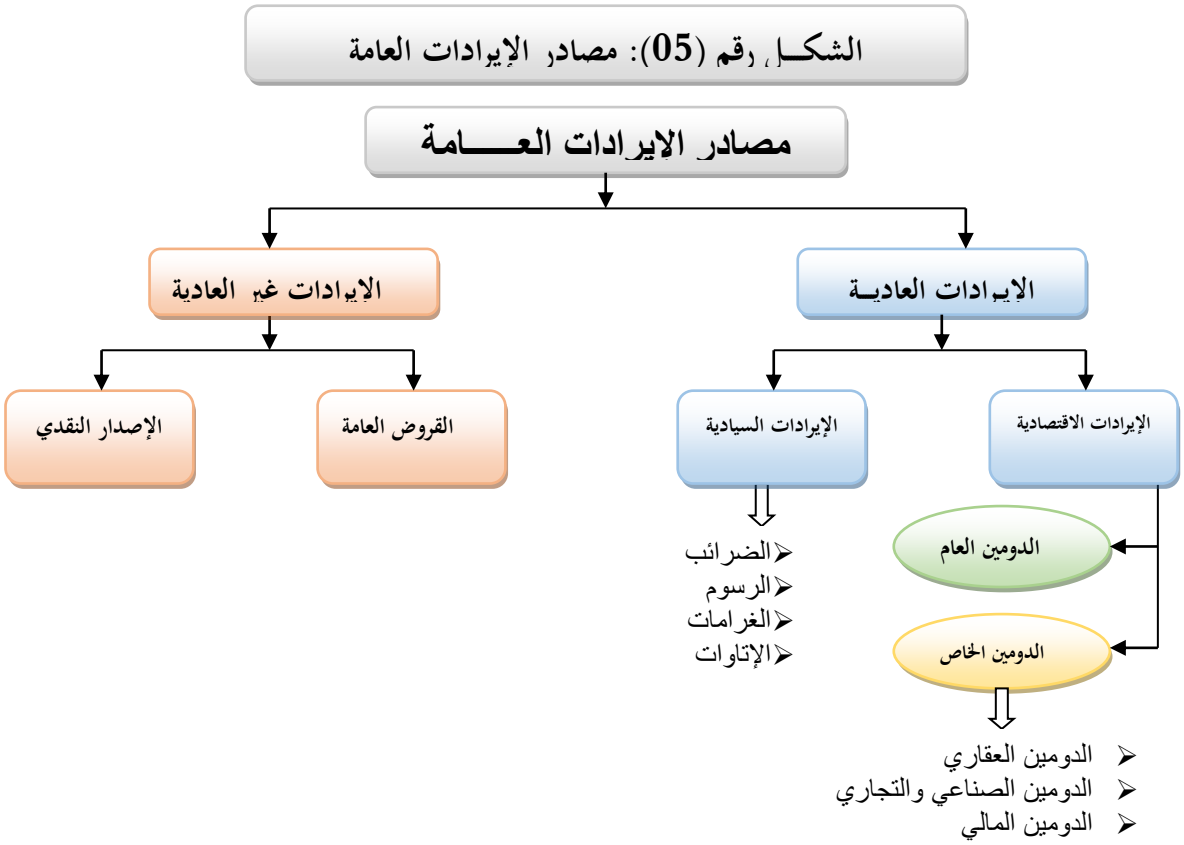


المصدر: لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة-دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس-**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013، ص62.

تنقسم الإيرادات العامة حسب الشكل السابق إلى إيرادات عادية وإيرادات غير عادية وسنقوم بتوضيح هذه التقسيمات كما يلي:

## 01. الإيرادات الاقتصادية: (الإيرادات من أملاك الدولة)

تملك الدولة أموالا منقولة كالسلع التي تبيعها والخدمات التي تقدمها وأموالا غير منقولة كالعقارات والمناجم والغابات وآبار النفط، فإيرادات هذه الأموال تساعد الدولة على القيام بالأعباء الملقاة على عاتقها، وقد تمتلك الدولة هذه الأملاك ملكية خاصة أو ملكية عامة، لذلك تنقسم إيرادات الدولة من ممتلكاتها إلى قسمين رئيسيين وهما **الإيرادات من الدومين العام، الإيرادات من الدومين الخاص**

✓ **الدومين العام:** مصطلح دومين هو فرنسي الأصل ويستعمل للتعبير عن أملاك الدولة، ويقصد بالدومين أملاك الدولة العقارية والمنقولة التجارية أو الصناعية التي تمتلكها الدولة، حيث تدر إيرادا ماليا يحول للخزينة العمومية،[1] أما الدومين العام فيقصد به الأموال التي تملكها الدولة، والتي تكون خاضعة لأحكام القانون العام، وتخصص للنفع العام، حيث تحتفظ الدولة بهذه الممتلكات من أجل تحقيق أهداف اجتماعية، ومثال هذه الممتلكات الموانئ والحدائق العامة والطرق... الخ، والقاعدة التي تحكم الدومين العام هي مجانية الانتفاع، ولكن مع إمكانية فرض رسوم رمزية من أجل تنظيم الانتفاع بهذه الممتلكات، و الهدف الرئيسي من فرض رسوم على الانتفاع هو تنظيم استعمال الأفراد لهذه الممتلكات، ولس الهدف من ذلك الحصول على إيراد، ومنه يمكن القول أن الدومين العام ليس مصدرا رئيسيا من مصادر الإيرادات العامة للدولة. ومن أهم ميزات الدومين العام أنه لا يمكن تملكه بالتقادم، ولا يمكن بيعه ما دام مخصصا للمنفعة العامة.

✓ **الدومين الخاص:** يقصد بالدومين الخاص هو كل ما تمتلكه الدولة ملكية خاصة، وتخضع لأحكام القانون الخاص (خاصة أحكام الملكية في القانون المدني)، وتدر إيراد ا لميزانية الدولة، فيشمل الدومين الخاص كل ممتلكات الدولة التي تهدف إلى تحقيق مردود مالي اقتصادي، فالدومين الخاص لا يكون مخصصا للمنفعة الخاصة، لذلك تعتمد عليه الدولة كمصدر من المصادر المهمة التي تدر عليها أموالا مهمة تغطي لها نفقاتها العامة.[2]

لكن أصبحت أملاك الدولة في مفهومها العصري لا تتضمن الممتلكات العقارية فقط بل أصبحت تتضمن ممتلكات صناعية وخدماتية وزراعية وسنقوم بتوضيح ذلك بالشكل التالي:[3]

1. **الإيرادات العقارية:** تملك الدولة أموالا عقارية، تدر عليها أرباحًا تدخل خزينتها وتعتبر من الإيرادات

العامة، وتشمل هذه الإيرادات بصورة خاصة، الإيرادات الناشئة عن ملكية الدولة للأراضي وللأبنية وللغابات وللمناجم. فمن العقارات ما تعود ملكيتها إلى الدول، لأسباب كثيرة منها:

- هناك قوانين بعض الدول تعتبر الدولة وارثا لمن لا وارث له .
- هناك بعض المالكين قد وهبوا عقارهم (لأسباب ضريبية) مثلا إلى الدولة.
- الثورات التي أطاحت بنظم قديمة، وجعلت عقارات الحكام السابقين ملكا للدولة

2. **الإيرادات الصناعية:** يقصد بالإيرادات الصناعية تلك الإيرادات الناجمة عن الصناعات التي تنشئها الدولة أو تشترك فيها أو تؤممها.

---

[1] زاد عبد الرحمان الهيني، مجيد عبد اللطيف الخشابي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص85

[2] لحسن دردوري، مرجع سابق، ص 63.

[3] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص100.

3. **الإيرادات التجارية**: تعد الإيرادات التجارية، من الإيرادات الحديثة للدول فالدولة راعية وليست تاجرة، وينطوي تحت مفهوم الإيرادات التجارية احتكار الدولة لبعض النشاطات الاقتصادية، وهذه الاحتكارات تزود خزينة الدولة بموارد كبيرة كاحتكار الدولة تجارة الدخان وغاية الدولة من الاحتكار تحقيق دخول كبيرة.

4. **الإيرادات من الخدمات:** تقوم الدولة أحيانًا في تحقيق إيرادات عن طريق احتكارها بعض الخدمات الأساسية والمهمة للأفراد مثل احتكار نشاط التأمين، ومرجع ذلك لما يقوم به قطاع التأمين من دور مهم على مستوى النشاط الفردي أو النشاط الجماعي وفي حماية رأس المال البشري والمادي والمحافظة عليه.

5. **الإيرادات المالية:** يقصد بالإيرادات المالية الأسهم والسندات، وفوائد القروض التي تمنحها الدولة للأفراد والهيئات والفوائد المستحقة للحكومة عن إيداع بعض أموالها في المصارف، وقد قامت أغلب الدول في احتكار الأعمال المصرفية عن طريق امتلاكها بعض أو جميع البنوك في بلادها، ولكن مع اجتياح موجة الخصخصة قامت كثير من الدول بالتخلي عن المصارف لصالح النشاط الخاص.

## 02. الإيرادات السيادية:

تتمثل في الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبرا من الأفراد لمالها من حق السيادة وتتمثل في الضرائب والرسوم والغرامات المالية التي تفرضها المحاكم وتذهب إلى خزينة الدولة، وفي التعويضات المدفوعة للدولة تعويضا عن أضرار لحقت بها سواء من الداخل أو من دولة أخرى، وفي القرض الإجباري الذي يلتزم الدولة بسداده في المستقبل سواء دفعت عنه فائدة أم لم تدفع، كما تتمثل في إتاوة التحسين، وسوف نقتصر في دراستنا على الرسوم والضرائب.

**01.02. الرسوم العامة:** يعد الرسم من أقدم أنواع موارد الدولة وكان الاعتماد عليه كثيراً، خاصة في تلك الفترة التي سادت فيها فكرة العقد الاجتماعي في ظل الدولة الحارسة، إذ أن علاقة الأفراد بالدولة كانت في شكل تقديم خدمة من الدولة مقابل ثمن يدفعه الفرد لذلك انتشرت الرسوم وضاق نطاق الضرائب إلى حد كبير، إلى جانب أن الملوك والإقطاع كانوا يفضلون اللجوء إلى رفض الرسوم ليس الضرائب لسهولة فرضها إذ لا يحتاج الأمر إلى موافقة البرلمان وما ينجم عن ذالك من مؤثرات عديدة قد تعرقل تحقيق الغرض من اللجوء إلى الرسوم العامة.

لكن قلة أهمية الرسوم العامة مع انتشار فكرة التضامن الاجتماعي وقيام الدولة بتقديم الخدمات العامة لا يكون فقط للقادرين على دفع ثمن هذه الخدمات العامة، فاتسع نطاق الخدمات المجانية مما أدى إلى انخفاض قيمة الرسوم العامة مما قلت أهمية هذا المورد للدولة مما أوجب اتساع نطاق فرض الضرائب لتمويل الإنفاق العام إلى جانب تأثير المفهوم التشريعي إذ لا تستطيع الدولة فرض الرسوم إلا بصدور القوانين الخاصة في ذلك، وعلى الرغم

من ذلك فإن الرسوم لا زالت تمثل مورداً مالياً مهماً وإن كان على المستوى المحلي أكثر منه على مستوى عموم الدولة خلاف الحال في الضرائب مثلا .

✓ **تعريف الرسم العام وبيان عناصره:** تمثل الرسوم العامة إحدى صور الإيرادات العامة وهي تتميز بالانتظام والدورية وكغيرها من الإيرادات العامة فهي تستخدم لتمويل نشاط الدولة المتحقق للمنفعة العامة.

حيث يعرف الرسم العام بأنه مبلغ من المال تحدده الدولة ويدفعه الفرد المنتفع في كل مرة يطلب خدمة معينة تعود عليه بنفع خاص فضلا عن منفعتها العامة، ويتطلب التناسب بين الرسم المفروض ولخدمة التي تؤدى بالمقابل فإذا فقد هذا التناسب بحيث تبين أن المرافق العامة الأخرى التي تقدم الخدمات تحقق فائضا ماليا مهما تستخدمه الدولة لتغطية نفقات مرافق عامة أخرى نكون أمام ضريبة وليس رسما تفوق قيمة الخدمة التي يحصل عليها و هذا ما يضفي على الرسم صفة الضريبة.[1]

**وبناء على ما تقدم يمكن تعريف الرسم بأنه:** مبلغ من النقود يدفعه الشخص إلى أحد مرافق الدولة ينبغي من وراء ذلك الحصول على خدمة أو منفعة خاصة تؤديها له بناءً على طلبه.

يتبين لنا من هذه التعاريف أن الرسم يحتوي على عناصر هي :[2]

***الصفة النقدية :** يكاد الفقه المالي يجمع على أن الرسم يدفع نقداً واشتراط الصورة النقدية للرسم ليتلاءم مع التطور الحديث لمالية الدولة من حيث اتخاذ إيراداتها ونفقاتها الصورة النقدية وعليه أصبح من غير المقبول اتخاذ الرسم الصورة العينية أو استغلال الفرد لمدة معينة لمصلحة الإدارة مقابل الحصول على الخدمة بدلاً من دفع الرسم نقداً.

***الصفة الجبرية للرسم :** يدفع الرسم جبرا من جانب الأفراد الذين يتقدمون بطلب الخدمة، وقد أثار عنصر الجبر أو الإكراه بالنسبة للرسم جدلا واسعاً بين الكتاب على أساس أن هذا العنصر لا يظهر إلا عند طلب الخدمة ومن ثم فإن الشخص يكون له مطلق الحرية في طلب الخدمة من عدمه فإذا طلب الخدمة فهو ملزم على نحو حتمي بدفع قيمة الرسم المقررة، أما إذا امتنع عن طلبها فلا يجبر على دفع أي رسم على الإطلاق.

[1] عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، مرجع سابق، ص 60.
[2] المرجع نفسه، ص 61-62.

ويترتب عن ذلك أن عنصر الجبر يعد موجودا بالنسبة للرسم، إلا أن طبيعة عنصر الجبر ليست واحدة في جميع الحالات ففي حالات معينة يستند الجبر إلى القانون، وفي حالات أخرى يستند الجبر إلى الواقع، ونتيجة لهذا الطابع الجبري للرسم، فإنه من المتفق عليه أن تقرير الرسوم يختص بها في الوقت الحالي(الهيئات التشريعية).

***الرسم فريضة بمقابل** : يعد عنصر المقابل من العناصر الأساسية في تحديد طبيعة الرسم حيث يتحقق الرسم بمناسبة طلب الفرد لخدمة معينة من الدولة ومن ثم تعد تلك الخدمة مقابلا للرسم الذي هو ثمنه، وتتخذ الخدمة مقابل الرسم صوراً مختلفة هي :

أ- نشاط يبذله الموظف العام لمصلحة الفرد مثل الحاكم في قضية أو إختبار الموازين و المكاييل أو التصديق على الشهادات و التوقيع.

ب -امتياز خاص يمنح للفرد، يحصل من خلاله على مركز قانوني يمتاز عن المركز القانوني الذي يحدده القانون العام عادة مثل الترخيص بالصيد او التصريح بإشغال الطريق.

ج- وقد تكون الخدمة مصروفا تتكبده الدولة لتسهيل نشاط الفرد مثل الرسوم الأرضية للجمارك.

***يترتب على الرسم تحقيق نفع خاص إلى جانب النفع:** يعني أن دافع الرسم يحقق نفعا خاصا لا يشاركه فيه غيره من الأفراد .يتمثل بالخدمة المعينة التي يؤديها له المرفق العام ويعني أيضا أن هذه الخدمة تتحقق بجوار النفع الخاص نفعا عاما يعود على المجتمع ككل، فرسوم التقاضي مثلا تعد مقابلا لخدمة تحقق نفعا خاصا للمتقاضين وهو حصولهم على حقوقهم وتحقق نفعا عاما للمجتمع متمثلا في استقرار الحقوق وتوفير العدالة لأفراده.

### ✓ التمييز بين الرسم والإيرادات الأخرى

يتشابه الرسم مع بعض مصادر الإيرادات العامة في بعض الوجوه، مما يترتب عليه اختلاط الأمور في بعض الأحيان و صعب معه القول إننا أمام رسم أم أمام مصدر آخر من مصادر الإيرادات الأخرى، ومصادر الإيرادات الأخرى التي قد تختلط بالرسم هي الضريبة، الثمن العام، ومقابل تحسين (الإتاوة). وسنوضح ذلك كما يلي:[1]

***التمييز بين الرسم والضريبة:** يتفق الرسم مع الضريبة في أن كلا منهما مبلغ من النقود يفرض ويجبى جبرا، فعنصر الإكراه قاسم مشترك بين هاتين الفريضتين، وأساسه ما للدولة من سيادة وسلطان على رعاياها ويؤثر

[1] لحسن دردوري، مرجع سابق، ص 81-82.

هذا العنصر في طبيعة الالتزام في كل من الرسم والضريبة فيجعله ذا صبغة قانونية تنفرد السلطة العامة وحدها بتحديده ولا تستطيع إدارة أن تقوم: بإلغائه أو حتى تعديله.

أما وجه الاختلاف بينهما فإن الضريبة هي فريضة من المال تجبيها الدولة من رعيتها والقاطنين في ديارها على قدر يسار كل مكلف لتمكينها من ادارة المرافق العامة التي تضطلع بها مثل ضريبة الدخل، أما الرسم فهو فريضة من المال يدفعها الفرد لزاما نظير خدمة تسديها الدولة إليه وتستعين الدولة بحصيلة الرسم على أداء تلك الخدمة التي يجب أن تغلب فيها المنفعة العامة على المنفعة الفردية مثل رسم تسجيل الملكية.

كما أن الرسم يدفع مقابل خدمة، أو الحصول على منفعة تقدمها الدولة، في حين أن الضريبة تستخدم لتمويل النفقات العامة او جزء منها بدون مقابل

***التمييز بين الرسم والثمن العام:**

يتشابه الرسم مع الثمن العام في أن كل منهما مبلغ نقدي يدفع مقابل نفع خاص تقدمه الإدارة للأفراد، فدافع الرسم يحصل على خدمة أو منفعة معينة، ودافع الثمن العام يحصل في مقابله على سلعة تقوم الإدارة بانتهاجها أو بيعها أو توزيعها.

أما أوجه الاختلاف بين الرسم والثمن العام يتبين مما يأتي:[1]

- يفرض الرسم بقانون أو بناء على قانون في حين يتحدد الثمن العام بقرار إداري من الهيئة العامة التي تتولى إدارة المشروع الصناعي أو التجاري وهي بذلك تملك تعديل الثمن بقرار آخر تبعا لظروف العرض والطلب والاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية.
- يشترط في الخدمة التي تدفع عنها الرسوم أن تغلب عليها المنفعة العامة على المنفعة الخاصة، فالرسوم القضائية مثلا تدفع نظير منفعة يحصل عليها دافعها ولكن هناك المنفعة العامة التي تعود على المجتمع من إقامة العدل بين الناس، أما الثمن العام الذي تبيع به الدولة منتجات وخدمات نشاطها التجاري والصناعي فان المنفعة الخاصة تكون هي الغالبة فيه.
- إن طبيعة المشروع الذي يقدم الخدمة، تختلف عن طبيعة المشروع الذي يبيع السلعة، فالأول يغلب عليه الطابع الإداري، والثاني يغلب عليه الطابع التجاري.
- الثمن العام قد يترك تحديده للاتفاق بين الدولة والمستفيد، أما الرسم فهو دائما فريضة إجبارية تقرها الدولة ولا تكون محل مساومة .

**02.02. الضرائب:**

[1] عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، مرجع سابق، ص65.

منذ أن وجد الإنسان على شكل مجتمع وجدت معه الضريبة واختلف دورها من فترة إلى أخرى ولسنا هنا بصدد تقديم عرض تاريخي لتطور الضريبة، ولكننا سنكتفي بتقديم المفهوم الحديث للضريبة، وخصوصا أن الضريبة أخذت باحتلال دور بارز في توجيه النشاطات الاقتصادية في المجتمعات المعاصرة، وهي من أهم مصادر موارد الدولة.

* **تعريف الضريبة:** إن أول تعريف عصري للضريبة هو ما أتى به الفقيه الفرنسي جيز، حيث يعرف الضريبة على أنها " استطاع نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل، بقصد تغطية الأعباء العامة".

كما تعرف بأنها فريضة نقدية يدفعها الفرد بصورة إجبارية ونهائية إلى الدولة أو أحد هيئاتها العامة، مساهمة نه في تحمل الأعباء العامة والتعبير على التضامن الاجتماعي والمواطنة، دون أن يتوقع الحصول على منفعة خاصة منه.[1]

وقد بين هذا التعريف أغلب الأدبيات الضريبية؛ غير أن التطور السريع لدور الضريبة؛ جعل مثل هذا التعريف قديما؛ لأن هناك عناصر جديدة دخلت على الضريبة نتيجة التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المعاصرة، لذلك نجد الأستاذ يعرف الضريبة بشكل أوسع وأشمل " الضريبة استطاع نقدي تفرضه السلطات العامة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، وفقا لقدراتهم التكليفية، بطريقة نهائية، وبلا مقابل، بقصد تغطية الأعباء العامة، ولتحقيق تدخل الدولة".[2]

* **خصائص الضريبة:** ومنه الضريبة هي فريضة نقدية يتحملها المكلفون بصورة نهائية دون مقابل، وهي أداة مالية، تلجأ إليها الدولة العصرية لتحقيق أهدافها حسب ايديولوجيتها المطبقة، وللضريبة خصائص تتميز بها وهي:[3]

✓ **الضريبة إلتزام نقدي:** خلافا لما كان سائدا قديما حيث كانت الضريبة تفرض عينا، ذلك نتيجة لعدم سيادة الاقتصاد النقدي، ومع التقدم الاقتصادي والاجتماعي وظهور عيوب الضرائب العينية وصعوبة جبايتها، أخذت الضريبة صفة الاستقطاع النقدي من مال المكلف.

✓ **الضريبة فريضة جبرية:** إن الضريبة تفرض جبرا، أي أن المكلف ليس حرا في دفعها، بل إن السلطات العامة هي التي تحدد مقدار الضريبة، وكيفيتها وموعد دفعها، لذلك فالضريبة تؤخذ بقرار من جانب واحد، وهذا ما يميزها عن غيرها من الإيرادات المالية الأخرى، كالرسوم والقروض الاختيارية التي تستخدم الدولة أساليب

[1] خالد أحمد المشهداني، نبيل إبراهيم الطاني، **مدخل إلى المالية العامة**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص83.
[2] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مجع سابق، ص 148-149.
[3] محمد خالد المهايني، **محاضرات في المالية العامة**، المعهد الوطني للإدارة العامة، 2013، ص 88.

لاكتتاب الأفراد، مع تعهدها برد الأصل وسداد قيمة القرض، كما تختلف عن الهبات التي تقدم في بعض الأحيان إلى السلطات العامة.

✓ **الضريبة تفرض من طرف الدولة:** إن الضريبة لا يمكن أن تفرض أو تعدل أو تلغى إلا بالقانون، فالإدارة الضريبية التي تقوم بتنفيذ إرادة السلطة العامة لا يحق لها إلا جباية وتحصيل الضرائب المسموح بها من قبل السلطات المختصة.

ولكن أغلب التشريعات المالية جعلت أحكام قانون الضريبة ملزمة للدولة كما هي ملزمة للفرد، والقضاء يجب أن يكون رقيبا على كل مخالفة لها، إحقاقا للعدل، ووضعا للضوابط، لمنع التعسف.

✓ **الضريبة تفرض وفقا لمقدرة المكلفين:** إن الضريبة تطرح على كل شخص قادر على الدفع تبعا للمقدرة المالية، فالضريبة هي طريقة لتقسيم الأعباء العامة بين الأفراد وفق قدرتهم التكليفية، وهذا ما نادى به آدم سميث بقاعدة العدالة، أي أن يسهم كل أعضاء المجتمع في تحمل أعباء الدولة تبعا لمقدرتهم النسبية على الدفع.

✓ **تفرض الضريبة بدون مقابل:** إن المكلف الذي يدفع الضريبة لا يحصل مقابلها على نفع خاص به، فهو يدفع الضريبة بصفته في الجماعة السياسية، وليس معنى ذلك أن دافع الضريبة لا يفيد فيها، بل على العكس من ذلك أنه يفيد بصفته واحدا من الجماعة من الإيرادات الضريبية على المرافق العامة.

ولقد حاولت نظريات كثيرة من القرن التاسع عشر أن تفسر فكرة المقابل الذي يحصل عليه الفرد أو النفع الذي يعود عليه، ونادى هؤلاء بوجود عقد مالي بين المكلف ( دافع الضريبة) والدولة، فالفرد ملزم بدفع الضريبة مقابل قيام الدولة بالخدمات التي ترتب له النفع، ولكن هاته النظريات اختلفت في تحديد طبيعة العقد، أهو عقد تأمين أم عقد بيع خدمات، ولقد وجهت عدد من الانتقادات إلى هذه النظريات من بينها : أن هذه النظرية لم تقدم أي دليل تاريخي على حصول تعاقد بين الدولة والفرد، وأنها تهدف إلى تطبيق قواعد صالحة للنشاط الخاص لا للنشاط العام، فهي تتجاهل بذلك طبيعة النشاط الحكومي وأهداف ووسائله، مما جعل هذه النظريات تتلاشى مع مرور الزمن.

✓ **هدف الضريبة تحقيق منفعة عامة:** إن هذه الصفة هي من أبرز علامات التطور الذي مرت به الضريبة، فقد رأى الفكر التقليدي أن هدف الضريبة الأساسي، بل الواحد هو إيراداتها المالية، غير أن الدساتير والقوانين خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، منعت استخدام الإيرادات الضريبية لتحقيق المنفعة العامة، إلا أن الخلاف قد قام بين الاقتصاديين حول تحديد المنفعة العامة.

لم تعد ميزانية الدولة تقتصر فقط على النفقات الإدارية فحسب، بل أصبحت تشمل النفقات الاقتصادية والاجتماعية في باب الموارد، بالإضافة إلى الإيرادات العادية، حيث نلاحظ الاستعمال المتزايد للقرض والإصدار النقدي التي تعتبر من المصادر غير العادية لتمويل النفقات العمومية[1].

**الإصدار النقدي الجديد**

يقصد بالإصدار النقدي الجديد عملة طبع نقود جديدة وطرحها للجمهور كعملة قانونية وإرغام الأفراد التعامل بها خاصة من دائني الدولة المقدمين لها بقرض، وتلجأ له الدولة في الوقت الحاضر لتمويل نفقاتها العامة الاستثمارية منها خاصة، حيث هذا الأسلوب في التمويل لا تلجأ إليه الدول إلا عندما تعجز إيراداتها العامة الإعتيادية كالضرائب والرسوم و القروض.....الخ على تغطية نفقاتها العامة، وعلى ذلك فإن الإصدار النقدي الجديد يتلائم وفكرة وجود المنظم في الميزانية العامة، ويؤدي الإصدار النقدي الجديد إلى إنخفاض قيمة النقود مما يشكل عبئاً اضافيا على دخول و ثروات الأفراد ويطلق على هذه الطريقة أيضا (التمويل عن طريق عجز الميزانية)، ويقصد بالتضخم زيادة وسائل الدفع ومن ثم زيادة الطلب الكلي على سلع الإستهلاك وبصورة لا يستجيب لها العرض الكلي لهذه السلع مما يؤدي إلى إرتفاع الأثمان وإنخفاض قيمة النقود.

**موقف النظرية المالية التقليدية من الإصدار النقدي الجديد:[2]**

لقد عارضت النظرية المالية التقليدية إصدار نقود إضافية لأن هذا الإصدار يقود في رأيها إلى التضخم وارتفاع الأسعار الأمر الذي ينجم عنه سوء في التوزيع، فارتفاع الأسعار يرخص الطبقات ذات الدخول الثابتة كحملة الأسهم والسندات وأصحاب الدخول التي تتغير ببطء كالعامل والموظفين في الوقت التي تزداد فيه أرباح المنظمين والمضاربين، كذلك يترتب على التضخم زيادة تفاؤل المنظمين ومبالغتهم في زيادة الإنتاج الأمر الذي يؤدي إلى الكساد والركود لأنه لا يكون هناك طلب كاف لمقابلة الزيادة في الإنتاج.

لكن ظهور النظرية الإقتصادية الحديثة غيرت هذه المفاهيم وأصبح بالإمكان اللجوء إلى الإصدار الإضافي للنقود في حالة موارد اقتصادية معطلة بشرية كانت أم مادية على أنه من الضروري التفرقة بين إمكانية الدول المتقدمة إقتصاديا والدول المتخلفة إقتصاديا في اللجوء للإصدار النقدي الجديد .

**ففي الدول المتقدمة:** يمكن الإستفادة من هذه الوسيلة في التمويل دون الخشية من خطر التضخم لأن الجهاز الإنتاجي قادر على الاستجابة لزيادة الطلب الناجحة عن إنفاق مبالغ النقود المصدرة بصورة إضافية، كما

---

[1] يلس شاوش بشير، **المالية العامة (المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري)**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 02، 2017.

[2] عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، مرجع سابق، ص 85-86.

أن زيادة عرض النقود يؤدي إلى خفض سعر الفائدة مما يزيد في الإقبال على الاستثمار وكذلك يؤدي الإصدار الجديد إلى توزيع الدولة لدخول جديدة يزيد من مجموع الاستهلاك ويرفع الطلب الفعلي فيزداد الطلب الفعلي ويزداد النشاط الاقتصادي .

**أما في الدول المتخلفة :** تتميز هذه الدول بحقيقة أساسية وهي تخلف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته في الدول المتخلفة اقتصاديا فالإصدار النقدي يؤدي إلى زيادة في الطلب ولكن لا تقابلها زيادة في عرض السلع، فترتفع الأسعار ويحدث التضخم فضلا عن هبوط ميل الأفراد للإدخار رغم الحاجة إليه بسبب هبوط القوة الشرائية للنقود وكذلك يتضرر ميزان المدفوعات وتضار عملية التنمية الإقتصادية وكذلك يؤدي إلى زيادة أسعار الصادرات الوطنية مما يؤدي إلى قلة الإقبال عليها فتحرم الدولة من العملة الأجنبية التي يستفاد منها في شراء المعامل و المعدات والمكائن و كذلك يؤدي إلى إنهيار في قيمة النقود مما يدفع أصحاب رؤوس الأموال إلى إرسالها للخارج و قلة عرضها في السوق الداخلية واستثمارها اقتصاديا .

**الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند الإصدار النقدي الجديد:** لكي تستطيع الدول المتخلفة من اللجوء إلى هذه الطريقة أهمها:

**01.** ضرورة تحقيق قدر القبول من التنويع و المرونة في الجهاز الانتاجي حتى لا يبقى جامدا بوجه زيادة الطلب .

**02.** ضرورة اختيار المشروعات ذات العائد المرتفع والتي لا يحتاج انجازها وقت طويل .

**03.** ضرورة إجراء دراسة شاملة لمعرفة السلع التي يكثر عليها الطلب نتيجة انفاق النقود الجديدة ووقت زيادتها واختيار المشاريع التي تمول بهذه الوسيلة في ضوء هذه الدراسة .

## المبحث الثالث: دورة الموازنة العامة

تعتبر الرقابة إحدى الوظائف الأساسية التي تقوم بها أجهزة متعددة بغية التأكد من تحقيق النشاط المالي للدولة غاياته، حسبما نحدد في الموازنة العامة دون إسراف وتبذير أو تقتير أو إخلال، حفاظا على حسن سير الإدارة الحكومية ماليا وحفاظا على الأموال العامة.

### المطلب الأول: شفافية الموازنة العامة

يحاول عدد متزايد من البحوث قياس علاقة شفافية الموازنة بالمحاسبة والكفاءة في إدارة الإنفاق العام، فتستنتج دراسة Islam الصادرة عن البنك الدولي في عام 2003 أن الدول التي بها تدفق جيد للمعلومات تتمتع بدرجة أعلى من الحوكمة، ووجدت دراسة أخرى صادرة عن البنك الدولي كذلك في عام 2005 هي دراسة Kaufman أن شفافية الموازنة عادة ما تكون مرتبطة بمؤشرات أفضل في التنمية البشرية وتنافسية أعلى وفساد أقل، وتبين الورقة أن الجهات الحكومية تكون أكثر كفاءة في الدول التي بها بيئة أكثر شفافية من بين مجموعة الدول ذات نفس متوسط الدخل القومي، ، وبخاصة فيما يتعلق بتقديم الخدمات العامة، فكفاءة الجهاز الإداري تتأثر إيجابيّاً بالشفافية المؤسسية، وتستنتج ورقة بحثية أخرى لصندوق النقد الدولي هي دراسة Glennerster وShin في سنة 2008 أن الدول تتمتع بتكلفة أقل كثيرا للاقتراض عن طريق تحسين تصنيفها الائتماني عندما تختار أن تكون أكثر شفافية[1].

حيث حساب وتحصيل الإيرادات التي تحتاج إليها الدولة، وتقدير بنود المصروفات العامة، هي أهم مكونات إعداد وإنفاذ السياسة الاقتصادية المتبعة .ومن ثم، لم يعد من الممكن تقبل سرية، أو عدم إتاحة أي من مكونات الموازنة العامة للدولة، سواء داخل هيكل الموازنة العامة أو خارجها، فيما يعرف بالإيرادات والمصروفات العامة خارج الموازنة مثل الشركات القابضة والهيئات الاقتصادية والصناديق الخاصة وغيرها من أنواع الجهات التي تقوم بتحصيل الإيرادات وتوجيه بنود للإنفاق بشكل مرتبط بمالية الدولة.

وفقا للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة يتعلق مفهوم الشفافية بقيام الأجهزة العليا بالإفصاح العامة بطريقة آنية وموثوقة وواضحة ومفيدة عن أوضاعها وتفويضاتها القانونية وأنشطتها وإدارتها المالية وعملياتها

[1] محمد جابر، **شفافية الموازنة العامة –الضرورة الإقتصادية الغائبة عن الواقع المصري-**، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، القاهرة، ط 01، 2014، ص 04.

وإستراتيجيتها وأدائها، كما يلزم مفهوم الشفافية ضرورة الإفصاح العام عن نتائج عمليات الرقابة واستنتاجاتها بالإضافة إلى تمكين العموم من الحصول على المعلومات حول الأجهزة العليا للرقابة.[1]

حيث صندوق النقد الدولي يضع أربعة ممارسات أساسية لتفعيل شفافية الموازنة وهي:

01. الوضوح التام في الأدوار والمسئوليات.
02. عملية الموازنة المفتوحة بأن يكون هناك عملية واضحة ومفتوحة للإدارة المالية للدولة بشكل عام، تشمل المحاور التشريعية والقانونية والإدارية، فتغطي الإيرادات والسياسة الضريبية والصناديق وكافة الهيئات وكافة الأصول والخصوم العامة.
03. إتاحة المعلومات للجمهور والتأكيد على نزاهة المعلومات المتاحة ودقتها.

وللحكومة البريطانية موقع إلكتروني خاص بالموازنة العامة ومواقع أخرى عديدة تغطي كافة مستويات الإنفاق العام من الموازنة العامة إلى موازنة المجالس المحلية، وتلتزم المجالس المحلية في بريطانيا بالإفصاح الإلكتروني عن أي إنفاق يزيد عن 500 جنيها إسترليني، وجميع المرتبات والدخول التي تزيد عن 58 ألف جنيه إسترليني سنويا، ونسخ من العقود والمناقصات، وتقارير المراقب المالي عن الوضع المالي للجهة الحكومية بالإضافة إلى العديد من المعلومات الأخرى، بل ويوضح الموقع الإلكتروني لأحد المجالس المحلية في الجنوب الغربي، كل تفاصيل المعلومات عن الإنفاق المتاحة، بالإضافة إلى مجهود واضح لتبسيطها حتى يستطيع ساكن هذا الحي معرفة تفاصيل الإنفاق بدون معرفة بالتعقيدات المحاسبية مستخدما الرسوم البيانية بالإضافة إلى كل المصروفات التي تزيد عن 500 جنيه إسترليني.[2]

والجدول التالي يبين تصور حول مفهوم ومتطلبات شفافية الموازنة العامة عبر مراحلها المختلفة:

[1] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **شفافية الموازنة العامة للدولة**، مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، طنطا، العدد 30، الجزء 03، 2015.
[2] محمد جابر، مرجع سابق، ص 8.

**الجدول رقم (08): مفهوم ومتطلبات شفافية الموازنة العامة عبر مراحلها المختلفة**

| محور تحليل الشفافية | المفهـــوم | أمثلة من أهم مؤشرات قياس الشفافية التي استخدمتها الأوراق التطبيقية في المقارنة الدولية لمستوى شفافية الموازنة العامة |
|---|---|---|
| **عملية ومراحل إعداد الموازنة** | يتعلق هذا المحور بوضوح ومدى الانفتاح في اتخاذ القرارات المتعلقة بصياغة الموازنة العامة، فيجيب عن تساؤل هل توجد عملية واسعة وديمقراطية تسهم فيها المجالس التشريعية والمجتمع بالكامل بوضوح وفعالية في صناعة الموازنة.<br><br>ويقصد بعملية صناعة الموازنة مراحل الإعداد والإقرار والتنفيذ والرقابة البعدية. | • مدى انفتاح العملية التشريعية والإدارية.<br>• وجود نص تشريعي واضح عن ضرورة إقرار برنامج أو أهداف للاقتصاد الكلي يسبق إعداد الموازنة.<br>• مدى انفتاح ووضوح المناقشة التشريعية والإقرار.<br>• التنفيذ بخطوات يسهل مراقبتها بوضوح وسهولة معرفة مخصصات الأموال وما تم إنفاقه. |
| **الإفصاح عن وثائق الموازنة بشكل كامل** | ويشمل إتاحة كافة الوثائق المرتبطة بالموازنة بشكل واضح وسهل وميسر ومنظم وفي وقت مناسب ويسهل مقارنته عبر الدول والمناطق والزمن في كافة مراحلها. | • تقديم الموازنة المبدئية للجهة التشريعية في حدود ما لا يقل عن ثلاثة أشهر قبل بدء السنة المالية.<br>• نشر تقارير شهرية واضحة عن أداء الموازنة على أن تنشر بيانات هذه التقارير في خلال أربع أسابيع فقط من نهاية الشهر.<br>• توضح التقارير الشهرية حجم الاقتراض وأنشطته ومكوناته شهريا.<br>• صدور الحساب الختامي في خلال ستة أشهر من نهاية السنة المالية -نشر إطار واضح يغطى السياسة المالية وتوقعات الإيرادات والنفقات كل خمسة سنوات على الأقل على أن يعلن عن وجود تغيرات هامة.<br>• الإتاحة الكاملة للحساب الختامي ومؤشرات الأداء وتقارير المراقب الحسابي. |

| | | |
|---|---|---|
| **مكونات الوثائق المتاحة** | حتى في حالة إتاحة كافة الوثائق المتعلقة بالموازنة العامة للدولة فإن ذلك قد يكون غير كاف لتكوين صورة مستوفاة عن الموازنة العامة، ومن ثم فإن المكونات الواجب وضوحها هي كافة الإيرادات وكافة النفقات بتقسيماتهما، وكيفية حساب الأصول والخصوم وأسس التقديرات ومؤشرات وأهداف واضحة للأداء. | • شرح واف للأهداف المالية والأولويات المالية يتم تضمينه في بيان ما قبل الموازنة الموازنة تفصيلاً بشكل يتضمن كافة مكونات الإيرادات والنفقات للدولة وكافة الجهات المتعلقة بها.<br>• في حالة وجود رسوم مخصصة لإنفاق بعينه فلابد وأن يذكر تفصيلا مخصصاته وجهات إنفاقه.<br>• وضوح تفاصيل النفقات بالجهة والوحدة الإدارية والتقسيم الوظيفي والاقتصادي.<br>• التوضيح الكامل للمخصصات والمهام بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص وما يستتبعه من مكونات مالية واتفاقات.<br>• مؤشرات الأداء المتعلقة بالموازنة المالية وغير المالية.<br>• العجز الكلي والجاري والأولي والعجز الهيكلي |
| **الوضوح والنزاهة والقدرة على المساءلة من خلال محتويات التقارير المنشورة** | وجود معايير واضحة لصناعة وعرض المؤشرات. | إعداد وعرض المؤشرات بشكل يتوافق مع المعايير الدولية ومعايير الشفافية في التنفيذ والتعاقد والتوظيف ووجود نظام قوى للرقابة الداخلية القبلية والرقابة البعدية من خلال مؤسسة مستقلة. |
| **الإطار الاقتصادي والتنبؤ** | أهمية شرح الإطار الاقتصادي متوسط وطويل وقصير الأجل لصناعة الموازنة العامة. | • وضوح التنبؤات حول المؤشرات الاقتصادية الكلية لفترة عامين على الأقل<br>• وضوح مقاييس الاستدامة المالية .<br>• تحليل المخاطر المالية بوضوح.<br>• وضوح كافة المؤشرات الاقتصادية التي بنيت عليها الموازنة والتي تستهدفها.<br>• تحليل حساسية للتأثيرات المتوقعة لبعض الافتراضات التي بنيت عليها الموازنة. |

**المصدر: محمد جابر، مرجع سابق، ص 9-11.**

حيث هناك على المستوى العالمي العديد من المبادرات والوثائق التي يصدرها صندوق النقد الدولي والتي تتعلق بشفافية الميزانية العامة والأهم أن تكون هناك منظومة تشريعية تنظم هذا العمل وتلزم الحكومات بنشر هذه البيانات، ومن أهم المبادرات هي "مبادرة شفافية الموازنة العامة "، هذه المبادرة تقوم على العديد من المبادئ المهمة التي يتطلب على الدول إتباعها من أجل تحقيق مبدأ الشفافية:[1]

01. لكل شخص الحق في البحث وتلقي المعلومات والتعرف على السياسات المالية العامة.

02. يجب على الحكومات نشر أهداف قابلة للقياس توضح لسياسات المالية إلجمالية.

03. يجب تقديم المعلومات المالية وغير المالية للجمهور عن الأنشطة السابقة والحالية والمستقبلية مع مستوى المخاطر المحتملة بالمالية العامة مع توضيح كامل التفاصيل.

04. يجب على الحكومات عرض الأهداف والنتائج التي تسعى لتحقيقها وتلك التي تم تحقيقها.

05. جميع المعاملات المالية المتعلقة بالقطاع العام يجب أن يكون لهم أساس قانوني.

06. يجب تعريف القطاع الخاص وتحديده بوضوح (الغرض من ذلك رفع التقارير والشفافية والمساءلة)، ويجب الإفصاح عن العلاقات بين الحكومة والقطاع الخاص وأن يتم ذلك على نحو يتسم بالإنفتاح والشفافية وأن يتبع قواعد وإجراءات واضحة.

07. سلطة فرض الضرائب وتحمل النفقات لمصلحة المواطنين يجب أن تكون من سلطة تشريعية مخولة.

08. يجب أن تكون جهة تدقيق ومراجعة الحسابات مستقلة من النواحي القانونية عن السلطة التنفيذية، وأن تتمتع بالوضع القانوني الذي يمكنها من القيام بواجباتها وإمكانية الحصول على المعلومات اللازمة.

## المطلب الثاني: دورة إعداد الموازنة العامة

تتضمن دورة الموازنة العامة مراحل متعاقبة ومتداخلة تمر بها ميزانية الدولة، مما يعكس درجة المسؤولية المشتركة للسلطة التشريعية والتنفيذية، وتتمثل مراحل دورة إعداد الموازنة العامة فيما يلي:

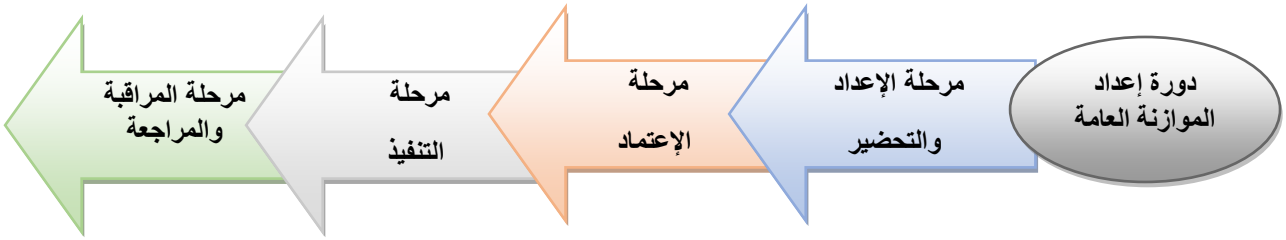


[1] بوبكر أمال، **دور الشفافية في تحقيق الميزانية المفتوحة في الجزائر**، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 13، العدد 03، 2021، ص 81.

**01. مرحلة إعداد الموازنة العامة وتحضيرها:** يعتبر إعداد الموازنة العامة من أحد وظائف السلطة التنفيذية، فالحكومة عادة هي المخولة بإجراء الدراسات المتعلقة بتحديد الوسائل الضرورية من أجل إشباع الحاجات العامة وتحضير الموازنة على ضوئها، فجرت التقاليد في أغلب الدول أن يتم إعداد الموازنة من قبل السلطة التنفيذية لأنها هي المسؤولة عن جباية الإيرادات العامة وهي التي تسهر على توزيع الاعتمادات المالية على مختلف الهيئات العامة من أجل إنفاقها[1].

فنلاحظ أن وزارة المالية ممثلة في وزيرها تقوم بدور فعال في إعداد الموازنة على كل المستويات، فيقوم بجمع مشاريع موازنات النفقات لكل الوزارات، وينفرد بإعداد التقديرات المتعلقة بالإيرادات لأن وزارة المالية هي المسؤولة عن جباية الضرائب والرسوم ومختلف الإيرادات الأخرى، ومن جانب آخر فوزير المالية يتولى مسؤولية وضع المشروع النهائي للموازنة العامة وقيامه بالموازنة بين النفقات والإيرادات.

**02. مرحلة إعتماد الموازنة العامة:** تقوم وزارة المالية بتحضير وإعداد مشروع الموازنة العامة، وتعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء لدراسته وإقراره، ويودع هذا المشروع إلى السلطة التشريعية، إما من قبل رئيس مجلس الوزراء، أو من قبل رئيس الجمهورية، حسب نظام الحكم، لدراسته ومناقشته، واعتماده (إقراره)، وسوف نفصل إجراءات السلطة التشريعية على النحو التالي[2]:

- **السلطة المختصة باعتماد الموازنة العامة:** تختص السلطة التنفيذية (الحكومة) بتحضير وإعداد الموازنة العامة، باعتبار أنها تعبر عن الخطة، التي ترسمها الحكومة لنشاطها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للسنة المقبلة، وتنفرد السلطة التشريعية بحق اعتماد الموازنة، باعتبار أنها جهة الاختصاص التي تتولى مراجعة الحكومة في جميع أعمالها، سواء تكونت السلطة التشريعية من مجلس واحد أم أكثر، حسب النظام السياسي والإداري المتبع.

ومن الأسباب التي يتم من أجلها إسناد إعداد الموازنة العامة إلى السلطة التنفيذية (الحكومة)، ما يلي:[3]

- السلطة التنفيذية أكثر السلطات معرفة بالمقدرة المالية للاقتصاد الوطني، وذلك بفضل الأجهزة الإحصائية التي تشرف عليها والمتغلغلة في البلاد بأكملها، والتي توفر البيانات والتقديرات الضرورية؛
- أن الحكومة هي المسؤولة عن تسيير المرافق العامة، بالإضافة إلى جبايتها للإيرادات العامة والقائمة على الإنفاق على تلك المرافق، مما يجعلها أقدر من غيرها بمعرفة احتياجات هذه المرافق من نفقات وما تدره من إيرادات؛

---

[1] لحسن دردوري، لقليطي الأخضر، **أساسيات المالية العامة**، دار حميثرا للنشر، مصر، ط01، 2019، ص161

[2] محمد خالد المهايني، مرجع سابق، ص80.

[3] بلواضح عبد العزيز، **الحوكمة والموازنة العامة للدولة مع التطبيق على حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة عمر ثليجي، الأغواط، 2011-2012، ص 106.

- أن السلطة التنفيذية هي المسؤولة عن تنفيذ الموازنة العامة للدولة، ولذلك فمن الطبيعي أن تتولى أيضا إعدادها، لأنها ستحاول قطعا أن تكون واقعية ودقيقة حتى يمكن تنفيذها دون صعوبات.

ويعتبر حق السلطة التشريعية في اعتماد الموازنة العامة، من الحقوق الرئيسية التي تختص بها السلطة التشريعية، والتي اكتسبتها عبر تطور تاريخي، بدأ بضرورة موافقة السلطة التشريعية على فرض الضرائب، ثم تبع ذلك ضرورة مراقبتها لإنفاق حصيلة الضرائب، ثم تطورت الموافقة لتصبح ضرورة الموافقة على الموازنة العامة، إلى جانب الإيرادات والنفقات. ويلاحظ أن السلطة التنفيذية لا يمكنها البدء بتنفيذ الموازنة العامة إلا بعد مناقشة السلطة التشريعية لمشروع الموازنة العامة، وإقراره، وهذا ما يقوي موقف السلطة التشريعية في الرقابة على الحكومة، وحتى لا توضع السلطة التشريعية أمام الأمر الواقع.

وقد يحدث في الواقع العملي، أن تبدأ السنة المالية الجديدة، ولما تنتهي السلطة التشريعية من اعتماد الموازنة العامة، لذلك وضمانا "لسير أعمال الدولة، التي لا تتوقف مع انتهاء السنة المالية السابقة، فإن السلطة التشريعية تعطي الموافقة للسلطة التنفيذية، مع عدم الإخلال بقاعدة أسبقية الاعتماد على التنفيذ، على الاستمرار بالعمل، حسب اعتمادات الموازنة السابقة، وتطبيق الاستثناء من سنوية الموازنة، باتباع نظام الموازنات الإثني عشرية –السابق الإشارة إليه، إلى حين اعتماد الموازنة العامة الجديدة.

- **حق السلطة التشريعية في تعديل تقديرات الموازنة العامة**: يعتبر الحق المقرر للسلطة التشريعية في إجراء تعديل على مشروع الموازنة العامة أمرا "طبيعيا"، وإن لم يكن كذلك، كان اعتماد السلطة التشريعية لمشروع الموازنة العامة غير ذي معنى. فلا شك أنه يحق للسلطة التشريعية إبداء الملاحظات على جميع أبواب وبنود مشروع الموازنة العامة، كما يحق لها تعديل الإعتمادات المقدرة بالزيادة أو بالنقص في مشروع الموازنة العامة.

حيث في القانون الجزائري جاءت المادة 122 من الدستور خاصة الفقرة 12 لتعطي الحق لأعضاء المجلس الشعبي الوطني التصويت على الموازنة العامة للدولة، ثم يرفع المشروع إلى الغرفة الثانية للبرلمان مجلس الأمة بهدف المناقشة والمصادقة كذلك، وهنا قد يقبل المشروع ويصادق عليه أي تأكيد نتيجة الغرفة الأولى أو رفضه، و للبرلمان الحق في المصادقة على قانون المالية في مدة أقصاها ( 75 ) يوما من تاريخ الإيداع، وفي حالة تجاوز الأجل المحدد سابقا يصدر رئيس الجمهورية مشروع الحكومة بأمر.

- **قانون الموازنة العامة**: بعد أن ينتهي مجلس الشعب من مناقشة ودراسة مشروع الموازنة العامة، يدخل المشروع المعتمد مرحلته الأخيرة وهي الإقرار، وهنا يأخذ صفته الرسمية والشرعية ويوقع من طرف رئيس الجمهورية بحضور ممثلي الحكومة، ويصبح ساري المفعول بعد 48 ساعة من صدوره في الجريدة الرسمية .حيث تقوم وزارة المالية في إطار تنفيذ

موازنة الدولة بتخصيص الإعتمادات المالية وتسليمها لكل القطاعات والوزارات إلى غاية نهاية شهر جانفي، وتقوم هذه الأخيرة بتوزيع الإعتمادات على المؤسسات التابعة لها، بناءا على مشروع الموازنة المقدم من قبل هذه المؤسسة خلال مرحلة التقدير والإعداد .، يصدر قانون يسمى **قانون الموازنة العامة**، يحدد هذا القانون الرقم الإجمالي، لكل من الإيرادات العامة والنفقات العامة، ويرفق به جدولان يتضمن أحدهما تفصيل الإيرادات العامة، ويشتمل الآخر على تفصيل النفقات العامة. [1]

ويعتبر قانون الموازنة العامة قانونا من الناحية الشكلية، ولا يعتبر قانونا من الناحية الموضوعية؛ لأنه لا يتضمن قواعد عامة مجردة، مثل التي يتضمنها كل قانون بشكل عام، بل يقتصر على تحديد إيرادات ونفقات الدولة خلال عام مالي قادم، أي أن قانون الموازنة العامة يعتبر من الناحية الموضوعية، عملا "تنفيذيا "إداريا "وماليا."

والمخطط التالي يمثل دورة مشروع قانون المالية وموازنة العامة أثناء مرحلة الإعتماد والمصادقة:

**الشكل رقم(06):دورة مشروع قانون المالية وموازنة العامة أثناء مرحلة الإعتماد والمصادقة**

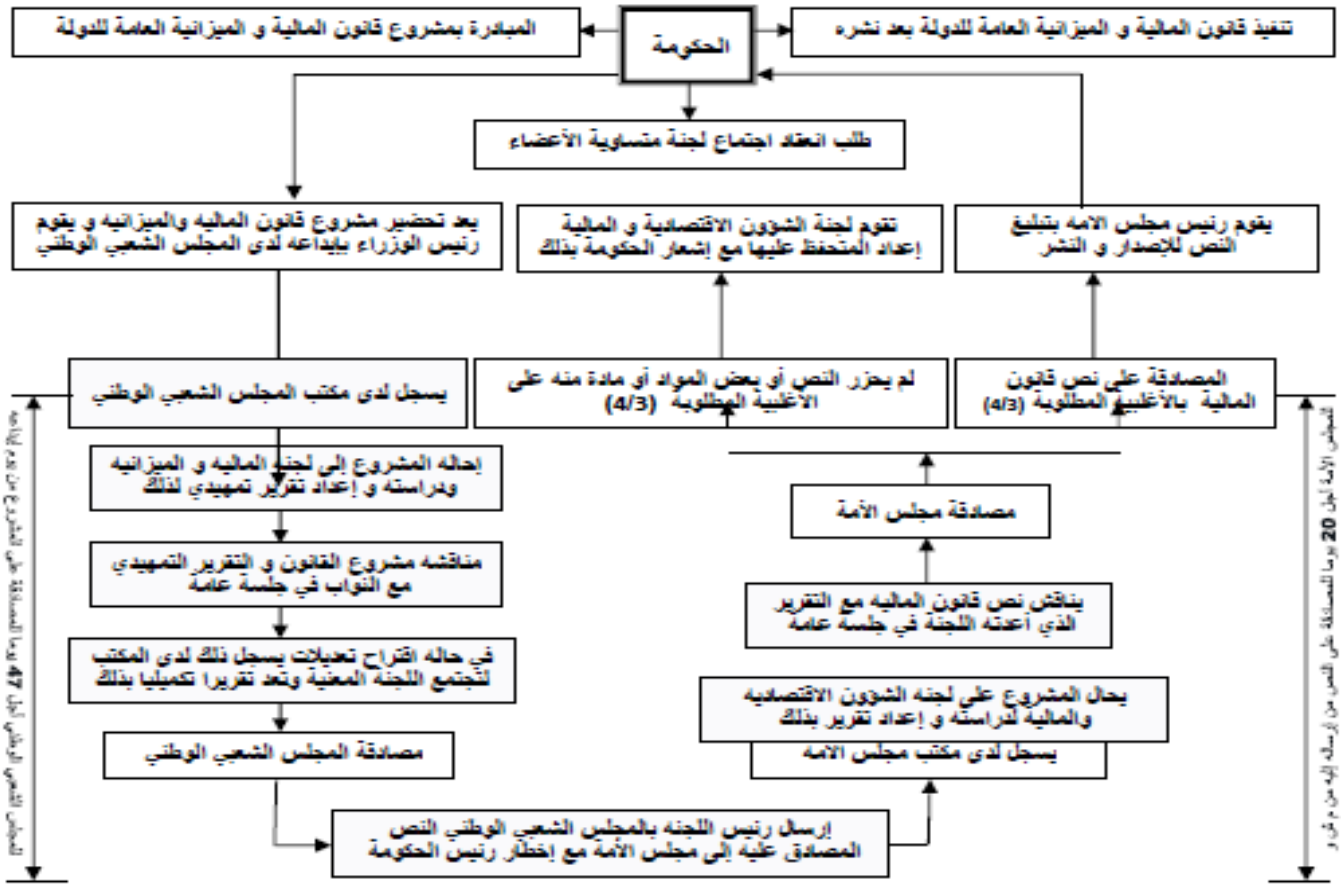


**المصدر: بلواضح عبد العزيز، مرجع سابق، ص 111.**

[1] بلواضح عبد العزيز، مرجع سابق، ص 108.

03. **تنفيذ الموازنة العامة:** إقرار السلطة التشريعية للموازنة العامة وإصدار قانون الموازنة العامة يعني بداية مرحلة التنفيذ، أي الانتقال من التنبؤ لمدة مقبلة إلى واقع ملموس في وقت حاضر، يشير تنفيذ الموازنة العامة إلى عملية تحصيل المبلغ المدرج في الإيرادات العامة وإنفاق المبلغ المتضمن في الإنفاق العام.

وسوف نعرض لعمليات تنفيذ الموازنة العامة حسب التفصيل التالي:[1]

- **تحصيل الإيرادات العامة:** الوزارات والمؤسسات العامة والإدارات والهيئات الحكومية المختلفة مسئولة عن تحصيل الإيرادات العامة، وحقوق هذه الوزارات والهيئات ليست فقط مستمدة من قانون الموازنة العامة، ولكنها تستند إلى قانون الموازنة العامة نفسه، فهي ملزمة أيضا بتحصيل الإيرادات العامة من التشريعات المالية الصادرة والقوانين المتعلقة بتحصيل الضرائب والرسوم.

ومن المسلم به أن أرقام مبالغ الإيرادات العامة الواردة في الموازنة العامة، هي أرقام تقريبية (تقديرية) لذلك فإن تنفيذ الموازنة العامة، قد يظهر اختلافا "في الأرقام المحصلة فعليا "عن تلك الأرقام المحصلة الفعلية عن تلك الأرقام الواردة في الموازنة العامة.

فإذا ما كان هناك اختلاف (زيادة) في الإيرادات الفعلية، عن الإيرادات الواردة في الموازنة العامة، ففي هذه الحالة يتم تحويل الزيادة (الفائض) في الإيرادات إلى الأموال الاحتياطية، وإذا ما كان مجموع الإيرادات الفعلية أقل من مجموع الإيرادات المقدرة الواردة في الموازنة العامة فقد تلجأ الحكومة إلى تغطية هذا العجز عن طريق فرض ضرائب جديدة أو زيادة معدل ضرائب قديمة قائمة، أو قد تلجأ إلى القروض العامة، أو إلى الإصدار الجديد.

- **عمليات صرف النفقات العامة:** وينصرف المقصود بتنفيذ الموازنة العامة إلى جانب آخر، وهو العمليات التي يترتب عليها صرف النفقات العامة، وتحدد عملية صرف النفقات العامة بمقدار الاعتمادات المقررة في الموازنة العامة، والتي تمت موافقة السلطة التشريعية عليها، وتمثل هذه الاعتمادات الحد الأقصى المسموح به للإنفاق، في الأغراض المحددة لكل اعتماد منها، وتعتمد السلطة التنفيذية في عمليات صرف النفقات العامة على القاعدة المالية المتبعة وهي قاعدة تخصيص الاعتمادات أي أن تلتزم السلطة التنفيذية بعدم تحويل اعتماد ما من الغرض المخصص له في الموازنة العامة إلى إنفاق يهدف غرض آخر غير المخصص له.

ويختلف وضع الاختلال، بالزيادة أو بالنقص في النفقات العامة عما هو عليه الحال بالنسبة للإيرادات العامة، فإن أخطاء التقدير في النفقات العامة لا تعوض بعضها بعضا"، بمعنى أن الاعتمادات الواردة في باب معين لا يجوز تحويلها إلى باب آخر، إلا بعد الحصول على موافقة السلطة التشريعية، وذلك تنفيذا "لقاعدة تخصيص الاعتمادات".

[1] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص313-317

فإذا ما حدث فائض في الاعتماد المخصص لغرض معين، فإنه لا يجوز استخدام هذا الوفر، في تغطية غرض آخر، ويلغى في نهاية السنة المالية، ولا يدرج في الموازنة الجديدة، إذا لم تكن هناك حاجة إلى هذا الاعتماد في السنة القادمة. وإذا ما تبين خلال تنفيذ الموازنة، أن الاعتماد المخصص لغرض معين لا يكفي لتحقيقه سواء كان ذلك لخطأ في التقدير، أم نتيجة ظروف طارئة فلا مناص من العودة واللجوء إلى السلطة التشريعية، إما لطلب اعتماد إضافي تكميلي،لاستكمال ما تبقى من العام المالي، أو لطلب اعتمادات غير عادية لمواجهة النفقات الجديدة، التي لم توضع في الموازنة العامة نتيجة للظروف الطارئة.

لذلك فمن المستحسن أن تلجأ بعض الدول إلى إدراج اعتماد إجمالي أو ترك الحرية للسلطة التنفيذية في تمويل بعض الاعتمادات، لا تكون مخصصا "لغرض معين، وإنما ينفق منه على النفقات غير العادية، وفي جميع الأحوال لا يتم الصرف من هذا الاعتماد إلى رقابة دقيقة وحازمة من السلطة التشريعية، طالما يتم ذلك في ضوء قاعدة تخصيص الاعتمادات ولا يخل بالتخصص الوارد.

## المطلب الثالث: الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة

إن عملية الرقابة على الموازنة العامة تساير جميع مراحلها، وذلك من أجل التأكد من سلامة تنفيذ الخطة المالية للدولة، فبعد أن تتم دورة الموازنة المتمثلة في التحضير والاعتماد و التنفيذ تبدأ مرحلة أخرى وهي مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة، وذلك للتأكد من حسن إدارة الأموال العمومية، ومن مدى تطابق تقديرات الموازنة على ما تحقق منها فعلا، لأن السلطة التنفيذية يمكن أن تخرج عن الحدود التي حددها لها قانون المالية، ومن هنا تأتي أهمية الرقابة على تنفيذ موازنة الدولة من أجل أن يتم التنفيذ وفقا للحدود والتوجيهات والتعليمات الصادرة من السلطة التشريعية، فكل التشريعات المالية تتفق في مختلف الأنظمة على أهمية الرقابة على تنفيذ بنود الموازنة العامة للدولة بغية التأكد من تحقيق النشاط المالي للدولة وفقا لما تقرر في الموازنة العامة دون تبذير للأموال العمومية وحفاظا على حسن السير المالي للمرافق العمومية.

**الشكل رقم (07): تقسيم الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة**

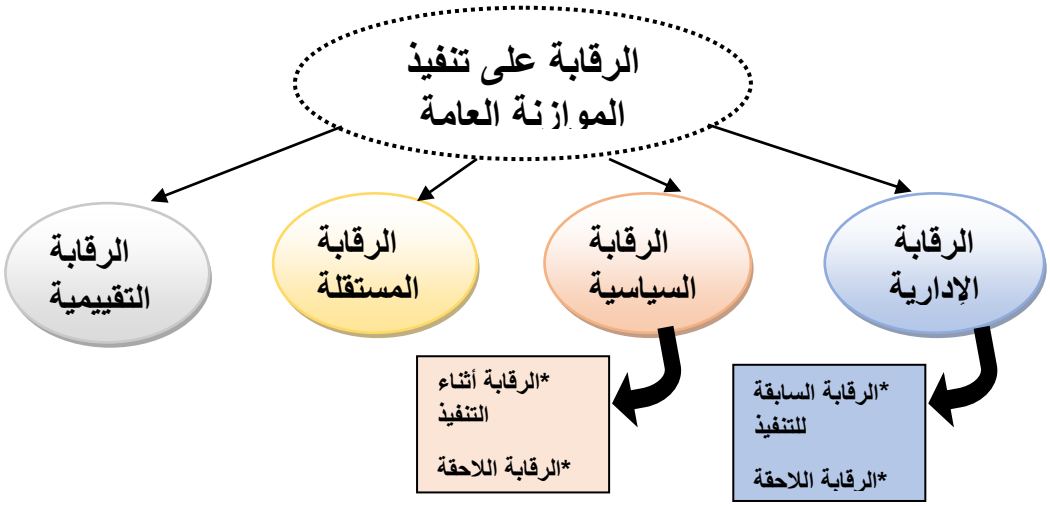


**المصدر: من إعداد الطالبة**

## أولا: الرقابة الإدارية

تتم الرقابة الإدارية داخل السلطة التنفيذية ويقوم بها المديرون والرؤساء من موظفي الدولة على مرؤوسيهم، أو يقوم بها الموظفين التابعين لوزارة المالية من أجل التأكد من سلامة التصرفات المالية بجانبيها الإداري والانفاقي بالنسبة لجميع الوزارات والهيئات الحكومية من أجل التأكد من سلامة هذه التصرفات ومطابقتها للقوانين والتعليمات المالية، والرقابة الإدارية تقوم بها وزارة المالية على بقية الوزارات والمصالح الحكومية عن طريق القسم المالي في كل وزارة أو مصلحة والذي يشمل المراقب المالي و مديري الحسابات[1].

والرقابة الإدارية تنقسم إلى نوعين وهما:

**01. الرقابة السابقة لتنفيذ الموازنة العامة:** تتمثل الرقابة السابقة على التنفيذ في إجراء عمليات المراجعة والمراقبة قبل الصرف، حيث يمنح هذا الأسلوب أي وحدة تنفيذية من وحدات المالية العامة من الارتباط بالتزام أو دفع أي مبلغ قبل الحصول على موافقة الجهات المكلفة بالرقابة السابقة.[2]

وهي تلك الرقابة الوقائية التي تكون بمثابة واقي وحاجز من الوقوع في الخطأ المالي تقوم بعلاجه قبل حدوثه، ويقوم بهذه الرقابة الرؤساء وموظفو وزارة المالية على جميع وزارات وهيئات الدولة، فعلى المحاسبين التأكد من تطابق أوامر الصرف مع التعليمات المالية، فأساس الرقابة السابقة هو عدم صرف أي مبلغ إلا إذا كان متطابقا للقواعد المالية

[1] لحسن دردوري، مرجع سابق، ص 108.
[2] لعمارة جمال، مرجع سابق، ص 163.

وللاعتمادات المالية الواردة في الموازنة، فلقد نص قانون الموازنة العامة على وجوب امتناع المراقبين الماليين عن التأشير على كل أمر صرف مبلغ إذا لم يكن هناك اعتماد أصلا أو إذا طلب الخصم على اعتماد غير مخصص لهذه النفقة أو إذا طلب تنفيذ صرف نفقة تجاوزت الإعتمادات المخصصة في باب من أبواب الموازنة[1].

### 02. الرقابة اللاحقة لتنفيذ الموازنة العامة:

الرقابة اللاحقة على تنفيذ الموازنة العامة هي رقابة تعقب عمليات التنفيذ، حيث تبدأ بعد انتهاء السنة المالية وقفل الحسابات، واستخراج الحساب الختامي للدولة، وتغطي هذه الرقابة جانبي الإيرادات والنفقات العامة.

ويقوم بها المسؤول الإداري كتدقيق لاحق للصرف أي بعده، أي بعد إتمام عملية الإنفاق، وغالبا ما تكون بعد انتهاء السنة المالية، واستخراج الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، ولذلك تشمل هذه الرقابة بنود الإيرادات، والنفقات معا، للتأكد من أن الموارد المالية قد حصلت، وأنفقت كما تقتضيه قواعد التحصيل المالي، والإنفاقي، وأن التحصيل والإنفاق قد تم حسب التعليمات والقوانين واللوائح والأنظمة المالية المتعلقة ببنود الميزانية.

وإذا كانت الرقابة السابقة تهدف إلى منع حدوث خطأ من قبل عملية الصرف، فإن الرقابة اللاحقة تهدف إلى كشف هذا الخطأ، بعد عملية الصرف، ومن ثم إعادة الأمور المالية، والمعاملات المالية إلى جادة السلامة بعيدا عن أية مخالفة للأنظمة والقوانين المالية وقواعد الصرف المالية.

فالرقابة اللاحقة تهدف إلى كشف المخالفات المالية التي قد ترتكبها بعض الدوائر الحكومية، أي انها رقابة عامة شاملة لجميع العمليات المالية، وهي أشبه ما تكون بالحساب الختامي أي الجرد الذي يستهدف معرفة الوضع المالي النهائي للمؤسسة الإدارية.

ولذلك تتأصل الرقابة اللاحقة في شكل إجراء حسابات مالية، تتضمنها تقارير شهرية أو ربع أو نصف سنوية عن سير أعمال الوزارة المالية، ومنها كيفية تحصيلها وإنفاقها لمواردها المالية، ومن ثم مراجعتها من قبل المراقب المالي للوزارة قبل إرسالها إلى وزارة المالية.[2]

[1] لحسن دردوري، لقليطي الأخضر، أساسيات المالية العامة، مرجع سابق، ص 109
[2] لعمارة جمال، مرجع سابق، ص164-165

**ثانيا: الرقابة السياسية**

الرقابة السياسية هي رقابة السلطة التشريعية حيث يتولى البرلمان في الدول الديمقراطية مباشرة الرقابة السياسية على تنفيذ الموازنة العامة ولذلك فهي الشكل الأساسي للمراقبة، والنتيجة المنطقية لكل أنواع الرقابة إن وجدت مبدئيا من أجلها، وتباشر السلطة التشريعية هذه الرقابة بأساليب مختلفة منها:[1]

- تتم الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة عن طريق السلطة التشريعية مباشرة أثناء السنة المالية، عند طلب نقل الاعتمادات من باب لآخر، أو عند طلب إدراج إعتمادات إضافية.

- تعطي دساتير الدول المختلفة الحق لأعضاء السلطة التشريعية في توجيه الأسئلة واستجواب مختلف الوزاء المختصين، وخاصة وزير المالية، وقد يعرض ذلك الوزارة إلى طرح الثقة بها على المجلس التشريعي حجبها، وإسقاط الوزارة إذا لم تحصل على الأغلبية اللازمة دستوريا لاستمررها، وقد تتجاوز مسؤولية الوزراء عن المخالفات المالية حدود المسؤولية السياسية، لتصل في بعض الدول مثل فرنسا إلى المسؤولية المدنية والجزائية.
- حق السلطة التشريعية بعد انتهاء العام المالي، في تدقيق ومراجعة ومناقشة الحساب الختامي ومقارنته بالتقديرات الواردة في الموازنة العامة، وهي رقابة بعد التنفيذ وتسمى الرقابة التقليدية.

**ثالثا :الرقابة المستقلة**

وهي تلك الرقابة التي يعهد بها لهيئة مستقلة من السلطة التنفيذية، وهذا النوع من الرقابة من أهم أنواع الرقابة فاعلية، لأن هذه الرقابة يكسب موظفيها وأجهزتها طابعا أكثر استقلالية وأكثر نزاهة وحزم ودقة عند قيامها بعملية الرقابة للهيئات الحكومية فهي تراقب كل تصرفاتهم المالية وكيفية تنفيذهم لبنود الموازنة العامة، فاستقلال الأطراف التي تقوم بهذه الرقابة هو الذي يحقق نجاح و تأثير الرقابة وذلك لابتعادها عن أي نوع من أنواع الضغوط التي توجه إليها من الأجهزة والأشخاص العاملين في الجهات الرقابية، إضافة إلى ذلك فهذه الرقابة تتصف وتميل بالحكم في القضايا المالية بمعيار العدل والإنصاف وبالجدية، لذلك تظهر لنا مدى أهمية الرقابة المستقلة[2].

**رابعا: الرقابة التقييمية**

وهي من أحدث طرق الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة، فلا تكتفي بمتابعة الجوانب الشكلية للنفقات العامة، التي تشكل محور الرقابة الحسابية، وإنما تسعى إلى وضع معايير وأنماط، تتخذ أساسا للمراجعة، والكشف

[1] خالد شحادة خطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 326-327.
[2] لحسن دردوري، مرجع سابق، ص 110.

عن أخطاء أو إسراف في استخدام الموارد المالية المتاحة، فهي تتضمن مراجعة حسابات تكاليف الأعمال، ومقارنتها بما كان مقدرا لها، وكذلك مراجعة نتائج الأعمال، والعائد منها ومقارنتها بما كان مستهدفا منها، وتمتد الرقابة التقييمية لتشمل قياس المنفعة، التي تكون قد عادت على المجتمع من تنفيذ البرامج والمشروعات العامة المدرجة في الموازنة العامة، كما تسعى إلى تقييم النشاط الحكومي سعيا وراء رفع الكفاءة وتحسين مستوى الأداء.[1]

[1] خالد شحادة خطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 328.

**الخلاصة:**

تمثل الموازنة العامة للدولة الوثيقة الأساسية لدراسة المالية العامة لأي دولة، واحتلت هذه الدراسة جانبا مهما من الدراسات المالية نظرا لتطور حجم الموازنة العامة وتزايد تأثيرها على التوازن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والمالي، فالموازنة العامة تظهر تقديرا للإيرادات العامة والنفقات العامة عن مدة قادمة، ومنه فهي خطة مالية للدولة تهدف إلى إشباع الحاجات العامة في ضوء الظروف السياسية والاقتصادية والمالية للدولة.

كما تعد الموازنة العامة أداة الرقابة المالية والقانونية على أنشطة الوحدات الحكومية وذلك بتحديد أرقام موضوعية للنفقات والإيرادات، بالاضافة الى التنسيق بين الأمانات والدوائر والمصالح الموجودة داخل الدولة، لأنها تقوم بعرض برامج الدولة بشكل كلي وعلى مستوى القطاعات بهدف تحقيق تنمية إقتصادية و اجتماعية وذلك لتحقيق رغبات المجتمع وتساعد الموازنة العامة للدولة على تحقيق خطة التنمية الإقتصادية ولإجتماعية وتحقيق العدالة الإجتماعية وتحسين مستوى أداء الخدمات التي تقدمها الدولة وتوفير الإستقرار للعاملين بأجهزة الدولة وتوفير مستلزمات الإنتاج والخدمات للأجهزة.

# الفصل الثالث:

# التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر

يعتبر قطاع النفط من القطاعات التي تقوم بدور رئيسي في التنمية الاقتصادية وهو الأداة المحركة لباقي الفروع الإقتصادية، ما أنه المصدر الأهم في تلبية الاحتياجات المالية للبلاد، حيث يساهم هذا القطاع نسبة 95 % من إيرادات الصادرات الجزائرية وتشكل مداخيل البترول والغاز 36.4% من الناتج المحلي الإجمالي، و65 % من مداخيل الدولة، وتشغل حوالي 3%من القوة العاملة.

كل هذه الأرقام تجعل من الإقتصاد الجزائري إقتصادا ريعيا يمتاز بالهشاشة والتأثر الكبير بتقلبات أسعار النفط وعائداته هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد ضعف المصادر الأخرى لتمويل الإقتصاد حيث تساهم الموارد العادية بنسبة 5% في إيرادات الصادرات الجزائرية .

ومنه تعتبر الاحتياطات النفطية من أهم الركائز المكونة للإقتصاد النفطي وصناعة النفط، فهي تمثل مصدرا أساسيا للموارد المالية للخزينة العمومية، خاصة بالنسبة للدول المصدرة، أضف إلى ذلك فإنه على أساس حجم الإحتياطي يحدد سقف إنتاج الدولة من الخام كما هو الحال على مستوى منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك، أو تحديد مستويات المخزون الاستراتيجي على مستوى دول أعضاء الوكالة الدولة للطاقة.

# المبحث الأول: تطور السياسة النفطية في الجزائر خلال الفترة 2000-2018

مرت صناعة النفط في الجزائر بعدة مراحل، حيث كان قطاع النفط تحت السيطرة الكاملة للاستعمار الفرنسي، غير أنه بمجرد إستعادة السيادة الوطنية سنة 1962، عملت الجزائر جاهدة لاسترجاع حقها في ملكية استغلال النفط بكامل أجزائه من الشركات الأجنبية والفرنسية بشكل خاص، ليكون القرار التاريخي للراحل الرئيس هواري بومدين بتأميم 51% من الشركات النفطية العاملة في الجزائر، وهذا بداية لاستغلال الثروة النفطية لصالح تنمية الاقتصاد الوطني.

## المطلب الأول: السياسة النفطية قبل الاستقلال (قبل سنة 1962)

بدأت أولى محاولات البحث والتنقيب عن النفط في الجزائر أثناء الإحتلال الفرنسي وتحديدا سنة 1913، وكان أول إقليم أجري فيه البحث هو الإقليم الغربي من منطقة **غليزان** ليكلل باكتشاف بئر **توليوانيت** سنة 1915، كما ظلت الشركات الفرنسية تتابع أبحاثها أثناء الحرب العالمية الأولى **بقسنطينة وقالمة وعين الفكرون وسيدي يعيش** ولم تسفر هذه المحاولات عن أي نتائج، وفي سنة 1946 اكتشفت شركة الصور الفرنسية أول حقل نفطي في **واد قطرين** ثم **حقل برقة** بالقرب من عين صالح سنة 1952، ومنذ ذلك الحين بدأ الاستغلال الفعلي للنفط الجزائري وازدادت معه أطماع الشركات الأجنبية للحصول على امتيازات البحث واستغلال نفط الجزائر ( **SN REPAL** ) وأبحاث واستغلال نفط الصحراء (**CREPS** ) وهما شركتان فرنسيتان منحت لهما آنذاك 24 رخصة تغطي مساحة 327 ألف كيلومتر بالإضافة إلى شركات أمريكية وبريطانية وإيطالية، وظلت تتابع أبحاثها إلى أن اكتشفت **حقل إيجلس** سنة 1954، وفي سنة 1956 تم اكتشاف حقل **علجية، تيقنتورين، زارزتين وحاسي مسعود**، هذا الأخير الذي وصفه الفرنسيين بأنه أحد أكبر 07 حقول نفطية في العالم في ذلك الوقت، ويعتبر النفط المكتشف في الجزائر من التنوع الجيد (الخفيف) باحترائه على نسب منخفظة من الكبريت.[1]

وسنذكر بعض الحقول في الجزائر منها:

***حقل حاسي مسعود** حيث هو متواجد في الصحراء الجزائرية وهو يبعد 800 كلم على جنوب الجزائر العاصمة، تم اكتشافه في سنة 1956 والذي يبلغ عمقه 3333متر كما تبلغ مساحته 1600 كلم$^2$.

***حقل حاسي بركين الجنوبي**: حيث تم اكتشافه سنة 1995 من قبل جمعية سونطراك وتم تشغيله عام 1998.

[1] حسين كشيتي، مرجع سابق، ص 195.

***حقل أوهود**: حيث يقع في الجزء الأوسط من حقل بركين، يبعد 320 كلم جنوب شرق حاسي مسعود.

***حقل حاسي الرمل**: تم اكتشافه علم 1956 ودخل حيز الإنتاج علم 1961، وهو يقع في الصحراء الجزائرية على بعد 550 كلم من جنوب الجزائر، تبلغ مساحته حوالي 3500 كلم$^2$.

***قانون البترول الصحراوي**: ترجع كتابة النصوص القانونية التي تحكم النشاط البترولي في الصحراء إلى المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية والتي من مهامها التثمين والتوسع الاقتصادي ولاترقية الاجتماعية والتسيير المشترك لكل من الجزائر، موريتاني، النيجر، والتشاد.

وكانت مجمل هذه النصوص المعتمدة عن طريق الأمر الصادر بتاريخ 1958/11/22 والمتمم ومن حيث الشروط التنفيذية من خلال مرسوم صادر بتاريخ 1959/11/22 تمثل ما يسمى آنذاك **بقانون البترول الصحراوي**، و هو عبارة عن اتفاق مبدئي بين **التقاليد المنجمية الفرنسية** ( التوزيع المجاني للرخص من طرف السلطة العمومية، الحق الممنوح ذات مدة محدودة لصاحب الرخصة الذي اكتشف المنجم ،المراقبة الصارمة من طرف السلطة العمومية للأموال المرصدة ومختلف شروط الاستغلال) **والنظم المطبقة عامة آنذاك في الشرق الأوسط** (نظام الإنتاج من حيث الجوانب المالية والضريبية المعتمدة من الاتفاقيات الخاصة بمناصفة الأرباح)، حيث يمكن حصر أهم ما جاء به القانون:

- وضع نظام للامتيازات، مع وضع حد أدنى للإنتاج يتوافق مع تحقيق أكبر قدر من سلب الثروات البترولية.
- تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات البترولية.
- خصم 27.5% من إنتاج البترول تحت بند "صندوق تجديد المخزون" دون أن يدخل في حساب الضرائب والأرباح.

إن هذا القانون الاستعماري لم يكن هدفه الاعتبارات المحلية أو اعتبارات خدمة السكان المحليين وإنما هدفه مصالح استعمارية، حيث رأت السلطات الفرنسية بعد اكتشاف النفط أنه من المحتم إصدار تشريع خاص بشأن الثروات الصحراوية كما يأخذ بعين الإعتبار جميع الاعتبارات الماثلة في ذهن المسؤولين الفرنسيين، حيث قامت بتعديله مرة ثانية سنة 1961، حيث التعديل الثاني سار في الاتجاه الذي يقلص صلاحيات الدولة الجزائرية،

وذلك بعد التأكد من مسألة استقلال الجزائر فكان أهم ما جاء به التعديل الأخير إلغاء اللجوء إلى مجلس الدولة في حل المنازعات النفطية واللجوء إلى التحكيم الدولي.[1]

**اتفاقيات إيفيان والتنظيم الصحراوي:** في 18 مارس 1962 وقعت اتفاقيات إيفيان التي نصت على وقف إطلاق النار ومهدت لاستقلال الجزائر كما تضمنت مبادئ التعاون بين فرنسا والجزائر التي تقوم على الاحترام المتبادل لاستقلالهما وعلى تبادل المصالح والمنافع بين الجانبين حيث تضمن الجزائر مصالح فرنسا والحقوق المكتسبة، وتمنح للجزائر الإعانات الفنية والثقافية وإعانة خاصة لصالح تطورها الاقتصادي والاجتماعي.

كما تضمنت هذه الاتفاقية أحكاما وبنودا تتعلق بالمسائل البترولية ويمكن إيجازها فيما يلي:

- تؤكد الجزائر وتضمن جميع الحقوق البترولية التي اكتسبت قبل استفتاء وتقرير المصير بموجب سندات بترولية كانت منحتها الحكومة الفرنسية تطبيقا لقانون البترول الصحراوي، وهكذا تبقى جميع رخص التنقيب عن البترول وامتيازات إنتاجه وحقوقه خاضعة لأحكام هذا القانون
- تتعهد الجزائر وفرنسا ضمن إطار السيادة الجزائرية بأن تتعاون من أجل مواصلة الجهود الرامية إلى استثمار ثروات باطن الأرض في الصحراء الجزائرية، ويتم هذا التعاون عن طريق جهاز مشترك جزائري فرنسي هو "الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض في الصحراء" وهي مكلفة بتسيير وتنفيذ الأشغال العمومية في الصحراء وبكل سيادة لبعض المهام البترولية (الأمن، الاحتفاظ بالمناجم).
- خلال فترة ست سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ يكون للشركات الفرنسية حق الأولوية في الحصول على سندات التنقيب والاستغلال، عند تساوي العروض، وذلك بخصوص المناطق التي لم يسبق منح حقوق بترولية عليها أو حصل التخلي عنها.
- تسدد بالفرنك الفرنسي أسعار المواد البترولية المستخرجة من الصحراء والمصدرة إلى فرنسا وبقية بلدان منطقة الفرنك من أجل تلبية احتياجات استهلاكها المحلي.

ومنه يتبين من خلال أحكام اتفاقية افيان أنها بالرغم من اعترافها بحق السيادة الجزائرية وبحق الدولة الجزائرية، إلا أن الحكومة الفرنسية فرضت استمرار العمل بقانون البترول الصحراوي وذلك تأكيدا على كافة الحقوق البترولية التي سبق للحكومة الفرنسية أمن منحتها، ودون تأكيد كاف للحقوق المشروعة للجمهورية الجزائرية.

[1] Belkacem bouzana, **le contentieux des hydrocarbures entre l'Algérie et les sociétés étrangères** ,OPU PUBLISUD, Alger, p78.

إن المصالح البترولية تمثل نسبة هامة من الإنتاج التجاري وكانت فرنسا تملك 71.99% من حجم الإنتاج، و17.86% للشركات الأجنبية، ولم تترك للجزائر سوى 10.15% من الإنتاج الذي بلغ 20.6 طن عند الاستقلال.

## المطلب الثاني: السياسة النفطية للجزائر بعد سنة 1962

بالرغم من إستقلال الجزائر سنة 1962، إلا أنها بقيت في تبعية خارجية لفرنسا، حيث كانت هذه الأخيرة تسيطر على الصحراء الجزائرية، نعني بذلك أن الحقول البترولية كانت مشغلة من طرف الشركات الأجنبية مثل "شركة ريبال وكريبسي"، حيث كانت هذه الشركات العامة في صناعة البترول الجزائري تخضع لأحكام تعديل قانون التعدين الفرنسي، والذي لم تكن أحكامه تتضمن تسهيلات كافية في ميدان الاستكشاف البترولي.

فأول ما قامت به الحكومة الجزائرية من أجل تحقيق السيطرة هو إنشاء الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات "سونطراك" في 1963/12/31، وذلك بموجب المرسوم 491/63 من مهامها القيام بالدراسات التمهيدية المتعلقة ببناء وسائل النقل البرية والبحرية للمحروقات، شراء وبيع المحروقات والحصول على التراخيص النفطية وتوقيع الاتفاقيات المتعلقة بالصناعة النفطية، وهذا ما ساعد على تشجيع قطاع المحروقات، فقد ارتفع رأسمالها إلى 40 مليون دج، والمتكون من دفعات نقدية وقيم وأسهم الحكومة الجزائرية حيث قسمت إلى 400 سهم.

نتيجة لكل الجهود المبذولة من طرف سونطراك استطاعت هذه الأخيرة التحكم بشكل أكبر في سوق النفط في الجزائر، حيث لم يكن يتجاوز الإنتاج النفط للجزائر 1.2 مليون طن في سنة 1956، ليرتفع في سنة 1967 إلى 38.2 مليون طن، وهذا ما يشير إلى التدرج في السيطرة على قطاع النفط في الجزائر من طرف سونطراك،[1] والجدول التالي يوضح ذلك:

**الجدول رقم (09): تطور سيطرة شركة سونطراك على القطاع النفطي في الجزائر (1966–1972)** **الوحدة: %**

| السنة | 1966 | 1967 | 1986 | 1969 | 1970 | 1971 | 1972 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مناطق الاستثمار | 12 | 21 | 51 | 65 | 92 | 100 | 100 |
| إنتاج النفط | 11.5 | 11.8 | 13.7 | 17.75 | 35 | 56 | 77 |
| احتياطي الغاز الطبيعي | 18 | 19.5 | 19.5 | 19.5 | 23.5 | 29 | 100 |

[1] حسين كشيتي، مرجع سابق، ص 198.

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| النقل بالأنابيب | 38 | 38 | 39 | 40 | 50 | 98 | 100 |
| تكرير النفط | 20.4 | 44 | 66 | 66 | 90 | 100 | 100 |
| التوزيع في الجزائر | 00 | 48.6 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |

**المصدر:** ماضي بلقاسم، **العوائد البترولية مشاكل وآفاق**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2007، ص16.

من الجدول السابق يتضح جليا زيادة مستمرة لسيطرة شركة سونطراك على فروع الصناعة النفطية من إنتاج ونقل وتكرير وتوزيع للنفط في الجزائر حيث في سنة 1966 كان تأثيرها ضئيل على فروع الصناعة النفطية لكن كل سنة ترتفع هذه السيطرة إلى أن وصلت 100% في سنة 1972 حيث سيطرة على جميع مناطق الاستثمار وأصبحت تمتلك نسبة 100% في نقل وتكريري وتوزيع النفط ما عدا الإنتاج الذي مازال محل شراكة، لكن بلغت هذه النسبة 77% من إنتاج النفط في الجزائر، وهذا ما يؤكد السيطرة على الصناعة النفطية في الجزائر.

وفي عام 1968 قامت الجزائر بتأميم جميع الشركات البيتروكيماوية، إضافة إلى تأميم القطاعات الأخرى، مما أعطى دفعا قويا لتأميم قطاع المحروقات خاصة بانضمامها في 1968/06/22 إلى منظمة الأقطار المصدرة للبترول في المؤتمر الثامن عشر، مع بداية عام 1969 ، طالبت الجزائر بإعادة النظر في السعر المرجعي المحدد في 1965، والتي تم فيها اعتبار البترول الليبي كمرجع لتحديد سعر البترول الجزائري، إلا أن المفاوضات باءت بالفشل، مما استوجب على الجزائر تحديد السعر الضريبي للبترول الجزائري ب 2,85 دولار للبرميل[1].

حيث من أجل تحديد السعر دخلت السلطات العمومية للحكومة الجزائرية في مفاوضات طويلة المدة استغرقت 18 شهر مع الحكومة الفرنسية أثمرت في النهاية إلى إمضاء إتفاق يوم 1965/07/29 يسمى اتفاق الجزائر.

حيث عندما أبرمت هذه الإتفاقية بين الجزائر وفرنسا كانت الفكرة الأساسية المشتركة من ذلك أبعد من أن تكون مجرد وضع أو تأسيس إجراء ضريبي، وإنما الإتفاق كان يهدف أساسا إلى نعريف وتحديد مفهوم حقيقي وجاد لاستغلال المحروقات يخدم المصالح الثنائية للدولتين، وكانت الجزائر من خلال ذلك تصبو إلى تعزيز وزيادة سيطرتها علة ثرواتها البترولية، وتوسيع نطاق هذه السيطرة خطوة إلى الأمام ضمن الحدود التي تسمح بها قوتها التفاوضية.

[1] عبد العزيز وطبان، **الإقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1985**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1992، ص 151.

## المطلب الثالث: السياسة النفطية بعد التأميم (بعد سنة1971)

قبل التطرق إلى تأميم الجزائر لقطاع المحروقات يجدر بنا تبيين مفهوم التأميم حيث يعرف بأنه نقل ملكية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للخواص إلى ملكية الدولة، إما ملكية تامة أو بأغلبية أسهمها أو احتكار الدولة لبعض الأنشطة الاقتصادية دون السماح لأطراف أخرى سواء أكانت محلية أو دولية بالعمل فيها، والتأميم ليس له دائما أسبابا أيديولوجية، فكثير من الدول الرأسمالية العريقة اختارت إدراج صناعات أو مؤسسات معينة واسعة الاستعمال أو مهمة في اقتصادها ضمن القطاع العام، مثل المناجم أو السكة الحديدية وشركات الكهرباء والغاز وشركات الطيران وغيرها، والتي تعتبرها من رموز السيادة.

ففي 24 فيفري 1971 أعلن الرئيس الراحل هواري بومدين عن **تأميم المحروقات**، حيث يأتي هذا القرار لاستكمال مسار طويل من المفاوضات تم الشروع فيها سنة 1965 من أجل استرجاع الثروات الوطنية لاسيما من خلال استرجاع فوائد الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات مثل "بريتيش بيتروليوم" و"ايسو" و"شال" أو "موبيل "بالجزائر، وتبعها أمر وقع في 11 أفريل 1971 بصدور القانون الأساسي حول المحروقات الذي يحدد بالتالي الإطار الذي من المفروض أن يجري فيها نشاط الشركات الأجنبية في مجال البحث عن المحروقات واستغلالها. [1]

هذه القرارات كما جاءت في خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين التي أعلن عنها خلال الاحتفالات بعيد العمال في 1971/02/24 وتنص على:

01. أخذ حصة 51 % من الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر مما يحقق الرقابة الفعلية على المحروقات، وهذا ما سمح للجزائر بمراقبة 56 % من مجمل الإنتاج البترولي.
02. التأميم الكامل لحقول الغاز الطبيعي، حيث أصبح مجمل احتياطي الغاز تحت رقابة الدولة.
03. تأميم النقل البري للبترول والغاز، أي كل أنابيب النقل المتواجدة على التراب الجزائر.

ثم صدر بعد قرارات التأميم مباشرة، المرسوم التشريعي 71-22 الصادر في 12 أفريل 1971 (أي بعد شهرين من التأميم) الذي وضع حدا لما يسمى بالحقوق المكتسبة وإنهاء مبدأ الامتياز للشركات الأجنبية التي كانت تعتبر نفسها المالك الوحيد للثروات النفطية.

وطبيعي أن لا تمر قرارات تأميم الشركات الفرنسية دون رد فعل، مع أن الجزائر أكدت أنها ستواصل تزويد السوق الفرنسية بالنفط وبسعر السوق السائد، ورغم ادعاء فرنسا عدم منازعة حق الجزائر في تأميم ثرواتها،

[1] عصام بن الشيخ، **قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري1971** ، دفاتر السياسة والقانون، العدد 6، جانفي 2011، ص 193.

لكنها اعتبرت القرار غير شرعي لأن الجزائر اتخذته من جانب واحد، وهذا يتعارض مع الاتفاقية الجزائرية – الفرنسية المذكورة.

كما أن قيمة التعويضات لم تكن موضوع تحديد مسبق بين البلدين وأنها( أي الجزائر) تمارس حضرا نفطيا عليها، إلا أن الشركات الفرنسية في الحقيقة هي التي باشرت في ممارسة حضر على الجزائر التي كانت في مرحلة تنفيذ المخطط الرباعي الأول 1970–1973 وحاجاتها الملحة إلى التمويل لتنفيذه، حيث قامت الشركات الفرنسية بأساليب مختلفة من الضغوط منها:

01. رفض تعبئة النفط الجزائري كوسيلة ضغط وحضر فعلي، وتأكيدها أن البترول الجزائري لا يمكن أن يجد له سوقا خارج فرنسا، و حتى من أجل بلوغه الأسواق الأوربية فلا بد له من المرور عبر فرنسا.

02. الضغط على الهيئات الصناعية والمالية الدولية التي يحتمل أن تقيم علاقات اقتصادية مع الجزائر، وحذرتها من مغبة التعامل معها، وطالبت بمقاطعة النفط الجزائري.

03. قامت بالتقليل من هجرة الجزائيين إليها بإلغاء عقود 10ألاف من العمال المرخص لهم بالعمل في فرنسا.

وتمهيدا لتأميم المحروقات وإستعادة السيطرة على الثروات الوطنية باشرت الجزائر بسياسة تدريجية لإستعادة الرقابة على المحروقات بدأ بالنقل أولا ثم التنقيب والإنتاج لاحقا، وفي هذا الصدد جاء القانون رقم 86–14[1] حيث سمح هذا القانون في مادته الرابعة للأجانب بالقيام بعمليات التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها وحتى نقلها بالأنابيب، وبعدها جاء القانون 91–21[2] لدعم بشكل أكبر الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات الجزائري وتقديم تسهيلات واسعة له.

ويعتبر تأميم الجزائر لمواردها النفطية خطوة أساسية وأولية لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة، فمن جهة ترتكز أغلب الصناعات الرئيسية في الاقتصاد على القطاع النفطي، ومن جهة أخرى لما يوفره هذا القطاع من موارد مالية تستعمل لتمويل قطاعات الاقتصاد، وقد أقرت الجزائر مجموعة من القواعد تضمنتها مراسيم تشريعية حول قضية الأسعار، تناولت سعر البترول في الجزائر الذي أصبح يصدر بقرارات كاملة السيادة تمتلك سلطة تصليح الأسعار المحددة، وبعد انضمام الجزائر إلى منظمتي الأوبك و الأوابيك أصبح تحديد الأسعار المعلنة يخضع لقرارات تنظميه تتفق عليها حكومات الدول الأعضاء، كما وفرت الأوبك خصوصا حماية لأعضائها من خلال المحافظة على مصالحهم من استغلال الشركات العالمي.

[1] القانون رقم 86-14 المؤرخ في 19 أوت 1986 والمتعلق بأعمال البحث والتنقيب عن المحروقات واستغلالها ونقاها بالأنابيب، الجريدة الرسمية للجمهوية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 35 الصادر 27 أوت 1986.

[2] القانون 91-31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1991 المعدل والمتمم للقانون رقم 86-14، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 63 الصادر بتاريخ 07 ديسمبر 1991

وتسيطر سوناطراك حاليا على 80 % من إجمالي الإنتاج الجزائري من النفط الخام و43% في قطاع المناجم ، وبلغت نسبة إنتاج سوناطراك ما يقارب 39 % من إجمالي الإنتاج سنة 2005 لترتفع إلى 57% سنة 2008، وبلغت قيمة استثمارات سوناطراك خلال 2004–2008 ما قيمته 21 مليار دولار ، أما الغاز الطبيعي فقد بلغ إنتاج سوناطراك سنة 2004 ما يقارب 8,140 مليار متر مكعب ليشهد ارتفاعا سنة 2008 إلى 1,171 مليار متر مكعب.[1]

وفي سنة 2017 وقعت شركة سوناطراك على اتفاقية تعاون مع شركة Total لتعزيز الشراكة بين الطرفين مما قد يتجسد على هيئة مشاريع جديدة ضمن مجال الاستكشاف والإنتاج بما في ذلك الإطار التعاقدي الجديد لمشروع (تيميمون)، ومتابعة العمليات المشتركة في حقل" تين فويي تبنكورت "في إطار عقد جديد .وجاء في بيان لشركة سوناطراك نشرته على موقعها الرسمي أن الاتفاقية تهدف أيضا إلى توسيع التعاون في أنشطة أخرى، بما في ذلك الاستكشاف والبتروكيماويات والطاقة الشمسية والتنمية الدولية.

كما أعلنت سوناطراك عن خطة لرفع معدل إنتاجها من النفط بنسبة 14% خلال أربع سنوات، ومن المتوقع أن تنفق الشركة 9 مليار دولار بين عامي 2017 و2021 على عمليات التنقيب عن احتياطيات جديدة من النفط والغاز في البلاد.[2]

وقد جاء القانون العضوي 18–15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018، ليلغي القانون 84-17 الساري المفعول والذي أصبح لا يستجيب للمتطلبات الذي تفرضها المتغيرات والتطورات التي عرفتها بلادنا في المجال المالي والاقتصادي، حيث أدرج هذا القانون العضوي آليات جديدة لتسيير المالية العمومية التي تتمحور على مبدأ التسيير المتعدد السنوات للميزانية وكذا على تقييم النتائج بدلا من تقييم تسيير الوسائل المعمول به حاليا.[3]

## المطلب الرابع: الأزمة النفطية (2014) وتأثيراتها على الاقتصاد الجزائري

شهدت سنة 2014 انخفاض شديد في أسعار النفط حيث انهارت هذه الأسعار بصورة مفاجئة ومع قرار منظمة الأوبك في الاجتماع الأخير (27 نوفمبر 2014) على الابقاء على مستوى الإنتاج دون تخفيضه، عكس ما دفعت عليه الجزائر، أدى إلى انخفاض أسعار النفط بنسبة تريد عن 50%، حيث انخفض سعر البرميل من 110 دولار في جوان 2014 ليصل إلى أقل من 50 دولار بحلول منتصف شهر جانفي 2015، وبفعل هذا التطور

[1] Abdellatif benachenhou , « **Algérie :la modernisation maitresée** », Alpha design ,p 15-16

[2] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول 'أوابك'، **تقرير الأمين العام السنوي 2017 الرابع والأربعون**، ص 109.

[3] القانون العضوي رقم 18 -15 مؤرخ في 2سبتمبر سنة 2018، المتعلق بقوانين المالية. (الجريدة الرسمية رقم 53 الصادرة في 2سبتمبر سنة 2018)

السلبي على مستوى الأسعار أدى إلى انخفاض فادح في إيرادات تصدير النفط فقد تراجعت مداخيل صادرات النفط في الجزائر بحولي النصف تقريبا حيث لم تسجل سنة2015 سوى 32.7 مليار دولار مقابل 60.30 مليار دولار في عام 2014، وانخفضت إلى 24.1 مليار دولار في 2016 كما واصلت الانخفاض إلى غاية 18.7 مليار دولار خلال السبع أشهر الأولى من سنة 2017، ولمواجهة هذا الانخفاض والوفاء بالنفقات العامة لجأت الحكومة الجزائرية إلى صندوق ضبط الإيرادات الذي أدى ذلك إلى انخفاض موارده بشكل حاد حيث انخفضت موارده بنسبة 90% عند انخفاض أسعار النفط ذلك كون الجباية النفطية تعد المورد الأساسي لهذا الصندوق.[1]

**وسنقوم برصد بعض العوامل التي فرضت ضغوطا خانقة على النفط أدت إلى انخفاض سعره إلى أدنى مستوياته:[2]**

✓ ظهور إنتاج النفط الصخري التي أتاحته تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي وقد أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 4.2 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام، حيث بين عامي 2012 و2015 زادت الولايات المتحدة إنتاجها النفطي من عشرة ملايين إلى 14 مليون برميل يوميا، متخطية بذلك كلا من روسيا والسعودية على رأس قائمة الدول الأكثر إنتاجاً للبترول وذلك باستخدام تقنية إنتاج النفط الصخري هذا ما ساهم في حدوث تخمة من المعروض العالمي، حيث البرازيل أيضا من الدول التي زادت من إنتاجها للنفط خلال السنوات القليلة الماضية، فبين عامي 2013 و2015 ارتفع الإنتاج البرازيلي من 2.6 إلى ثلاثة ملايين برميل يوميا، وبحسب إحصاءات الأوبك فقد تم حفر 87 بئر في عام 2014.

✓ تغير في عوامل العرض والطلب حيث تأثرت أسواق النفط العالمية بارتفاع العرض على مستواه التوقع في المدى الطويل، وفي المقابل نجد أن انخفاض الطلب كان مدفوعا بتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي خاصة في منطقة اليورو، الصين وآسيا.

✓ ارتفاع سعر الدولار منذ جوان 2014 بما يزيد على 15% مقابل العملات الرئيسية بالقيمة المرجحة بأوزان التجارة، وعادة ما يؤدي ارتفاع سعر الدولار إلى ارتفاع تكلفة النفط بالعملة المحلية في البلدان التي تستخدم عملات غير مربوطة بالدولار، مما يؤدي إلى ضعف الطلب في هذه البلدان، وزيادة المعروض في البلدان المنتجة التي تستخدم عملات أخرى بخلاف الدولار، مثل روسيا والتي تقوم تكاليف مدخلاتها غالبا بالعملات المحلية.

✓ التغيير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك، حيث تؤثر منظمة الأوبك التي تتكون من ثلاث عشرة دولة بشكل مباشر على أسعار النفط، إذ لديها القدرة على التحكم بالأسعار عن طريق تغيير

[1] راهم فريد، بوركاب نبيل، مرجع سابق.
[2] نادية العقون، أسماء مخاليف، **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة تحليلية قياسية للفترة 1986-2017**-، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية ، العدد 01، ديسمبر 2018، ص156.

معدلات الإنتاج، حيث تتحكم الأوبك بـ 40% من إمدادات النفط في العالم، التي تمثل 70% من الاحتياطي العالمي.

✓ عودة إيران إلى تصدير النفط حيث بعد توقيع الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة "5+1"، والمكونة من الولايات المتّحدة وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا وألمانيا، تم رفع جزء كبير من العقوبات الدولية المفروضة على إيران، وبذلك تمكنت هذه الدولة من الوصول إلى أسواق النفط الدولية بشكل أسهل حيث ابتداءا من سنة 2016 قامت إيران بتصدير 1.26 مليون برميل يوميا.

✓ أرجع بعض المحللين الإقتصاديين والخبراء أن الانهيار الحالي لأسعار المحروقات إلى التسيير السياسي البحت، وانطلق هذا التفسير من مقالة الكاتب توماس فريدمان بعنوان "حرب المضخات"، وبنى في تحليله على افتراض وجود اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة السعودية من أجل خفض أسعار النفط والغاز مما سيؤثر سلبا على روسيا وإيران على اعتبارهما أكبر التضررين من هذا الانخفاض، ففي روسيا كان انخفاض النفط العامل الأبرز في تراجع الاقتصاد الروسي بنسبة 4.8% في عام 2015.

**الشكل رقم (08): تغيرات أسعار النفط في فترة صدمة جوان 2014**

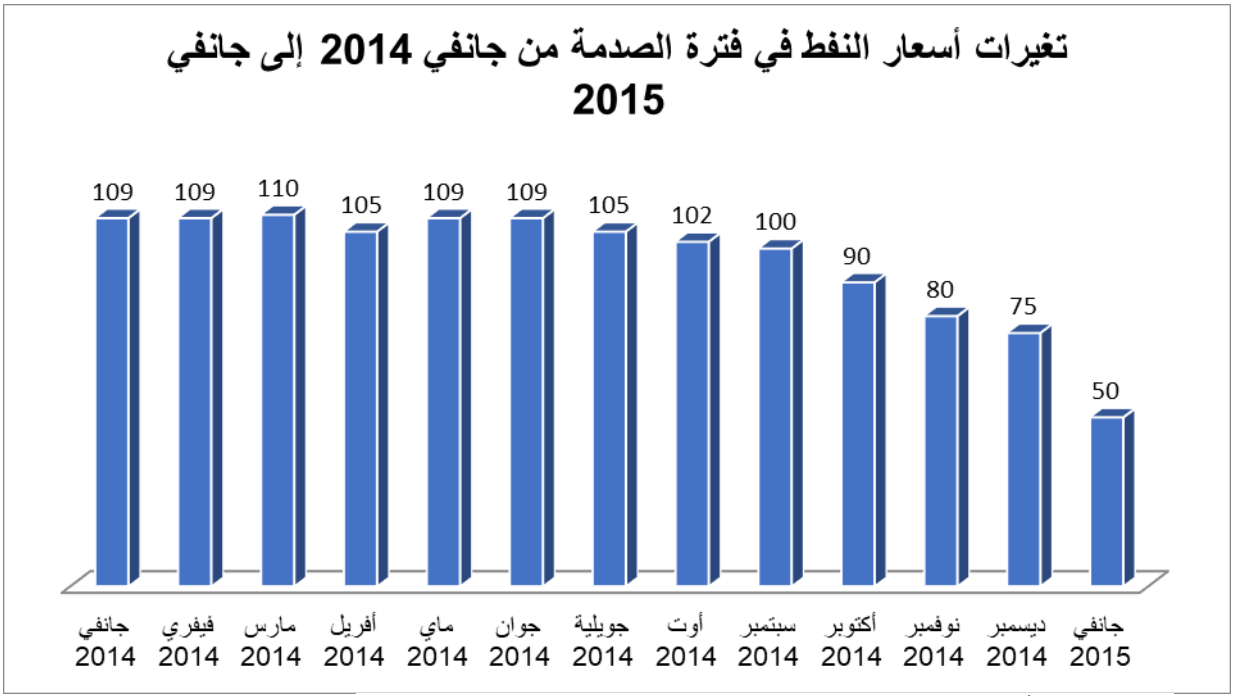


**المصدر:** انهيار أسعار النفط وتداعياته من موقع: http://www.aljazeera.net

الملاحظ أن أسعار النفط شهدت هبوطا مطردا منذ جوان 2014، حيث بعد ما كان سعر البرميل في حدود 110 دولارات للبرميل، انحدر إلى ما دون الخمسين دولار في الأيام الأولى في سنة 2015، وهذا الانخفاض كان بسبب ما يسمى "أساسيات السوق"، متمثلة في التفاعل بين العرض والطلب، فضلا عن قوة العملة الأميركية (الدولار) وتأثير نشاط المضاربين في الأسواق، لكن بعض المحللين يشكك في هذا الأمر ويربطه بعوامل

سياسية، إلا أن أغلب التحليلات تربط بين انحدار سعر الخام ووفرة المعروض في أسواق النفط، لا سيما من خارج الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وتحديدا ما يسمى طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة، وذكر تقرير لصندوق النقد الدولي أن وفرة الإمدادات أسهمت بنسبة 60% من الانخفاض المطرد للأسعار.

وبسبب هذا الانخفاض المتواصل سجلت الجزائر عجزا تجاريا لأول مرة منذ 15 عام بلغ 7.7 مليار دولار في النصف الأول من 2015، وهذا بسبب تراجع الصادرات وارتفاع الواردات، وتبعا لذلك انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 71% عوض 111% في النصف الأول لعام 2014.

والشكل التالي يبين التغير الشهري لأسعار البترول من جانفي 2014 إلى ديسمبر 2017.

**الشكل رقم (09):التغير الشهري لأسعار البترول من جانفي 2014 إلى ديسمبر 2017**

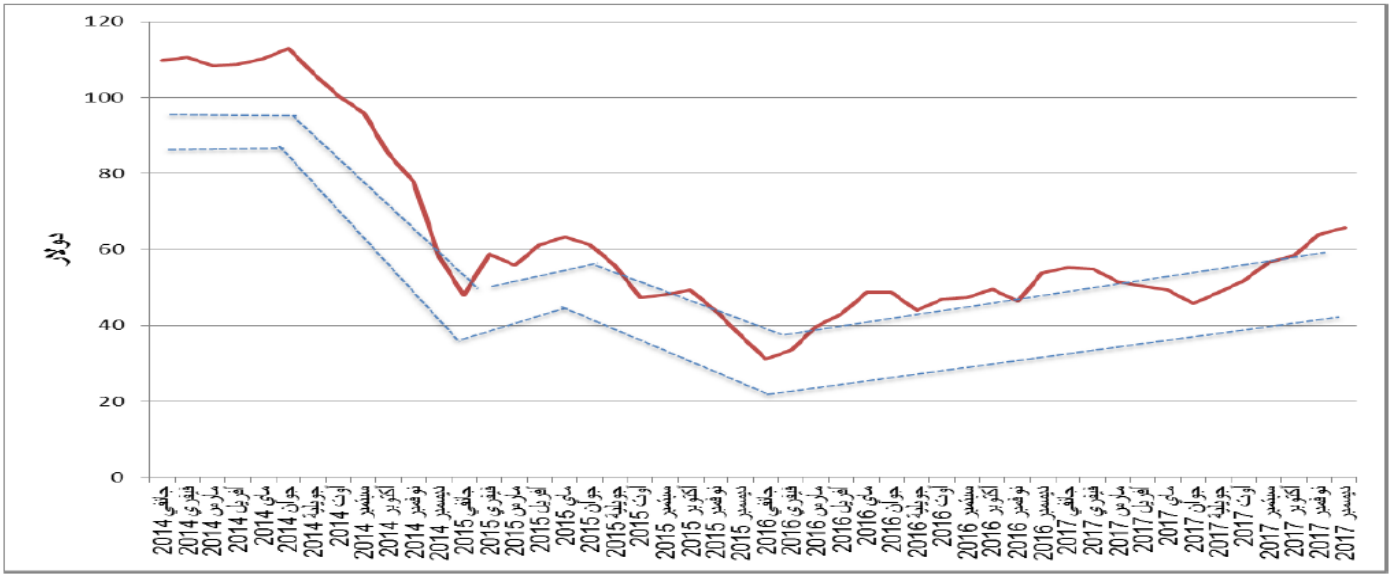


**المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 والتطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018.**

يبين التطور الشهري لأسعار البترول الاتجاه التنازلي والمتواصل لأسعار البترول إلى غاية ديسمبر 2017، حيث انتقل متوسط السعر الشهري للبترول من109.74 دولار للبرميل في جانفي 2014 ، إلى 57.98 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة، ثم إلى 31.10 دولار للبرميل في جانفي 2016، ومنذ ذلك الحين بدأت أسعار برميل البترول تتحسن لتصل إلى 53.97 دوار للبرميل في ديسمبر 2016 دولا ا ر للبرميل في ثم 65.74 دولار للبرميل في ديسمبر 2017.

أدى الانتعاش في أسعار البترول في 2017 ، بعد سنتين من الانخفاض المتواصل، إلى زيادة في قيمة الصادرات من المحروقات مقارنة بسنة 2016 بواقع 18.9% حيث انتقلت الصادرات من المحروقات من 27.92 مليار دولار في

2016 (12.47 مليار دولار في السداسي الأول و15.45 مليار دولار في السداسي الثاني)، إلى ما يقارب 33.20 مليار دولار في سنة 2017.

**ومن الآثار غير المرغوبة لتراجع أسعار النفط على الاقتصاد الوطني أهمها:**[1]

01. **انخفاض فادح في إيرادات تصدير النفط:** حيث تراجعت مداخيل صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف تقريبا، حيث لم تسجل في سنة 2015 سوى 35.27 مليار دولار مقابل 91.14 مليار دولار سنة 2014، (أي بانخفاض قدره 47.45%) ووفق الاحصائيات التي تمثل الفترة من جانفي إلى ماي 2016 بينت أن صادرات المحروقات تمثل ما نسبته 93% من الصادرات الإجمالية للجزائر بعدما كانت 97%.

02. **خسائر كبيرة في أرصدة المالية العامة:** بسبب الانخفاض الكبير في أسعار النفط تضاعف عجز الميزانية العامة تقريبا ليصل إلى 16% من إجمالي الناتج المحلي في 2015، وقد ارتفع هذا العجز في 2016 حيث سجل الميزان التجاري عجزا بقيمة 9.8 مليار دولار خلال الخمسة أشهر الأولى لـ 2016 مقابل 7.23 مليار دولار خلال الفترة نفسها من 2015 أي بارتفاع في العجز بـ35.5% حسب معطيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك.

03. لمواجهة الانخفاض في المداخيل النفطية والوفاء بالنفقات العامة لجأت الحكومة إلى صندوق ضبط الإيرادات، الذي انخفضت موارده بشكل حاد، حيث تراجع بـ 6714.1 مليار دج في الفترة الممتدة بين نهاية جويلية 2014 ونهاية جويلية 2015 أي انخفاض بـ33.3% على مدى 12 شهرا.

04. **عجز في الحسابات الخارجية :**حدث اتساع حاد في عجز الحساب الجاري بلغ 78.7 مليار دولار في النصف الأول من 2015 ، وهذا بسبب تراجع الصادرات وارتفاع الواردات، وتبعا لذلك انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 71 بالمائة.

05. **انخفاض احتياطيات الصرف :**بمقدار 35 مليار دولار في 2015 لتبلغ 143 مليار دولار، مقارنة بمستوى الذروة الذي بلغ 194 مليار دولار في 2013.

### 3.1. الإجراءات التي اتخذتها الجزائر في ظل الأزمة البترولية لسنة 2014:

لمواجهة الظرف الاقتصادي الصعب التي مرت به الجزائر بسبب الانخفاض المستمر والحاد لأسعار البترول، اتخذت الحكومة الجزائرية مجموعة من الإجراءات شملت ما يلي:

[1] عبد الحميد مرغيت، **تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، ص 3-4.

✓ كخط سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، فعلى سبيل المثال تراجع الدينار مقابل الدولار الأمريكي من 87.92 دج لكل دولار في 31-12-2014 ليصل إلى 107.17 دج لكل دولار في 05-11-2015، أي بمعدل انخفاض يقدر بـ17.96 %؛

✓ تكريس تدابير التقشف في النفقات العامة في قانون المالية والميزانية لعام 2016 بغرض خفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرات، حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8.8 %، كما انخفضت تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3 %، وانخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16 %، وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي ( تجميد مشاريع ترامواي ومستشفيات...) وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منها السيارات والاسمنت، وخفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة؛

✓ رفع بعض الرسوم بموجب قانون المالية لعام 2016 شملت أساسا رفع الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت، وفرض حقوق جمركية بـ 15% على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة.

## المبحث الثاني: واقع وأهمية قطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري

يعتبر قطاع المحروقات العمود الفقري لاقتصاد الجزائر، شأنه في ذلك شأن الدول العربية النفطية الأخرى، حيث ساهمت عائداته في حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة خلال العقود الأربعة الماضية، إذ يستخدم النفط كمصدر للطاقة ومادة أولية في الاستهلاك المحلي، وكذا مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، والميزانية العامة وتوفير النقد الأجنبي، وما يتبع ذلك من إنفاق الدخل المتولد عنه على سلسلة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

### المطلب الأول: أهمية قطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري

اكتشف البترول في الجزائر سنة 1953، ليبدأ استغلاله اقتصاديا سنة 1956، وقد كانت المخصصات المالية الموجهة للاستثمار في هذا القطاع كبيرة مقارنة بباقي القطاعات الأخرى وذلك بالنظر إلى أهميته من حيث المساهمة في تكوين الناتج ، وكذا حصة المحروقات من إجمالي الصادرات، كما أسهم في تنمية بعض الصناعات الإستخراجية و التكريرية ، غير أن هذا التطور الحاصل في هذا القطاع سرعان ما تراجع في بداية الستينيات وذلك بنسبة 50-60٪ ، نتيجة تخوف المعمرين من المستقبل.

تتمثل مزايا التفضيل لمنتوج النفط بين أنواعه في المزايا الطبيعية التي يمتاز بها كل نوع من أنواع البترول والتي تتدخل في تحديد إحدى مكونات قوته التنافسية ، **ويتميز البترول الجزائري خاصة بالخصائص التالية:**

**01. القرب من الأسواق:** إن الموقع الجغرافي للجزائر يعطيها أفضلية كبيرة لقربها من الأسواق الأوربية خاصة مقارنة بدول الشرق الأوسط، مما يجعل منتجاتها البترولية والغازية في وضع تنافسي أفضل، فمن ناحية البترول الخام وجدت الجزائر البترول الليبي منافسا لها بسبب قربة من موانئ التسليم الإيطالية، ومن ناحية الغاز الطبيعي يبقى المنافس الكبير للجزائر هو الغاز الروسي من حيث الاحتياطي (وسهولة نقله عبر الأراضي الأوروبية إلى شمال وشرق أوربا فيصبح أقل كلفة لأن عملية النقل تتم برا عبر أنابيب الغاز عكس الغاز الجزائري الذي يتم نقلة عبر الأنابيب البحرية.

**02.** النفط الجزائري يتميز بنوعية جيدة مقارنة بأنواع النفط المصدرة من قبل دول الأوبك: حيث يتضمن بترول الجزائر الأساسي المعروف بـ" صحاري بلند "خصائص ايجابية من حيث خلوه من الكبريت وتميزه مقارنة بالنفط العربي الخفيف، كما أنه قريب الشبه بنفط بحر الشمال.

والجدول التالي يبين مميزات الجودة بين أنواع مختلفة من البترول لبعض دول الأوبك.

**الجدول رقم (10): مقارنة بين البترول الجزائري وبعض النفط لدول الأوبك**

| البلد | نوع البترول | درجة الكثافة النوعية | نوع المنتجات البترولية المستخرجة | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | **خفيف** | **متوسط** | **ثقيل** |
| السعودية | متوسط | 34.2 | 20.5 | 31.00 | 48.50 |
| | ثقيل | 27.3 | 16.00 | 23.25 | 60.75 |
| الكويت | متوسط | 31.3 | 19.36 | 25.30 | 55.23 |
| إيران | متوسط | 34.3 | 22.25 | 30.25 | 47.50 |
| | ثقيل | 31.3 | 21.15 | 26.85 | 52.00 |
| العراق | خفيف | 36.1 | 25.00 | 30.60 | 44.4 |
| | متوسط | 34.0 | 22.00 | 28.00 | 50.0 |
| الجزائر | خفيف | 44.0 | 35 | 36 | 29 |
| نيجيريا | ثقيل | 27.1 | 12.00 | 40.00 | 48.00 |

**المصدر:** محمد أحمد الدوري، " **محاضرات في الاقتصاد البترولي**"، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1983، ص 12.

من خلال الأرقام الواردة في الجدول أعلاه تتضح الميزة النوعية للبترول الجزائري، إذ يتميز بدرجة كثافة عالية تجعله من بين أفضل النفط إنتاجا للمشتقات الخفيفة، إضافة إلى قلة نسبة الكبريت فيه وهي مميزات جيدة.

من هذه الميزة النوعية للبترول أصبح القطاع النفطي يشكل دورا أساسيا في الاقتصاد الجزائري، حيث تشكل العائدات المتأتية منه المحرك الأساسي لعملية التنمية وذلك من خلال الدور الرئيسي الذي تلعبه في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتشكيل الموارد الأساسية لموازناتها، التي تم استخدامها لتحديث وبناء الهيكل والبنية الأساسية التحتية، والداعم الرئيسي لاحتياطيات بنوكها المركزية من العملة الأجنبية.

## 1. تطور العائدات النفطية للجزائر للفترة 1971–2018

تتبع العائدات النفطية لأي دولة تحركات أسعار النفط في الأسواق العالمية، والجزائر كغيرها من البلدان النفطية شهدت عائداتها النفطية ديناميكية كبيرة طول فترة الدراسة الممتدة من 1971–2018، فلقد كان للتقلبات التي شهدتها أسعار النفط خلال المراحل التي مرت بها السوق النفطية وما لحقها من تداعيات على مستويات الإنتاج وحجم الصادرات النفطية انعكاسات واضحة على قيمة الصادرات النفطية الجزائرية.

ولعل البيانات السنوية المتعلقة بحركة أسعار النفط وقيمة الصادرات النفطية للجزائر تعطي صورة واضحة للعلاقة الطردية بينهما خلال مختلف المراحل التي مرت بها السوق النفطية.

**الجدول رقم (11): تطور العائدات النفطية الجزائرية تبعا لتطورات أسعار النفط خلال الفترة 1971–2018**

**الوحدة: *دولار للبرميل **مليون دولار**

| السنوات | 1973 | 1974 | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 | 1979 | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أسعار النفط* | 9.1 | 10.4 | 10.4 | 11.2 | 12.2 | 29.2 | 36 | 36 | 34.2 | 31.7 | 30.1 | 28.1 |
| العائدات النفطية** | **1522** | **4267** | **4295** | **4791** | **6780** | **8746** | **12971** | **12971** | **13066** | **11149** | **9655** | **9778** |
| السنوات | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 |
| أسعار النفط | 27.5 | 13 | 17.7 | 14.2 | 17.3 | 22.3 | 18.6 | 18.4 | 16.3 | 15.5 | 16.9 | 20.3 |
| العائدات النفطية | **9668** | **5161** | **6555** | **5725** | **6815** | **9588** | **8464** | **7885** | **6902** | **6335** | **6938** | **8826** |
| السنوات | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
| أسعار النفط | 18.7 | 12.3 | 17.5 | 27.6 | 23.1 | 24.3 | 28.1 | 36.0 | 50.6 | 61.0 | 69.1 | 94.5 |
| العائدات النفطية | **8352** | **5691** | **8314** | **14204** | **11736** | **12370** | **16476** | **23050** | **32882** | **38342** | **44481** | **53706** |
| السنوات | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | / | / |
| أسعار النفط | 61.0 | 77.5 | 107.5 | 109.5 | 105.9 | 96.3 | 49.5 | 40.8 | 52.4 | 69.8 | / | / |
| العائدات النفطية | **30584** | **38209** | **51405** | **48271** | **44462** | **40628** | **21751** | **18643** | **22355** | **26092** | / | / |

**source :OPEC, Annual statistical bulletin :1973-2019**

من خلال الجدول التالي نلاحظ أن العائدات النفطية خلال مرحلة السبعينات وبداية الثمانينيات قفزة قفزة قوية من 614 مليون دولار في سنة 1971 إلى 13066 مليون دولار في سنة 1981 أي بمعدل نمو بلغ أكثر من 21 مرة، وذلك نتيجة للارتفاع المستمر لسعر البترول بعد ما كان دولار للبرميل إرتفع إلى 36 دولار للبرميل وهذا ما يدل على العلاقة الطردية بين أسعار النفط والعائدات الناتجة عنه، غير أنه ومنذ سنة 1982 بدأت الأسعار في الإنخفاض وهذا ما أدى إلى انخفاض عائدات النفط إلى أدنى مستوياتها في سنة 1998 بـ 5691 مليون دولار بعدما انخفض سعر البرميل في هذه السنة إلى 12.3 دولار للبرميل.

وفي ضوء التطورات الكبيرة والمنحى التصاعدي الذي شهدته أسعار النفط خلال الفترة الممتدة ما بين 1999 و2014، ما عدى سنة 2001 و2009 التي عرفت بعض الإنخفاض، شهدت هذه الفترة معدلات نمو جد مرتفعة أين تضاعفت قيمة العائدات النفطية بأكثر من 6 مرات حيث سجلت سنة 2008 أعلى قيمة للعائدات النفطية بـ 53706 مليون دولار منذ سنة 1971 إلى غاية 2018 وذلك لأن أسعار النفط ارتفعت إلى 94.5 دولار للبرميل وهو أعلى سعر شهدته هذه الفترة، لكن بعد الأزمة النفطية لسنة 2014 بدأت أسعار النفط بالانخفاض وهذا ما تبعه انخفاض في قيمة العائدات النفطية لتصل في سنة 2016 إلى غاية 18643 مليون دولار ثم في سنة 2017 و2018 ارتفعت العائدات النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط

### 2. مساهمة الصادرات النفطية والصادرات غير النفطية في الصادرات الإجمالية لسنة 2000–2018:

تصدر الجزائر حوالي 540 ألف برميل يوميا كمتوسط من إنتاجها اليومي البالغ حوالي 1.1 مليون برميل يوميا، غير أن إنتاج النفط تراجع تدريجيا في السنوات القليلة الماضية بسبب التأخيرات المتكررة للمشروعات، وصعوبة اجتذاب شركات الاستثمار الأجنبية، ناهيك عن فجوات البنية التحتية والمشكلات الفنية، ويعتمد اقتصاد الجزائر بشكل كبير على عائدات الصادرات النفطية بحيث تمثل ما نسبته 95% من إجمالي الصادرات، [1]والجدول التالي يوضح تطور حجم الصادرات النفطية وحجم الصادرات خارج قطاع المحروقات من 2000 إلى 2018:

**الجدول رقم (12) : حجم الصادرات النفطية وغير النفطية في الجزائر من 2000 إلى 2018** الوحدة: المليار دولار

| السنوات | صادرات المحروقات | | صادرات خارج المحروقات | | الصادرات الإجمالية | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة | النسبة المئوية | القيمة | النسبة المئوية | القيمة | النسبة المئوية |
| 2000 | **21.06** | 97,27 | **0.59** | 2,73 | **21,65** | 100 |

[1] البنك الدولي، **أسعار النفط إلى أين**، الموجز الإقتصادي الفصلي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، العدد 07، جويلية 2016، ص 29.

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 100 | **19,09** | 2,93 | **0.56** | 97,07 | **18.53** | 2001 |
| 100 | **18,71** | 3,21 | **0.60** | 96,79 | **18.11** | 2002 |
| 100 | **24,46** | 1,92 | **0.47** | 98,08 | **23.99** | 2003 |
| 100 | **32,22** | 2,08 | **0.67** | 97,92 | **31.55** | 2004 |
| 100 | **46,33** | 1,60 | **0.74** | 98,40 | **45.59** | 2005 |
| 100 | **54,74** | 2,06 | **1.13** | 97,94 | **53.61** | 2006 |
| 100 | **60,6** | 1,63 | **0.99** | 98,37 | **59.61** | 2007 |
| 100 | **78,59** | 1,78 | **1.40** | 98,22 | **77.19** | 2008 |
| 100 | **45,18** | 1,70 | **0.77** | 98,30 | **44.41** | 2009 |
| 100 | **57,09** | 1,70 | **0.97** | 98,30 | **56.12** | 2010 |
| 100 | **72,888** | 1,68 | **1.227** | 98,32 | **71.661** | 2011 |
| 100 | **71,736** | 1,61 | **1.153** | 98,39 | **70.583** | 2012 |
| 100 | **64,377** | 1,63 | **1.050** | 98,37 | **63.327** | 2013 |
| 100 | **60,149** | 2,80 | **1.687** | 97,20 | **58.462** | 2014 |
| 100 | **34,566** | 4,30 | **1.485** | 95,70 | **33.081** | 2015 |
| 100 | **29,311** | 4,75 | **1.393** | 95,25 | **27.918** | 2016 |
| 100 | **35.09** | 5.38 | **1.89** | 94.61 | **33.20** | 2017 |

**المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm**

**الشكل رقم (10): تطور الصادرات الإجمالية والصادرات النفطية والصادرات غير النفطية خلال الفترة 2000-2017**

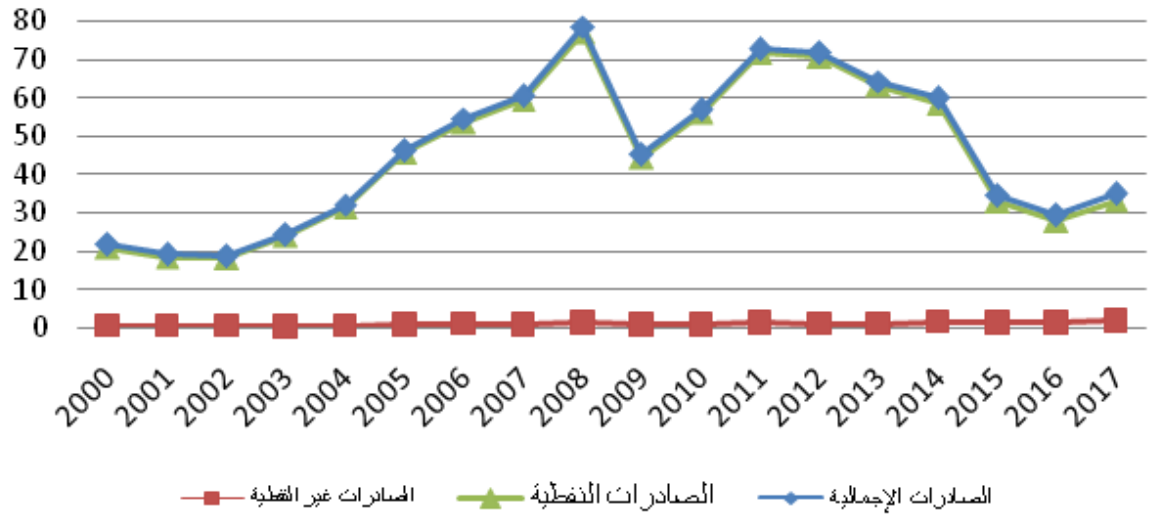


**المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق**

من خلال الجدول يتبين أن هيكل الصادرات الجزائرية يتركز في سلعة واحدة هي المحروقات طول فترة الدراسة بأكثر من 93.20% من إجمالي الصادرات، حيث تراوحت نسبتها في الفترة 2000-2018 ما بين 93.20% و98.39%.

حيث مثلت سنة 2002 أدنى حصيلة لها وذلك بـ 18.11 مليار دولار، ثم عرفت صادرات النفط عودة قوية حيث أصبحت تمثل النسبة الأكبر في هيكل الصادرات وذلك بعد المنحى التصاعدي الذي شهدته الذي استمر إلى غاية 2008 وفي هذه السنة سجلت الجزائر أعلى حصيلة بـ 77.19 مليار دولار، في حين أن الصادرات خارج قطاع المحروقات تبقى نسبها ضئيلة جدا ومساهمتها في إجمالي الصادرات على مر سنوات الدراسة تبقى ضعيفة جدا حيث لم تتعدى نسبة 6.80% بناتج 2.83 مليار دولار سنة 2018 وبلغت هذه النسبة أعلى قيمة للصادرات الكلية، ومنه يبقى مستوى الصادرات خارج قطاع المحروقات ضعيف جدا مقارنة بالصادرات النفطية التي تحتل نسبة كبيرة جدا تقارب 100%.

### 3.العلاقة بين نمو العائدات النفطية ونمو الناتج المحلي الداخلي

حقق الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر طيلة الفترة 2000-2018 معدلات نمو متباينة ومتناسبة مع أسعار النفط العالمية التي أثرت تأثيرا مباشرا على قيمة الصادرات النفطية، وهذا ما نتج عنه وجود علاقة طردية بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وقيمة العائدات النفطية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

**الجدول رقم (13): العلاقة بين نمو العائدات النفطية ونمو الناتج المحلي الداخلي خلال الفترة 2000-2018** **الوحدة:%**

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نمو العائدات النفطية | 70.8 | 17.4- | 5.4 | 33.2 | 39 | 42.6 | 16.6 | 16.01 | 20.73 | 40.1- |
| نمو الناتج المحلي الإجمالي | 0.6 | 3.3 | 7.0 | 16.1 | 17.1 | 23.0 | 12.6 | 10.0 | 18.4 | 9.5- |
| **السنوات** | **2010** | **2011** | **2012** | **2013** | **2014** | **2015** | **2016** | **2017** | **2018** | / |
| نمو العائدات النفطية | 24.93 | 34.53 | 6.09- | 7.89- | 8.61- | 46.5- | 14.3- | 19.9 | 16.71 | / |
| نمو الناتج المحلي الإجمالي | 20.3 | 21.1 | 10.9 | 2.7 | 3.5 | 3.0- | 4.8 | 6.2 | 8.6 | / |

**المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على الجدول () فيما يخص معدلات نمو العائدات النفطية، أما فيما يخص معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي فتم الإعتماد على الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء (ONS)**

لقد سجل الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2011 معدلات نمو متقلبة نحو الإرتفاع والإنخفاض الذي ترافق مع التقلب الذي شهدته العائدات النفطية لكن مرتفعة نسبيا بمعدل نمو متوسط يقدر بـ 11.66 % في حين كان متوسط معدل نمو سنوي للعائدات النفطية خلال نفس الفترة 20.77% وذلك نتيجة للتطور الكبير في العائدات النفطية خلال هذه الفترة بسبب ارتفاع أسعار النفط، إلا سنة 2009 حيث انخفضت قيمة العائدات بنسبة 43.05% مقارنة بعائدات سنة 2008 نتيجة لتداعيات الأزمة المالية، أدى هذا إلى انخفاض في قيمة الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بنسبة 9.5% مقارنة بسنة 2008.

ومع الأزمة النفطية التي شهدتها سنة 2014 أدى ذلك إلى هبوط في أسعار النفط ومنه انخفاض في قيمة العائدات النفطية وتسجيل لمعدلات نمو سلبية منخفضة طيلة السنوات الأخيرة في العائدات النفطية، حيث سجلت سنة 2015 أكبر نسبة منخفضة سلبية في معدل نمو العائدات النفطية (-46.5%) وهذا نتيجة لانخفاض أسعار النفط من 96.3 سنة 2014 إلى 49.5 دولار للبرميل سنة 2015، وبعد أن استرد الاقتصاد العالمي عافيته خلال عامي 2017 و2018 وبعودة العائدات النفطية للارتفاع عاد الناتج المحلي الإجمالي بدوره للارتفاع مسجلا معدلات نمو ايجابية.

والشكل التالي يبين نمو الناتج المحلي الإجمالي والعائدات النفطية في الفترة (2000-2018):

**الشكل رقم (11): نمو الناتج المحلي الإجمالي والعائدات النفطية خلال الفترة 2000-2018**

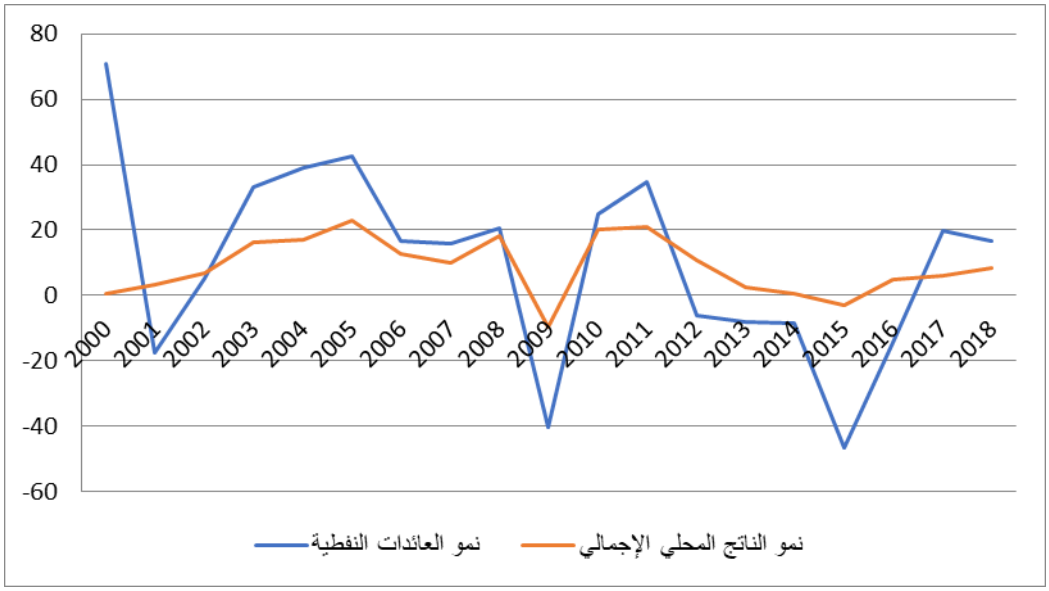


**المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء**

من الشكل السابق تتبين لنا العلاقة الطردية بين العائدات النفطية والناتج المحلي الإجمالي، حيث عند انخفاض أسعار النفط تسجيل العائدات النفطية معدلات منخضة أو سلبية وهذا ما يؤدي بالناتج المحلي الإجمالي إلى تسجيل معدلات منخفضة أو سلبية، وهذا ما يبينه المنحنى السابق.

## المطلب الثاني: إحتياطي المحروقات في الجزائر

حسب جمعية مهندسي النفط تعرف الإحتياطات النفطية بأنها تلك الكمية من النفط المتوقع والقابلة للإنتاج من مصادر بترولية مخزنة بباطن الأرض، وتشمل هذه الكمية على حجم النفط القابل للاستخراج وهي كميات النفط الخام المقدرة في مكامن النفط والتي يمكن استخراجها تحت القدرات المالية والتكنولوجية الحالية، ويقدر هذا الإحتياطي في وقت معين اعتمادا على أسس علمية ومعايير اقتصادية تؤكد أنه ذو ربحية وتجارية، تستخدم وحدة المليون برميل عادة في تقدير حجم الاحتياطي والإنتاج، يتغير تقدير احتياط البترول تبعا لعدة عوامل، يتم اعتماد تقديرات الاحتياطي على حجم ونوعية البيانات والمعلومات المتاحة في وقت معين والخاصة بنوع الخام المنتج والصخور الحاوية له ويمكن أن تتغير تلك المعلومات من وقت لآخر استنادا إلى نتائج الدراسات والبحوث المتنوعة ذات العلاقة بالدراسات النفطية.

يمثل تحديد حجم الإحتياطي البترولي للحقول عنصرا مهما في تقييم الحقول، لأنه يحدد أهميتها الإقتصادية ويعتمد عليه المحاسبون في تحديد معدل استهلاك الأصول الثابتة في الحقل لاحتساب الأرباح، كما يعتمد حجم

الإحتياطي على طرق الإنتاج المتبعة والتي غالبا ما تعتمد على طبيعة الطاقة الكامنة بالخزان البترولي والتي تحدد نوعية القوى الدافعة للبترول، إضافة إلى استخدام وسائل أخرى (طرق الإنتاج الثانوي) بهدف زيادة معدل الاستخراج وبالتالي زيادة الإحتياطي، وأخيرا يعتمد لاحتياطي القابل للإنتاج على معدلات الإستثمار في مراحل البحث والتنقيب وفي مراحل الإنتاج والتطوير.

إن تكاليف الإنتاج والنقل من منابعها إلى الأسواق العالمية هي التي تتحكم في النهاية في طاقة الإنتاج، حيث تختلف تكاليف استخراج النفط والغاز من موقع لآخر، ومن دولة لأخرى، حسب خصوصيات التراكيب الجيولوجية ومكوناتها، وما تحمله من النفط والغاز الطبيعي وطاقة إنتاج الآبار في الحقول وعمقه وكمية ونوعية النفط والغاز الطبيعي فيها.[1]

تتطلع الجزائر أن ترسي لنفسها مكانة أساسية كإحدى الدول النفطية الفاعلة، سواء ضمن منظمة الدول المصدرة للبترول أو في إطار السوق العالمية، غير أن دور أي دولة ووزنها يتحدد بما تملكه من إمكانيات نفطية ومزايا تنفرد بها، تجعل الأطراف المتعاملين معها (الزبائن) يطمئنون على استمرار العلاقات الاقتصادية ويقدرون المكاسب التي ستعود عليهم، هذا من جهة ومن جهة ثانية هو مدى أهمية هذه الإمكانيات وقدرة تأثيرها على سوق النفط الدولية. ولذلك، فمن المفيد جدا معرفة الإمكانات النفطية للجزائر من حيث حجم الاحتياطات لكل من البترول والغاز، وشبكة النقل التي تؤمن وصول المنتوجات إلى الزبائن، وميزة الموقع الجغرافي ونوعية البترول وغيرها، وهي كلها عوامل تلعب الدور الأساسي في تجارة النفط في سوق دولية تتسم بالتغير السريع والمنافسة بين عدة منتجين وعدة مستهلكين.

**01. الاحتياطات من المحروقات:** لا بد عند التكلم عن الاحتياطات النفطية أن نعرف:[2]

- **الاحتياطات المؤكدة أو المبرهنة:** وهي الكميات التي قدرت على أساس علمي، وعرف تواجدها، والممكن استخراجها واستغلالها اقتصاديا بالإمكانيات التقنية المتاحة حاليا.
- **الاحتياطات المحتملة:** وهي الكميات المكتشفة وغير المقدر كمياتها بصورة دقيقة ونهائية، ويعتمد في احتمال وجودها على الطرق الجيولوجية لطبقات الأرض مع إمكانية حفر بئر تجريبي لإثبات تواجدها والتي يتوقف استغلالها على التطور التقني والظروف الاقتصادية المستقبلية.
- **الاحتياطات الممكنة:** وهي الكميات المتوقع تواجدها لكن لم يحفر أي بئر لإثباتها، وتستند توقعات الإنتاج الممكنة على الخصائص الجيولوجية والجيوفيزيائية لمناطق أخرى مجاورة أو مشابهة لها معروفة بإنتاجها للبترول

[1] محمد ماضي، كمال ديب، مرجع سابق، ص 93-40.
[2] عيسى مقليد، مرجع سابق، ص 42.

أو الغاز؛ و في تقدير الاحتياطات لأي دولة أو عالميا يتم التغاضي عن الاحتياطات المحتملة والممكنة، ولهذا لا يؤخذ بعين الاعتبار إلا بالاحتياطات الأكيدة.

أما حساب المدة المتوقعة من عمر النفط أي مدة الإنتاج، فيختلف حسب جهات التقدير ومستوى الاستهلاك السنوي والاكتشافات الجديدة المحققة سنويا.

**01.01.احتياطات النفط الخام المؤكد:** تحتل الجزائر المركز السابع عربيا في احتياطي النفط الخام المؤكد، الذي يصل إلى 12.2 مليار برميل الذي يمثل نسبته 1.71% من الحصة الإجمالية للدول العربية، وما نسبته 0.98% من إجمالي الإحتياطي العالمي من النفط المؤكد، حسب التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوابك) 2018، حيث تتصدر السعودية المرتبة الأولى الدول العربية بأكبر احتياطي مؤكد يصل إلى 263.9 مليار برميل الذي يمثل ما نسبته 37.49% من الحصة الإجمالية للدول العربية، وما نسبته 21.39% من إجمالي الإحتياطي العالمي من النفط المؤكد، وتليها العراق بنحو 143.4 مليار برميل، وتحتل الكويت المرتبة الثالثة بـ 101.5. مليار برميل.[1]

والجدول التالي يبين ترتيب الدول عربيا حسب الإحتياطات المؤكدة من النفط الخام لسنة 2018

**الجدول رقم(14) ترتيب الدول عربيا حسب الإحتياطات المؤكدة من النفط الخام لسنة 2018**

| المرتبة | الدول | الإحتياطات المؤكدة من النفط الخام (مليار برميل) | الإحتياطات المؤكدة من النفط الخام من إجمالي العالم ( %) | الحصة من إجمالي الدول العربية (%) |
|---|---|---|---|---|
| 01 | السعودية | 267.0 | 21.39 | 37.49 |
| 02 | العراق | 145.0 | 11.62 | 20.36 |
| 03 | الكويت | 101.5 | 8.13 | 14.25 |
| 04 | الإمارات | 97.8 | 7.84 | 13.73 |
| 05 | ليبيا | 48.4 | 3.87 | 6.79 |
| 06 | قطر | 25.2 | 2.02 | 3.54 |
| 07 | الجزائر | 12.2 | 0.98 | 1.71 |

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، التقرير الإحصائي السنوي 2019.

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **08** | مصر | 3.2 | 0.26 | 0.45 |
| **09** | سورية | 2.5 | 0.20 | 0.35 |
| **10** | تونس | 0.4 | 0.03 | 0.06 |

**المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، التقرير الإحصائي السنوي 2019**

يتبين من الجدول السابق حسب آخر البيانات المتعلقة بالاحتياطات العالمية من الخام الصادرة من أكبر الهيئات الدولية على غرار منظمة الطاقة الدولية، أن جل الإحتياطات النفطية العالمية توجد بحوزة دولة تابعة لمنظمة الأوبك، ونتيجة لذلك أخذت العديد من الأصوات تنادي بضرورة الخروج للإعتماد الكلي على نفط الشرق الأوسط بسبب تخوف الدول المستوردة للنفط على الهيمنة العربية على البترول، وتعويض التأثير المتنامي لمنتجي الخام في منطقة الشرق الأوسط حثت دول من خارج الأوبك في إفريقيا ودول الإتحاد السوفياتي من زيادة طاقات الإنتاج بصورة ملحوظة.

**الشكل (12) ترتيب الدول عربيا حسب احتياطات النفط المؤكدة لسنة 2018**

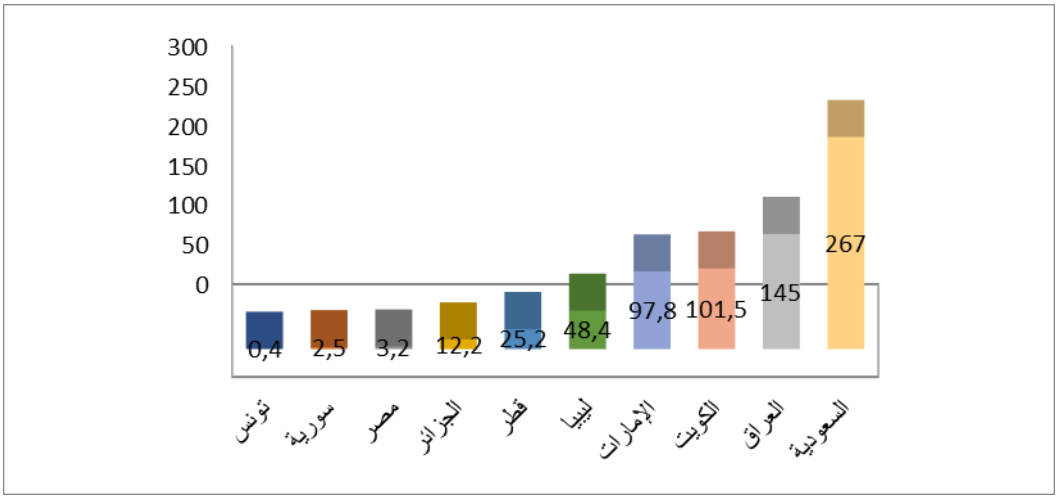


**المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول السابق**

كما تعتبر الجزائر من أهم منتجي النفط باحتلالها المرتبة السابعة عربيا حسب الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام والمرتبة السادسة عشر عالميا، والجدول التالي يبين احتياطي النفط المؤكد في الجزائر في الفترة 2000-2018.

**الجدول رقم (15): تطور احتياطي النفط المؤكد في الجزائر خلال الفترة 2000–2018 الوحدة: مليون برميل**

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| إحتياطات النفط المؤكدة | 11314 | 11314 | 11314 | 11800 | 11350 | 12270 | 12200 | 12200 | 12200 | 12200 |
| **السنوات** | **2010** | **2011** | **2012** | **2013** | **2014** | **2015** | **2016** | **2017** | **2018** | / |
| إحتياطات النفط المؤكدة | 12200 | 12200 | 12200 | 12200 | 12200 | 12200 | 12200 | 12200 | 12200 | / |

**المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، التقرير الإحصائي السنوي 2019**

الجدول السابق يبين أن احتياطي النفط المؤكد شهد جمودا نسبيا في الفترة 2000–2005 حيث لم ينمو حجم الاحتياطات المؤكدة إلا بنسبة قليلة جدا، لكن في الفترة 2005–2018 عرفت الإحتياطات النفطية المؤكدة استقرارا تاما في المستوى 12200 مليون برميل رغم الزيادة المستمرة في إنتاج النفط ويعود ذلك إلى العدد المحتشم من الإكتشافات النفطية الجديدة نتيجة السياسة الغير محفزة على الشراكة مع الشركات الأجنبية بالرغم من الجهود المبذوبة في هذا المجال حيث في هذه الفترة عدد الإكتشافات قدرت بـ 152 إكتشاف للنفط، والجدول التالي يبين تطور عدد الإكتشافات في الفترة 2000–2018.

**الجدول رقم (16): تطور الإكتشافات النفطية في الجزائر خلال الفترة 2000–2018**

| السنوات | الإكتشافات | السنوات | الإكتشافات | السنوات | الإكتشافات |
|---|---|---|---|---|---|
| **2000** | 8 | **2007** | 5 | **2014** | 18 |
| **2001** | 3 | **2008** | 2 | **2015** | 10 |
| **2002** | 3 | **2009** | 4 | **2016** | 17 |
| **2003** | 3 | **2010** | 14 | **2017** | 20 |
| **2004** | 3 | **2011** | 10 | **2018** | 15 |
| **2005** | 5 | **2012** | 8 | / | / |
| **2006** | 12 | **2013** | 12 | / | / |

**المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، التقرير الإحصائي السنوي 2019**

إن ثبات الإحتياطي النفطي المؤكد في الجزائر منذ سنة 2006 والإكتشافات المحتشمة للشركات الناشطة في السوق الجزائرية بالشراكة مع سونطراك، وبالنظر إلى التغييرات الجديدة على الساحة الدولية في مجال النفط والطاقة يطرح عدة تحديات أمام السلطات العامة ومنها إمكانية إستغلال إحتياطي النفط الغير تقليدي (النفط الصخري) لتغطية التراجع والجمود في احتياطي النفط التقليدي وذلك بسبب انخفاض الأسعار خاصة منذ سنة 2014 (الأزمة النفطية) من جهة وتزايد الإستهلاك الداخلي للطاقة من جهة ثانية.

كما تعتبر الجزائر من أهم منتجي النفط باحتلالها المرتبة الخامسة عربيا والمرتبة 16 عالميا، وقد عرف الإنتاج النفطي في الجزائر تزايدا مطردا في الفترة التي تلت مرحلة التأميمات نتيجة الإعتماد عليه كركيزة للإقتصاد الوطني خاصة بعد الإرتفاع الكبير في أسعار النفط هذا ما شجع على الاستثمار بشكل أكبر في قطاع المحروقات، والجدول التالي يبين تطور الإنتاج النفطي خلال الفترة 2000-2018.

**الجدول رقم (17): تطور الإنتاج النفطي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 الوحدة: ألف برميل يوميا**

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| إنتاج النفط | 796 | 796.6 | 729.9 | 942.4 | 1311.4 | 1352 | 1368.8 | 1371.6 | 1356 | 1216 |
| **السنوات** | **2010** | **2011** | **2012** | **2013** | **2014** | **2015** | **2016** | **2017** | **2018** | / |
| إنتاج النفط | 1189.8 | 1161.6 | 1203.0 | 1203.0 | 1193.0 | 1157.0 | 1020.3 | 993.0 | 970.0 | / |

**المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، التقرير السنوي الإحصائي 2019.**

من خلال الجدول يتبين لنا أن إنتاج النفط شهد انخفاضا في السنوات 2000-2002 حيث بلغ 796 ألف برميل يوميا، ليرتفع في سنة 2015 إلى مستوى 1157.0 ألف برميل يوميا أي بنسبة زيادة قدرها 36.91%، حيث بقي مستوى الإنتاج شبه مستقر بمتوسط 1238.62 ألف برميل يوميا في الفترة 2003-2015، وهي الفترة التي تخللها صدور القانون 05-07 والذي يدعم بشكل كبير النشاط الاستكشافي والاستثمار في الشركات الأجنبية، مع تسجيل بعض الطفرات في الإنتاج التي فاقت 1.35 مليون برميل يوميا خلال السنوات 2007 و2008 وهي السنوات التي وصلت فيها أسعار النفط إلى مستويات قياسية، ليعاود مستوى الإنتاج الإنخفاض واستمر هذا الإنخفاض إلى غاية 2018 حيث سجلت هذه السنة 970.0 ألف برميل يوميا.

02.01.**الإحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي**: جاءت الجزائر في المركز الرابع عربيا حسب التقرير السنوي الإحصائي لسنة 2019 الصادر من منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، إذ يصل احتياطيها المؤكد من الغاز الطبيعي إلى 4.5 تريليون متر مكعب، وبنسبة 8.26% من الحصة الإجمالية للدول العربية، وما

نسبته 2.23% عالميا، تبعها العراق بحوالي 3.72 تريليون متر مكعب، وبنسبة 1.85% عالميا، حيث تتصدر قطر المرتبة الأولى الدول العربية بأكبر احتياطي مؤكد يصل إلى 23.86 تريليون متر مكعب الذي يمثل ما نسبته 43.73 % من الحصة الإجمالية للدول العربية، وما نسبته 11.83% من إجمالي الإحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي المؤكد.[1]

الجدول والشكل التاليين يبينان ترتيب الدول عربيا حسب الإحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي

**الجدول رقم (18): ترتيب الدول عربيا حسب الإحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي لسنة 2018** الوحدة: تريليون متر مكعب

| المرتبة | الدول | الإحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي (مليار برميل) | الإحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي من إجمالي العالم ( %) | الحصة من إجمالي الدول العربية (%) |
|---|---|---|---|---|
| 01 | قطر | 23.86 | 11.83 | 43.73 |
| 02 | السعودية | 9.06 | 4.50 | 16.62 |
| 03 | الإمارات | 6.09 | 3.02 | 11.16 |
| 04 | الجزائر | 4.50 | 2.23 | 8.26 |
| 05 | العراق | 3.72 | 1.85 | 6.83 |
| 06 | مصر | 2.22 | 1.10 | 4.07 |
| 07 | الكويت | 1.78 | 0.88 | 3.27 |
| 08 | ليبيا | 1.50 | 0.75 | 2.76 |
| 09 | سورية | 0.58 | 0.14 | 0.52 |
| 10 | البحرين | 0.19 | 0.10 | 0.35 |

**المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، التقرير الإحصائي السنوي 2019**

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، التقرير الإحصائي السنوي 2019.

**الشكل رقم (13):ترتيب الدول عربيا حسب الإحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي لسنة 2018**

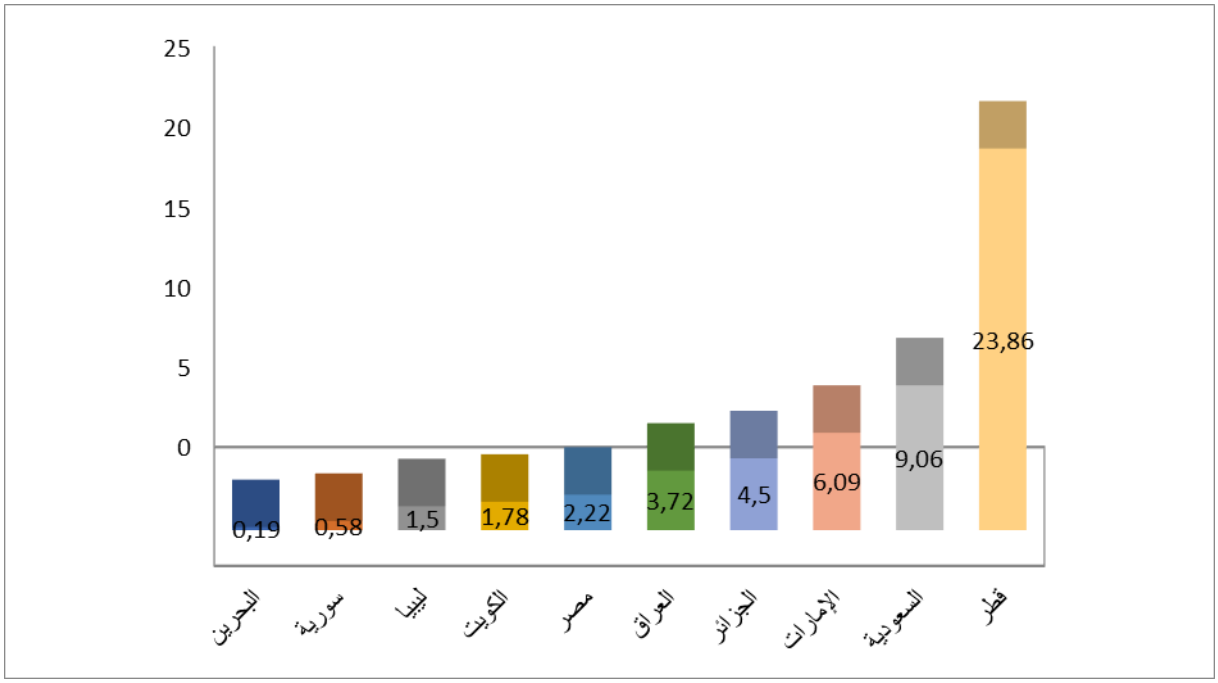


**المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول السابق**

حيث بالنسبة للغاز نشير أنه لا بد من التفريق بين الإنتاج الفعلي والإنتاج المسوق، إذ يختلف الغاز عن البترول باعتبار أن كل الإنتاج من الغاز لا يسوق بالضرورة ولأسباب تقنية لا يمكن تخزينه، بل يعاد ضخه في حقول الغاز أو يتم حرق جزء كبير منه مما يمثل خسارة كبيرة للدولة المنتجة، وبالتالي ففي حساب إنتاج الغاز يؤخذ بعين الاعتبار الغاز المسوق فقط، أي بعد حذف الكميات التي يعاد ضخها أو التي يتم حرقها.

والجدول التالي يبين تطور احتياطي الغاز الطبيعي في لجزائر خلال الفترة 2000-2018.

**الجدول رقم(19): تطور احتياطي الغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 الوحدة: مليار متر مكعب**

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| إحتياطات الغاز الطبيعي | 4523 | 4523 | 4523 | 4545 | 4545 | 4504 | 4504 | 4504 | 4504 | 4504 |
| **السنوات** | **2010** | **2011** | **2012** | **2013** | **2014** | **2015** | **2016** | **2017** | **2018** | / |
| إحتياطات الغاز الطبيعي | 4504 | 4504 | 4504 | 4504 | 4504 | 4504 | 4504 | 4504 | 4504 | / |

**المصدر: منظمة الأقطار العربية لامصدرة للبترول (أوبك)، التقرير الإحصائي السنوي 2019**

يلاحظ من الجدول ثبات نسبي في الإحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي ولم تتغير بشكل ملحوظ وفي المقابل انخفاض في الإنتاج ابتداءا من سنة 2005.

**تصنيع الغاز الطبيعي في الجزائر**: تعتبر صناعة تحويل الغاز الطبيعي إلى سوائل من الصناعات الناشئة في استثمار الغاز لإنشاء الوقود السائل مثل النافثا والديزل، وتسعى الجزائر إلى اقتناء هذه الصناعة بالإضافة إلى تطوير صناعة الميثانول ضمن توجهاتها لتنويع منتجاتها المخصصة للتصدير لزيادة المردود المالي لدعم الاقتصاد الوطني، وفي هذا الإطار تجري دراسة إنشاء مصنع GTL في منطقة حوض إليزي وبالتحديد في منطقة تنهريت.

هذا وترتكز الصناعة البتروكيماوية في الجزائر على مجمعين:[1]

الأول: في المنطقة الصناعة بأرزيو، تبلغ طاقته الإنتاجية 100ألف طن/سنة من مادة الميثانول، و23 ألف طن/سنة من الرتنجات (Risine)الاصطناعية.

أما الثاني: في المنطقة الصناعية بسكيكدة، ويحتوي على وحدات لإنتاج الاثيلين بطاقة 120 آلف طن/سنة، و البولي اثيلين منخفض الكثافة بطاقة 48 ألف طن/سنة البولي فينيل كلوريد PVC بطاقة 35 ألف طن/سنة.

لقد بلغ إجمالي إنتاج مجمعات الغاز الطبيعي من الغاز المسيل وغاز البترول المسال ما يعادل 32.7 مليون TEP خلال سنة 2006، ويتم إنتاج الغاز المسال في أربعة مصانع تبلغ طاقتها التصميمية 3.43 مليون م3 في السنة.

## المطلب الثالث: أهمية العائدات النفطية بالنسبة للمديونية الخارجية والإحتياطات الأجنبية

لقد عانت الجزائر كغيرها من الدول النامية من ضعف القدرات الإنتاجية والإدخارية خلال مراحلها الأولى للتنمية، الأمر الذي دفعها إلى اللجوء إلى الاستدانة بغية تنفيذ السياسة الاقتصادية المتبعة منذ سنة 1970 والقائمة على الصناعات المصنعة، من خلال استيراد التكنولوجيا والمساعدات التقنية الأجنبية، والمواد الأولية مراهنة في ذلك على عوائدها النفطية.

[1] بلمقدم مصطفى وآخرون، **الغاز الطبيعي في الجزائر: آفاق واعدة وتحديات**، مجلة التنظيم والعمل، العدد 04- جوان 2013، ص07.

### 1. أهمية العائدات النفطية على المديونية الخارجية:

نتيجة لانهيار أسعار النفط خلال منتصف الثمانينات بالشكل المفاجئ والسريع والذي أدى إلى انخفاض العائدات المتأتية من تصدير النفط، بالإضافة عدم وجود إستراتجية واضحة لإدارة هذه القروض، وجدت الجزائر نفسها مجبرة من جديد للجوء إلى الاقتراض لتمويل الاستهلاك والاستثمار في بعض المشاريع .وكانت القروض في أغلبها تجارية قصيرة الأجل وبشروط غير ملائمة تماما، مما رفع من حجم المديونية الخارجية إلى مستويات لا يمكن للاقتصاد الجزائري أن يتحملها بانتقالها من مستوى 15.9 مليار دولار سنة 1984 إلى 29.5 مليار دولار سنة 1994، والتي حددت في النهاية مساره فيما بعد، وذلك حين لجأت الجزائر مضطرة إلى صندوق النقد الدولي، قصد إعادة جدولة ديونها والخضوع بالتالي لشروطه القاسية والتي تتناقض في مجملها مع ما كانت تؤمن به الجزائر، وقد استمر رصيد الدين في الإرتفاع إذ تجاوز حاجز 30 مليار دولار خلال الفترة 1995-1998.[1]

الجدول والشكل التالي يبين تطور المديونية الخارجية خلال السنوات 2000-2018

**الجدول رقم(20): تطور المديونية الخارجية خلال الفترة 2000-2018 الوحدة: مليار دولار**

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عائدات النفط الخام | 14.20 | 11.73 | 12.37 | 14.47 | 23.05 | 32.88 | 38.34 | 44.48 | 53.70 | 30.58 |
| المديونية الخارجية | 25.30 | 24.20 | 22.642 | 23.353 | 21.821 | 17.191 | 5.603 | 5606 | 5.585 | 6.413 |
| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | / |
| عائدات النفط الخام | 38.20 | 51.40 | 48.27 | 44.46 | 40.62 | 21.75 | 18.64 | 22.35 | 26.09 | / |
| المديونية الخارجية | 6.680 | 4.405 | 3.676 | 3.396 | 3.735 | 3.021 | 3.849 | 3.989 | 4.042 | / |

**Ressource : annuel buletins statistiques, bank of algeria, 2000-2018**

[1] ابراهيم بلقلة، مرجع سابق، ص 138.

**الشكل رقم (14): تطور المديونية الخارجية للجزائر في الفترة 2000-2018**

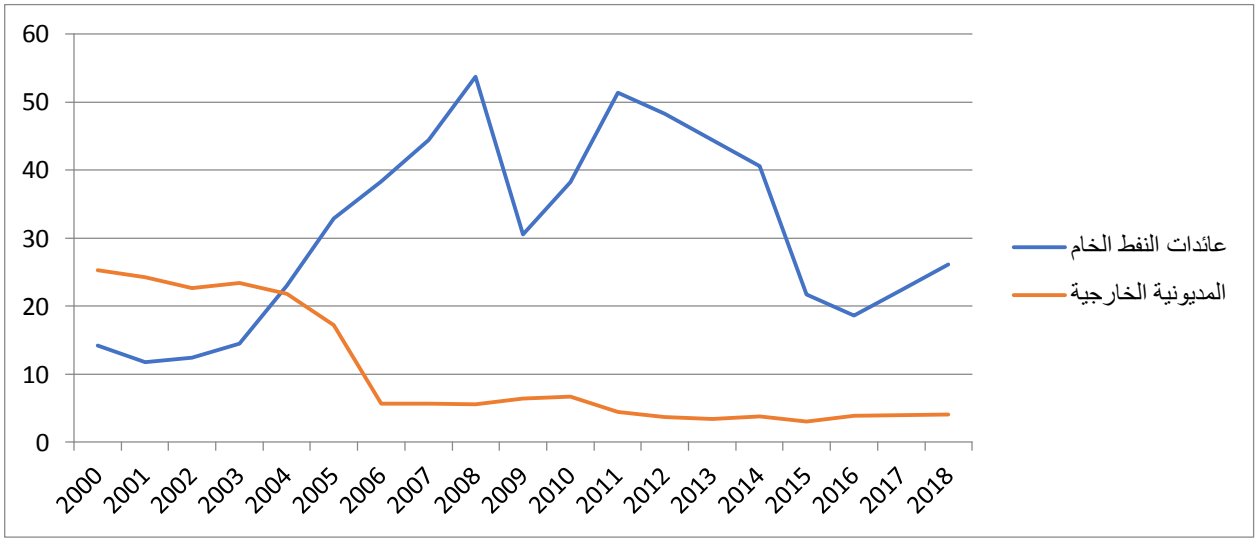


**المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول السابق**

يظهر في الجدول والشكل أعلاه بأن مستوى الديون الخارجية بدأ بالانخفاض ابتداءا من سنة 2001، إذ بعدما كان حجم المديونية الخارجية في سنة 2000 يقدر بـ25.30 مليار دولار انخفض حجم المديونية بشكل ملفت حيث وصل إلى مستوى 5.603 مليار دولار في سنة 2006 أي بنسبة تراجع بلغت 76.80 % وذلك بفضل عملية التسديد المسبق للديون مستغلة عملية ارتفاع العائدات النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام، لتعرف بعض الاستقرار بعد ذلك إلى غاية سنة 2011، حيث كلما ارتفعت العائدات النفطية انخفض حجم المديونية الخارجية ليستمر في الانخفاض إلى أن وصل 3.676 مليار دولار واستقر بعد ذلك إلى غاية 2018.

من خلال ما سبق نستنتج أن حجم المديونية الخارجية للجزائر كانت مرتفعة في الفترة التي كانت فيها عائدات صادرات النفط الخام منخفضة بشكل كبير، بينما كل ما ارتفعت عائدات الصادرات النفطية تمكنت السلطات العمومية من التسديد المسبق لجل ديونها الخارجة في ظل الوفرة المالية، وعليه فإن عائدات الصادرات النفطية له تأثير على المديونية الخارجية.

### 2. أهمية العائدات النفطية على تكوين الإحتياطات الأجنبية:

يسمى احتياطي النقد الأجنبي باحتياطي الفوركس بالمعنى الحرفي الدقيق للكلمة الودائع والسندات من العملات الأجنبية فقط التي تحتفظ بها البنوك المركزية والسلطات النقدية.

وباعتبار أن حصيلة الصادرات النفطية تشكل الحصة الأكبر من إجمالي الصادرات في الجزائر، فمن البديهي أن تكون عائدات النفط المغذي الرئيسي للاحتياطات الأجنبية، هذه الأخيرة اتبعت مسارا يتماشى في معظمه مع تطور العائدات النفطية على طول فترة الدراية (2018-2000).

والجدول التالي: يبين تطور الإحتياطات النفطية والعائدات النفطية في الفترة (2018-2000)

**الجدول رقم (21) : تطور الاحتياطات النفطية والعائدات النفطية خلال الفترة 2000-2018** **الوحدة: مليار دولار**

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العائدات النفطية | 14.20 | 11.70 | 12.37 | 16.47 | 23.05 | 32.88 | 38.34 | 44.48 | 53.70 | 30.58 |
| نسبة التغير | 70.8 | 17.4- | 5.4 | 33.2 | 39 | 42.6 | 16.6 | 16.01 | 20.73 | 40.1- |
| الاحتياطات الخارجية | 13.55 | 19.62 | 25.15 | 35.45 | 45.69 | 59.17 | 81.46 | 114.97 | 148.10 | 155.11 |
| نسبة التغير | 120.68 | 44.79 | 28.18 | 40.95 | 28.88 | 29.50 | 37.67 | 41.13 | 28.81 | 4.73 |
| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | / |
| العائدات النفطية | 38.20 | 51.40 | 48.27 | 44.46 | 40.62 | 21.75 | 18.64 | 22.35 | 26.09 | / |
| نسبة التغير | 24.93 | 34.53 | 6.09- | 7.89- | 8.61- | 46.5- | 14.3- | 19.9 | 16.71 | |
| الاحتياطات الخارجية | 170.46 | 191.37 | 200.58 | 201.43 | 186.35 | 150.59 | 120.79 | 104.85 | 87.38 | / |
| نسبة التغير | 9.89 | 12.26 | 4.81 | 0.42 | 7.48- | 19.18- | 19.78- | 13.19- | 16.66- | |

**المصدر: قوانين المالية للسنوات 2000-2018**

من خلال الجدول السابق تظهر العلاقة الكبيرة بين العائدات النفطية وحجم الإحتياطات الأجنبية في الجزائر حيث شهدت الاحتياطات الأجنبية ارتفاعا كبيرا في الفترة من 2000 إلى 2013 وذلك بسبب ارتفاع لعائدات النفطية في نفس الفترة حيث انتقلت الاحتياطات الأجنبية من 13.55 مليار دولار في سنة 2000 إلى 201.44 مليار دولار في سنة 2013، لكن بحدوث الطفرة النفطية في 2014 و 2015 حيث انخفضت أسعار المحروقات إلى 96.3 دولار للبرميل و 49.5 دولار للبرميل على التوالي هذا ما أدى إلى تراجع إيرادات الصادرات النفطية بـ 8.61 % و46.50% لتتراجع كذلك الاحتياطات الأجنبية حيث بلغت سنة 2014 رصيد 186.35 مليار دولار وخلال سنة 2015 رصيد 150.59 مليار دولار أي أنها انخفضت بنسبة 7.48% و19.18% وكلما انخفضت قيمة العائدات النفطية أدى بدوره هذا الانخفاض إلى تراجع في حجم الاحتياطات النفطية، وهذا ما

يؤكد العلاقة الطردية بين العائدات النفطية وحجم الاحتياطات الأجنبية،كما تعتبر إيرادات الصادرات النفطية المغذي الرئيسي لحجم الاحتياطات الأجنبية من جهة واللجوء إلى السحب منها لتغطية العجز المالي الذي وقع فيه الاقتصاد بسبب تداعيات الأزمة النفطية من جهة أخرى.

**الشكل رقم (15): نسبة التغير في العائدات النفطية والإحتياطات الأجنبية خلال الفترة 2000-2018**

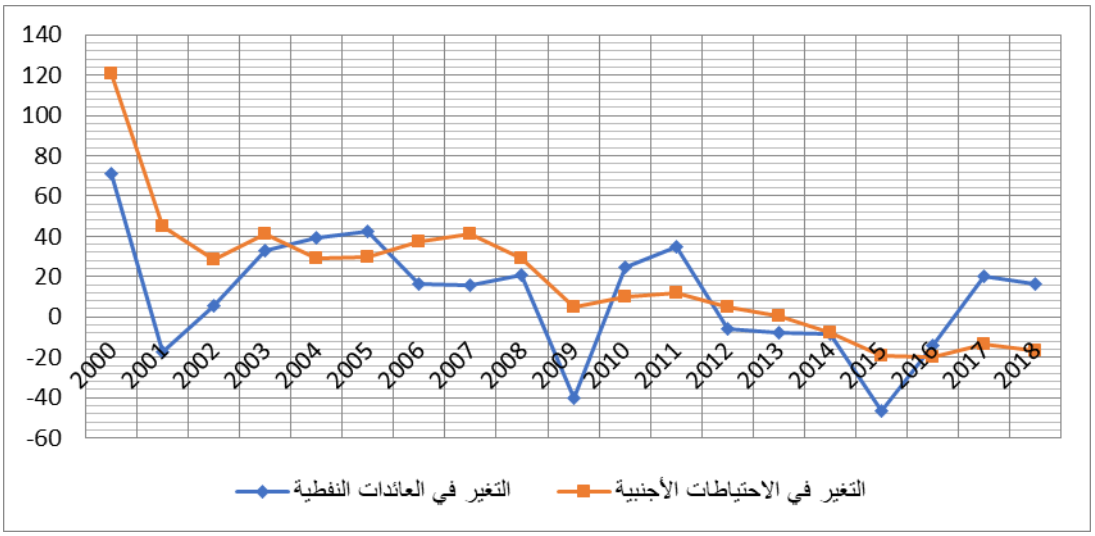


**المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول السابق**

## المطلب الرابع: أهمية الجباية النفطية في تغطية النفقات العامة

تعتمد السياسة الإنفاقية على ما يمكن تحصيله من إيرادات عامة، وباعتبار أن هذه الأخيرة تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط بالنسبة للاقتصاد الجزائري، فإنه من الطبيعي نجد نسبة تغطية حصيلة الريع النفطي للإنفاق العام مرتفعة جدا حيث في سنة 2000 تمت تغطية النفقات العامة من طرف الجباية البترولية بنسبة 102.97% وهذا ما يدل على الارتباط الوثيق بين النفقات العامة والجباية البترولية، بعدما أظهرت الإيرادات خارج المحروقات تواضعها بالرغم من المحاولات التي اتخذتها الجزائر لتنويع مصادر الإيرادات العامة وزيادة حصيلتها وخاصة ما تعلق منها بالجباية الضريبية، حيث بلغت تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة في متوسط فترة الدراسة نسبة 67.81%.

والجدول التالي يبين نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة في فترة الدراسة 2000-2018

**الجدول رقم (22): نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة المدرجة خلال الفترة (2000–2018)** **الوحدة: مليار دج**

| السنوات | النفقات العامة | الجباية البترولية | النسبة % | الإيرادات خارج المحروقات | النسبة % |
|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | 1178.1 | 1213.2 | 102.97 | 367.9 | 31.15 |
| 2001 | 1321.0 | 1001.4 | 75.80 | 488.5 | 36.97 |
| 2002 | 1550.6 | 1007.9 | 65 | 595.1 | 38.37 |
| 2003 | 1690.6 | 1350.0 | 68.87 | 624.3 | 36.92 |
| 2004 | 1891.8 | 1570.7 | 83.02 | 652.5 | 34.49 |
| 2005 | 2052.0 | 2352.7 | 114.65 | 724.2 | 35.29 |
| 2006 | 2453.0 | 2799.0 | 114.10 | 840.5 | 34.26 |
| 2007 | 3108.5 | 2796.8 | 89.97 | 890.9 | 28.66 |
| 2008 | 4191.0 | 4088.6 | 97.55 | 1101.8 | 26.28 |
| 2009 | 4246.3 | 2412.7 | 56.57 | 1263.3 | 29.75 |
| 2010 | 4466.9 | 2905.0 | 65.03 | 1487.8 | 33.30 |
| 2011 | 5853.6 | 3979.7 | 67.98 | 1810.4 | 30.92 |
| 2012 | 7058.1 | 4184.3 | 59.28 | 2155.0 | 30.53 |
| 2013 | 6024.2 | 3678.1 | 61.05 | 2279.4 | 37.83 |
| 2014 | 6995.7 | 3388.4 | 48.43 | 2349.9 | 33.59 |
| 2015 | 7656.3 | 2373.5 | 31.00 | 2729.6 | 35.65 |
| 2016 | 7383.6 | 1781.1 | 24.12 | 3261.1 | 44.16 |
| 2017 | 7115.6 | 2200.1 | 30.92 | 3880.1 | 54.52 |
| 2018 | 8627.8 | 2776.2 | 32.18 | 3938.1 | 43.32 |

**المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على المصادر التالية:**

– **Rétrospective Statistique 1962-2011**, finances publiques, P :216.

– Ministre des finances, **Rapport de Présentation du Projet de la Loi de Finances pour 2018 et Prévisions 2019-2020**, P : 44.

- Banque d'Algérie, **Evolution économique et monétaire en Algérie**, rapports: 2017, 2016, 2015, 2014, 2013, 2012, 2011, 2010, 2009, 2008, 2007, 2006, 2005, 2004, 2003, 2002

**الشكل رقم(16): نسبة تغطية كل من الجباية النفطية والإيرادات خارج المحروقات للنفقات العامة**

**خلال الفترة 2000-2018**

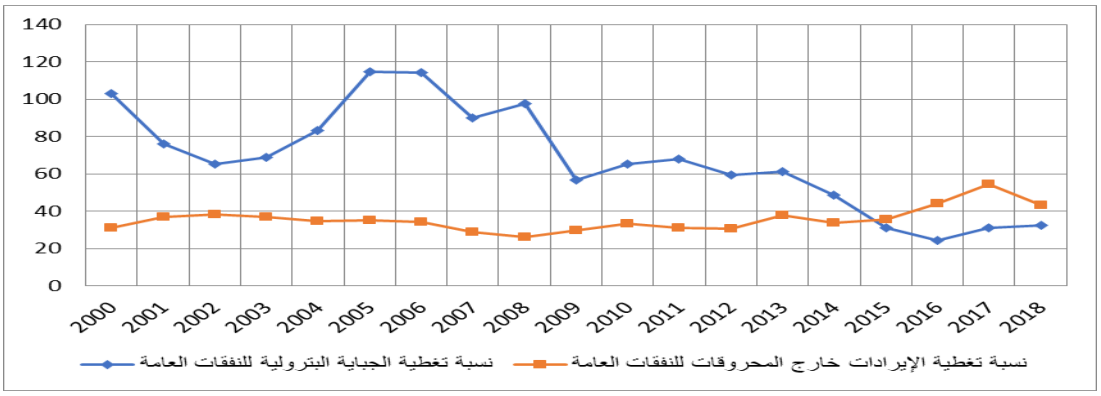


**المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول السابق**

من الجدول والشكل يتضح الارتفاع الكبير لنسبة تغطية حصيلة الجباية البترولية لإجمالي النفقات العامة في الجزائر على طول مدة الدراسة 2000–2018 حيث كانت مرتفعة جدا في سنة 2000 أين وصلت نسبة تغطية النفقات العامة 102.97% ثم بدأت في الانخفاض من 2001 إلى 2004 وعاودت الإرتفاع في سنة 2005 و2006 وهذا سبب ارتفاع أسعار النفط إلى 50.6 دولار للبرميل و 61.0 دولار للبرميل هذا ما أدى إلى ارتفاع إيرادات الصادرات النفطية منه ارتفاع حصيلة الجباية النفطية وفي المقابل وجود تواضع في النفقات العامة، وفي الوقت التي بلغت فيه أيضا مخصصات الإنفاق العام في الجزائر أرقاما مرتفعة جدا في الفترات من 2006 إلى 2018 أدى إلى انخفاض تغطية حصيلة الجبابة النفطية لمخصصات الإنفاق العام مع ملاحظة تراجع نسبة تغطية حصيلة الجباية النفطية لمخصصات الإنفاق العام في 2014 و2015 بـ 48.43% و 31.00% وذلك نتيجة الانهيار الكبير في أسعار النفط مقارنة بالسنوات السابقة حيث انخفض سعر النفط بـ 96.3 دولار للبرميل و 49.5 دولار للبرميل على التوالي، وهذا ما أدى إلى انخفاض في حجم الجباية البترولية لكن النفقات العامة بقيت مرتفعة بالرغم من تطبيق سياسة التقشف خلال قانون المالية 2015 وبقيت نسبة تغطية النفقات العامة منخفضة في سنة 2016 و2017 و2018 بسبب الانخفاض المستمر في الجباية النفطية وفي مقابل ذلك الارتفاع المستمر في مخصصات الإنفاق العام وهذا ما أدى للجزائر برفع الإيرادات خارج المحروقات لتغطية مخصصات النفقات العامة حيث ارتفعت نسبة تغطية الإيرادات خارج المحروقات لمخصصات الإنفاق العام أعى مستوياتها في السنوات 2016 و2017 و2018 بالنسب التالية 44.16% و54.52% و43.32% على التوالي، لكن رغم ذلك تبقى تغطية الإيرادات خارج المحروقات للنفقات العامة منخفضة مقارنة بالجباية البترولية.

من خلال الجدول يتضح نسبة تغطية الإيرادات خارج المحروقات لمخصصات الإنفاق العام تبدو متواضعة وضعيفة مقارنة بنسب تغطية الجباية البترولية لمخصصات الإنفاق العام، حيث بلغت هذه النسبة في المتوسط

35.57% وهو ما يعتبر ضعيفا مقارنة بطموحات وأهداف الدولة، ويعود ذلك إلى النمو السريع الذي عرفته النفقات العامة بشقيها أمام الإيرادات الضريبية من جهة، ومن جهة أخرى إلى ضعف الجباية العادية حيث يمكن إرجاع هذا الضعف إلى الأسباب التالية:[1]

-عدم قدرة النظام الضريبي على التخلص من التعديلات المستمرة، الأمر الذي زاد النظام تعقيدًا.

-ضعف الإدارة الضريبية وكذا الأعوان الذين يقومون بالتحصيل الضريبي.

-تأخر إدخال وتعميم المعلوماتية على كافة المصالح الضريبية.

-عدم توفير البيانات والمعلومات الخاصة بالممولين التي تمكن من فحص حالاتهم كما يتطلب الأمر.

والشكل التالي يبين تقلبات أسعار البترول إلى غاية سنة 2017:

**الشكل رقم (17): تقلبات أسعار المحروقات إلى غاية 2017**

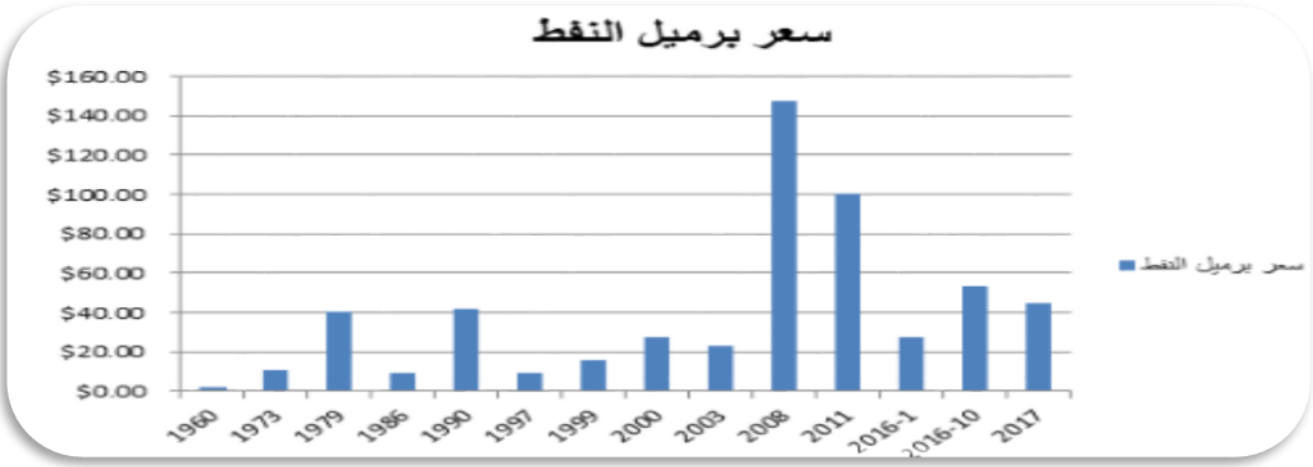


**المصدر: أسعار النفط العالمية منذ 1960 وتوقعاتها إلى غاية 2025، من موقع http://rawabetcenter.com/archives/48581**

نلاحظ من الشكل السابق أن أسعار النفط وصلت إلى ذروتها في 2008 حيث وصل سعر البرميل في حدود 147 دولار وذلك بسبب الحروب الحاصلة في ذلك الوقت في العراق وأفغانستان، واستمر هذا الارتفاع إلى غاية سنة 2011 التي سميت بالربيع العربي حيث شهدت هذه السنة اضطرابات سياسية واجتماعية واقتصادية مما أدى إلى انقطا0ع إمدادات الكثير من الدول المنتجة مثل ليبيا وسوريا واليمن، إذ فقد السوق نحو 1.6 مليون برميل يوميا من النفط الليبي الخفيف عالي الجودة ولم تستطيع أوبك تعويض الكمية، واستمر الارتفاع إلى غاية عام

[1] عنترة برباش، محمد خليل بوحلايس، مرجع سابق، ص 63.

2012، إذ فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حظرا على تصدير النفط الإيراني تسبب بخروج نحو مليون برميل يوميا من نفطها من السوق، مما فاقم المخاوف من رد فعل عسكري إيراني؛ أبقى أسعار النفط عالية، إلى غاية جوان 2014 حيث انخفضت أسعار النفط من 100 دولار للبرميل إلى أدنى مستوى لها حيث وصل سعر البرميل إلى 30 دولار في نهاية 2015، واستمر الانخفاض في الربع الأول من 2016 ليصل 26.5 دولار للبرميل، ليعاود الارتفاع في الربع الأخير من سنة 2016 إلى سعر 46.32 دولار للبرميل لكن هذه الأسعار تبقى منخفضة جدا بالمقارنة بالسنوات السابقة حيث هذا الانخفاض كان الأعنف منذ تسعينات القرن الماضي، وإجمالا فقد سعر البرميل منذ جوان 2014 إلى يومنا حوالي 74% من قيمته، وهذا ما أوقع الدول المنتجة للنفط وخاصة المعتمدة على عوائده كأساس لتمويل موازنتها في وضعية صعبة.

**الإجراءات التي جاء بها قانون المالية التكميلي لسنة 2015 وقانون المالية لسنة 2016:** لقد جاءت الإجراءات التي تخص الإيرادات العامة متأخرة نوعا ما، حيث إنتظرت الحكومة إلى غاية منتصف سنة 2015 لتصدر قانون المالية التكميلي لنفس السنة الذي حمل بعض المواد التي تتيح للدولة الحصول على موراد إضافية وجديدة، حيث يمكن إبراز أهمها في الآتي:

- ✓ مراجعة معدل الضريبة على أرباح الشركات لتصبح19% لأنشطة إنتاج السلع، 23% لأنشطة البناء، الأشغال العمومية والري، والأنشطة السياحية، و26% لباقي الأنشطة؛
- ✓ تأسيس رسم عقاري سنوي على الملكيات المبنية؛
- ✓ تعديل الرسم على المحلات مهما كانت طبيعة نشاطها؛
- ✓ تعديل تعريفة الرسم على السيارات الجديدة، حيث تذهب 15% من قيمة الرسم لميزانية الدولة؛
- ✓ فرض رسم جديد على مصنوعات الذهب ، البلاتين والفضة؛
- ✓ رسم طابع جبائي على الشهادات البيطرية بقيمة 1000 دج تذهب لخزينة الدولة؛
- ✓ رسم سنوي على السكن، بالإضافة إلى مضاعفة غرامات التأخير والبضائع المغشوشة؛
- ✓ تحديد الرسم على القيمة المضافة لبعض المنتجات؛
- ✓ تأسيس رسم خاص على عمليات التوطين المصرفي؛
- ✓ تجميع بعض الحسابات الخاصة.

حيث نص قانون المالية لسنة 2016 على العديد من التعديلات الجبائية سواءا تعلق الأمر بقانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة أو قانون الطابع أو قانون الرسوم على رقم الأعمال أو قانون الضرائب غير المباشرة أو قانون الإجراءات الجبائية، وتأتي هذه التعديلات مكملة لتلك الصادرة في قانون المالية لسنة 2015 وقانون المالية التكميلي

لنفس السنة، والتي هدفت في مجملها إلى زيادة حصيلة الجباية العادية لمواجهة الانخفاض الحاد في حصيلة الجباية البترولية بعد إنخفاض أسعار البترول، كما تضمن تعديلات لعلى أهمها تخفيض الإنفاق العام بنسبة 8.8% عن سنة 2015 ، وكذا تضمين بعض المواد التي تسمح للدولة بتنويع إيراداتها وتخفيض حجم نفقاتها، حيث يمكن إيضاح أهم هذه الإجراءات في النقاط الآتية:[1]

- ✓ إجبارية إعادة استثمار 30% من حصة الإمتيازات بالنسبة للمشاريع التي تستفيد من خفض أو إلغاء الضريبة على أرباح الشركات؛
- ✓ زيادة في تعريفة قسيمة السيارات( رفع قسيمة المركبات النفعية ومركبات الاستغلال من أجل تأمين موارد جديدة لتغطية مصاريف صيانة و تأهيل الطرق) ، تخصص 50% منها إلى ميزانية الدولة؛
- ✓ تأسيس رسم على المنتوجات البترولية لصالح ميزانية الدولة؛
- ✓ رسم ثابت على خدمة الكهرباء بقيمة 25 دج؛
- ✓ تعديل هيكلة الوضعية التعريفية الفرعية وكذا الرسوم الجمركية؛
- ✓ تأسيس أتاوة سنوية على سفن صيد المرجان بقيمة 150000 دج؛
- ✓ رفع أتاوات الخاصة بإستغلال الموارد المائية، الثروة الغابية؛
- ✓ دمو وإقفال بعض الحسابات الخاصة في الميزانية؛
- ✓ فتح حساب خاص موجه للصندو الخاص لترقية الصادرات؛
- ✓ فتح رأس مال المؤسسات العمومية للاكتتاب؛

من الملاحظ على قانون المالية التكميلي لسنة 2015 وقانون المالية لسنة 2016 هو التوجه للاعتماد على الإيرادات الجبائية العادية لتغطية العجز في الميزانية ومواجهة تأثير تراجع أسعار البترول على الجباية البترولية وعلى الإيرادات العامة للدولة.

**الخلاصة:**

[1] مجلخ سليم، وليد بشيشي، **تأثير تقلبات أسعار البترول على الإيرادات العامة في الجزائر –دراسة تحليلية خلال الفترة 2004-2015**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، 2018، ص 150-151.

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا نفطيا بالدرجة الأولى، حيث يعد قطاع النفط- أو المحروقات بصفة عامة- بمثابة العمود الفقري للاقتصاد الوطني، إذ أنه ينتج أكثر من ثلثي الثروة الوطنية، بينما تعد صادرات المحروقات المحرك الأساسي لدواليب الاقتصاد الوطني، في حين تمثل الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية الحصة الأكبر من الإيرادات الجبائية، وعلاوة على ذلك يمثل قطاع المحروقات المصدر الأهم للاحتياطات الوطنية من العملة الصعبة، كما أ نه يعد مصدرا مهما للادخار الوطني الذي يسمح بتحقيق معدلات استثمار معتبرة.

وكون عائدات المحروقات ترتبط بأسعار النفط في الأسواق العالمية، فإن هذا يجعل الاقتصاد الجزائري مهدد بهزات ارتدادية باستمرار بمجرد اتجاه أسعار المحروقات نحو الهبوط، وخير دليل على ذلك الأزمة النفطية العكسية في منتصف الثمانينيات وما خلفته من آثار سلبية أثرت بدرجة كبيرة في الاقتصاد الجزائري، ليعود تقريبا نفس السيناريو أواخر عام 2014 نتيجة انهيار أسعار النفط وبلوغ معدل سعر البرميل لسنة 2015 ما مقداره 52.79 دولار ووصوله إلى 43.44 دولار سنة 2016 بعدما كانت تعيش الجزائر نشوة تجاوز سعر برميل النفط سقف 100 دولار، وبالضبط 109,96دولار كمعدل شهري لسعر برميل النفط لشهر جانفي 2014 وهو التحول الذي أدى بالسلطة في الجزائر إلى المناداة بشد الحزام وترشيد الإنفاق العمومي لمواجهة ما نتج عن هذا التسونامي الذي مس بالاقتصاد وتسبب في صعوبات مالية عديدة.

# الفصل الرابع:

## تحليل وضعية الموازنة العامة للجزائر في ظل تقلبات أسعار المحروقات خلال الفترة 2000-2018

**تمهيد:**

يعتبر قطاع المحروقات في الجزائر بمثابة تلك القاطرة الأمامية التي تسبق وتجر باقي عربات القطار، حيث وصولها للمحطة المقصودة يعني بلوغ باقي العربات للنقطة المستهدفة، في حين أن تعثرها أو توقفها سينعكس مباشرة على باقي المقطورات – القطاعات – ويمكن القول أنه القطاع الرائد والحيوي في الاقتصاد الجزائري حيث يظهر تأثيره من خلال هيمنته على الناتج المحلي الإجمالي، الميزان التجاري والموازنة العامة للدولة التي يتجسد في جزء مهم من إيراداتها في الإيرادات النفطية (الجباية البترولية)، وهنا تكمن الأهمية التي تكتسبها هذه الإيرادات كونها المصدر التمويلي الأهم الذي اعتمدت عليه الجزائر في تمويل مختلف برامجها التنموية.

لقد عزز اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل رئيسي على الموارد المالية المتأتية من تصدير النفط من أهمية قطاع المحروقات ككل في تحريك النشاط الاقتصادي حيث في الفترة 2000-2018 شهدت أسعار البترول تطورا كبيرة ومنحى تصاعدي ما جعل من هذا المورد إلى الرفع من الإنفاق العمومي الذي يتم تمويله من العوائد النفطية الأمر الذي يعطي للموازنة العامة مكانة متميزة في الاقتصاد الجزائري من خلال تأثير أدواتها وخاصة الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الكلية، كما أن الزيادة في النفقات العامة المدفوعة بارتفاع الإيرادات النفطية يصعب إلغائها بعد انخفاض أسعار النفط ونقص الإيرادات المالية، وهذا ما يجعل اقتصاد الجزائر يبقى عرضة باستمرار لمخاطر تقلبات أسعار النفط.

## المبحث الأول: تطور النفقات العامة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار المحروقات خلال الفترة 2000-2018

تحظى النفقات العامة بأهمية كبيرة في إطار الموازنة العامة، كونها تمثل الصورة التي تعكس نشاط الدولة وأداة تحقيق أهدافها وتوجيه اقتصادها وضمان الاستقرار الاقتصادي في البلاد، وتعمل الدولة في إطار ذلك على تدبير الموارد اللازمة لتغطية نفقاتها، وذلك باتباع سياسة مالية معينة تأخذ بعين الاعتبار حقيقة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسودها في فترة معينة من مراحل تطورها.

### المطلب الأول: تبويب النفقات العامة حسب القانون الجزائري

تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها كما نصت المادة 6 من القانون 17/84 المؤرخ في 7جويلية 1984، لكن يعتبر التشريع الفرنسي هو المرجع الأساسي والوحيد لتحديد مفهوم الميزانية وقانون المالية ومضمونه، إلى جانب تقرير الوسائل التي من شأنها أن تحقق الأهداف العامة[1].

وقد صنف قانون المالية الجزائري النفقات العامة حسب المادة 23 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07-07-1984 إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

**01. نفقات التسيير:** هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية، وبصفة عامة هي تلك النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية، حيث أن نفقات التسيير تشمل على نفقات المستخدمين ونفقات المعدات، وإن هذه النفقات حتى وإن كانت لا تهدف إلى خلق استثمارات بصفة مباشرة فإنها تؤدي إلى تسيير محكم للمصالح العمومية والإدارية الدولة، وبالتالي تؤدي هذه الأخيرة دورا مهما في تحقيق المنفعة العامة.

وحسب المادة 24 من القانون 17/84 فإن نفقات التسيير تنقسم إلى أربعة أبواب يندرج تحت كل باب مجموعة من الأقسام وهذه الأبواب هي:[2]

- ✓ أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات؛

---

[1] بلوافي عبد المالك، حاكمي بوحفص، ملاجع سابق، ص 92.

[2] المادة 24 من القانون 17/84 المؤرخ في 07جويلية 1984 والمتعلق بقانون المالية، الجريدة الرسمية ، عدد 28، الصادرة بتاريخ 10 جويلية 1984.

- ✓ تخصيصات السلطات العمومية؛
- ✓ النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛
- ✓ التدخلات العمومية؛

كما أن النفقات المتعلقة بالباب الأول والثاني وهي مشتركة لكل الوزارات والتي لا تكون تابعة لوزارة معينة تجمع في ميزانية التكاليف المشتركة ونجدها في أسفل الجدول (ب)، أما النفقات المتعلقة بالباب الثالث والرابع تنقسم حسب الدوائر الوزارية وعليه نجد كل نفقات التسيير المجموعة في الأبواب الأربعة تنقسم في الجدول (ب) الملحق بقانون المالية.

**02. نفقات التجهيز (الاستثمار)**: هي عبارة عن تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الإنتاج الوطني والإجمالي وبالتالي ازدياد نمو ثروة البلاد، ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار وتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية والإدارية، والتي تعبر مباشرة باستثمارات منتجة ويضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية.

وحسب المادة 35 من القانون 17/84 والمتعلق بقوانين المالية توزع ميزانية التجهيز على ثلاثة أبواب وهي:

- ✓ الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛
- ✓ إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
- ✓ النفقات الأخرى بالرأسمال؛

وتظهر نفقات التجهيز في الجدول (ج) الملحق بقانون المالية.

والشكل التالي يبين هيكل النفقات العمومية في الجزائر في الفترة 2000-2018

**الشكل رقم (18): هيكل النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة 2000-2018**

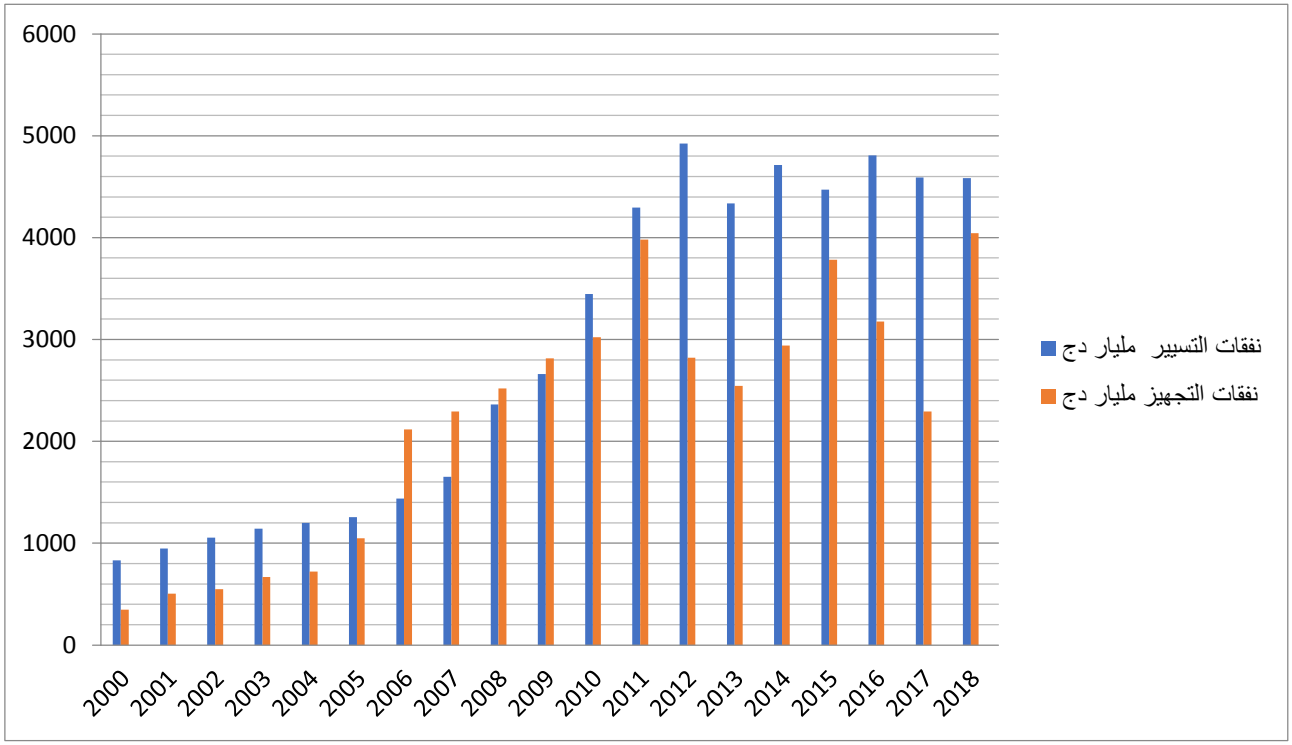


**المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجريدة الرسمية الخاصة بقانون المالية للسنوات 2000-2018**

## المطلب الثاني: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2018

تتوقف علمية تغطية وتمويل النفقات العامة في الجزائر بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية(الجباية البترولية) كون هذه الأخيرة تمثل نسبة جد مرتفعة في إجمالي الإيرادات العامة، هذا ما جعل مسار الإنفاق العام في الجزائر عرضة للتقلبات التي تشهدها أسعار النفط في الأسواق الدولية.

ويمكن تعريف النفقات بأنها المبالغ المالية التي تصرفها الدولة إشباعا للحاجات العامة وتحقيقا لتدخلها الاقتصادي والاجتماعي في إدارة مجتمعها الإنساني.[1]

حيث شهد الإنفاق العام تطور كبير في الجزائر خلال الفترة 1980-2018 ارتفاعا كبيرا حيث ارتفع بنسبة 96% بانتقاله من 44.016 مليار دج في سنة 1980 إلى 86.27 مليار دج خلال سنة 2018.

[1] دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 341.

ومن بين العوامل الموضوعية التي ساهمت في هذا الارتفاع ما يلي:[1]

1. الفوائض المالية المتوفرة نتيجة ارتفاع أسعار النفط؛
2. المشاريع المبرمجة سنويا في إطار المخططات الإنفاقية التنموية؛
3. ضعف الإنتاج الوطني المحلي وارتفاع قيمة الواردات السلعية؛
4. ضعف القطاع الخاص والتالي انتقال كل الأعباء على عاتق القطاع العام؛
5. ازدياد حجم السكان.

وسنقوم بتقديم تطور السياسة الإنفاقية في فترتين:

الفترة الأولى: فترة قبل الإنتعاش الإقتصادي (1980-1999)

الفترة الثانية: فترة الإنتعاش الإقتصادي (2000-2018)

**أولا: تطور النفقات العامة خلال الفترة (1980-1999):**

في فترة الثمانينات تبين الجزائر الخيار الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادية، وهذا ما استوجب تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية وذلك برفع مستمر في حصيلة الإنفاق العمومي، هذا ما أدى إلى انتقال النفقات العامة في سنة 1980 من 44.016 مليار دج إلى 124.50 مليار دج في سنة 1989، حيث قامت الجزائر بالرفع في نفقات التجهيز مقارنة بنفقات التسيير ويرجع ذلك أساسا إلى الاهتمام الكبير بالصناعات الثقيلة في إطار الاقتصاد الموجه من أجل الخروج من التخلف الذي ورثته الجزائر عن الاستعمار وكذا تقوية ودعم الاقتصاد الوطني وتعزيز الاستقلال الاقتصادي للبلاد.

أما فترة التسعينات فتميزت بتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي وإبرام اتفاقيات التثبيت والتعديل الهيكلي بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، حيث عرفت النفقات العامة خلال هذه الفترة تزايدا مستمرا في حجمها حيث ارتفعت في سنة 1990 من 149.41 مليار دج إلى 1098.57 مليار دج أي بنسبة 635.27 %، وهذه النسبة المرتفعة تشير إلى الدور الرئيسي للدولة التي تمارسه في المجال الاقتصادي وهذا بالرغم من الإصلاحات الهيكلية التي طبقت خلال فترة التسعينيات والتي هدفت في جانب منها إلى التقليل قدر الإمكان من حجم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي.

[1] شباب سهام، **تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة –دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر (1980-2016)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة أبي كر بلقايد، تلمسان، 2018-2019، ص 159.

والجدول التالي يوضح تطور النفقات العامة في الفترة 1980-1999 :

**الجدول رقم (23) تطور النفقات العامة خلال الفترة 1980-1999 الوحدة: مليار دج**

| السنوات | إجمالي النفقات العامة | نفقات التسيير | نفقات التجهيز | تطور النفقات العامة % |
|---|---|---|---|---|
| 1980 | 44.01 | 26.78 | 17.22 | 31.33 |
| 1981 | 57.65 | 34.20 | 23.45 | 30,99 |
| 1982 | 72.44 | 37.99 | 34.44 | 25,65 |
| 1983 | 84.82 | 44.39 | 40.43 | 17,09 |
| 1984 | 91.59 | 50.27 | 41.32 | 7,98 |
| 1985 | 99.84 | 54.66 | 45.18 | 9,01 |
| 1986 | 101.81 | 61.15 | 40.66 | 1,97 |
| 1987 | 103.97 | 63.76 | 40.21 | 2,12 |
| 1988 | 119.70 | 76.20 | 43.50 | 15,13 |
| 1989 | 124.50 | 80.20 | 44.30 | 4,01 |
| 1990 | 149,41 | 92.40 | 57.01 | 20,01 |
| 1991 | 240,8 | 154.70 | 86.10 | 61,17 |
| 1992 | 396,8 | 247.30 | 149.50 | 64,78 |
| 1993 | 503,95 | 303.95 | 200.00 | 27,00 |
| 1994 | 613,7 | 355.90 | 257.80 | 21,78 |
| 1995 | 734,87 | 437.97 | 296.90 | 19,74 |
| 1996 | 848,6 | 547.00 | 301.60 | 15,48 |
| 1997 | 946,21 | 664.71 | 281.50 | 11,50 |
| 1998 | 1022,69 | 760.32 | 262.37 | 8,08 |
| 1999 | 1098,57 | 817.69 | 280.88 | 7,42 |

**الجدول: من إعداد الطالبة بالإعتماد على قوانين المالية السنوية والتكميلية 1980-1999**

يعتبر ارتفاع أسعار النفط وما يرافقه من زيادة في الإيرادات العامة للدولة التي كانت نتيجة في الزيادة الحاصلة في مداخيل الجباية البترولية التي اكتسبت أهمية كبيرة في تمويل الخزينة (تطرقنا لها سابقا)، هذا ما يؤدي إلى زيادة في مخصصات الإنفاق العمومي، وهذا ما أدى إلى حدوث الإرتباط القوي بين الاقتصاد الوطني والإيرادات النفطية حيث خلال الفترة 1980–1985 ارتفع الإنفاق العمومي بشكل ملحوظ بنسبة 126.90% ومن الشكل نلاحظ أن سبب هذا الارتفاع هو ارتفاع في نفقات التجهيز ، حيث شهدت هذه الفترة تطبيق المخطط الخماسي الأول (1980–1984) الذي تم التركيز فيه على إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني حسب المحاور التالية:[1]

- التهيئة الإقليمية بهدف إعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية توزيعا متوازنا بين مناطق البلاد؛
- مراجعة إستراتيجية التنمية على أساس اعتماد أولوية الاستثمارات في قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية؛
- إعادة هيكلة المزارع والمؤسسات الاقتصادية بتجزئتها إلى وحدات أصغر بهدف التحكم الأفضل في التسيير؛
- تطبيق لا مركزية التخطيط بالرجوع إلى مخططات الأعوان الاقتصاديين، كالولايات والمؤسسات في إعداد المخططات التنموية.

لكن الفترة (1986–1989) شهدت فيها النفقات العامة ارتفاع غير محسوس وذلك بسبب وذلك بتراجع إجمالي نفقات التجهيز مقارنة بالسنوات السابقة، في حين شهدت نفقات التسيير ارتفاعا في حصتها إلى إجمالي النفقات العامة حيث ارتفعت من 54.75% سنة 1985 إلى 64.41% سنة 1989.

لكن بالتطرق إلى سنة 1990 فنلاحظ من خلال الجدول بأن النفقات العامة سجلت زيادة بمقدار 24.91 مليار دج مقارنة بسنة 1989 ، وكان السبب في ذلك التحسن الذي شهدته أسعار النفط، حيث ارتفعت سنة 1990 إلى 24.34 دولار للبرميل، وقد استمرت النفقات العامة في الارتفاع حيث بلغت 1098,57 مليار دج سنة 1999 مقابل 149.41 مليار دج سنة 1990 وهذا الارتفاع الكبير في النفقات العامة نتج عن الارتفاع المستمر في أسعار النفط والشكل يبين هذا الارتفاع الكبير للنفقات العامة في الفترة (1990–1999) وذلك بسبب الارتفاع الواضح لنفقات التسيير حيث ارتفعت من 59.59% في سنة 1995 إلى 74.43% سنة 1999، لتنخفض بذلك نفقات التجهيز وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى الشروط التي أملاها صندوق النقد الدولي في إطار برنامج الإصلاح الهيكلي التي تهدف إلى تقليص دور الدولة الاقتصادي وفتح المجال أمام القطاع الخاص هذا من جهة، ومن جهة أخرى قلة الموارد المالية الضرورية لتمويل الاستثمارات العمومية نتيجة التقلبات التي شهدتها أسعار النفط خلال هذه الفترة خاصة سنة

[1] المرجع نفسه، ص161.

1998ببلوغ سعر برميل النفط الجزائري أدنى مستوى له، حيث أثر ذلك بصفة مباشرة على حصيلة الإيرادات العامة، مما أجبر الحكومة على ضبط الإنفاق العمومي عن طريق تقليص حجم الإنفاق الاستثماري من أجل الحفاظ على التوازنات المالية للدولة.

**الشكل رقم (19): تطور مخصصات الإنفاق الحكومي ونفقات التسيير ونفقات التجهيز للفترة 1980-1999**

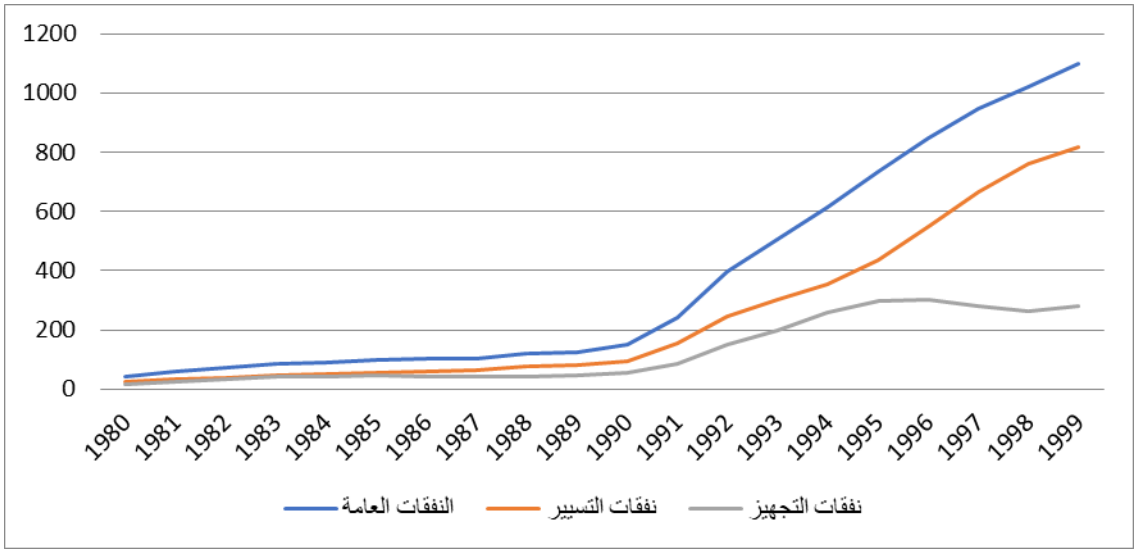


**المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.**

من الشكل نستخلص سيطرة نفقات التسيير على تركيبة النفقات العامة، فهي تعتبر العنصر الأهم في هيكل النفقات العامة في الجزائر حيث ارتفاع النفقات العامة كان نتيجة في ارتفاع نفقات التسيير، إذ قدرت نسبتها 64.97% كمتوسط سنوي خلال الفترة (1990-1999)، ويفسر ذلك بارتفاع أعباء الأجور والتحويلات الاجتماعية وكذا ارتفاع أعباء الدين العمومي، وهي عوامل ساعدت في رفع نسبة نفقات التسيير من الإنفاق العمومي، وفي المقابل لم تتعدى نسبة نفقات التجهيز من إجمالي الإنفاق الحكومي35.03% كمتوسط سنوي خلال نفس الفترة وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت مع حصة نفقات التسيير.

### ثانيا: تطور النفقات العامة خلال الإنعاش الإقتصادي (2000-2018)

تميزت الفترة ما قبل 2000 على العموم بتحقيق متوسط معدل نمو قارب 3.3%، وهو معدل نمو متواضع ولا يؤدي إلى تنشيط الاقتصاد والمساهمة في تحسين المستوى المعيشي للأفراد نظرا للمستوى المرتفع الذي بلغته البطالة، حيث مع مطلع الألفينات بدأت أسعار النفط بالارتفاع مما أدى إلى ارتفاع احتياطي الصرف وهذا ما سمح بالجزائر إلى إتباع سياسة اقتصادية جديدة ترتكز بالأساس على التوسع في الإنفاق العام، خاصة وأن كل المؤشرات كانت توحي

باستمرار تزايد سعر النفط على الأقل على المدى المتوسط، وكان نتاجا التوجه إلى سياسة إنفاق توسعية وتجلى ذلك من خلال إقرار كل من" مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة (2005-2009)، وكذا برنامج التنمية الخماسي "برنامج توطيد النمو" (2010-2014)، والشروع في تطبيق البرنامج الخماسي الرابع (2015-2019).

والجدول التالي يبين تطور النفقات العامة في فترة الإنعاش الإقتصادي (2000-2018)

**الجدول رقم (24): تطور النفقات العامة ونفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة (2000-2018)**

**الوحدة: مليار دج**

| السنوات | إجمالي النفقات العامة | نفقات التسيير | نفقات التجهيز | تطور النفقات العامة % |
|---|---|---|---|---|
| **2000** | 1176.09 | 830.08 | 346.01 | 7,06 |
| **2001** | 1452.36 | 948.76 | 503.60 | 23,49 |
| **2002** | 1602.34 | 1053.36 | 548.97 | 10,33 |
| **2003** | 1811.10 | 1141.68 | 669.42 | 13,03 |
| **2004** | 1920.00 | 1200.00 | 720.00 | 6,01 |
| **2005** | 2302.98 | 1255.27 | 1047.71 | 19,95 |
| **2006** | 3555.42 | 1439.54 | 2115.87 | 54,38 |
| **2007** | 3946.74 | 1652.69 | 2294.05 | 11,01 |
| **2008** | 4882.19 | 2363.18 | 2519.00 | 23,70 |
| **2009** | 5475.57 | 2661.25 | 2813.31 | 12,15 |
| **2010** | 6468.86 | 3445.99 | 3022.86 | 18,14 |
| **2011** | 8272.56 | 4291.18 | 3981.38 | 27,88 |
| **2012** | 7745.52 | 4925.11 | 2820.41 | -6,37 |
| **2013** | 6879.82 | 4335.61 | 2544.20 | -11,18 |
| **2014** | 7656.16 | 4714.45 | 2941.71 | 11,28 |
| **2015** | 8753.72 | 4972.27 | 3781.44 | 14,34 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **2016** | 7984.18 | 4807.33 | 3176.84 | -8,79 |
| **2017** | 6883.21 | 4591.84 | 2291.37 | -13,79 |
| **2018** | 8627.78 | 4584.46 | 4043.32 | 25,35 |

**المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على قوانين المالية للسنوات 2000-2018.**

في فترة الإنتعاش الإقتصادي تغيرت النفقات العامة تغيرا جذريا من كونها نفقات للإصلاحات الهيكلية إلى نفقات للإنعاش الإقتصادي، حيث شهدت الفترة (2000–2018) سياسة توسعية كبيرة جراء ارتفاع إيرادات الموازنة العامة بسبب الارتفاع المستمر لأسعار النفط، حيث ارتفع حجم النفقات العامة بوتيرة سريعة من 1098.57 مليار دج سنة 1999 إلى 1920.00 مليار دج سنة 2004 أي بنسبة 74.77% وشهدت هذه الفترة تطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي الذي خصص غلاف مالي قدره 525 مليار دج، وشمل هذا البرنامج خمس نشاطات لكن تم التركيز بالدرجة الأولى على الأشغال الكبرى التي أخذت وحدها حصة 40% وكذلك التنمية المحلية والموارد البشرية، وفي ظل تواصل ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية بانتقالها من مستوى 38.35 دولار للبرميل سنة 2004 إلى 98.96 دولار للبرميل تم الإعلان على برنامج خماسي ضخم وهو برنامج تكميلي لدعم النمو والإنعاش الإقتصادي خصص له مبلغ 4202.7 مليار دج وهذا البرنامج أثر في السياسة الإنفاقية للجزائر حيث بلغ حجم النفقات العامة من سنة 2005 ما قيمته 2302.98 مليار دج ليرتفع في سنة 2009 إلى ما قيمته 5475.57 مليار دج أي بمعدل زيادة حوالي 137.76%، واستمرارا لدعم الطلب الكلي تم تطبيق برنامج توطيد النمو الإقتصادي (2010–2014) الذي رصد له غلاف مالي قدره 21214 مليار دج أدى إلى ارتفاع حجم النفقات العامة من 6468.86 مليار دج في 2010 إلى حجم 7656.16 مليار دج في سنة 2014، لكن بانخفاض أسعار النفط خلال الثلاثي الأخير من سنة 2014 واستمر هذا الانخفاض في سنة 2015 و2016 حيث بلغ سعر البرميل 49.5 دولار و40.8 دولار على التوالي فكان لزاما على الدولة خفض نفقاتها العامة في سنة 2016 أين بلغت 7984.18 مليار دج بنسبة 8.79% عن السنة السابقة، وأمام الوضعية المزرية والعسيرة التي مرت بها البلاد في ظل تراجع أسعار النفط اعتزمت الحكومة في مشروع قانون المالية اعتماد سياسة ضبط للموازنة واعتماد آلية التسقيف للسنوات 2017–2018–2019، والتي تعني يمنع تجاوز النفقات العامة للدولة سقف 9800 مليار دج وهو ما يبين حدة الأزمة التي تعاني منها البلاد، وواصلت النفقات العامة الانخفاض سنة 2017 حيث قدرت بـ 6883.21 أي بإنخفاض قدره 13.79% عن السنة الماضية وقد مورس الضغط على نفقات التجهيز أكثر من نفقات التسيير حيث انخفضت الأولى بحولي 215.49 مليار دج، في حين تم تخفيض نفقات التسيير بحوالي 885.47 مليار دج، ثم بدأت النفقات العامة في الارتفاع سنة 2018 لتصل إلى 8627.78 مليار

دج أي بنسبة نمو قدرت بـ 25.34% وذلك بارتفاع أسعار النفط من 52.40 دولار للبرميل سنة 2017 إلى 69.80 دولار للبرميل سنة 2018.

**الشكل رقم (20): تطور مخصصات النفقات العامة ونفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال الفترة 2000-2018**

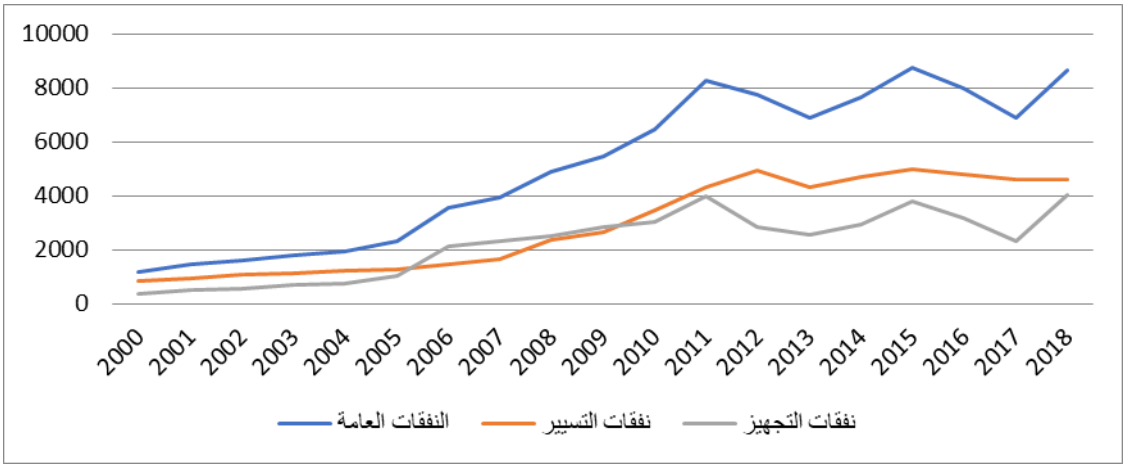


**المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول السابق**

أما بخصوص هيكل النفقات العامة نلاحظ من خلال الشكل السابق أن سيطرة نفقات التسيير على تركيبة النفقات العامة في الفترة 2000-2005 حيث ارتفع حجم نفقات التسيير من 830.08 مليار دج في سنة 2000 إلى 1255.27 مليار دج، وارتفع حجم نفقات التجهيز من 346.01 مليار دج إلى 1047.71 مليار دج لكن بقيت قيمة نفقات التسيير مرتفعة على نفقات التجهيز في هذه الفترة، لكن بحلول الفترة الثانية وهي فترة برنامج تكميلي لدعم النمو والإنعاش الإقتصادي 2006-2010 أصبحت نفقات التجهيز تفوق نفقات التسيير حيث ارتفعت نفقات التسيير من 1439.54 مليار دج سنة 2006 إلى 3445.99 مليار دج سنة 2010، أما نفقات التجهيز فارتفعت من 2115.87 مليار دج سنة 2006 إلى 3022.86 مليار دج سنة 2010 وبقيت نفقات التجهيز أعلى من نفقات التسيير طول هذه الفترة، أما في الفترة الأخيرة 2011-2014 فاسترجعت نفقات التسيير سيطرتها ضمن إجمالي النفقات العامة وأصبحت قيمتها مرتفعة مقارنة بنفقات التجهيز ومع الأزمة النفطية لسنة 2014 وانخفاض أسعار النفط فكان لزاما على الدولة خفض نفقاتها العامة، حيث بالمقابل مورس الضغط على نفقات التجهيز أكثر من نفقات التسيير حيث في سنة 2016 و2017 خفضت الدولة نفقات التسيير بنسبة 3.30% و4.50% على التوالي مقارنة بالسنة السابقة، لكن خفضت في نفقات التجهيز ما نسبته 16% و27.90% على التوالي مقارنة بالسنة السابقة.

## المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين أسعار النفط والنفقات العامة خلال الفترة 2018-2000

في البلدان المصدرة للنفط ومنها الجزائر والتي تعتمد بنسبة كبيرة على العائدات من الصادرات النفطية (والتي هي عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية) في تحديد نفقاتها، أدى ذلك إلى تعرج منحنى النفقات العامة وتعرضه لتقلبات من ارتفاع وانخفاض، ومنه يعتبر ارتباط النفقات العامة بعائدات النفط الخام وأسعاره تعتبر من المشكلات الأساسية التي تواجه سياسة الإنفاق العام الجزائرية، فلو تتبعنا المسار الإنفاقي طيلة فترة الدراسة لوجدنا أن النفقات العامة تتبع تذبذبات عائدات النفط وأسعاره، والجدول والشكل التالي يبينان ما تم التطرق له.

**الجدول رقم (25): تطور العلاقة بين النفقات العامة وأسعار النفط خلال الفترة 2000–2018**

**الوحدة: *دولار للبرميل **مليون دولار**

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أسعار النفط* | 27.6 | 23.1 | 24.3 | 28.1 | 36.0 | 50.6 | 61.0 | 69.1 | 94.5 | 61.0 |
| نسبة التغير % | / | −16.30 | 5.19 | 15.64 | 28.11 | 40.56 | 20.55 | 13.28 | 36.76 | −35.45 |
| النفقات العامة** | 15656.1 | 18794.19 | 20108.42 | 23403.66 | 26642.61 | 31390.02 | 48942.39 | 56898.96 | 75597.93 | 75373.31 |
| نسبة التغير % | / | 20.04 | 6.99 | 16.39 | 13.84 | 17.82 | 55.92 | 16.26 | 32.86 | −0.30 |
| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | / |
| أسعار النفط | 77.5 | 107.5 | 109.5 | 105.9 | 96.3 | 49.5 | 40.8 | 52.4 | 69.8 | / |
| نسبة التغير % | 27.05 | 38.71 | 1.86 | −3.29 | −9.07 | −48.60 | −17.58 | 28.43 | 33.21 | / |
| النفقات العامة | 87041.80 | 113551.39 | 99876.46 | 86669.43 | 95036.74 | 87136.37 | 72934.86 | 62033.25 | 73981.99 | / |
| نسبة التغير % | 15.48 | 30.46 | −12.04 | −13.22 | 9.65 | −8.31 | −16.30 | −14.95 | 19.26 | / |

**المصدر: النفقات العامة: بنك الجزائر، النشرات الإحصائية 2000-2018، مع تحويل قيمة النفقات إلى الدولار الأمريكي باستعمال أسعار الصرف للسنوات 2000-2018، أسعار النفط: تقرير الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، أعداد مختلفة 2000-2018**

على غرار باقي الدول النامية الغنية بالثروات الطبيعية، ظلت إستراتيجيات التنمية في الجزائر تعاني من التبعية الكلية لإيرادات المحروقات، إذ ارتكزت كل السياسات التنموية على ما تدره إيرادات هذا القطاع، وبذلك فقد أدت زيادة المداخيل الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط خلال طفرتي النفط الأول والثانية إلى حدوث ارتباط شديد بين الاقتصاد والإيرادات النفطية من خلال سياسة الإنفاق المتبعة في الجزائر، حيث شرعت الجزائر في تنفيذ برامج إنفاقية حكومية ضخمة وباهظة التكلفة والتي تجسدت على وجه الخصوص ضمن إطار الخطط التنموية المعتمدة، كانت جهود الدولة منصبة فيها على أمرين أساسيين هما الاستثمار الحكومي الفعال في الاقتصاد بقطاعيه النفطي والغير النفطي،

والاستثمار في رأس المال الاجتماعي الذي يغطي مستلزمات التنمية التحتية وتنمية الموارد البشرية، وبهذا فقد شهد الإنفاق الحكومي مدا تصاعديا كبيرا خلال هذه الفترة التي تسمى بفترة الإنتعاش الإقتصادي، والشكل التالي يبين ذلك.

**الشكل رقم (21): تطور العلاقة بين النفقات العامة وأسعار النفط خلال الفترة 2000-2018** **الوحدة:%**

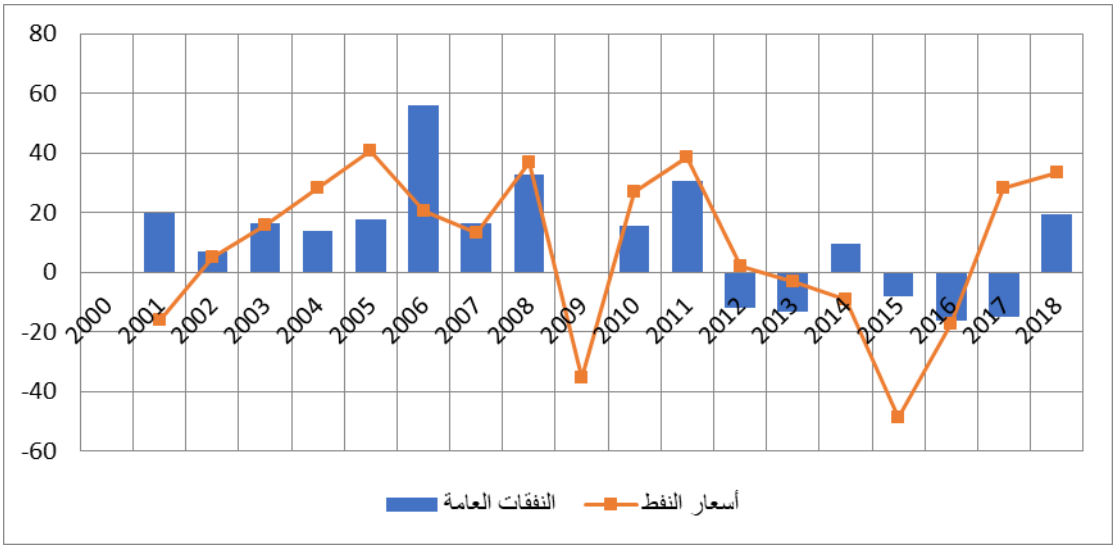


**المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول السابق**

من الجدول والشكل السابق يتبين لنا أن النفقات العامة بلغت قيمتها القصوى سنة 2011 وقدرت بـ 113551.39 مليون دولار وذلك بارتفاع سعر النفط إلى 107.5 دولار للبرميل، وشهدت هذه الفترة سياسة توسعية كبيرة جراء الارتفاع المستمر في أسعار النفط حيث بارتفاع أسعار النفط من سنة 2000 التي كانت قيمته 27.6 دولار للبرميل إلى 94.5 دولار للبرميل سنة 2008، ارتفعت النفقات العامة من 15656.1 مليون دولار سنة 2000 إلى 75597.93 مليون دولار سنة 2008 أي بنسبة نمو 382.87%، حيث شهدت هذه الفترة تطبيق برنامجين وهما برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، وبرنامج خماسي ضخم وهو برنامج تكميلي لدعم النمو والإنعاش الإقتصادي، وهذا ما أدى إلى التأثير على السياسة الإنفاقية للجزائر حيث كان منحى النفقات العامة في ارتفاع كبير، لكن الفترة (2010-2014) شهدت تذبذب في قيمة النفقات العامة حيث ارتفع مخصص الإنفاق العام في سنة 2011 بـ 30.45% نسبة إلى السنة السابقة، وانخفض في سنة 2012 بنسبة 12.05% مقارنة بالسنة السابقة، لكن بانخفاض أسعار النفط خلال الثلاثي الأخير من سنة 2014 واستمر هذا الانخفاض في سنة 2015 و2016 سعر البرميل 49.5 دولار و40.8 دولار على التوالي فكان لزاما على الدولة خفض نفقاتها العامة في سنة 2015 و2016 بنسبة 8.31% و16.29% على التوالي مقارنة بالسنة السابقة، لتعاود النفقات العامة في الارتفاع سنة

2018 لتصل إلى 73981.99 مليون دولار أي بنمو قدره 19.26% وذلك بارتفاع أسعار النفط من 52.40 دولار للبرميل سنة 2017 إلى 69.80 دولار للبرميل سنة 2018.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن سياسة الإنفاق في الجزائر مرتبطة ارتباطا شديدا بالوضعية المالية التي تمر بها والتي تحددها مستويات أسعار النفط في السوق النفطية، وخلال بداية الألفية الثالثة وحتى الآن والتي تزامنت مع الوفرة المالية الكبيرة التي ولدتها المستويات المرتفعة لأسعار النفط، وارتباطها الشديد بالإيرادات النفطية في ظل الاعتقاد بأن أزمة انحسار الموارد لن تتكرر نتيجة استمرار المستويات المرتفعة لأسعار النفط، أمر ستنجر عنه انعكاسات وخيمة على الاقتصاد الجزائري مستقبلا حيث أن توقع عدم تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية صحيح فقط في المدى القصير أو حتى المتوسط، أما على المدى الطويل فإن تراجع إنتاج النفط، أو اكتشاف وتطوير طاقات بديلة يبقى احتمال وارد جدا، مما يجعل الاعتماد الكلي والمستمر على قطاع المحروقات رهنا لمستقبل الأجيال القادمة وتكرار لنفس أخطاء الماضي.[1]

## المطلب الرابع: دور النفقات العامة في الإقتصاد الجزائري

لعب النفط في الجزائر دورا رئيسيا في تحديد مسار وطبيعة التنمية منذ أوائل سبعينات القرن الماضي وحتى وقتنا الحاضر، وفي ظل ذلك الإطار تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة بنمو الإنفاق الحكومي وارتفاع حجمه، وهو ما يمكن أن نطلق عليها بالسياسة الإنفاقية التوسعية، وبما أن الاقتصاد الجزائر أحد الاقتصاديات الريعية التي تعتمد بصورة مطلقة على قطاع المحروقات وأكثرها النفط، وهذا الارتباط الكبير جعل الاقتصاد الجزائري يتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعاره.

وفي هذا المطلب سنبين مدى تحقيق النفقات العامة لأهداف السياسة الإقتصادية والإجتماعية، ومدى كفاءة استغلال المال العام في الجزائر، وذلك من خلال دراسة دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الإقتصادي والقضاء البطالة .

### 01. دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2018

طلب النمو الاقتصادي حصول إنفاق سواء كان استثماريا أو استهلاكيا من أجل إحداث تغيرات في الطلب الكلي للسلع والخدمات وبالتالي الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من أن العلاقة الموجبة للإنفاق العام والنمو

[1] ابراهيم بلقلة، مرجع سابق، ص 145.

الاقتصادي تلازم الاقتصاديات النامية والمتقدمة على حد سواء، غير أن ما يميز الدول الريعية والتي تعتبر الجزائر واحدة منها عن البلدان الأخرى، هو وجود الريع النفطي الذي يجعلها تمتلك خصوصية لتلك العلاقة.

ولتبيان العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر نستخدم مؤشر يتمثل في العلاقة بين النمو الاقتصادي ونسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام كما يوضحه الجدول التالي:

**الجدول رقم (26): دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000–2018 الوحدة:%**

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل النمو الاقتصادي | 2.2 | 2.6 | 4.7 | 6.9 | 5.2 | 5.1 | 2 | 3 | 2.4 | 2.4 |
| الإنفاق العام إلى PIB | 28.6 | 31.3 | 34.3 | 32.2 | 30.8 | 27.1 | 28.9 | 33.2 | 37.9 | 42.6 |
| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | / |
| معدل النمو الاقتصادي | 5.2 | 3.3 | 3.1 | 2.8 | 3.8 | 3.7 | 3.3 | 1.3 | 1.4 | / |
| الإنفاق العام إلى PIB | 37.3 | 40.1 | 43.5 | 36.2 | 40.6 | 45.8 | 41.7 | 39.2 | 38.1 | / |

**المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، تقرير بنك الجزائر 2000–2017.**

من خلال الجدول السابق يظهر لنا جليا بأن سياسة الإنفاق العام لم يكن لها دور كبير في التأثير على معدلات النمو الإقتصادي الحقيقي، وذلك على الرغم من ارتفاع أسعار المحروقات في فترة الدراسة وبذلك تسجيل النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي نسب معتبر تراوحت ما بين 27.1% و 45.8%، إلا أن معدلات النمو الحقيقية لم تتجاوز 5.2% حيث تراوح هذا المعدل ما بين 1.3% و5.2% حيث تظهر من خلال الجدول والشكل أن العلاقة الموجودة بين معدلات النمو الحقيقية علاقة عشوائية ولم يكن لها دورا حقيقيا في تحقيق النمو الاقتصادي الحقيقي، والشكل التالي يبين ذلك.

الشكل رقم (22): العلاقة بين الإنفاق العام ومعدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000–2018

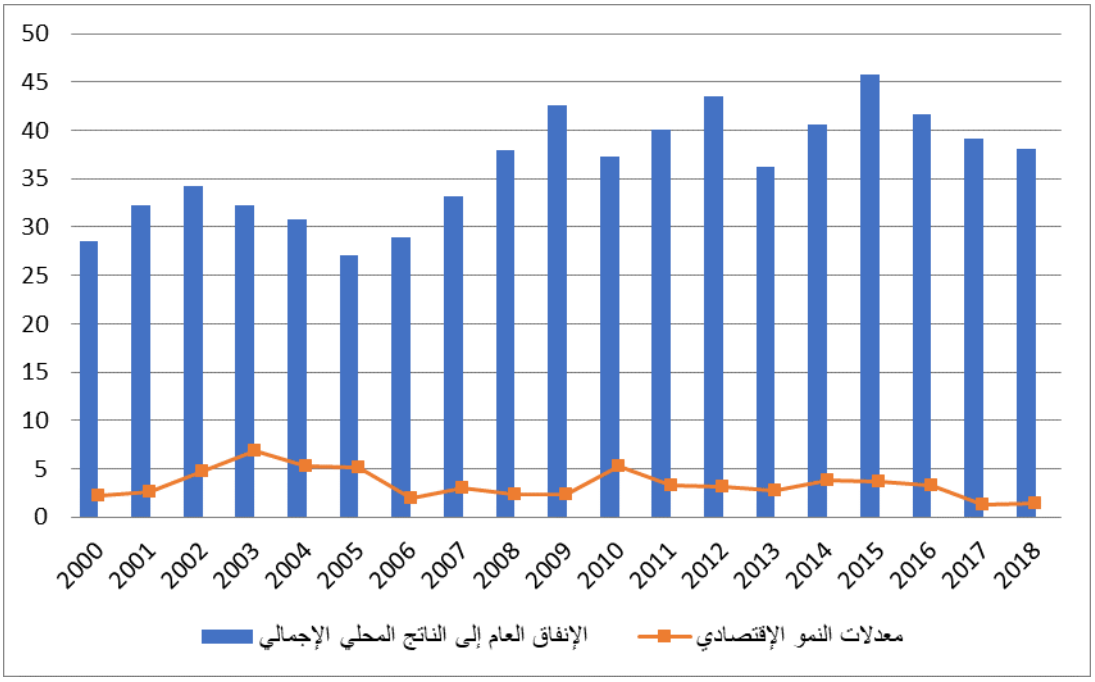


المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول السابق

لكن رغم ظرف العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات وانخفاض احتياطيات النقد الأجنبي، وكذلك تراجع النمو في قطاع المحروقات في السنوات 2016–2018 إلا أن معدل النمو الإقتصادي كان إيجابيا.

وكان معدل النمو الاقتصادي مدفوعا بشكل أساسي بقطاعات الفلاحة والبناء والأشغال العمومية والري، بما في ذلك الخدمات والأشغال العمومية البترولية، والصناعة والخدمات، حيث أشار الديوان الوطني للإحصائيات إلا أن قطاع الفلاحة قد سجل نموا بنسبة 3.5 %سنة 2018، بينما سجل قطاع البناء والأشغال العمومية والري، بما في ذلك الخدمات والأشغال العمومية البترولية نموا بنسبة 3.8%، كما سجل قطاع الصناعة نموا بنسبة 3.9% في 2018، بينما شهدت الخدمات نموا بنسبة 3 بالمائة.

### 02. دور سياسة الإنفاق العام في تخفيض معدلات البطالة

يعتبر تخفيض معدلات البطالة من الأهداف الرئيسية لسياسة الإنفاق العامة، بسبب زيادة أسعار الحر وقات في الفترة 2000–2018 أدى إلى زيادة في النفقات العمومية والتي بدورها أثرت على النمو الإقتصادي، وبزيادة معدلات النمو الاقتصادي سيؤدي حتما إلى ارتفاع في مستويات العمالة وبذلك تخفيض البطالة بنسب ومعدلات غير متناسبة، وبتتبع تطور كل من نسبة النفقات العامة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات

البطالة خلال الفترة 2000-2018 في الجزائر، يتبين وجود علاقة عكسية ما بين معدلات البطالة والنفقات العمومية، والجدول التالي يوضح ذلك.

**الجدول رقم (27):دور سياسة الإنفاق العام في التخفيض من البطالة خلال الفترة 2000-2018 الوحدة:%**

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل البطالة | 28.9 | 27.3 | 25.7 | 23.7 | 17.7 | 15.3 | 12.3 | 13.8 | 11.3 | 10.2 |
| الإنفاق العام إلى PIB | 28.6 | 31.3 | 34.3 | 32.2 | 30.8 | 27.1 | 28.9 | 33.2 | 37.9 | 42.6 |
| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | / |
| معدل البطالة | 10.0 | 10.0 | 11.0 | 9.8 | 10.6 | 11.2 | 10.5 | 11.7 | 11.7 | / |
| الإنفاق العام إلى PIB | 37.3 | 40.1 | 43.5 | 36.2 | 40.6 | 45.8 | 41.7 | 39.2 | 38.1 | / |

**المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).**

نتيجة لارتفاع أسعار النفط في بداية الألفية أدى إلى ارتفاع إيرادات الموازنة العامة مما جعل الحكومة الجزائرية تنتهج سياسة مالية توسعية عكستها معدلات النمو الكبيرة لحجم النفقات العامة وارتفاع نسبتها ضمن إجمالي الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت أعلى مستوى لها خلال السنوات 2012 و2015 وتراوحت ما بين 27.1% و45.8% حيث تعتبر هذه النسب مرتفعة، وفي المقابل معدلات البطالة سجلت نسب مرتفعة ثم بدأت هذه النسب في الإنخفاض حيث بلغت أعلى مستوى لها سنة 2000 بمعدل 28.9% وبدأت هذه النسبة في الإنخفاض إلى 10.2% سنة 2009 ويمكننا إرجاع هذا الإنخفاض في نسبة البطالة خلال السنوات الأخيرة بالدرجة الأولى إلى تحسن الوضعية الأمنية والإقتصادية للبلاد التي ساعدت على الاستقرار السياسي مع تحسن المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية التي ساهم فيها بقدر كبير مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي، إضافة إلى تحسن الوضعية النقدية والمالية العمومية وتحسن احتياطات الميزانية العامة نتيجة لارتفاع أسعار البترول، وبالتالي ساعدت على إنشاء مناصب شغل وتخفيض من حدة البطالة، وهذا يدل على وجود ارتباط بين معدلات البطالة وسياسة الإنفاق العام، ومنه يتبين لنا وبشكل قاطع أن سياسة الإنفاق العام لها تأثير كبير على مستوى التشغيل ومعدلات البطالة. والشكل التالي يبين ذلك.

**الشكل رقم (23): تطور العلاقة بين الإنفاق العام ومعدلات البطالة خلال الفترة 2000-2018**

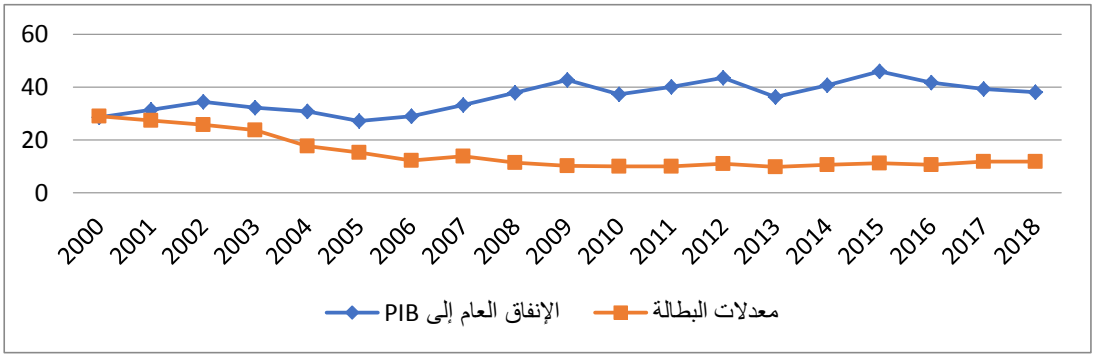


**المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول السابق**

## المبحث الثاني: تطور الإيرادات العامة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار المحروقات خلال الفترة 2000-2018

تشكل الإيرادات العامة للموازنة المصادر التي تستمد الدولة منها الأموال اللازمة لسد نفقاتها، فهي تمثل الوجه الآخر للنفقات العامة، حيث أن نمو هذه الأخيرة يواجه بالحاجة إلى توليد إيرادات مماثلة لتغطيتها، وباعتبار أن الإيرادات العامة في الجزائر تتميز بميزة خاصة، فزيادة على الموارد العادية التي تتجسد في حواصل أملاك الدولة والجباية العادية بما فيها الجباية الجمركية، هناك مورد آخر تتخصص به المالية العامة في الجزائر يتمثل في أن جزء كبير من الموارد المالية العامة يتأتى عن طريق إيرادات الجباية البترولية التي تتوقف وضعيتها على مستوى أسعار النفط في السوق الدولية، فمن شأن ذلك أن يجعل موازنة الدولة وقدرتها على تحمل العجز الموازني حساسة للصدمات التي تحدث جراء تقلبات أسعار النفط، سواء كانت هذه الصدمات سلبية بانخفاض أسعار النفط أو إيجابية جراء ارتفاعها.

### المطلب الأول: تبويب الإيرادات العامة حسب القانون الجزائري

تعتبر الإيرادات العامة في الجزائر محور عملية التنمية الاقتصادية حيث تعتمد عليها في سياستها الإنفاقية وتنفيذ مخططاتها التنموية التي تسعى من ورائها إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة، وتتصف الإيرادات العامة في الجزائر باعتمادها بشكل كبير على الموارد المالية المتأتية من المحروقات، هذا ما يجعل تطور مسارها مرتبط بشكل أساسي بتطورات أسعار البترول في السوق العالمية التي تتميز بالتقلب وعدم الاستقرار.

حيث تعرف الإيرادات العامة بأنها المبالغ النقدية التي تحصل عليها الدولة أو الهيئات العامة للدولة من مصادر مختلفة وتخصص لتغطية النفقات العامة، وفي الجزائر فإن الموارد المالية جاءت في نص المادة 11 من قانون 17/84 التي تنص على موارد الميزانية العامة للدولة كما يلي:[1]

1. **الإيرادات الضريبية( الجبائية)**:تتمثل الإيرادات الضريبية في إيرادات الجباية العادية والجباية البترولية.

1.1. **الجباية العادية :**وتتكون من مختلف الضرائب والرسوم التي يبوبها الجدول" أ "في الموازنة العامة وتتمثل في كل من الضرائب المباشرة، حقوق التسجيل والطابع، الضرائب غير المباشرة، الضرائب على رقم الأعمال، الحقوق الجمركية.

2.1. **الجباية البترولية :**تتكون من مجموع إقتطاعين وهما: ضريبة على إنتاج البترول السائل والغاز، وضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن النشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات.

2. **الإيرادات غير ضريبية**: وهي تشمل العناصر التالية:

**1.2. إيرادات أملاك الدولة( الدومين)**: التي تتمثل في حصيلة استغلال أو تأجير أو بيع أملاك الدولة كالإتاوات المحصّلة من الشركات والأشخاص الذين يستغلون المناجم والمحاجر التي تعود ملكيتها للدولة، وكذا المكافآت التي تحصل عليها الدولة من جراء تخصيص المباني العامة لمصالح البريد والمواصلات.

2.2. **الإيرادات المختلفة للميزانية :**كإيرادات بيع المجلات والمنشور ات، وبعض الرسوم التي تحصل عليها الدولة من المتاحف، والمناطق الأثرية.

**3.2.الإيرادات الاستثنائية :**وتتمثل في مساهمة الدفع التي يقدمها البنك المركز ي وحقوق الدخول، والهبات المقدمة من الخارج.

وبصفة عامة يمكن القول أن الإيرادات العامة النهائية المطبقة على الموازنة العامة للدولة المعروضة عموما حسب الطبيعة القانونية والمصنفة في الجدول" أ "الملحق لقانون المالية في بابين هما :الموارد العادية، والجباية البترولية كما هو موضح في الجدول التالي:

[1] المادة 11 من القانون 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 والمتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، عدد 28، الصادرة بتاريخ 10 جويلية 1984.

**الجدول رقم (28): الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2018 الجدول "أ"**

| إيرادات الميزانية | المبالغ (بالآلاف دج) |
|---|---|
| 1.الموارد العادية: | |
| 1.1.الإيرادات الجبائية: | |
| 201.001. حواصل الضرائب المباشرة | 1.391.701.000 |
| 201.002. حواصل التسجيل والطابع | 136.805.000 |
| 201.003. حواصل الرسوم المختلفة على الأعمال | 1.097.116.000 |
| (منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة) | 500.220.000 |
| 201.004. حواصل الضرائب غير المباشرة | 10.000.000 |
| 201.005. حواصل الجمارك | 397.405.000 |
| **المجموع الفرعي (1)** | **3.033.027.000** |
| 2.1. الإيرادات العادية | |
| 201.006. حاصل ودخل الأملاك الوطنية | 27.000.000 |
| 201.007. الحواصل المختلفة للميزانية | 78.000.000 |
| 201.008. الإيرادات النظامية | 20.000 |
| **المجموع الفرعي (2)** | **105.020.000** |
| 3.1. إيرادات أخرى | |
| الإيرادات الأخرى | 800.000.000 |
| **المجموع الفرعي (3)** | **800.000.000** |
| مجموع الموارد العادية | 3.938.047.000 |
| 2.الجباية البترولية | |
| 201.011. الجباية البترولية | 2.776.218.000 |
| **المجموع العام للإيرادات** | **6.714.265.000** |

**المصدر: قانون رقم 17-11 المؤرخ في 8 ربيع الثاني 1439 الموافق لـ 27ديسمبر 2017 يتضمن قانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية، العدد 76، السنة 54، 28ديسمبر 2017، ص65.**

من خلال الجدول السابق يتبين أن الجباية البترولية تلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني من خلال تغذية الإيرادات العامة لموازنة الدولة وتغطية نفقاتها حيث في سنة 2018 شكلت ما نسبته 41.34% من الإيرادات الكلية، إلا أن حصيلتها غالبا ما تعرف تقلبات من حين لآخر، سواء بالارتفاع أو الانخفاض وذلك لارتباطها بجملة من المتغيرات الخارجية خاصة بسوق النفط العالمية لا سيما أسعار النفط، صادرات المحروقات وكذا سعر صرف الدينار الجزائري.

## المطلب الثاني: تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2018

لم تكن الجباية البترولية لغاية سنة 1971 تعد موردا أساسيا ملفتا للانتباه إذ كان حاصلها متواضعا نسبيا لم يتعد 20% من مجموع الموارد النهائية، في حين أن الموارد الجبائية العادية بلغت وحدها نسبة 59% سنة 1971، غير أن الأمور لم تبقى على هذا الحال بحيث عرفت الجباية البترولية أول قفزة نوعية لها سنة 1972 عندما ارتفعت إلى 36% والسبب الرئيسي كان قرار تأميم المحروقات يوم 24 فيفري 1971 واستمر هذا الارتفاع إلى أن بلغ حده الأقصى سنة 1982 نسبة 66.80% من مجموع الموارد النهائية، ومنه أصبحت نفقات الميزانية العامة تمول بنسبة 66.80% بواسطة الجباية البترولية وحدها في الوقت الذي كانت فيه الجباية العادية لا تمول الميزانية إلا بقدر متواضع لا يتعدى 13.3%.

من أهم مظاهر ريعية الإقتصاد الجزائري هو ارتفاع مساهمة حصيلة الجباية النفطية في إجمالي الإيرادات العامة، حيث بارتفاع أسعار النفط ارتفعت الجباية النفطية لتشكل نسبة قياسية من إجمالي الإيرادات حيث وصلت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة 78.77%.

من هنا يمكن القول أن الإيرادات العامة لها صلة وطيدة بالجباية البترولية حيث نتيجة للتقلب الذي شهدته أسعار النفط ومستويات إنتاجه لعقد التسعينات فإن مستويات إيرادات الجباية البترولية عرفت بدورها تقلبا بين الانخفاض والارتفاع الأمر الذي ترتب عنه تذبذبا في قيمة الإيرادات الإجمالية تبعا لذلك.

وهذا ما يوضحه الجدول التالي الذي يبين تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2018):

**الجدول رقم (29): تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2018 الوحدة: مليار دج**

| السنوات | الإيرادات العامة | الجباية البترولية | | الإيرادات خارج المحروقات | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | قيمتها | نسبتها | المجموع | نسبته من الإيردات العامة | الإيرادات الضريبية | | الإيرادات العادية | |
| | | | | | | قيمتها | نسبتها | قيمتها | نسبتها |
| **2000** | 1578.1 | 1213.2 | %76.87 | 364.9 | %23.12 | 349.5 | %22.14 | 15.4 | %0.97 |
| **2001** | 1505.5 | 1001.4 | %66.51 | 488.5 | %32.44 | 398.2 | %26.44 | 90.3 | %5.99 |
| **2002** | 1603.2 | 1007.9 | %62.86 | 595.1 | %37.11 | 482.9 | %30.12 | 112.2 | %6.99 |
| **2003** | 1974.4 | 1350.0 | %68.37 | 624.3 | %31.61 | 524.9 | %26.58 | 99.4 | %5.03 |
| **2004** | 2229.7 | 1570.7 | %70.44 | 652.5 | %29.26 | 580.4 | %26.03 | 72.1 | %3.23 |
| **2005** | 3082.6 | 2352.7 | %76.32 | 724.2 | %23.49 | 640.4 | %20.77 | 83.8 | %2.71 |
| **2006** | 3639.8 | 2799.0 | %75.89 | 840.5 | %23.09 | 720.8 | %19.80 | 119.7 | %3.28 |
| **2007** | 3687.8 | 2796.8 | %75.83 | 890.9 | %24.15 | 766.8 | %20.79 | 124.1 | %3.36 |
| **2008** | 5190.5 | 4088.6 | %78.77 | 1101.8 | %21.22 | 965.2 | %18.59 | 136.6 | %2.63 |
| **2009** | 3676.0 | 2412.7 | %65.63 | 1263.3 | %34.36 | 1146.6 | %31.19 | 116.7 | %3.17 |
| **2010** | 4392.9 | 2905.0 | %66.12 | 1487.8 | %33.86 | 1298.0 | %29.54 | 189.8 | %4.32 |
| **2011** | 5790.1 | 3979.7 | %68.73 | 1810.4 | %31.26 | 1527.1 | %26.37 | 283.3 | %4.89 |
| **2012** | 6339.3 | 4184.3 | %00.66 | 2155.0 | %33.99 | 1908.6 | %30.10 | 246.4 | %3.88 |
| **2013** | 5957.5 | 3678.1 | %61.73 | 2279.4 | %38.26 | 2031.0 | %34.09 | 248.4 | %4.16 |
| **2014** | 5738.4 | 3388.4 | %59.04 | 2349.9 | %40.95 | 2091.4 | %36.44 | 258.5 | %4.50 |
| **2015** | 5103.1 | 2373.5 | %46.51 | 2729.6 | %53.48 | 2354.7 | %46.14 | 374.9 | %7.34 |
| **2016** | 5042.2 | 1781.1 | %35.32 | 3261.1 | %64.67 | 2422.9 | %48.05 | 838.2 | %16.62 |
| **2017** | 6080.2 | 2200.1 | %36.18 | 3880.1 | %63.81 | 2761.1 | %45.41 | 1119 | %18.40 |
| **2018** | 3.6714 | 2776.2 | %41.48 | 3938.1 | %58.52 | 3033.1 | %45.17 | 905 | %13.47 |

**المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على المصادر التالية:**


– **Rétrospective Statistique 1962-2011**, finances publiques, P :216.

– Ministre des finances, **Rapport de Présentation du Projet de la Loi de Finances pour 2018 et Prévisions 2019-2020**, P : 44.

- Banque d'Algérie, **Evolution économique et monétaire en Algérie**, rapports: 2017, 2016, 2015, 2014, 2013, 2012, 2011, 2010, 2009, 2008, 2007, 2006, 2005, 2004, 2003, 200

ولإعطاء صورة أوضح عن نسب إيرادات المحروقات والإيرادات غير المحروقات سنستعين بالشكل التالي:

**الشكل رقم (24): نسب مساهمة إيرادات المحروقات وإيرادات غير المحروقات في الإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2018**

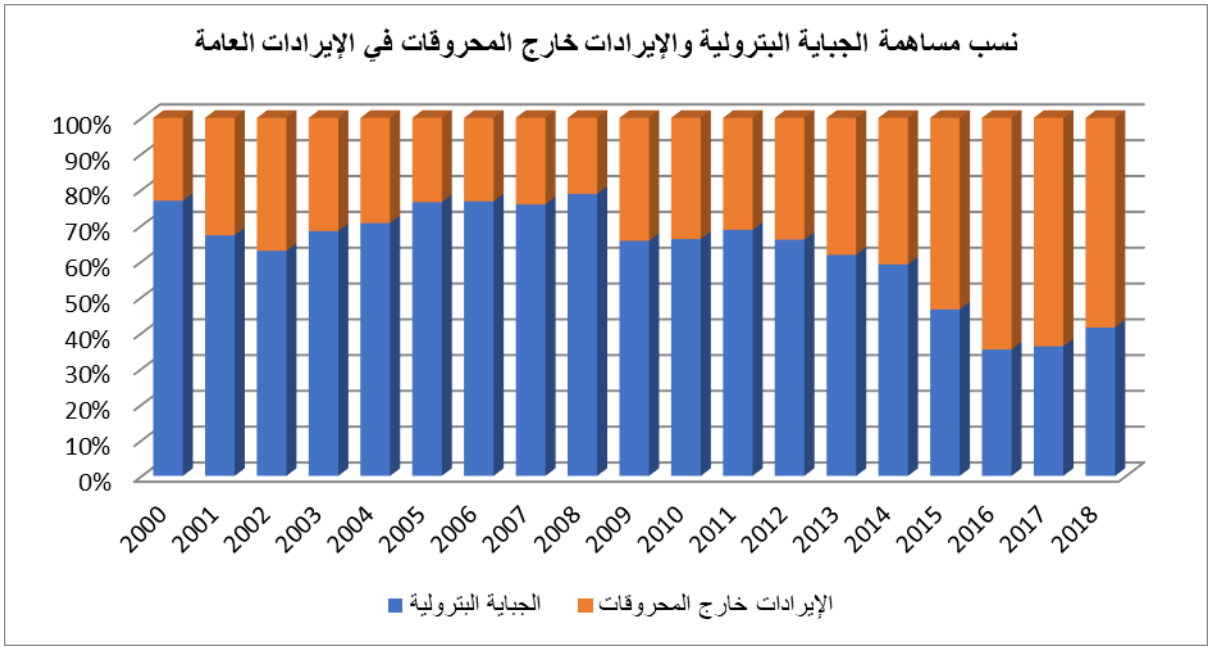


**المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول السابق**

الملاحظ من الجدول أن نسب الجباية البترولية المدرجة خلال السنوات 2000-2018 مستقرة نسبيا بين 76.87% و35.32% هذا ما يؤكد المكانة التي يحتلها البترول في الجزائر كمصدر تمويلي أول لتغطية الإيرادات العامة في الموازنة العامة للدولة، حيث عرفت سنة 2001 تراجعا يقدر ب 211,8 مليار دج مقارنة مع سنة 2000 أي تراجعت بنسبة17.45% وكذلك تراجع نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة إلى 66.51% مقارنة ب % 76,87 في سنة2000، ويمكن تفسير هذا التراجع بانخفاض أسعار تصدير المحروقات الغازية التي عانت من آثار تراجع أسعار البترول حيث انخفض سعر البرميل من 28,5 دولار أمريكي سنة 2000 إلى 24,85 دولار أمريكي سنة 2001 ثم سجلت تحسنا في سنة 2002 حيث بلغت الجباية البترولية مبلغ 1007,9 مليار دج ومع ذلك تراجعت نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة إلى 62.86% مقارنة ب 66.51% في سنة 2001 ، ليعرف هذا التحسن استمرارا إلى غاية سنة 2008 إذ قدرت قيمتها بنحو 4088,6 مليار دج، وبنسبة مساهمة قياسية إلى إجمالي الإيرادات العامة من إجمالي الإيرادات العامة؛ وهي أعلى نسبة مساهمة مسجلة خلال فترة الدراسة كلها، حيث بلغت نسبة78,77 لتعرف سنة 2009انخفاضًا يقدر بـ 1675,9 مليار دج أي تراجعت بنسبة 40.98% عن سنة 2008 ، ويرجع الانخفاض الذي حصل سنة 2009 إلى انخفاض أسعار البترول، حيث انخفض سعر البرميل من 99,9 دولار أمريكي سنة 2008 إلى 62,2 دولار أمريكي سنة2009، لتشهد بعد ذلك تحسن حتى سنة 2012 لتصل إلى ما قيمته4184,3 مليار دج،

وهي أعلى قيمة مسجلة خلال فترة الدراسة وذلك بسبب الارتفاع التاريخي في أسعار البترول حيث بلغ سعر البرميل 111,0دولار أمريكي، ثم بعد ذلك تعاود الانخفاض لتصل إلى 3388,4 مليار دج سنة2014 وذلك مع تراجع أسعار البترول في الأسواق الدولية، ليستمر هذا الانخفاض في سنة 2015 ، لتشهد سنة 2016 انخفاضًا حادا إلى 1781,1 مليار دج بسبب انخفاض سعر البترول بنسبة 15.2% عنه في سنة 2015 بالرغم من ارتفاع القيمة المضافة لقطاع المحروقات بـ 7.7% عنه في سنة 2015، لتعرف سنة 2017 ارتفاعا طفيفا إلى 2200,1 مليار دج مع التحسن النسبي المسجل في سعر البترول.

والشكل التالي يبين تطور العلاقة بين الجباية البترولية والإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2018

**الشكل رقم (25): تطور العلاقة بين الجباية البترولية والإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2018**

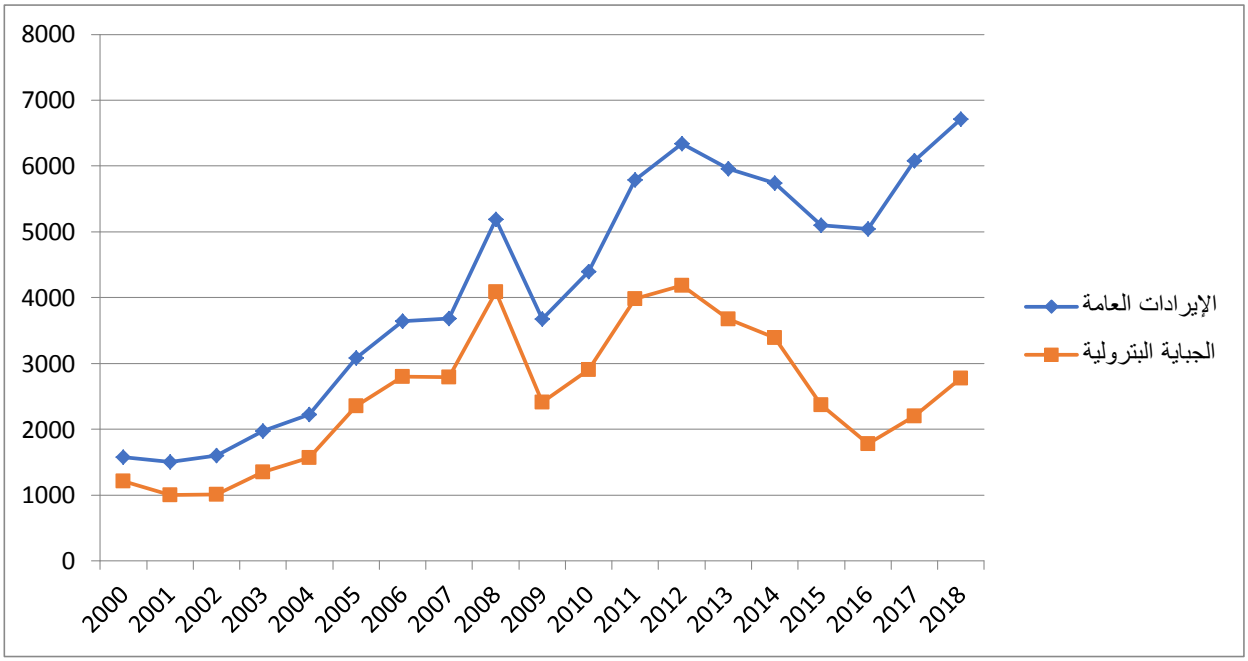


**المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.**

من خلال التحليل والشكل السابق نلاحظ أن مستويات إيرادات الجباية البترولية عرفت بدورها تقلبا بين الانخفاض والارتفاع الأمر الذي ترتب عنه تذبذبا في قيمة الإيرادات الإجمالية تبعا لذلك، ومن الشكل يتبين أن أعلى مستوى بلغته مساهمة الجباية البترولية ضمن إجمالي الإيرادات العامة في تاريخ الجزائر كان سنة 2008 ما قيمته 4088.6 مليار دج أي ما نسبته 78.77%، ثم بدأت هذه النسبة في التراجع بسبب الأزمة النفطية لسنة 2014 التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط في 2014 و2015 و2016 وأدى هذا الإنهيار في الأسعار إلى انخفاض في نسبة الجباية البترولية إلى غاية 35.32% وهي أدنى نسبة مساهمة للجباية النفطية في إجمالي الإيرادات العامة، لكن بدأت هذه النسبة في الإرتفاع مجددا إلى أكثر من 40 %بسبب الارتفاع النسبي لسعر البترول، وعلى العموم بلغت

نسبة مساهمة حصيلة الجباية النفطية ضمن إجمالي الإيرادات العامة في الفترة 2000-2018 في المتوسط نسبة 66.58%، ومنه نستنتج أن مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة مرتفعة جدا، ومنه يتبين لنا أن الإيرادات الإجمالية للجزائر تعتبر متغيرا تابعا لإيرادات الجباية البترولية طيلة الفترة 2000-2018 ، كما أن تطور الجباية البترولية تميز بعدم الاستقرار التام نتيجة تقلب أسعار النفط ومستويات إنتاجه، وهو ما يكرس واقع مفاده أن مالية الدولة أصبحت تابعة بشكل كبير لمتغيرات خارجية ظرفية غير مستقرة.

أما مساهمة الإيرادات العادية في إجمالي الإيرادات العامة كانت ضعيفة ودون المستوى المقبول، حيث بحلول سنة 2000 كانت تبلغ 15.4 مليار دج بنسبة مساهمة 0.97%، واستمرت في الارتفاع إلى أن بلغت أعلى مستوى لها سنة 2017 بقيمة 1119 مليار دج أي بنسبة مساهمة تقدر بـ 18.40%، كما أن الإيرادات الضريبية عرفت تطورا ملحوظا حيث بحلول سنة 2000 بلغت 349.5 مليار دج واستمرت في التحسن من سنة لأخرى إلى أن تصل سنة 2017 إلى 3033.1 مليار دج وهي أعلى قيمة مسجلة خلال فترة الدراسة وارتفاع هذه النسبة كان بسبب الأزمة النفطية سنة 2014 التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط وهذا ما جعل مساهمة الجباية البترولية منخفض ما قيمتها 1781.1 مليار دج أي بنسبة 35.32%.

هذا التحسن في إيرادات الجباية العادية راجع إلى ارتفاع حصيلة الضرائب المباشرة لاسيما الضريبة على الدخل الإجمالي وهذا راجع إلى ارتفاع أجور الموظفين في السنوات الأخيرة، بالإضافة لتحسن الوضعية المالية للمؤسسات التابعة للقطاع الخاص بفضل التشجيعات التي قدمتها الدولة للقطاع الخاص ومن ثم ارتفاع حصيلة الضريبة على أرباح الشركات نتيجة زيادة حجم الاستثمارات من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي والمخطط الخماسي للنمو، وبهذا الصدد يمكن الإشارة إلى بعض النقائص التالية[1]:

- كثرة التخفيضات والإعفاءات الرامية إلى تشجيع وتطوير الاستثمار والصادرات.
- ضعف إنتاجية القطاع الزراعي، وضعف استخدام القدرات الإنتاجية في القطاع الصناعي.
- الغش والتهرب الضريبي وحدّة انتشار الاقتصاد غير الرسمي، وسيطرة المحروقات على بنية الاقتصاد الوطني.

## المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين أسعار النفط والإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2018

تتميز الإيرادات العامة في الجزائر بميزة خاصة؛ تتمثل في أن جزءا كبيرا من هذه الإيرادات يأتي عن طريق الجباية البترولية التي تعتبر أهم مورد من موارد الدولة لتأتي بعد ذلك الإيرادات العادية التي تتكون من الإيرادات

[1] عنترة برباش، محمد خليل بوحلايس، **قراءة تحليلية لتطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 1990-2017**، مجلة الآفاق الدراسية الإقتصادية، جامعة العربي تبسي، تبسة، العدد الخامس،2018، ص 61.

الجبائية خارج المحروقات والإيرادات غير الجبائي، والجباية البترولية تتأثر بأسعار النفط حيث بارتفاع أسعار النفط ترتفع الجباية البترولية وهذا ما يؤدي بطبيعة الحال إلى إرتفاع في الإيرادات العامة، وهذا ما يوضحه الجدول والشكل التالي:

**الجدول رقم (30): تطور العلاقة بين أسعار النفط والإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2018** الوحدة: *دولار للبرميل **مليون دولار

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أسعار النفط* | 27.6 | 23.1 | 24.3 | 28.1 | 36.0 | 50.6 | 61.0 | 69.1 | 94.5 | 61.0 |
| نسبة التغير % | / | -16.30 | 5.19 | 15.64 | 28.11 | 40.56 | 20.55 | 13.28 | 36.76 | -35.45 |
| الإيرادات العامة** | 14268 | 19485 | 20188 | 25508 | 30936 | 42016 | 50103 | 53164 | 79158 | 50603 |
| نسبة التغير % | / | 36.56 | 3.61 | 26.35 | 21.28 | 35.82 | 19.52 | 6.11 | 48.89 | -36.07 |
| **السنوات** | **2010** | **2011** | **2012** | **2013** | **2014** | **2015** | **2016** | **2017** | **2018** | / |
| أسعار النفط | 77.5 | 107.5 | 109.5 | 105.9 | 96.3 | 49.5 | 40.8 | 52.4 | 69.8 | / |
| نسبة التغير % | 27.05 | 38.71 | 1.86 | -3.29 | -9.07 | -48.60 | -17.58 | 28.43 | 33.21 | / |
| الإيرادات العامة | 59042 | 79477 | 82672 | 75050 | 71231 | 50797 | 46060 | 54796 | 57574 | / |
| نسبة التغير % | 16.08 | 34.61 | 4.02 | -9.22 | -5.09 | -28.69 | -9.33 | 18.97 | 5.07 | / |

**المصدر: النفقات العامة: بنك الجزائر، النشرات الإحصائية 2000-2018، مع تحويل قيمة النفقات إلى الدولار الأمريكي باستعمال أسعار الصرف للسنوات 2000-2018، أسعار النفط: تقرير الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، أعداد مختلفة 2000-2018.**

**الشكل رقم (26): تطور العلاقة بين أسعار النفط والإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2018**

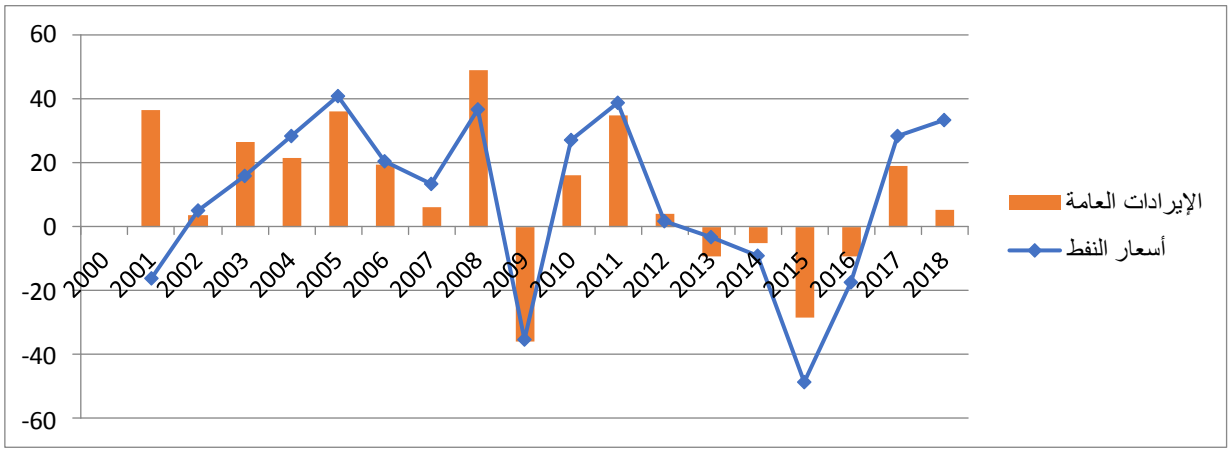


**المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.**

هناك العلاقة الطردية بين أسعار النفط والإيرادات العامة خلال فترة الدراسة، حيث مع مطلع الألفينات بدأت أسعار النفط بالارتفاع مما أدى إلى ارتفاع احتياطي الصرف وهذا، وبهذا فقد شهدت الإيرادات العامة مدا تصاعديا كبيرا خلال هذه الفترة، حيث شهدت هذه الفترة سياسة توسعية كبيرة جراء الارتفاع المستمر في أسعار النفط حيث بارتفاع أسعار النفط من سنة 2000 التي كانت قيمته 27.6 دولار للبرميل إلى 94.5 دولار للبرميل

سنة 2008، ارتفعت الإيرادات العامة من 14268 مليون دولار سنة 2000 إلى 79158 مليون دولار سنة 2008 أي بنسبة نمو 454.79%، وكان نتاجا لهذا الارتفاع التوجه إلى سياسة إنفاق توسعية من خلال إقرار كل من" مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة (2005-2009)، وكذا برنامج التنمية الخماسي "برنامج توطيد النمو" (2010-2014)، والشروع في تطبيق البرنامج الخماسي الرابع (2015-2019)، واستمرت الإيرادات العامة في الارتفاع إلى أن بلغت قيمتها القصوى سنة 2012 حيث قدرت بـ 82672 مليون دولار وذلك بارتفاع سعر النفط إلى 109.5 دولار للبرميل، لكن الفترة (2013-2018) شهدت تذبذب في قيمة الإيرادات العامة من ارتفاع وانخفاض، حيث شهدت أسعار النفط انخفاضا بحلول الأزمة النفطية خلال الثلاثي الأخير من سنة 2014 واستمر هذا الانخفاض في سنة 2015 و2016 سعر البرميل 49.5 دولار و40.8 دولار على التوالي فانخفضت الإيرادات العامة من 71231 مليون دولار سنة 2014 إلى 50797 مليون دولار سنة 2015 أي بنسبة سلبية تقدر بـ 28.69%، واستمر الانخفاض سنة 2016 بنسبة 9.33%، لكن مع ارتفاع أسعار النفط سنة 2017 و2018 بـ 52.4 دولار للبرميل و 69.8 دولار للبرميل على التوالي بدأت الإيرادات العامة في الارتفاع بنسبة 18.97% سنة 2017 و5.07% سنة 2018.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن الإيرادات الإجمالية للجزائر تعتبر متغيرا تابعا لإيرادات الجباية البترولية طيلة الفترة 2000-2018، كما أن تطور الجباية البترولية تميز بعدم الاستقرار التام نتيجة تقلب أسعار النفط ومستويات إنتاجه، وهو ما يكرس واقع مفاده أن مالية الدولة أصبحت تابعة بشكل كبير لمتغيرات خارجية ظرفية غير مستقرة.

## المطلب الرابع: دور الإيرادات العامة في الإقتصاد الجزائري

تعتبر الإيرادات العامة من الأدوات الهامة التي تعتمد عليها الدولة في تنفيذ مخططاتها التنموية التي تسعى منها إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة، هذا ما جعل الإيرادات العامة تلعب دورا هاما في الاقتصاد الجزائري ، وهذا ما سنبرزه من خلال تبيين العلاقة بين الإيرادات العامة والناتج المحلي الاجمالي، بالإضافة إلى العلاقة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة.

### 01. علاقة الإيرادات العامة بالناتج المحلي الإجمالي

تعتبر نسبة الإيرادات العامة للناتج المحلي الإجمالي أفضل مؤشر لقياس الدور الذي يمكن للجزائر أن تلعبه من خلال أداة الإيرادات العامة في التأثير على النشاط الاقتصادي، وتجدر الإشارة أنه بالنسبة للجزائر فإن الإيرادات العامة والتي تأتي في أغلبها من مصدر خارجي متمثل في عائدات النفط، هي من أهم العوامل المؤثرة في الناتج المحلي الإجمالي،

والمحددة لمعدلات نموه، هذا ما جعل التقلبات التي شهدتها هذه الإيرادات من جراء عدم استقرار أسعار النفط في السوق النفطية العالمية[1].

**الجدول رقم (31): تطور نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018**

**الوحدة: مليار دج**

| السنوات | الإيرادات العامة | الناتج المحلي الإجمالي (PIB) | نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (PIB) % |
|---|---|---|---|
| **2000** | 1578,1 | 4123,5 | 38,3 |
| **2001** | 1505,5 | 4227,1 | 35,6 |
| **2002** | 1603,2 | 4522,8 | 35,4 |
| **2003** | 1974,4 | 5252,3 | 37,6 |
| **2004** | 2229,7 | 6149,1 | 36,3 |
| **2005** | 3082,8 | 7562 | 40,8 |
| **2006** | 3639,8 | 8501,6 | 42,8 |
| **2007** | 3687,8 | 9352,9 | 39,4 |
| **2008** | 5190,5 | 11043,7 | 47,0 |
| **2009** | 3676 | 9968 | 36,9 |
| **2010** | 4392,9 | 11991,6 | 36,6 |
| **2011** | 5790,1 | 14589 | 39,7 |
| **2012** | 6339,3 | 16209,6 | 39,1 |
| **2013** | 5957,5 | 16647,9 | 35,8 |
| **2014** | 5738,4 | 17228,6 | 33,3 |
| **2015** | 5103,1 | 16712,7 | 30,5 |
| **2016** | 5042,2 | 17514,6 | 28,8 |
| **2017** | 6080,2 | 18575,8 | 32,7 |
| **2018** | 6714,3 | 20259 | 33,1 |

**المصدر: قوانين المالية للسنوات 2000-2018**

[1] ابراهيم بلقلة، مرجع سابق، ص 160.

سجلت نسبة الإيرادات العامة إلى إجمالي الناتج المحلي نسب مرتفعة متقاربة جدا تراوحت ما بين أدنى نسبة المقدرة بـ 28.8% والمسجلة سنة 2016، وأعلى نسبة على الإطلاق المقدرة بـ47% المسجلة سنة 2008 وارتفعت هذه النسبة نتيجة ارتفاع أسعار النفط ومنه الإيرادات العامة خلال هذه السنة، وهذا ما يعكس الدور التي تلعبة الإيرادات العامة في الإقتصاد الوطني، حيث سجلت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط ما نسبته 36.83%.

حيث نلاحظ أنه كل ارتفاع في الإيرادات العامة يكون هناك ارتفاع ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي فمثلا سنة 2005 عند ارتفاع الإيرادات العامة بنسبة 50% من سنة 2000 إلى 2005 أدى بدوره إلى ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 45.50%، لكن مع ارتفاع أسعار النفط إلى 94.1 دولار للبرميل في سنة 2008 أدى هذا الارتفاع إلى ارتفاع في الإيرادات العامة إلى 5190.5 مليار دج، مما أدى بدوره إلى ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى 11043.7 مليار دج، لكن من سنة 2010 ارتفعت الإيرادات العامة وتبعتها ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي حتى مع انهيار أسعار النفط سنة 2014 تواصلت وتيرة الناتج المحلي الإجمالي في الارتفاع إلى 17228,6 مليار دج.

والشكل التالي يبين العلاقة بين الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي

**الشكل رقم (27): تطور نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018**

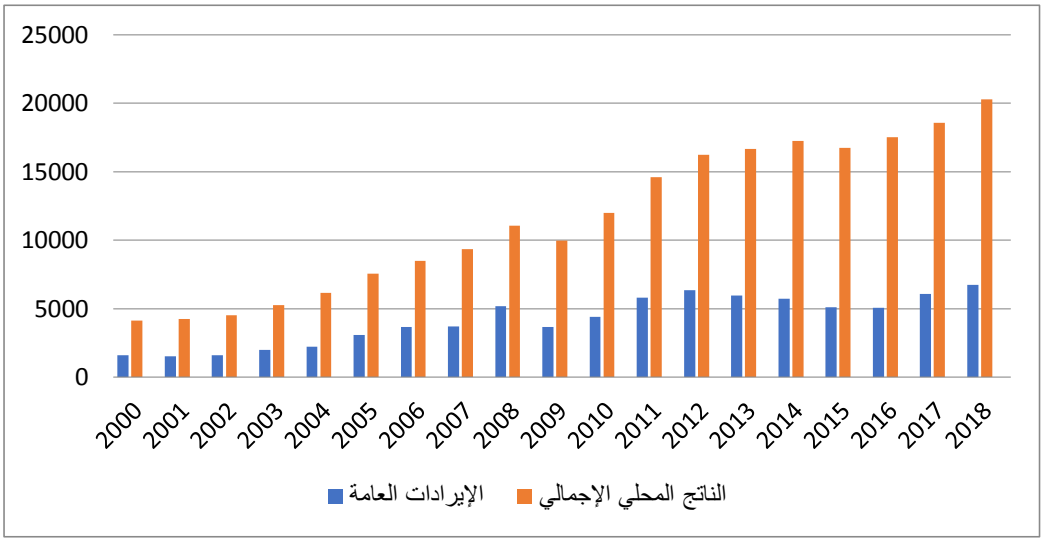


**المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول السابق**

## 02.علاقة النفقات العامة بالإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2018

من المنطقي في الميزانية العامة أن النفقات العامة التئي تقوم بصرفها الدولة الجزائرية تغطيها إيرادات يتم التحصل عليها، حيث كلما زادت الإيرادات العامة كان هناك توسع في النفقات العامة، حيث تختلف هذه الإيرادات من دولة إلى أخرى حسب ظروفها الاقتصادية وإمكانياتها، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

**الجدول رقم (32): تطور العلاقة بين النفقات العامة والإيرادات العامة في الجزائر في الفترة 2000–2018 الوحدة:%**

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نمو الإيرادات العامة | 66.0 | −4.6 | 6.5 | 23.1 | 12.9 | 38.2 | 18.1 | 1.3 | 40.7 | −29.2 |
| نمو النفقات العامة | 22.5 | 23.50 | 10.32 | 13.03 | 6.01 | 19.94 | 54.38 | 11.00 | 23.70 | 12.15 |
| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | / |
| نمو الإيرادات العامة | 19.5 | 31.8 | 10.7 | −6.02 | −3.67 | −11.07 | −1.19 | 20.58 | 10.42 | / |
| نمو النفقات العامة | 18.14 | 27.88 | −6.37 | −11.17 | 11.28 | 14.33 | −8.79 | −13.78 | 25.34 | / |

**المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء والتخطيط للفترة 2000-2002، بنك الجزائر للفترة 2003-2018.**

الشكل التالي يبين العلاقة بين معدلات نمو الإيرادات العامة مع معدلات نمو النفقات العامة:

**الشكل رقم (28): تطور العلاقة بين النفقات العامة والإيرادات العامة في الجزائر في الفترة 2000–2018**

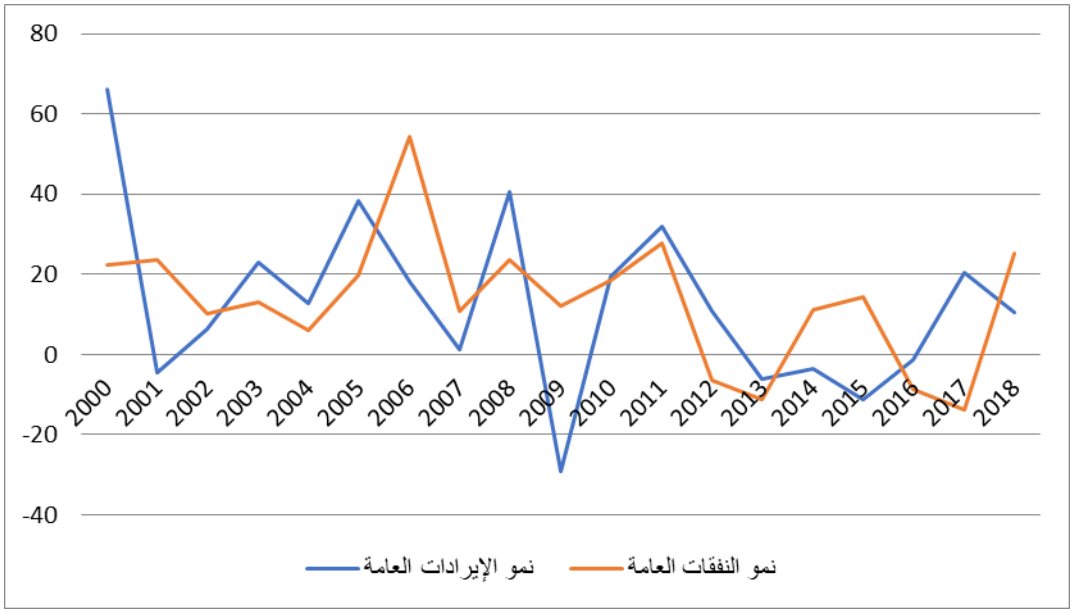


**المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول السابق**

من الجدول التالي نلاحظ وجود ارتباط موجب بين معدلات نمو الإيرادات العامة ومعدلات نمو النفقات العامة، حيث أنه في الغالب عندما يميل معدل نمو الإيرادات العامة للانخفاض فإنه بعد ذلك ينخفض معدل نمو النفقات العامة، حيث عرفت هذه الفترة معدلات نمو مرتفعة بالنسبة للإيرادات وهذا بسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط والتي أدت إلى الانفراج المالي الكبير الذي بدوره أدى إلى الارتفاع الكبير في النفقات العامة، لكن في سنة 2009 بسبب انخفاض أسعار النفط أدى إلى انخفاض في الإيرادات العامة وهذا ما أدى إلى انخفاض في نمو النفقات العامة من 23.70 سنة 2008 إلى 12.15 سنة 2009، حيث بانخفاض أسعار النفط خلال الثلاثي الأخير من سنة 2014 واستمرار هذا الانخفاض في سنة 2015 و2016 سعر البرميل 49.5 دولار و40.8 دولار على التوالي أدى إلى تسجيل معدلات نمو في الإيرادات العامة سالبة حيث سجلت 2014 معدل نمو سالب ما قيمته 3.67، واستمر هذا الارتفاع في معدلات النمو السالبة إلى 11.07 سنة 2015، لكن في سنة 2016 سجلت معدل نمو سالب منخفض قدر بـ1.19 فكان لزاما على الدولة خفض نفقاتها العامة في سنة 2016 و2017 بمعدلات نمو سالبة قدرت بـ 8.79 و13.78 على التوالي، لتعاود معدلات نمو النفقات العامة في الارتفاع سنة 2018 لتصل إلى 25.34 وذلك بارتفاع أسعار النفط من 52.40 دولار للبرميل سنة 2017 إلى 69.80 دولار للبرميل سنة 2018.

ومنه يتبين لنا أن سياسة الإنفاق في الجزائر مرتبطة ارتباطا شديدا بالإيرادات العامة التي تسجلها الدولة الجزائرية والتي تحددها مستويات أسعار النفط في السوق النفطية، لكن هذا الارتباط الشديد للنفقات العامة بالإيرادات العامة ستنجر عليه انعكاسات وخيمة على الاقتصاد الجزائري مستقبلا، لأن الإيرادات العامة مرتبطة ارتباطا كبيرا بالجباية البترولية حيث بلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة 78.77%، والإيرادات النفطية مرتبطة ارتباطا شديدا بأسعار النفط التي تتحددها الأسواق العالمية.

## المبحث الثالث: الموازنة العامة والبدائل المتاحة لتمويلها

لقد ارتبط الاقتصادي الجزائري بشكل وثيق بقطاع المحروقات منذ طفرة أسعار النفط الأولى (1973)، وتطلب مواجهة هذا الإشكال بالنسبة للجزائر ضرورة تبني إستراتجية التنويع الاقتصادي التي ترتكز على تحديث القطاعات غير النفطية و تنميتها من أجل تخفيض المساهمة النسبية لقطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي، و تأثير تقلبات إيرادات النفط في الميزانية العامة للدولة.

### المطلب الأول: تحليل العلاقة بين أسعار النفط ورصيد الموازنة العامة خلال الفترة 2000-2018

يعتبر القانون 84-17 هو المجسد لقانون الميزانية في الجزائر حيث عرفها في المادة 06 بأنها تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول به،[1] كما يعرف قانون 90-21 الميزانية بأنها الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز الداخلية والنفقات برأسمال وترخص بها.[2]

أما رصيد الموازنة العامة فيقصد بأنه مقابلة طرفية الموازنة العامة من إيرادات عامة ونفقات عامة، الحاصل من هذه المقابلة هو الرصيد حيث يمكن أن يكون الفارق الإيجابي أو السلبي بعد طرح إجمالي النفقات العامة من إجمالي الإيرادات العامة، وعندما يكون الفارق إيجابي يوجه لصندوق ضبط الإيرادات، ثم يوجه جل هذا الفارق لاحقا لتغطية عجز الموازنة العامة، فقد لجأنا إلى حساب رصيد الموازنة العامة بالجزائر بطريقتين، تعلقت الأولى بحساب الرصيد باعتماد الموازنة العامة السنوية الصادرة بقوانين المالية، في حين الطريقة الثانية تمت بإدراج فائض الجباية البترولية ضمن الإيرادات العامة.

على غرار الدول النفطية الأخرى فإن الجزائر تعتمد في إعداد الموازنة العامة على السعر المرجعي للنفط، كما أن إيراداتها العامة تعتمد على حصيلة الجباية البترولية بنسب مرتفعة، وكذا مساهمة هذه الأخيرة في تغطية النفقات العامة بشكل كبير، كل هذا يجعل توازن المالية العامة رهين بارتفاع وانخفاض الجباية البترولية ومنه أسعار النفط.

والجدول التالي يبين تطور كل من أسعار النفط وحصيلة الجباية البترولية ورصيد الموازنة العامة للجزائر.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 84-17، المؤرخ في 07-07-1984 المتعلق بقانون المالية (المادة 06).

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 90-21، المؤرخ في 15-08-1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية (المادة 03)، الجريدة الرسمية عدد 35، الصادرة بتاريخ 15-08-1990.

**الجدول رقم (33): تطور كل من أسعار النفط وحصيلة الجباية البترولية ورصيد الموازنة العامة للجزائر في الفترة (2000–2018)**

**الوحدة: * دولار للبرميل ** مليار دج**

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أسعار النفط* | 27.6 | 23.1 | 24.3 | 28.1 | 36.0 | 50.6 | 61.0 | 69.1 | 94.5 | 61.0 |
| الجباية البترولية** | 1213.2 | 1001.4 | 1007.9 | 1350.0 | 1570.7 | 2352.7 | 2799 | 2796.8 | 4088.6 | 2412.7 |
| رصيد الموازنة العامة** | 400 | 184.5 | 52.6 | 14.2 | 337.9 | 1030.6 | 1234.8 | 579.3 | 999.5 | 588.3- |
| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | / |
| أسعار النفط | 77.5 | 107.5 | 109.5 | 105.9 | 96.3 | 49.5 | 40.8 | 52.4 | 69.8 | / |
| الجباية البترولية | 2905 | 3979.7 | 4184.3 | 3678.1 | 3388.4 | 2373.5 | 1781.1 | 2200.1 | 2776.2 | / |
| رصيد الموازنة العامة | 74- | 63.5- | 718.8- | 66.7- | 1257.3- | 2553.2- | 2941.98- | 803.01- | 1913.48- | / |

**المصدر: رصيد الموازنة: بنك الجزائر، النشرات الإحصائية 2000-2018، أسعار النفط: تقرير الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، أعداد مختلفة 2000-2018.**

شهدت الجباية النفطية طفرة كبيرة بسبب الارتفاع المستمر في أسعار النفط، حيث انتقلت الجباية النفطية من 1213.2 مليار دينار ج سنة 2000 إلى 4088.6 مليار دينار ج سنة 2008 أي أنها تضاعفت بأكثر من 3.4 مرة، ليشهد رصيد الموازنة العامة قيم موجبة وتشهد الموازنة العامة فوائض ضخمة عكست التدفقات المالية المحصلة في تلك الفترة، حيث انتقل رصيد الموازنة العامة من فائض بقيمة 400 مليار دينار ج سنة 2000 إلى 999.5 مليار دينار ج سنة 2008 أي أنه تضاعف بنسبة 149.87%، لكن بانخفاض أسعار النفط من 94.5 دولار للبرميل إلى 61 دولار للبرميل سنة 2009 أدى إلى انخفاض في حصيلة الجباية البترولية من 4088.6 مليار دج إلى 2412.7 مليار دج أي بنسبة سالبة تقدر بـ 40.98% هذا ما حول رصيد الموازنة العامة من فائض إلى عجز بقيمة 588.3 مليار دينار ج، لكن بارتفاع أسعار النفط في سنة 2010 و2011 أدى إلى ارتفاع الجباية النفطية وهذا ما أدى بدوره إلى انخفاض في عجز الموازنة العامة، لكن استمر هذا العجز طول سنوات الفترة، حيث بلغ عجز الموازنة العامة أرقاما قياسية خاصة خلال السنتين 2015 و2016، حيث بلغ العجز على التوالي 2553.2 و 2941.98 مليار دينار ج، وقد استمر هذا العجز بعد ذلك رغم ارتفاع قيمة الجباية البترولية وذلك بسبب المستويات المرتفعة لحجم النفقات العامة نتيجة السياسة التوسعية المنتهجة من طرف الجزائر حيث تفوقت معدلات نمو النفقات على معدلات نمو الإيرادات، أي أن العجز هذه المرة كان من جانب النفقات وليس من جانب الإيرادات التي كانت كبيرة،إضافة إلى تأثير تداعيات انهيار أسعار النفط منذ سنة 2014.

**الشكل رقم (29):تطور رصيد الموازنة العامة للجزائر في الفترة (2000–2018)**

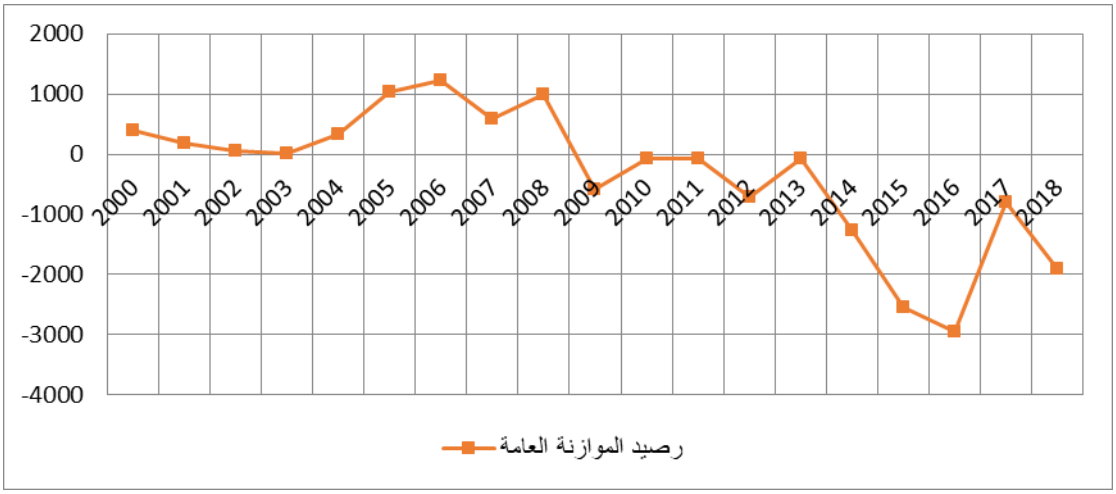


**المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول السابق**

ومنه مادام الجزء الأكبر من الإيرادات العامة في الجزائر يتأتى من حاصل الجباية البترولية المرهون بمتغيرات خارجية مرتبطة بسوق النفط العالمية لا سيما أسعار النفط منها والنفقات العامة ترتبط بشكل كبير بالإيرادات العامة، فإن هذا يجعل رصيد الموازنة في الجزائر مرهون هو الآخر بحركة أسعار النفط، فبين ارتفاع مستمر للنفقات العمومية في الموازنة من جهة، يقابله تذبذب في الإيرادات العامة بالجهة الأخرى، كان الفائض الموازني يتحقق لسنة أو بضع سنوات، لكن سرعان ما يتغير الوضع إلى عجز موازني بمجرد اتجاه أسعار النفط نحو الهبوط، وهو ما أثبتته أزمات انخفاض أسعار النفط وآخرها أزمة أواخر سنة 2014 وما جاءت به سنتي 2015 و 2016 من معطيات مهددة لاستقرار وتوازن الموا زنة العامة في الجزائر، بعدما خسر سعر النفط الجزائري خلال الثلاث السنوات الأخيرة 56.24 دولار للبرميل، وهو ما أثر على المداخيل النفطية الممولة للموازنة العامة، ما جعل هذه الأخيرة تئن أمام وطأة تراكم العجز الموازني.

يمكن استخلاص الكثير من المعطيات التي تعطي دلالة على خطورة الوضع الحالي لهيكل الموازنة العامة في الجزائر، فهيمنة إيرادات الجباية البترولية على إجمالي الإيرادات العامة من جهة والإفراط الذي تجاوز الإفراط ذاته في تمويل النفقات العامة عن طريق الجباية البترولية من جهة أخرى، يجعل الموازنة العامة في الجزائر مهددة بهزات ارتدادية لما يحدث في العالم الخارجي كونها تعتمد على صادرات الذهب الأسود التي تتبع في حركتها مجموعة من العوامل الخارجية أهمها تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية.

## المطلب الثاني: إنشاء صندوق ضبط الإيرادات

ترتبط النفقات العامة بشكل كبير بالإيرادات العامة كون هذه الأخيرة تشكل مصدر تغطية وتمويل الإنفاق العمومي، ومادام الجزء الأكبر من الإيرادات العامة في الجزائر يتأتى من حاصل الجباية البترولية المرهون بمتغيرات خارجية مرتبطة بسوق النفط العالمية لاسيما أسعار النفط منها، فإن هذا يجعل رصيد الموازنة في الجزائر مرهون هو الآخر بحركة أسعار النفط، فبين ارتفاع مستمر للنفقات العمومية في الموازنة من جهة، يقابله تذبذب في الإيرادات العامة بالجهة الأخرى، كان الفائض الموازني يتحقق لسنة أو بضع سنوات، لكن سرعان ما يتغير الوضع إلى عجز موازني بمجرد اتجاه أسعار النفط نحو الهبوط، وهو ما أثبتته أزمات انخفاض أسعار النفط وآخرها أزمة أواخر سنة 2014 وما جاءت به سنتي 2015 و2016 من معطيات مهددة لاستقرار وتوازن الموازنة العامة في الجزائر، بعدما خسر سعر النفط الجزائري خلال الثلاث السنوات الأخيرة 24.56 دولار للبرميل، وهو ما أثر على المداخيل النفطية الممولة للموازنة العامة، ما جعل هذه الأخيرة تئن أمام وطأة تراكم العجز الموازني.[1]

ولاحتواء تقلبات أسعار المحروقات وآثارها على الموازنة العامة اتخذت الحكومة الجزائرية عدة إجراءات من أهمها:

- **إنشاء صندوق ضبط الإيرادات:** أدى الارتفاع الكبير في أسعار النفط عام 2000 إلى تحقيق فوائض مالية هامة، حيث حقق رصيد الميزانية العامة فائضا قدره 400 مليار دينار بسبب ارتفاع إيرادات الجباية البترولية إلى 1213.2 مليار دينار، ومن أجل استغلال هذه الفوائض واستخدامها كأداة للتحوط والتعديل الموازني في حالات العسر المالي، قررت الحكومة تأسيس صندوق يعمل على امتصاص فائض إيرادات الجباية البترولية الذي يفوق تقديرات قانون المالية.

ينتمي صندوق ضبط الإيرادات إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية وبالضبط لحسابات التخصيص الخاص المستقلة عن الموازنة العامة، للدولة، تم إنشاؤه بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 والتي نصت على:"**يفتح في حسابات الخزينة حساب خاص رقم 103–302– بعنوان صندوق ضبط الإيرادات–**"، وهو حساب حكومي لدى بنك الجزائر يتم تمويله عن طريق فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات وذلك مقارنة بالأسعار المرجعية المعتمدة لإعداد الموازنة العامة حيث قانون المالية حدد مبلغ 50 دولار

[1] شباب سهام، مرجع سابق، ص 191

للبرميل كسعر المرجعي لسنة 2017، على أن توجه موارد الصندوق لضبط توازن الموازن العامة (تغطية العجز)، وتخفيض الدين العمومي.[1]

ويقيد في هذا الحساب ما يلي:

أولا في باب الإيرادات، فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية، كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

ثانيا في باب النفقات، ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي والحد من المديونية العمومية، تخفيض الدين العمومي.

حيث تم إضافة تعديلات على هذا القانون من خلال المادة 66 من قانون المالية لسنة 2004 لتضيف مصدر جديد لتمويل صندوق ضبط الإيرادات والمتمثلة في تسبيقات بنك الجزائر للتسيير النشط للمديونية الخارجية، دون إجراء أي تغيير على باب النفقات.[2]

كما عدل قانون المالية التكميلي 2006 في هذه المادة من خلال المادة 25 حيث أوضح بن الصندوق يقوم بتمويل عجز الخزينة العمومية مهما كان نوعه دون أي يقل رصيد هذا الصندوق عن 740 مليار دينار.[3]

ومن أهم الوظائف التي يتسم بها هذا الصندوق فيما يلي:

01. امتصاص الفائض من الجباية البترولية والذي يفوق توقعات وتقديرات قانون المالية.
02. تسوية وسد العجز في الميزانية العامة للدولة والذي قد ينتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية والتي يمكن أن تكون أقل من تقديرات وتوقعات قانون المالية.
03. تسديد وتسوية المديونية العمومية للدولة بغية الحد منها وتخفيضها ويتم ذلك عن طريق:
   - تسديد المديونية العمومية الداخلية والخارجية والتي حان وقت سدادها.
   - التسديد المسبق للمديونية العمومية.

ويمكن توضيح عمليات صندوق ضبط الإيرادات في الشكل التالي:

---

[1] المادة 10 من قانون 2000/02 المؤرخ في 27 جوان 2000 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000، الجريدة الرسمية للديمقراطية الشعبية، العدد 37، الصادر بتاريخ 28 جوان 2000، ص 7.

[2] المادة 66 من القانون 03-22 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003، المتضمن قانون المالية لسنة 2004، الجريدة الرسمية للديمقراطية الشعبية، العدد 83، الصادر بتاريخ 29ديسمبر 2003، ص28.

[3] المادة 25 من الأمر 06-04 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006، الجريدة الرسمية للديمقراطية الشعبية، العدد 47، الصادر بتاريخ 19 جوان 2006، ص 8.

**الشكل رقم (30): عمليات صندوق ضبط الإيرادات**

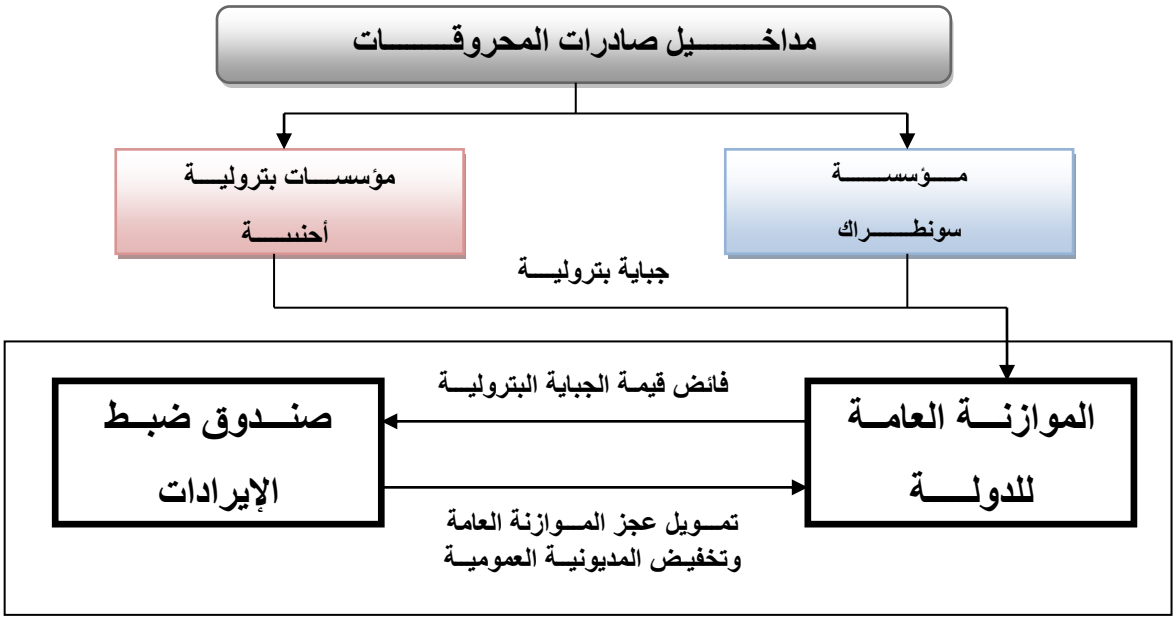


**المصدر: حسين كشيتي، مرجع سابق، ص 264.**

يتمثل المصدر الرئيسي لتمويل صندوق ضبط الإيرادات في فائض قيمة الجباية النفطية الناتج عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية، أي الفرق بين بين الجباية النفطية وفقا لتقديرات قانون المالية بناءا على السعر المرجعي للنفط والجباية النفطية الفعلية وفقا للسعر الفعلي لبرميل النفط.

حيث يتم استعمال الفوائض الموجودة في صندوق ضبط الإيرادات في تغطية العجز الذي يحدث في الموازنة العامة أو لتسديد المديونية العمومية حيث في سنة 2016 عند حدوث عجز موازني بـ 13.5% من الناتج المحلي الإجمالي، تم تمويل هذا العجز بـ 58% من خلال صندوق ضبط الموارد ونتيجة لاستمرار هذا العجز الموازني فقد نفذ رصيد الصندوق بشكل كلي بداية من سنة 2017.

والشكل التالي يبين تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات 2000-2016

**الشكل رقم (31): تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات 2000-2016**

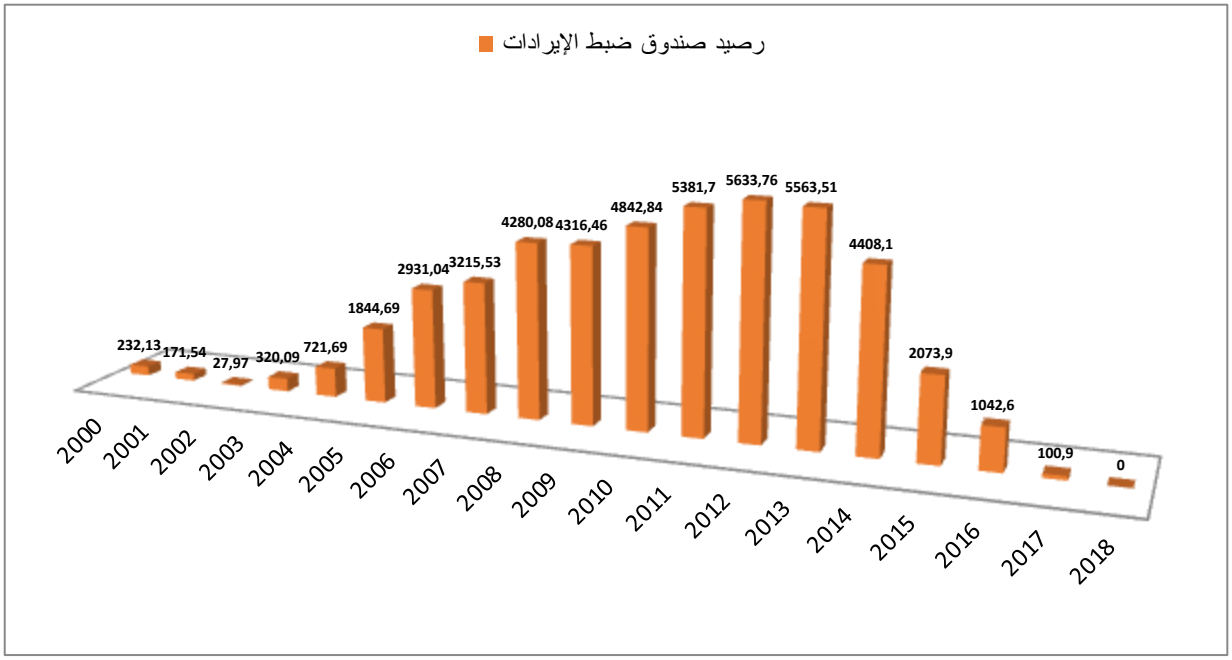


**المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.**

نلاحظ من الشكل السابق أن رصيد صندوق ضبط الإيرادات كان 232.13 مليار دج وانخفض في السنوات 2001-2002 لأن فائض الجباية البترولية انخفض من 2.453 سنة 2000 إلى 9.123 سنة 2001 ثم 5.26 سنة 2002 وهذا ما انعكس على موارد الصندوق بالانخفاض أيضا، كما نلاحظ أن رصيد الصندوق في تزايد مستمر منذ سنة 20003 إلى سنة 2014 وهذا ناتج عن ارتفاع الجباية البترولية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، إضافة إلى الاهتمام الكبير الذي حضي به صندوق ضبط الموارد من طرف الحكومة الجزائرية واعتباره كوسيلة فعالة لإمتصاص الفوائض المالية، كما أنه تكفل الصندوق بعمليات تسديد الدين العمومي من 2004 إلى غاية 2008، حيث ساهم بنسبة كبيرة في تخفيض حجم المديونية العمومية إلى أقل ما يمكن، حيث لم تسجل أي عملية دين عمومي منذ 2009 ،كما استخدمت موارد الصندوق في تمويل عجز الموازنة العامة منذ 2006 الناتج عن تنفيذ برامج الدولة في الاستثمار العمومي وما تمخض عنه من ارتفاع الإنفاق الحكومي.

لكنه عرف الصندوق انخفاضا مستمرا طيلة السنوات 2014 إلى غاية 2017، بسبب الصدمة النفطية التي هزت الإقتصاد العالمي خاصة الدول التي تعتمد بنسبة كبيرة على السلع النفطية، ويعود السبب الرئيسي إلى الانخفاض الحاد في أسعار النفط.

وقد انعكس تراجع أسعار النفط على انخفاض الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية، فبعدما كانت تشكل إيرادات المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي 35.16% سنة 2014 تراجعت إلى 25.20 %سنة

2015 و23.19% سنة 2016 هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعود سبب التآكل في رصيد الصندوق من سنة أخرى إلى ارتكازه على تمويل العجز الذي عرفته الخزينة العمومية، حيث انخفض رصيد الخزينة العمومية الذي وصل إلى 2343.7- مليار دينار سنة 2016، وهذا ما انعكس على رصيد الصندوق بالإنخفاض أيضا، حيث سجل انخفاضا بما قيمته 4520.9 مليار دينار سنة 2016 مقارنة بسنة 2013 و3365.55 مليار دينار سنة 2014 ،كما وصل رصيد الصندوق إلى 100.90 مليار دينار سنة 2017 وهو المبلغ الذي يقل عن الحد الأدنى 740 المحدد مسبقا للصندوق طبقا لتعديل قانون المالية 2006 ،ومن المحتمل أن ينخفض إلى مادون ذلك في السنوات اللاحقة إذا ما استمرت أسعار النفط بالإنخفاض.

**الشكل رقم (32):مساهمة الجباية البترولية في رصيد صندوق الإيرادات خلال الفترة 2000-2018**

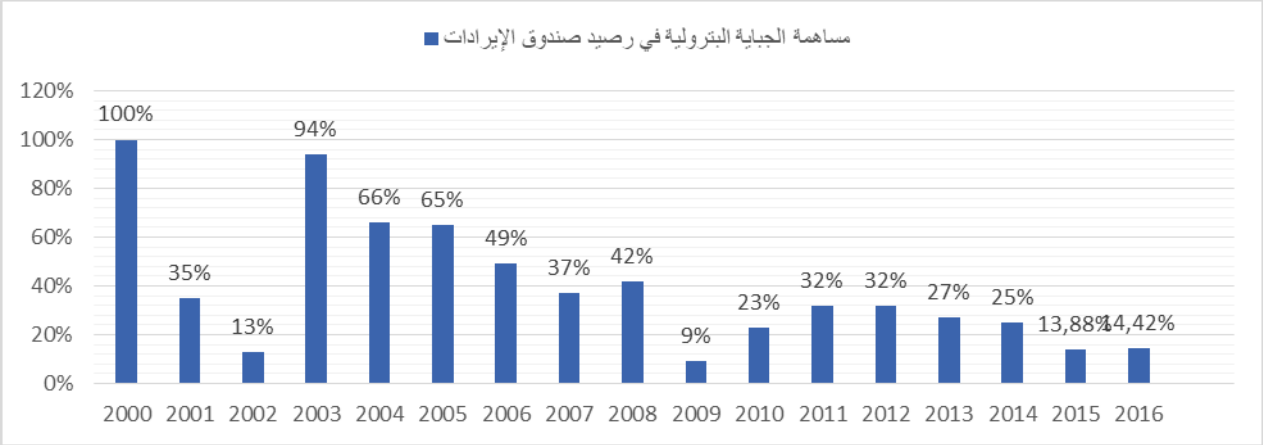


**المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات قانون المالية 2000-2016**

يتضح من الشكل أن الجباية البترولية تساهم بنسب كبيرة في موارد الصندوق، حيث في سنة 2000 شكلت ما نسبته100% من رصيد صندوق ضبط الإيرادات، وضلت مرتفعة إلى غاية 2009 حيث إنخفضت في هذه السنة إلى 9% بسبب ضخامة حجم المشاريع التنموية المنفذة ضمن برامج دعم النمو الاقتصادي من جهة وانخفاض أسعار النفط من جهة أخرى، أما بعدها عرفت هذه النسبة تذبذبات بلغت أقصاها سنة 2011 و 2012 بنسبة 32%، لتنخفض بنسب متفاوتة بلغت أدناها 13.88% سنة 2015.

- **دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة العامة:**

قبل التطرق إلى مدى مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز الموازني، تجدر الإشارة إلى أن الجباية البترولية تشكل أكثر من النصف من مجموع الإيرادات العامة للدولة، حيث عرفت تزايد كبير من سنة إلى أخرى بداية من سنة 2000 بنسبة 74.34% من حجم الإيرادات العامة وهذا راجع إلى الارتفاع الذي عرفه سعر برميل البترول ، عدا السنوات 2015 و2016 أين تعرض فيها الاقتصاد الجزائري للصدمة النفطية التي

أثرت بالسلب على إيرادات الجباية البترولية بالتناقص بنسبة 44.59 %و 35.32% على التوالي من الإيرادات العامة للميزانية.

**الجدول رقم (34): نسبة مساهمة موارد صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العامة للجزئر في الفترة 2000–2017**

| السنوات | مساهمة الصندوق في تمويل العجز الموازني | الرصيد الموازني الإجمالي | نسبة المساهمة |
|---|---|---|---|
| **2000** | 0 | -54.40 | - |
| **2001** | 0 | -55.20 | - |
| **2002** | 0 | -16.10 | - |
| **2003** | 0 | -10.40 | - |
| **2004** | 0 | -187.30 | - |
| **2005** | 0 | -472.200 | - |
| **2006** | 91.53 | -647.300 | 14.14 |
| **2007** | 531.95 | -1282.000 | 41.50 |
| **2008** | 758.18 | -1381.200 | 54.90 |
| **2009** | 364.28 | -1113.700 | 32.70 |
| **2010** | 791.93 | -1496.600 | 52.92 |
| **2011** | 1761.45 | -2468.900 | 71.35 |
| **2012** | 2283.26 | -3246.200 | 70.34 |
| **2013** | 2132.47 | -2205.900 | 96.67 |
| **2014** | 2965.67 | -3186.000 | 93.08 |
| **2015** | 2886.50 | -3172.300 | 91 |
| **2016** | 1387.93 | -2343.700 | 59.22 |
| **2017** | 775.50 | -1318.600 | 58.81 |

**Ressource: la Banque d'Algérie, Le rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2000-2018.**

من خلال هذا الجدول ، لاحظنا أنه خلال الفترة 2000–2005 ، كانت مدخلات موارد صندوق مراقبة الدخل صفراً ، مما يعني أن موارد الصندوق لم تستخدم لتعويض عجز الموازنة في السنوات الست الأولى من إنشائه. لأن من مهامها عدم تعويض العجز ، لأنه من المؤمل الاحتفاظ بمواردها واستخدامها فقط لتمويل العجز الناجم عن هبوط أسعار النفط إلى ما دون المستوى المرجعي ، وللحفاظ على معدل تضخم منخفض. مع الأخذ في الاعتبار أن العجز في تمويل استخدام موارد الصندوق يؤدي إلى زيادة السيولة ، وهذا يعني أن إجمالي الطلب المتزايد والزيادات السعرية ، وبعد تعديل القواعد المحددة لأهداف الصندوق في عام 2006، يتم استخدامها لتغطية

عجز الموازنة على أن لا يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري.من 2006 إلى 2017 ، شهد الصندوق المساهمة في إجمالي تمويل الموازنة ، لكن المساهمة الأولية كانت صغيرة، وفي عام 2006 قدرت الزيادة بمقدار 14.14٪ بعد ذلك بدأ معدل المساهمة بالارتفاع إلى مستوى قياسي وصل إلى 96.79٪ عام 2013 أي تم تعويضه بشكل شبه كامل من دخل صندوق ضبط الموارد عجز الموازنة، ثم بدأت بالإنخفاض التدريجي بعد سنة 2013 وهذا راجع إلى انخفاض إيرادات الصندوق نتيجة انخفاض الجباية البترولية ابتداء من سنة 2014 سنة بداية الصدمة النفطي، إلى أن وصلت سنة 2017 إلى 58.81%.

**الشكل رقم (33): يوضح مساهمة موارد صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العامة خلال الفترة 2000-2017**

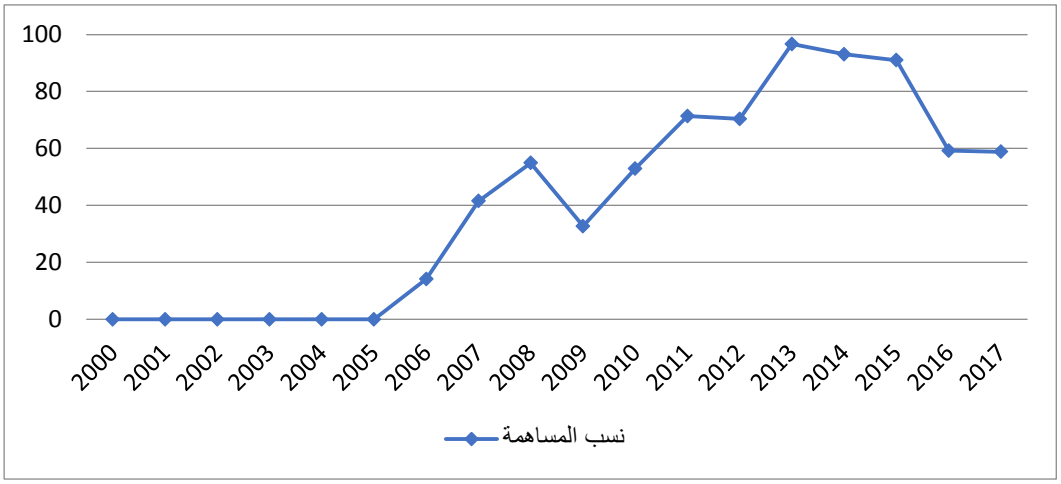


**المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول السابق**

## المطلب الثالث: التنويع الاقتصادي كأداة للنهوض بالاقتصاد

يعتبر التنويع الإقتصادي من أهم المسائل التي احتلت مكانة مهمة في البحث والفكر الإقتصاديين، وتوصلت الدراسات إلى أن التنويع والنمو الإقتصادي يعدان من الأمور الحاسمة في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية ومنها النفطية، وذلك لأن تركيز الصادرات يجعل هذه الإقتصاديات عرضة لتقلبات أسعار السلع الأساسية (النفط)، والذي يمكن أن يؤدي على تراجع حاد ومفاجيء للموارد العامة وخلق تأثير سلبي مضاعف على بقية مؤشرات الإقتصاد الكلي.

يعرف بعض الإقتصاديين التنويع الإقتصادي على أنه عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل، بينما يرى آخرون بأنها عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاع الصناعي والخدمي في الناتج المحلي الإجمالي، كما يعني بأنه على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات.[1]

كما يعرف بأنه عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولِدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العامل الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل.

01. **أنماط التنويع الإقتصادي:** يلعب التنويع دورا رئيسيا في النمو الاقتصادي، ويسهم في زيادة إنتاجية العوامل، وتعزيز الاستثمار واستقرار عائدات التصدير، لا سيما في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية والتي لا تزال تعتمد بشكل كبير على الإيرادات الناتجة عن إنتاج التعدين أو النفط.

حيث يوجد عدة جوانب وأشكال لتنويع، سنذكر أهمها:[2]

- **تنويع الهيكل الإنتاجي (الصناعي):** ويكون متعلق بشكل خاص بتحقيق مكاسب الإنتاجية، وهو ينطبق بشكل خاص على الاقتصادات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، ويشكل خاص بهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية، وتفادي الظواهر غير مرغوب فيها مثل" لعنة الموارد طبيعية" أو "المرض الهولندي"، يمكن أن يعمل التنويع الإنتاجي على تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات، وبالتالي التنمية بمعناه الأكثر شمولية.
- **تنويع الأسواق** :ويحتل نفس القدر من الأهمية، إذ أن الاعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل جدا من الأسواق يحمل مساوئ واضحة، حيث أن الانخفاض في الطلب يمكن أن يؤثر عكسيا على الاقتصاد مما لو كان هناك مزيجا متنوعا أو عوضا عن ذلك وجود طلب أكثر استقرارا في الأسواق الأخرى.

وعلاوة على ذلك، هناك وفورات خارجية يمكن جنيها من خلال الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية، على سبيل المثال، المهارات التكنولوجية وإنشاء قنوات تسويق التي تحتاج لفتح منافذ تصدير محتملة، كما تحتاج المهارات المتخصصة والمؤسسات الناشئة للدعم للدخول في خطوط

[1] فوزان عبد الرحمن الهيثي، **التنويع الإقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، الواقع الراهن والإستراتيجية المطلوبة**، مجلة الآفاق الإقتصادية، المجلد 24، العدد 94، لإمارات العربية المتحدة، 2003، ص156.

[2] موسى باهي، كمال روابنية، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية ـحالة البلدان العربية المصدرة للنفط**ـ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 05، ديسمبر 2016، ص 136.

المنتجات الجديدة .وعموما، تنويع الأسواق يقلل من التعرض للصدمات الخارجية، ويعمل على تخفيف سرعة الطلب والمنافسة الجديدة .وعلاوة على ذلك، فإن التصدير إلى أكثر من بلد مؤشر على قدرة البلد على المنافسة دوليا.

02. **الدوافع الأساسية للتنويع الاقتصادي:** وبشكل عام يمكن إجمال الدوافع الأساسية لسياسة التنويع الإقتصادي فيما يلي: [1]

- **تقليل المخاطر الإستثمارية:** يساهم التنويع الإقتصادي في زيادة معدلات النمو الإقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر الاستثمارية، فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الإقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل.
- **تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات:** تعتمد بعض الدول التي يتسم اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي على تصدير منتج واحد، أو عدد محدود من المنتجات إلى انخفاض عوائد الصادرات عند انخفاض أسعار المنتجات.
- **تقليل التذبذبات في مستويات الناتج المحلي الإجمالي:** يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي الناجم عن تركز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج، ويمكن تفادي هذا المشكل من خلال سياسة التنويع الإقتصادي.
- **زيادة إنتاجية رأس المال:** وهذا ما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الإقتصادي.
- **توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية:** يساهم التنويع الإقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الإقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم عنه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس إيجابيا على النمو الإقتصادي.

03. **مبررات التنويع الاقتصادي:** يعتبر **الخطر** عامل أساسي للتوجه نحو التنويع، حيث أن التقلبات الأسعار والطلب تعد من العناصر الأساسية المكونة للنظام الاقتصادي العالمي، وبالتالي التنويع هو من بين الخيارات المتاحة للمنظمات، الشركات، المستثمرين الأفراد لحماية أنفسهم من هذه الظاهرة .غير أن تفادي الخطر، مهما كانت أهميته، لا يعد المبرر الوحيد للبلدان التي يهمين فيها قطاع أو سلعة واحدة على اقتصاداتها، حيث أن سعي الحكومات نحو تنويع الاقتصاد مرتبط كذلك بقضايا التنمية على جميع مستوياتها، فمشاكل مثل انخفاض معدلات النمو، عدم وجود حوافز للقطاع العام والخاص لتحقيق التراكم في رأس المال البشري، وعدم امتلاك القدرة التنافسية في التصنيع...إلخ، وزيادة احتمال حدوث الصدمات وامتداد آثارها في عمق الإقتصادات المحلية، والآثار الريعية المختلفة، كلها تجعل من الضروري على هذه البلدان اتباع استراتيجيات التنويع الاقتصادي .كما أشارت إلى ذلك الأمانة العامة للتخطيط

[1] بلقلة ابراهيم، **واقع التنويع الإقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط ومتطلبات تفعيله**، الأكاديمية العربية المفتوحة من الدنمارك، ص 57-58.

التنموي في قطر، بالقول أ:" اقتصاد أكثر تنوعا هو بطبيعته أكثر استقرارا، وأكثر قدرة على خلق فرص العمل وإتاحة الفرص للجيل القادم، وأقل عرضة للتقلبات الدورية في فترات الكساد والإزدهار في أسعار النفط والغاز الطبيعي".[1]

04. **إشكالية التنويع الإقتصادي في الجزائر**: حسب تقارير الهيئات الاقتصادية المختصة فإن الجزائر تعتبر من الدول الاقل تنوعا و في اقتصادها إذ تحتل المرتبة ما قبل الأخير بعد العراق من حيث صادرات خارج المحروقات والمرتبة االرابعة من حيث نسبة الايرادات غير النفطية كنسبة من مجموع الإيرادات المالية العامة بنسبة 38%، والشكل التالي يبين ذلك:

**الشكل رقم 34: الصادرات غير النفطية كنسبة من مجموع الصادرات (متوسط 2012-2014)**

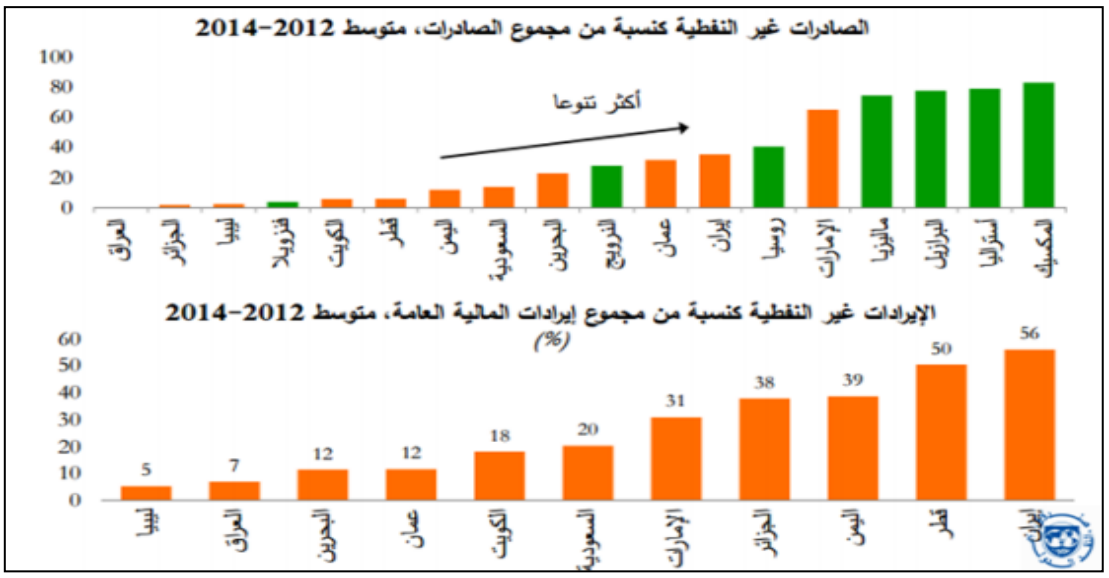


**المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي : النفط: الصراعات والتحولات، تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، ماي 2015، ص 14.**

ومن أهم الصعوبات والمشاكل التي تواجه التنويع الإقتصادي نذكر أهمها فيما يلي:[2]

- **نمو إجمالي متذبذب وضعيفا نسبيا:** في المتوسط قدر نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المعنية 27.3% هو نمو ضعيف نسبيا كونه يتأثر بالنمو غير المطرد للقيمة المضافة لقطاع المحروقات وبدرجة أقل لقطاعي الصناعة والفلاحة.
- **نمو خارج المحروقات في تحسن لكنه غير صلب:** تتمثل في القطاع الصناعي الذي كانت نسبة نموه خلال الفترة المتوسطة في حدود 6.2 %و بذلك فإن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام تبقى متذبذبة

[1] كمال روابنية، موسى باهي، مرجع سابق، ص 137.
[2] حداب محي الدين، **ترشيد الإنفاق العام كدعامة للتنويع الإقتصادي في الجزائر في ظل الأزمة النفطية الراهنة**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية العدد السادس، 2017، ص187.

وضعيفة نسبيا على الرغم من أن هذا القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة، بالرغم من طابعه الجزئي في الإنتاج الوطني.

- **التركيب الهيكلي للصادرات:** حيث أن الصادرات خارج قطاع المحروقات لم تتجاوز 4,2 مليار دولار، والتركيب السلعي تشكل من مادتين أساسيتين هما البترول والغاز، والتركيب القيمي بلغ مستوى الخطورة على الأمن القومي والاقتصادي للبلاد، فقد بلغت درجة التركيب القيمي خلال فترة البرامج التنموية إلى غاية 2013 حوالي 4% وهذا ما يدل على ضعف تأثير البرامج على تنويع صادرات البلاد والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات، حيث نسبة الصادرات خارج المحروقات سنة 2017لم تتجاوز 6%وهذا ما يدل على استمرار الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني خاصة مع دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي مرحلة التفكيك الجمركي وضعف التنويع الاقتصادي.
- **مشكلة الدعم:** أشارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى بلوغ تكلفة الدعم حوالي 14 % إجمالي الناتج المحلي في عام 2015، وهذا الدعم غير عادل في معظمه، ويمكن جعل النظام أكثر عدالة مع خفض تكلفته من خلال زيادة التخفيض التدريجي للدعم المعمم وإبداله بنظام التحويلات النقدية يوجه بدقة إلى أقل الأسر دخلا.

✓ **الاعتماد على النفط وغياب استراتيجية بعيدة المدى لتنويع الاقتصاد:** ظلت عوائد النفط تشكل المصدر الأساسي لتمويل برامج التنمية والانفاق الاستثماري الحكومي في الجزائر خلال فترة طويلة من الزمن، ورغم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي التي شهدها الاقتصاد في فترات ارتفاع أسعار النفط، إلا أن النتائج كانت ضعيفة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، كما أن الاقتصاد الجزائري لم يصل إلى مرحلة النمو المستدام، والسبب في ذلك الاعتماد التام على عوائد النفط وغياب استراتيجية للتنويع الاقتصادي.

✓ **مشكل التمويل:** يتمثل هذا المشكل أساسا في قصور الادخار عن معدلات الاستثمار نتيجة انخفاض مستويات الدخل، وضعف السياسات والهياكل المالية المصرفية القادرة على تعبئة المدخرات، ونشر الوعي الادخاري، زيادة على تحويل الفوائض المالية للخارج بسبب غياب المناخ الاستثماري المناسب، مما يؤدي إلى الاعتماد على أسلوب التمويل التضخمي، وتمويل الاستثمار طويل الأجل بالائتمان قصير الأجل.

حيث لتحقيق استراتيجية الجزائر للتنويع وتحقيق النمو الاقتصادي يجب اتباع ثلاثة مبادئ للعمل وهي التركيز على القطاعات الديناميكية واستهداف الاستثمار الخاص كما يلي:

✓ القطاعات الديناميكية المطلوبة: على المستوى القطاعي، يهدف التنويع الى تطوير فروع جديدة خارجية، لاستبدال المحروقات والبناء والأشغال العمومية، وسيكون هدف الصناعة خارج المحروقات هو الوصول إلى 10% من إجمالي القيمة المضافة بحلول عام 2030 ويتعين على القطاعات الأخرى أيضا أن تشهد نموا متواصلا كل سنة بمعدل 6.5٪ للفلاحة و 7.4 ٪ لخدمات التجارة.

✓ التطور المطلوب لنظام الاستثمار :لابد من أن يستهدف الاستثمار الخاص ا ولعمومي تحسين الإنتاجية العامة للعوامل.

✓ الملاءة الخارجية :تشكل الملاءة الخارجية تحديا كبيرا في السياق الاقتصادي الجديد المدفوع بتسارع النمو والتنويع خارج المحروقات .والذي يساعد في الحد من الفجوة بين الواردات والصادرات خارج المحروقات وهو ما يمر عبر وضع سياسة مستدامة لكفاءة الطاقة وتنمية الطاقة المتجددة، وكذا تسارع وتيرة الصادرات خارج المحروقات. وهنا يتوجب على الصادرات الزراعية والصناعية أن تلعب دورا حيويا في توفير مصدر بديل للعملات الأجنبية الناجمة عن القطاع النفطي، وذلك من أجل تمويل التنويع الاقتصادي.

**05. مجالات التنويع الإقتصادي:**

لقد بذلت الجزائر جهودا معتبرة في سبيل سعيها إلى تنويع مصادر الدخل، وذلك من خلال منجزاتها المتمثل في إنشاء صناعات ناجحة في مجال البتروكيماويات والمعادن والصناعات التحويلية، وكذا في تنمية منتجاتها الفلاحية، وتنمية قطاع الخدمات، وإحراز بعض التقدم في مجال خصخصة المؤسسات، وإزالة القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تجسدت في إطار خططها التنموية التي تبنتها منذ الاستقلال، وبهدف تقييم والوقوف على مدى نجاح هذه المجهودات في تنويع الاقتصاد الوطني سوف نعتمد على الأهمية النسبية للقطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات لقياس درجة التنوع الاقتصادي، فكلما زاد التنويع الاقتصادي، زاد مساهمة قطاعات الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي.

➢ **القطاع الزراعي:** يعتبر القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات الاستراتيجية التي بإمكانها أن تساهم بشكل كبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الأمام، من خلال امتصاص جزءا كبيرا من اليد العاملة العاطلة وتحقيق اكتفاء ذاتي من الغذاء ، بالإضافة إلى مساهمته في تشكيل الناتج الداخلي الخام لاقتصاديات الدول، ونتيجة لهته الأهمية سعت الدولة الجزائرية للاهتمام بهذا القطاع منذ الاستقلال، وبالرغم من الأهمية الملموسة لهذا القطاع، فإن القصور الذي اتسم به دور هذا القطاع يظهر جليا من خلال مساهمته المتواضعة في الناتج المحلي الإجمالي حيث لا تتجاوز 10% في فترة الدراسة، وتسعى السياسات الزراعية المتبعة إلى تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي، بل أنها تتوقع الوصول إلى الاكتفاء الذاتي بالنسبة لأغلب السلع الغذائية، والسعي إلى تحقيق فائض للتصدير في بعض منها؛ غير أن ذلك لم يحدث، لاعتبارات متعددة.

كما عرف القطاع الفلاحي في الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة جملة من الإصلاحات الجذرية واسعة النطاق لم يشهدها القطاع منذ الاستقلال، سواءا ما تعلق بالموارد البشرية أو الوسائل المادية والمالية، كان ذلك تحت عناوين مختلفة:

**01.** المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2000– 2004) الذي يهدف إلى خلق الشروط التقنية، الاقتصادية والتنظيمية لجعل قطاع الفلاحة يلعب دورا ديناميكيا أكثر في تحقيق التنمية الاقتصادية.

**02.** سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2014–2008) الذي من بين أهدافه تعزيز الأمن الغذائي على المستوى الوطني والذي يمر حتما من خلال البحث ضمن المدى المتوسط على إحداث تغييرات كبيرة وهيكلة من شأنها تعزيز الأمن الغذائي.

كما تبنت الجزائر برامج أخرى للتشجير وإعادة الاعتبار للأراضي الفلاحية عن طريق نظام الامتياز، وخطط مستقبلية آخرها مخطط عمل الفلاحة 2019 والذي جاء استجابة للتحدي المرفوع وهو تحقيق الأمن الغذائي في ظل نموذج النمو الجديد.[1]

والجدول التالي يبين مساهمة كل من الناتج الزراعي والناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالمحروقات

**الجدول رقم (35): مساهمة الناتج الزراعي والناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالمحروقات خلال الفترة 2018-2000**

**الوحدة: *مليار دج **%**

| السنوات | المحروقات | | الناتج الزراعي | | الناتج الفلاحي | | الناتج المحلي الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة* | النسبة** | القيمة | النسبة | القيمة | النسبة | |
| 2000 | **1616,3** | 39,20 | **348,60** | 8,45 | **346,2** | 8,40 | **4123,5** |
| 2001 | **1443,9** | 33,89 | **426,52** | 10,01 | **412,1** | 9,67 | **4260,8** |
| 2002 | **1477,1** | 32,55 | **415,11** | 9,15 | **417,2** | 9,19 | **4537,7** |
| 2003 | **1873,2** | 35,58 | **510,00** | 9,69 | **515,3** | 9,79 | **5264,2** |
| 2004 | **2319** | 37,94 | **561,04** | 9,18 | **580,3** | 9,49 | **6112** |
| 2005 | **3352,9** | 44,33 | **581,25** | 7,68 | **581,6** | 7,69 | **7563,6** |
| 2006 | **3882,2** | 45,59 | **639,73** | 7,51 | **641,3** | 7,53 | **8514,8** |
| 2007 | **4089,3** | 43,66 | **705,59** | 7,53 | **407,2** | 4,35 | **9366,6** |
| 2008 | **5000,1** | 45,28 | **726,11** | 6,57 | **711,8** | 6,45 | **11043,7** |
| 2009 | **3109,1** | 31,19 | **927,71** | 9,31 | **931,3** | 9,34 | **9968** |

[1] جمال جعفري، العجال عدالة، **القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي – دراسة قياسية تحليلية للفترة 2000-2015**، مجلة دفاتر اقتصادي، 2018، ص 105.

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **11991,6** | 8,47 | **1015,3** | 8,44 | **1011,62** | 34,86 | **4180,4** | 2010 |
| **14526,6** | 8,15 | **1183,2** | 8,15 | **1183,20** | 36,09 | **5242,1** | 2011 |
| **16209,6** | 8,77 | **1421,7** | 8,82 | **1430,01** | 34,17 | **5538,4** | 2012 |
| **16647,9** | 9,85 | **1640** | 9,82 | **1635,52** | 29,85 | **4968,8** | 2013 |
| **17228,6** | 10,28 | **1771,5** | 10,30 | **1773,92** | 28,20 | **4857,8** | 2014 |
| **16702,1** | 11,59 | **1936,4** | 10,74 | **1793,16** | 18,77 | **3134,2** | 2015 |
| **17406,8** | 12,30 | **2140,3** | 12,30 | **2140,30** | 17,38 | **3025,6** | 2016 |
| **18594.1** | 12,27 | **2281,9** | / | / | 19.68 | **3660.0** | 2017 |
| **20189.6** | 12,34 | **2491,1** | / | / | 21.53 | **4348.7** | 2018 |

**المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 21-37.**

نلاحظ من الجدول مدى تطور كل من الناتج الزراعي والناتج الفلاحي في الفترة 2000-2018 حيث انتقل الناتج الزراعي من 348,60 مليار دينار جزائري سنة 2000 إلى 2140.30 مليار دج سنة 2016 أي تضاعفت قيمته في فترة الدراسة بأكثر من 6 مرات، ورغم سياسة الدعم الزراعي المستخدمة في إطار السياسات الزراعية التي ترمي إلى ترقية القطاع الزراعي والنهوض به عن طريق الأخذ بيد صغار المنتجين وتشجيع الاستثمارات، لكن هذه القيمة تبقى ضعيفة مقارنة بالمحروقات حيث بلغت مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي أعلى نسبة لها قدرت بـ 12.30% سنة 2016، وشهدت هذه النسبة تذبذبا من سنة إلى أخرى، أما القطاع الفلاحي فإنه منذ 2011 يستفيد من مخصصات مالية معتبرة من طرف الدولة، حيث هناك المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي أعاد تنظيم مخطط إعادة شغل الأراضي وأعاد توجيه المخطط العام للمزروعات نحو تخصصات الأكثر مردودية والتي تدر دخلا أفضل للفلاحين حيث رصدت الدولة لهذا المخطط غلافا ماليا بأزيد من 7 مليار دولار في الفترة بين 2010 و2013 ،كما خصصت في إطار برنامج الاستثمار العمومي 2014-2017 مبلغ 300 مليار دج لمواصلة جهود الدولة تجاه القطاع الزراعي، وبسبب هذه الجملة من الإصلاحات الفلاحية المطبقة خلال هذه الفترة كان يبلغ 346,2 مليار دينار جزائري سنة 2000 وارتفع ليصل في سنة 2018 ما قيمته 2491.1 مليار دينار جزائري أي تضاعفت قيمته خلال سنوات الدراسة بـ 10 مرات، لكن هذه القيمة تبقى ضعيفة مقارنة بالمحروقات حيث بلغت مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي أعلى نسبة لها قدرت بـ 12.34% سنة 2018.

**الشكل رقم (35): مساهمة الناتج الزراعي والناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالمحروقات**

**خلال الفترة 2000-2018**

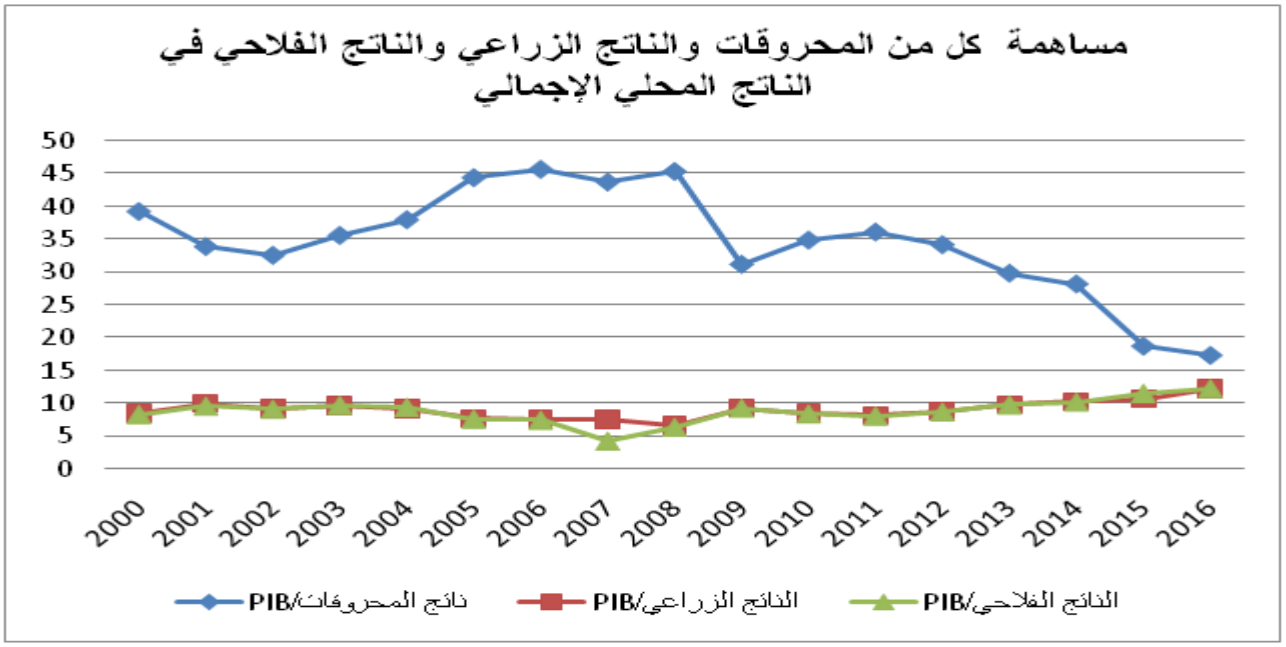


**المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول السابق.**

ومن مظاهر الريعية التي يوضحها الشكل والجدول السابقين هو الاعتماد الكبير لهيكل الناتج المحلي الإجمالي على المحروقات وذلك بسبب الارتفاع المستمر في أسعار النفط في فترة الدراسة أدى إلى ارتفاع مستمر في ناتج المحروقات وكانت نسب مساهمة هذه الأخيرة في الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث بلغت أعلى نسبة مساهمة للمحروقات في الناتج المحلي الإجمالي 45.28% سنة 2008، وأمام الوضعية المزرية والعسيرة التي مرت بها البلاد في ظل تراجع أسعار النفط وحدوث الأزمة النفطية في الثلث الأخير من سنة 2014 حيث انخفض سعر البرميل من 110 دولار في جوان 2014 ليصل إلى أقل من 50 دولار بحلول منتصف شهر جانفي 2015 واستمر هذا الانخفاض في سنة 2015 و2016 سعر البرميل 49.5 دولار و40.8 دولار على التوالي وبفعل هذا التطور السلبي على مستوى الأسعار شهدت مساهمة للمحروقات في الناتج المحلي الإجمالي أدنى مستوى لها حيث بلغت سنة 2016 ما قيمتها 17.38%، وبارتفاع أسعار النفط من 52.40 دولار للبرميل سنة 2017 إلى 69.80 دولار للبرميل سنة 2018 ارتفعت نسبة مساهمة ناتج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي بـ 19.68% و21.53% على التوالي.

الجدول التالي يبين نسبة مساهمة الصادرات الزراعية في الموازنة العامة بالنسبة للصادرات الكلية في الفترة (2000-2015):

**الجدول رقم (36): نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات الكلية خلال الفترة 2000-2018** الوحدة: مليون دولار أمريكي

| السنوات | الصادرات الزراعية | | الصادرات الغذائية | | الصادرات الكلية | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة | النسبة % | القيمة | النسبة% | القيمة | النسبة% |
| 2000 | 111,36 | 0,52 | 34,69 | 0,16 | 21622,74 | 100 |
| 2001 | 141,47 | 0,74 | 28,47 | 0,15 | 19084,86 | 100 |
| 2002 | 126,9 | 0,68 | 43,63 | 0,23 | 18710 | 100 |
| 2003 | 134,69 | 0.62 | 51,49 | 2,37 | 2174,61 | 100 |
| 2004 | 153,93 | 0,47 | 62,82 | 0,19 | 32912,86 | 100 |
| 2005 | 164,49 | 0,37 | 70,16 | 0,16 | 44477,75 | 100 |
| 2006 | 164,51 | 0,33 | 88,26 | 0,17 | 50578,66 | 100 |
| 2007 | 180,85 | 0,32 | 91,64 | 0,16 | 56844,86 | 100 |
| 2008 | 302,54 | 0,39 | 124,85 | 0,16 | 76825,75 | 100 |
| 2009 | 208,51 | 0,46 | 116,29 | 0,26 | 45189,34 | 100 |
| 2010 | 208,51 | 0,46 | 116,29 | 0,26 | 45189,34 | 100 |
| 2011 | 208,51 | 0,46 | 116,29 | 0,26 | 45189,34 | 100 |
| 2012 | 208,51 | 0,27 | 116,29 | 0,15 | 76711,64 | 100 |
| 2013 | 568,51 | 0,87 | 405,7 | 0,62 | 65181,08 | 100 |
| 2014 | 772,54 | 1,23 | 283,29 | 0,45 | 62884,29 | 100 |
| 2015 | 795,54 | 2,10 | 192,44 | 0,51 | 37951,39 | 100 |

**المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد (36-25).**

من خلال الجدول السابق يتبين أن صادرات القطاع الزراعي تحتل مكانة صغيرة حيث لم تتعدى 1% إلى غاية 2014 وهذه النسبة تبقى ضئيلة جدا مقارنة بحجم صادرات المحروقات، حيث رغم السياسات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر على القطاع الزراعي لكن لم تنعكس بنتائج مشجعة ولم تزح عن هذا القطاع العراقيل ليبقى قطاعا هشا، حيث المتأمل في الجدول يلاحظ التخلف الكبير الذي يطغى عليه على الرغم من أن الجزائر تمتلك قدرات كبيرة من الموارد الطبيعية (مساحة زراعية تقارب 9 ملايين هكتار)، ولا ننسى الموارد البشرية.

➢ **القطاع الصناعي:** يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الاقتصادية التي ساهمت بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الصناعية الكبرى والدول النامية التي هي في طريق التقدم، حيث كان للثورة الصناعية التي ظهرت في الدول الغربية مطلع القرن التاسع عشر الفضل الكبير في التطور الاقتصادي الذي حققته هذه الدول في مختلف القطاعات الأخرى، كما أن التطور التكنولوجي والمستوى المتقدم للرفاهية الاجتماعية والاقتصادية التي تشهده شعوب العديد من الدول الصناعية ما هو إلا نتيجة لتطور قطاعها الصناعي.

ونتيجة لكون قطاع الصناعة من بين القطاعات المهمة والمساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لأي بلد، أصبحت جميع دول العالم تتسابق وتتنافس على تطويره من أجل زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، حيث أصبح المؤشر الأساسي والمتعارف عليه دوليا في قياس التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة هو مدى مساهمة القطاع الصناعي في ناتجها المحلي والقومي، حيث" كلما كانت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج القومي أكبر كلما زادت قدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة وقابليتها على الاستمرار في المدى الطويل.

**كما أن اكتساب قطاع صناعي قوي وخارج المحروقات يجعل الاقتصاد أقل هشاشة وأكثر متانة في مواجهة التحديات والتقلبات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية.**

**الجدول رقم (37): مساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000–2018**

**الوحدة: *مليار دج **%**

| السنوات | المحروقات | | الناتج الصناعي | | الناتج المحلي الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة* | النسبة** | القيمة | النسبة | |
| 2000 | 1616,3 | 39,20 | 290,7 | 7,05 | **4123,5** |
| 2001 | 1443,9 | 33,89 | 312,7 | 7,34 | **4260,8** |
| 2002 | 1477,1 | 32,55 | 336,6 | 7,42 | **4537,7** |
| 2003 | 1873,2 | 35,58 | 350,5 | 6,66 | **5264,2** |
| 2004 | 2319 | 37,94 | 390,5 | 6,39 | **6112** |
| 2005 | 3352,9 | 44,33 | 420,1 | 5,55 | **7563,6** |
| 2006 | 3882,2 | 45,59 | 449,5 | 5,28 | **8514,8** |
| 2007 | 4089,3 | 43,66 | 479,8 | 5,12 | **9366,6** |
| 2008 | 5000,1 | 45,28 | 519,6 | 4,70 | **11043,7** |
| 2009 | 3109,1 | 31,19 | 473,1 | 4,75 | **9968** |
| 2010 | 4180,4 | 34,86 | 617,4 | 5,15 | **11991,6** |
| 2011 | 5242,1 | 36,09 | 663,8 | 4,57 | **14526,6** |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 16209,6 | 4,50 | 729,5 | 34,17 | 5538,4 | 2012 |
| 16647,9 | 4,64 | 771,8 | 29,85 | 4968,8 | 2013 |
| 17228,6 | 4,86 | 837,7 | 28,20 | 4857,8 | 2014 |
| 16702,1 | 5,42 | 904,6 | 18,77 | 3134,2 | 2015 |
| 17406,8 | 5,61 | 975,7 | 17,38 | 3025,6 | 2016 |
| 18594.10 | 5.71 | 1062.0 | 19.68 | 3660.0 | 2017 |
| 20189.60 | 5.59 | 1130.3 | 21.53 | 4348.7 | 2018 |

**المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إحصائيات بنك الجزائر النشرة الإحصائية للسنوات من 2008-2019.**

من خلال الجدول يتبين لنا أن هيكل الناتج المحلي يعتمد بنسبة كبيرة على المحروقات في فترة الدراسة حيث تراوحت النسب بين 45.66% و17.38% حيث شهدت سنة 2016 أدنى نسبة مساهمة كما شهدت 2007 أعلى نسبة مشاركة للمحروقات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

أما بالنسبة للقطاع الصناعي فمن خلال الجدول يتبين أن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي لا تتعدى 8% في سنوات الدراسة، حيث بلغت أدنى مستوياتها في سنة 2008 بنسبة جد ضئيلة 4.75%، حتى أن هذه النسب تقترب من التساوي وتبقى جد ضئيلة في جميع سنوات الدراسة، والملاحظ عدم وجود ارتفاع محسوس في نسب مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، هذا ما يؤكد عجز السلطات في بلوغ الهدف المرسوم في رفع نسبة الصادرات خارج المحروقات بصفة عامة والقطاع الصناعي بصفة خاصة.

**الشكل رقم (36): مساهمة الناتج الصناعي وناتج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2000-2018**

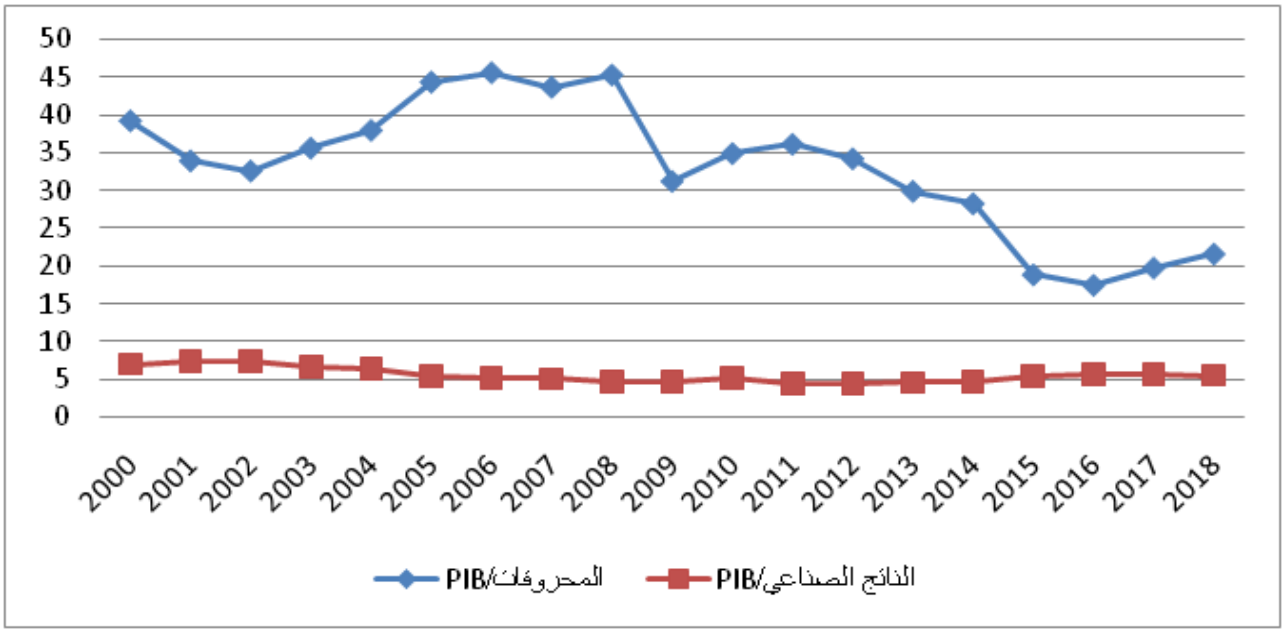


**المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول السابق**

أصبحت الإستراتجية الصناعية الجديدة الرامية لإعادة إنعاش القطاع الصناعي أمرا حتميا في ظل مستجدات النظام الاقتصادي العالمي، ليأخذ هذا القطاع بدوره مكانته التي يجب أن يشغلها بالإضافة إلى القطاعات الأخرى في قيادة مسيرة التنمية الاقتصادية في الجزائر اليوم والغد، حيث من أجل إنعاش الصناعة في الجزائر يجب اتباع السياسات والاستراتيجيات التالية:

01. تبني إطار مرجعي ونظرة جديدة للتنمية الصناعية.
02. تحديد مبادئ الإستراتجية وتشكيل السياسات الصناعية.
03. ضرورة وضع سياسة لتحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
04. ضرورة تغيير النظام الاقتصادي ومواصلة تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي التي تم الشروع فيها منذ بداية التسعينيات، وبالخصوص الإصلاح البنكي، بروز سوق رؤوس الأموال، إنشاء سوق للعقار الاقتصادي، تعزيز وتقوية الشفافية على مستوى سوق السلع والخدمات وقواعد المنافسة لصالح المستهلك.

## المطلب الرابع: مقومات نجاح سياسة تنويع الاقتصاد في الجزائر

تعتمد اقتصاديات المعادن على ريع موارد محورية بدلا من موارد مالية متوزعة على قطاعات متعددة، وهذا يمنح الدولة الريعية استقلالا عن مجالها الاقتصادي والاجتماعي ويحررها من محاسبة المجتمع المدني، إذ تنتج إيرادات المورد تحديات من نوع خاص، أهمها كيفية تجنب **لعنة المورد**، إذ قدم صندوق النقد الدولي أفضل تعريف لها ومفاده أنها ظاهرة معقدة يمكن فيها لوفرة الإيرادات من الموارد الطبيعية أن تترجم إلى الفشل الاقتصادي وذلك من خلال العديد من الآليات الاقتصادية والمؤسسية وآليات انتقال تداعيات الاقتصاد السياسي، وتتضمن التحديات والقضايا الرئيسية ما يلي:[1]

01. **تجنب المرض الهولندي**: وهو مجموعة من الآثار الاقتصادية الكلية السلبية، التي تنشأ عن حدوث زيادة كبيرة في الإنفاق العام الممول بإيرادات الريع (غالبا النفط والغاز)، فإذا كان هذا الإنفاق موجها أساسا إلى سلع منتجة محليا، يمكن أن ترتفع الأسعار المحلية، وترتفع قيمة سعر الصرف ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تحول رأس المال والعمالة إلى إنتاج سلع غير تجارية وإلى تآكل القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

02. التعامل مع التقلب الشديد للإيرادات الذي قد يؤدي إلى الهدر ودورات الانتعاش والكساد والاقتراض.

03. استخدام إيرادات الموارد يؤدي إلى نضوب أصل غير مالي وغير متجدد وهكذا حالة ادخار إيرادات الموارد أو تخصيصها لإنتاج أو حيازة رأسمال إنتاجي آخر.

[1] عدنان حسين الخياط وآخرون، مرجع سابق، ص 133-135.

04. الاعتماد المفرط على إيرادات الموارد يمكن أن يحول الدول المنتجة للموارد إلى دول تعتمد على الريع، وفيها تكرس الحكومة اهتماما أكبر لوظائف إعادة التوزيع .

حيث أن نظرة سريعة على الواقع الاقتصادي العربي، تكشف لنا حقيقة أن معظم هذه الدول تعتمد بشكل رئيسي في دخلها القومي على إنتاج سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع، وهذه السمة من شأنها أن تجعل هذه الإقتصادات عرضة للتقلبات والآثار على مستوى الاقتصاد المحلي، سواء منه ما يتعلق بالدخل المولد من إنتاج هذه السلع أو اعتماد عدد آخر من القطاعات الاقتصادية على إنتاجها.

ومما لا شك فيه أن تغيير هذا الواقع في فترة قصيرة نسبيا أمر غير ممكن، بل يتطلب الأمر تبني إستراتيجية اقتصاية تأخذ بعين الإعتبار هذا الواقع تكون منطلقا للتوجه نحو تنويع مصادر الدخل لتعمل على تفادي الاختلالات الهيكلية، وتجنب في الوقت ذاته ما قد ينشأ عن ذلك من إختناقات عديدة، وهذا يقتضي استغلال كافة الإمكانيات المتاحة، سواء منها الطبيعية أو المكتسبة (كالمعادن والنفط والتكنولوجيا والمهارات) بالإضافة إلى السياسات ناجعة من شأنها ضمان التدفقات الحقيقية والمالية (كالإستثمار، التجارة، الأعمال الحرة).[1]

هناك العديد من التجارب التاريخية حول نجاح عملية التنويع الاقتصادي بعيد عن التركيز على النفط خاصة إذا كان الأفق الزمني للإنتاج النفطي لا يزال طويل المدى بالنظر إلى المعوقات التي تقف وراء تحقيق التنويع في مثل هذه الظروف، من حيث التقلب الاقتصادي الذي يسببه الاعتماد على إيرادات النفط في إضعاف المؤسسات العامة وتراجع تنافسية القطاعات الإقتصادية الأخرى والحوكمة...إلى، ويبدو أن النجاح أو الفشل في التنويع الاقتصادي لدى هذه البلدان يعتمد على تطبيق سياسات ملائمة قبل تراجع الإيرادات النفطية.[2]

حيث يعود ضعف أداء الاقتصاد الوطني وعدم قدرته على تنويع الاقتصاد والخروج من التبعية النفطية، بالرغم من البرامج التنموية الضخمة التي مست كل القطاعات الاقتصادية إلى عدم إتباع إستراتيجية تنموية واضحة المعالم والأهداف، وغياب مؤشرات الحوكمة وضعف مؤشرات التنافسية، حيث من خلال دراستنا حول التنويع الاقتصادي في الجزائر وجدنا أن درجة التنويع في الصادرات غير النفطية ضعيفة جدا حيث لم تتجاوز نسبة 6% الصادرات الإجمالية، كما أن نسبة مساهمة القطاع الصناعي والزراعي في الناتج المحلي جد ضئيلة وغير كافية لتغلب الجزائر على تقلبات أسعار المحروقات وهذا في ظل الإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها الجزائر بصفتها أكبر بلد في افريقيا والعالم العربي وحوض البحر الأبيض المتوسط وعاشر بلد في العالم من حيث المساحة، ومنه على الحكومة الجزائرية

[1] موسى باهي، كمال روابنية، مرجع سابق، ص 141-142.
[2] حسين كشيتي، مرجع سابق، ص 188.

الاعتماد أكثر على القطاعات الإقتصادرية الأخرى، ومن أجل نجاح عملية التنويع الاقتصادي في الجزائر يجب الأخذ بعين الإعتبار ما يلي:[1]

- **إعادة الاعتبار للدولة التنموية**:إن الدور الذي تلعبه الدولة التنموية، لا يقتصر فقط على تحقيق معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي، وإنما إحداث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، وفي علاقاتها بالاقتصاد الدولي، فعملية التنمية تتضمن تغيرات نوعية في جوانب عديدة: تغيرات في تراكيب الإنتاج، هيكل مساهمات المدخلات المختلفة في العملية الإنتاجية، كيفية تخصيص الموارد المتاحة وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية.
- **تفعيل دور القطاع الخاص**: يلعب القطاع الخاص دورا لا يستهان به في عملية التنويع الاقتصادي، كونه يهدف بالأساس إلى تحقيق الربح وضمان الإستمرارية، ما يجعله في بحث دائم ومستمر على كيفيات وتقنيات توسيع الإنتاج بأقل التكاليف وأكثر جودة، حتى يرقى إلى مستوى رغبات الأسواق الداخلية والخارجية على حد سواء.
- **برامج الإصلاح الاقتصادي**: تعد برامج الإصلاح الاقتصادي محرك أساسي لعملية التنويع، ذلك أن استمرار تبني وانتهاج هذه البرامج – حيث ما تكون الحاجة إليها – سواء على الصعيد المالي، النقدي، التجارة الخارجية كلها آليات من شأنها دفع عملية التنويع الاقتصادي.
- **الاستثمار الأجنبي المباشر**: يعتبر هذا الأخير من أهم آليات التنويع الاقتصادي، حيث أنه وفي ظل الظروف الاقتصادية الحالية أصبحت العديد من الدول – وبالأخص الدول النامية– في حالة ماسة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظرا لانخفاض المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية، كما أن البديل الآخر الخاص بالقروض الأجنبية أثبت عدم فعاليته نظرا للنتائج المترتبة عنه، وهكذا فإنه في ظل تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم التكاليف المرافقة للإقراض الخارجي، فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة تنحصر في العمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخلا مهما من مداخل النمو الاقتصادي وآلية من آليات التنويع، من خلال ما تقدمه للسوق المحلي كما الخارجي من منتجات، الأمر الذي يحد من اللجوء للاستيراد فضلا عن إنعاش الصادرات.
- **تنمية المهارات وتراكم رأس المال البشري**: إن تراكم رأس المال البشري هو العنصر الأهم والتحدي الأكبر في عملية التنمية وتنويع الاقتصادات كون التنمية لوحدها لا تكفي، ففي كثير من بلدان العالم الثالث يوجد قدر غير كاف من تنمية رأس المال البشري، بحيث لا يصل إلى الحد الأدنى من التراكم المطلوب لتحقيق عملية

[1] من المراجع التالية:
- حسين كشيتي، مرجع سابق، ص 189.
- شكوري سيدي محمد، **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي –دراسة حالة الاقتصاد الجزائري-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012، ص64.
- كمال روابنية، موسى باهي، مرجع سابق، ص147.

تنويع ناجحة، بالإضافة إلى ضعف التمكين بسبب تقلص الفرص في الاقتصاد وضعف دور القطاع الخاص في التنمية والتوظيف، تضخم القطاع العام وترهله وكثرة البطالة المقنعة فيه، الطلب على الريع والتنازع عليه، وانتشار الفساد وغيرها من المظاهر السلبية للاقتصاد الريعي، وعليه الأمر يتطلب وجود مهارات بشرية تتناسب مع احتياجات الاقتصاد وضرورة تدريبها وتعزيز مهاراتها.

- **تفعيل دور الحوكمة:** يعد الحكم الراشد عاملا مهما ومسبقا من أجل بناء بيئة ملائمة للتنويع الاقتصادي، وهذا يتطلب تخطيط ووضع سياسات من شأنها متابعة القطاعات الاقتصادية غير النفطية، وضمان تطورها في ظل بيئة تسمح لها بالمساهمة بفعالية في الاقتصاد الوطني.
- **التوجه الفعال لاستغلال مصادر الطاقة المتجددة:** يعتمد الاقتصاد الجديد على الطاقة الشمسية التي لا تنضب، وعلى المصادر المتجددة التي تنتج عن التحولات الطبيعية لهذا المصدر الطاقي، ومن بين هذه الطاقات نذكر الطاقة الكهرومائية، الطاقة الريحية، الطاقة الشمسية، الطاقة الحرارية الأرضية، طاقة الكتلة الحيوية.
- القيام باستخدام الإيردات النفطية في الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، لكن عدم قدرة هذه البلدان على ضبط نفقاتها لاسيما التحكم في الإنفاق الإستهلاكي مقابل تراجع مردود الإنفاق الإستثماري نسبيا، بالإضافة إلى عدم مرونة الإنفاق بقدر كبير تجاه التقلبات الدورية لأسعار النفط، كلها تنعكس على الأداء الاقتصادي وتذبذبه، وهكذا يمكن القول إن نجاح هذه الدول في استخدام الإيردات النفطية لا يعتمد على حجم تلك العوائد بقدر ما يعتمد على المؤسسات القائمة التي يمكن أن تتحكم في الإنفاق العام وتربط إستخدامه بتطوير قطاع الصناعة التحويلية الذي له القدرة على تحريك باقي القطاعات
- تنويع الاقتصاد وإعطاء الأهمية لتفعيل دور القطاع الصناعي، الفلاحي والسياحي كقطاعات رائدة في تنمية الاقتصاد الوطني، والعمل على تشجيع الصناعة الغذائية والتحويلية، مع ضرورة إشراك كافة المتعاملين الاقتصاديين للقطاع الخاص والعام وكذا الشراكة الأجنبية في حل الأزمة وتنويع الاقتصاد الوطني.
- تحرير القطاع المالي وتفعيله من خلال السماح بقيام بنوك إسلامية ومؤسسات تأمين إسلامية وفتح رأس مال المؤسسات العمومية.
- تقليص الإعتماد على قطاع المحروقات بالتوجه نحو الطاقات البديلة، حيث أن الجزائر تمتلك مخزون كبير من الطاقات المتجددة وهذا حسب التقارير السنوية لمنظمة الأوبك كاالطاقة الشمسية بالجنوب وطاقة الرياح وكذلك الطاقة النووية إذا اعتبرناها طاقة بديلة.

**الخلاصة:**

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي أي يعتمد على مداخيل البترول بنسبة 95%، وهذا ما يجعله معرض للصدمات السلبية مع كل انخفاض في أسعار البترول في الأسواق الدولية، وللقضاء على هذه التبعية لهذا المورد الناضب يجب على الجزائر تنويع مصادر دخلها، وبناء اقتصاد تنافسي يعتمد على الثروة الحقيقية من السلع والخدمات وليس على ريع النفط، ورغم المجهودات المبذولة من قبل السلطات الجزائرية إلا أن الجزائر تبقى تابعة بنسبة كبيرة جدا للنفط، وفي نفس الوقت تبقى مساهمة الموارد غير النفطية ضئيلة جدا حيث أنها لا تتعدى 6%.

حيث يكمن تنويع مصادر الدخل للدولة الجزائرية في تفعيل القطاع الصناعي التحويلي وتفعيل القطاع الزراعي مع الاهتمام بالقطاع السياحي على أن لا يعتمد على هذا القطاع بشكل منفرد، لتجنب المشاكل والمخاطر التي تصيب الاقتصاد في ظل اعتماده على مورد واحد، ويمكن الاسترشاد بالتجارب الدولية في مجال تنويع الاقتصاد كما هو الحال بالنسبة للتجربة النرويجية التي اتبعت سياسة الصناديق السيادية وتجنبت المشاكل التي تعرض لها الاقتصاد النرويجي في سبعينيات القرن الماضي.

# الخاتمـــــة

## الخاتمــة:

رغم التطورات القانونية التي عرفتها المالية العامة لا يزال النظام المالي الجزائري يعرف حدودا خاصة مواصلة اعتماد الميزانية العامة بالأساس على الجباية البترولية في تمويل نفقات الدولة من جهة، ونقص الشفافية في التسيير المالي من جهة أخرى، هذا ما يستدعي ضرورة تعويض هذا المورد تحسبا لانخفاض أسعاره أو زواله مستقبلا.

وهذا ما جعل الموازنة العامة في العصر الحالي ضرورة لابد منها لكل دولة من دول العالم، مهما كان نظامها، وتوجهاتها، فبدون الموازنة العامة يصعب تسيير الوزارات والمصالح والمؤسسات الحكومية تسييرا منتظما، وبدونها لا تستطيع الدولة القيام بوظائفها الموكلة لها وادارة اقتصادها الوطني، كما أن الموازنة العامة تعد المحرك الاساسي لإدارة جميع أعمال الدولة ونشاطاتها في جميع المجالات المختلفة على اختلاف أنواعها، ومع تعقد المعاملات الاقتصادية للدولة وتعاظم انشغالاتها وتشعب اهتماماتها أصبح من الضروري إعطاء اهتمام كبير وجدي لصياغة الموازنة العامة بما يكفل تحقيق الأهداف المرجوة في جميع المجالات.

كما يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد يعتمد على مداخيل البترول بنسبة 95%، وهذا ما يجعله معرض للصدمات السلبية مع كل انخفاض في أسعار البترول في الأسواق الدولية، وللقضاء على هذه التبعية لهذا المورد الناضب يجب على الجزائر تنويع مصادر دخلها، وبناء اقتصاد تنافسي يعتمد على الثروة الحقيقية من السلع والخدمات وليس على ريع النفط.

ولوجود العديد من التحديات التي تقف حائلا في طريق الاقتصاد الوطني يرجع بعض منها إلى تراكمات في الأخطاء والانحرافات التي أدت الى تعقيم حالة الاختلالات الهيكلية وعدم بلورة نظام اقتصادي سليم واضح المعالم مما أفقد الجزائر إمكانية وجود أفق استراتيجي بعيد المدى يمكن ان يتم السير في ضوئه لإحداث النهوض الاقتصادي ومن أجل المساهمة في النهوض بالاقتصاد الجزائري.

النتائج: من أهم النتائج التي توصلت إليها دراستنا أن:

01. الموازنة العامة هي أخطر وأهم عملية إدارية واقتصادية ومحاسبية وفنية وتخطيطية وتقنية، إذ أنها تحتوي على العناصر الأساسية لبناء وإدارة الدولة والاقتصاد الوطني وفقا لاعتبارات عدة منها الإيرادات العامة المتوفرة وطرق تحصيلها، درجة التنوع الإنتاجي في الاقتصاد، مقدار مرونة واستجابة الإيرادات العامة للصدمات المتنوعة الداخلية والخارجية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني.

02.تمثل الصادرات الطاقوية أكثر من 91 بالمائة من إجمالي الصادرات، كما تساهم الجباية البترولية بـ 51 بالمائة من إيرادات الدولة، وحوالي 22 بالمائة من الناتج المحلي الخام، وتوظف حوالي 02 بالمائة من اليد العاملة، ومنه الجزائر تعاني من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات.

03.لا بد من مراجعة الحكمة التقليدية القائلة بأن سعر النفط الخام تحكمه عوامل اقتصادية، معدل الإمدادات، حجم الاحتياطي، وحجم الطاقات البديلة المتاحة كالنفط الصخري، لتقترن بعوامل أخرى جيوسياسية أساسها متطلبات الأمن القومي لأهم لاعبي السوق، وهذا ما يعزز في الواقع الحاجة لدراسة وتحليل سوق النفط من منظور الاقتصاد السياسي الدولي.

04.من خلال الإحصائيات والتحليلات تبين مدى أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري إلى جانب مشاركته في التنمية الاقتصادية، كما أن الجزائر لم تسلم من الآثار المباشرة وغير المباشرة لهذا المورد الناضب.

05.تعد عوائد النفط المصدر الرئيسي إن لم يكن المصدر الوحيد لتمويل برامج التنمية والإنفاق الإستثماري الحكومي، وهذا جعله عرضة للصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط على المستوى العالمي، ومما لا شك فيه أن لتطورات أسعار النفط إنعكاسات واضحة على الإيرادات النفطية فإرتفاع أسعار النفط يؤدي إلى إرتفاع التدفقات النقدية والذي ينعكس في زيادة مقدرة السلطات المالية على التوسع في الإنفاق الأمر الذي يسهم في تحسن أداء النشاط الإقتصادي، هذا فضلاً عن أن إرتفاع أسعار النفط تنعكس إيجابا على أوضاع الموازنة العامة.

06.على الرغم من المجهودات التي تبذلها الحكومة الجزائرية في تقليص التبعية لقطاع المحروقات، إلا أنها باءت بالفشل ولم تكلل بالنجاح المنشود ولم تحقق النتائج المرجوة، ويبقى البترول والغاز الطبيعي يتصدران أهم مبيعات الجزائر نحو العالم الخارجي، وتبقى الصادرات خارج المحروقات مهمشة حيث أن نسب مساهمة الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الحقيقي تبقى جد ضئيلة في فترة الدراسة حيث لا تتعدى هذه النسب 6%.

07.خلصت الدراسة إلى أن مسألة التنويع الاقتصادي في الجزائر تبقى مرهونة بتجاوز التحديات التي تقف أمام تنويع الاقتصاد، من خلال تبني استراتيجية بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي بالجزائر، تضمن التخلص من التبعية للموا رد النفطية.

08.أفضت الاضطرابات في أسواق النفط العالمية، بعد فورة الأسعار، إلى بروز أصوات تدعو إلى توظيف الطاقة النووية والفحم الحجري والغاز الطبيعي كبدائل للنفط، خصوصا في مجال توليد الطاقة الكهربائية في الدول الصناعية، إذ كان تأثير الارتفاع في أسعار النفط فيها محسوسا بدرجة كبيرة، وترتب عليه انخفاض معدلات النمو

الاقتصادي، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، لاسيما أن أغلبية الدول الصناعية كانت تمتاز بارتفاع كبير في درجة كثافة الطاقة، أي عدد وحدات الطاقة اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج المحلي الإجمالي.

على ضوء ما سبق يمكن تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية:

01. العمل على وقف تداعيات الظاهرة الريعية وتغلغلها في آليات عمل الاقتصاد الجزائري، وتحويل مفعوم لعنة المورد إلى مفهوم نعمة المورد، ويأتي ذلك من خلال معالجة جانب الإيرادات العامة وتعظيم القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي من خلال محاولة بناء متغيرات مستقلة أخرى تعزز الإيرادات التنموية لاسيما متغير الضرائب، بالإضافة إلى محاولة الاستفادة من عوائد ريع المورد الناضب في تطوير البدائل من الأنشطة الاقتصادية وتعزيز مسار التنويع الإنتاجي في الجزائر.

02. العمل على الإصلاح الاقتصادي لتعزيز تنوع مصادر الدخل في ظل التعامل مع قضية تطوير القطاعات غير النفطية باعتبارها أولوية إستراتيجية لبناء اقتصاد متنوع ومستدام ذو قيمة مضافة، والتوجه نحو الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد المالية وترشيد الإنفاق الحكومي بشكل جاد وفعال مع ضرورة العمل على محاربة التبذير والفساد.

03. تفعيل دور القطاع الخاص، وتحفيزه وإشراكه في عملية التنمية، وذلك بدعم ومرافقة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة العاملة في القطاع الإنتاجي.

04. توفير مناخ كفيل بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما تحمل في طياتها من آثار تعود بالنفع على الاقتصاد.

05. تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف قطاعاتها ( صناعية، زراعية، خدماتية...) لما لها ور في تحقيق التنويع وبالتالي التنمية.

06. تعزيز مبدأ دعم الدولة للقطاع الزراعي من خلال تفعيل سياسة زراعية مستدامة ويتم ذلك بالتركيز على العوامل التالية: بعث الاستثمار، التمويل الزراعي، تعزيز القدرات البشرية، إرساء نظام معلوماتي، التأمين الزراعي، دون إغفال دعم طبقة صغار المزارعين وسكان الأرياف والمشاتي لتحسين دخل الأسر الزراعية.

07. تبني استراتيجية طموحة وواضحة المعالم لتحقيق هدف التنويع ترتكز على توافر إدارة حكومية سليمة ونزيهة وعلى درجة عالية من الكفاءة، والتركيز على الإنسان كمصدر للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

08. بالرغم من تعاقب كثير من السياسات الزراعية منذ الاستقلال، زيادة على الدعم القوي للدولة للقطاع الزراعي منذ بداية الألفية الثالثة لكن يظل القطاع الزراعي بعيد عن المستوى المرغوب فيه.

# قائمة المراجع

# قائمة المراجع:

## I. المراجع باللغة العربية:

### ➢ الكتب:


1. جمال لعمارة، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، القاهرة :دار الفجر للنشر،2004 .

2. حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، ط 07، 2016.

3. حمد بن محمد آل الشيخ، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية**، العكيبان، الرياض، 2007، ط 01.

4. حمدي بن محمد بن صالح، **توازن الموازنة العامة –دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والوضعي–**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط01، 2013.

5. خالد أحمد المشهداني، نبيل إبراهيم الطاني، **مدخل إلى المالية العامة**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

6. خالد أمين عبد الله، **محاسبة النفط**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2001.

7. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس الماليـة العامـة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط05، 2018.

8. خضير عباس النداوي، ريام علي حسين، **الإكتشافات النفطية الجديدة في الأمريكتين وتأثيرها على أسعار النفط العالمية بعد 2005**، دار دجلة للنشر والتوزيع، الأردن، ط01، 2018.

9. زاد عبد الرحمان الهيني، مجيد عبد اللطيف الخشابي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

10. سارة حسين منيمنة، **جغرافية الموارد والإنتاج**،دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992.

11. سعيد العزيز وطبان، **الإقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830–1985**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1992

12. سعيد خليفة حمودي، **أساسيات إنتج الطاقة –البترول، الكهرباء، الغاز–**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، ط01، 2016.

13. سعيد عبد العزيز عتمان، **مقدمة في الإقتصاد العام (مالية عامة) مدخل تحليلي معاصر**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

14. سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة–مدخل تحليل معاصر**–، الدار الجامعية، لبنان، 2008.

15. الطاهر الزيتوني، **التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الإقتصادي العالمي**، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 132، 2010، الكويت.

16. عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، **المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها –دراسة مقارنة–**، المكتب الجامعي الحديث، 2015.

17. عبد المطلب عبد المجيد، إقتصاديات البترول والسياسات السعرية البترولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2015.

18. عدنان حسين الخياط، مهدي سهر الجبوري، واثق على الموسوي، **اقتصاديات الموازنة العامة**، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط01، 2016.

19. علي لطفي،" **المالية العامة، دراسة تحليلية**"، مكتبة عين شمس، مصر،1995 .

20. عناية غازي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار البيارق، الأردن،1998 .

21. لحسن دردوري، لقليطي الأخضر، **أساسيات المالية العامة**، دار حميثرا للنشر، مصر، ط01، 2019.

22. لعمارة جمال، **أساسيات الموازنة العامة للدولة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط01، 2004.

23. محمد أحمد الدوري، **محاضرة في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، عنابة، الجزائر، 1983.

24. محمد الصغير بعلي،" **المالية العامة**"، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر،2003 .

25. محمد جابر، **شفافية الموازنة العامة –الضرورة الإقتصادية الغائبة عن الواقع المصري–**، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، القاهرة، ط 01، 2014.

26. محمد حسين الوادي، زكريا أحمد العزام، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2008.

27. محمد خالد المهايني، **محاضرات في المالية العامة**، المعهد الوطني للإدارة العامة، 2013.

28. محمد خميس الزوكي، **جغرافية الطاقة**، دار المعرفة الجامعية، 2001، الإسكندرية.

29. محمد خيتاوي، **الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية**، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2010.

30. محمد عجلان، **البترول والعرب**، دار الفرابي، بيروت،

31. محمد ماضي، كمال ديب، **اقتصاديات الطاقة النابضة والمتجددة**، دار النشر الجامعي الجديد، 2017، تلمسان-الجزائر.

32. مصطفى الفار، **الإدارة المالية العامة**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008.

33. نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **شفافية الموازنة العامة للدولة**، مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، طنطا، العدد 30، الجزء 03، 2015.

34. نواف رومي، **منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، ط01، 2000.

35. يلس شاوش بشير، **المالية العامة (المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري)**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 02، 2017.

## ➢ أطروحات الدكتوراه:

1. حسين كشيتي، **دراسة اقتصادية لأثر تقلبات أسعار النفط على إعداد برامج الموازنة العامة للدولة – حالة الجزائر–**، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019/2018.

2. دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 341

3. سعد الله داود، **الجزائر بين إشكاليات أسواق النفط والانتقال لاقتصاد الطاقة المتجددة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2016/2015.

4. شباب سهام، **تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة –دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر (2016–1980)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة أبي كر بلقايد، تلمسان، 2018-2019، ص 159.

5. شكوري سيدي محمد، **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي –دراسة حالة الاقتصاد الجزائري–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012، ص64.

6. عية عبد الرحمن، **انعكاسات تقلبات أسعار النفط على قرارات السياسة الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2015.

7. لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة–دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013.

8. ماضي محمد، **تذبذبات أسعار النفط وتأثيراتها على اقتصاديات دول الأوبك**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03.

## ➢ الملتقيات:

1. ابراهيم بن عبد العزيز المهنا، **التطورات الحديثة والمستقبلية في أسواق البترول العالمية، الملتقي العشرين لأساسيات صناعة النفط والغاز**، المنظمة العربية المصدرة للنفط (الأوبك)، الكويت، 25 مارس 2008.

2. بلقلة ابراهيم، **واقع التنويع الإقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط ومتطلبات تفعيله**، الأكاديمية العربية المفتوحة من الدنمارك، ص 57–58.

3. راهم فريد، بوركاب نبيل، **مداخلة بعنوان انهيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج**، المؤتمر الأول بعنوان السياسات الاستخدماتية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 07–08 أفريل 2015.

4. محمد خالد المهايني، **محاضرات في المالية العامة**، المعهد الوطني للإدارة العامة، 2013.

5. يسرى أبو العلا وآخرون، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، جامعة بنها، كلية الحقوق، مركز التعليم المفتوح.

## ➢ المجلات:

**1.** بلمقدم مصطفى وآخرون، **الغاز الطبيعي في الجزائر: آفاق واعدة وتحديات**، مجلة التنظيم والعمل، العدد 04. جوان 2013.

2. بلوافي عبد المالك، حاكمي بوحفص، **تقلبات أسعار البترول وإنعكاساتها على الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000–2016**، مجلة التكامل الإقتصادي، المجلد 05، العدد 02، 2017.

3. بن يبا محمد، بن العارية حسين، **دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على حجم النفقات الضريبية في الجزائر**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 01 ، 2020.

4. البنك الدولي، **أسعار النفط إلى أين**، الموجز الإقتصادي الفصلي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، العدد 07، جويلية 2016.

5. بوبكر أمال، **دور الشفافية في تحقيق الميزانية المفتوحة في الجزائر**، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 13، العدد 03، 2021.

6. تركي حسن حمش، **ملامح تطور تقنيات حفر آبار البترول**، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، العدد 126، الكويت، 2008.

## ➢ التقارير والنشرات:

7. جاب الله مصطفى، **تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيد الموازنة العامة، وميزان المدفوعات حالة الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 01 ،العدد التاسع، جامعة الوادي، جوان 2016.

8. جمال جعفري، العجال عدالة، **القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي – دراسة قياسية تحليلية للفترة 2000–2015**، مجلة دفاتر اقتصادي، 2018.

9. جمال لعمارة، **تطور فكر ومفهوم الموازنة العامة للدولة**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة العدد الأول، نوفمبر 2001.

10. حداب محي الدين، **ترشيد الإنفاق العام كدعامة للتنويع الإقتصادي في الجزائر في ظل الأزمة النفطية الراهنة**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية العدد السادس، 2017.

11. عصام بن الشيخ، **قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971**، دفاتر السياسة والقانون، العدد 6، جانفي 2011.

12. عنترة برباش، محمد خليل بوحلايس، **قراءة تحليلية لتطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 1990–2017**، مجلة الآفاق الدراسية الإقتصادية، جامعة العربي تبسي، تبسة، العدد الخامس،2018.

13. فوزان عبد الرحمن الهيثي، **التنويع الإقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، الواقع الراهن والإستراتيجية المطلوبة**، مجلة الآفاق الإقتصادية، المجلد 24، العدد 94، لإمارات العربية المتحدة، 2003.

14. مجلخ سليم، وليد بشيشي، **تأثير تقلبات أسعار البترول على الإيرادات العامة في الجزائر –دراسة تحليلية خلال الفترة 2004–2015**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، 2018.

1. مكتب العمل الدولي، جنيف، **Oil and Natural Gas**، ترجمة منظمة العمل العربية، المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية، دمشق، 2010.

2. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، التقرير الإحصائي السنوي 2019.

3. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول 'أوابك'، **تقرير الأمين العام السنوي 2017 الرابع والأربعون**.

15. موسى باهي، كمال روابنية، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية –حالة البلدان العربية المصدرة للنفط–**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 05، ديسمبر 2016.

16. نادية العقون، أسماء مخاليف، **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة تحليلية قياسية للفترة 1986–2017–**، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد 01، ديسمبر 2018.

17. نبيل مهدي الجنابي، كري سالم حسين، **العلاقة بين أسعار النفط الخام وشعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك والسببية**، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 2011، العدد 04، 2011.

18. نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **شفافية الموازنة العامة للدولة**، مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، طنطا، العدد 30، الجزء 03، 2015.

19. هاجر العايب، رابح زغوني، **طفرة النفط الصخري الأمريكي وتقلبات سوق النفط: تحليل من منظور الاقتصاد السياسي الدولي**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 08، العدد01، 2021.

## ➢ القوانين والأوامر:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 90–21، المؤرخ في 15–08–1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية (المادة 03)، الجريدة الرسمية عدد 35، الصادرة بتاريخ 15–08–1990.

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الاقتصاد، قانون رقم 90–21 مؤرخ في 15 أوت 1990 يتعلق بالمحاسبة العمومية.

3. القانون 91–31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1991 المعدل والمتمم للقانون رقم 86–14، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 63 الصادر بتاريخ 07 ديسمبر 1991.

4. القانون رقم 86–14 المؤرخ في 19 أوت 1986 والمتعلق بأعمال البحث والتنقيب عن المحروقات واستغلالها ونقاها بالأنابيب، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 35 الصادر 27 أوت 1986.

5. المادة 10 من قانون 2000/02 المؤرخ في 27 جوان 2000 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000، الجريدة الرسمية للديمقراطية الشعبية، العدد 37، الصادر بتاريخ 28 جوان 2000، ص 7.

6. المادة 06،11، 24 من القانون 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 والمتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، عدد 28، الصادرة بتاريخ 10 جويلية 1984.

7. المادة 25 من الأمر 06-04 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006، الجريدة الرسمية للديمقراطية الشعبية، العدد 47، الصادر بتاريخ 19 جوان 2006، ص 8.

8. المادة 66 من القانون 03-22 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003، المتضمن قانون المالية لسنة 2004، الجريدة الرسمية للديمقراطية الشعبية، العدد 83، الصادر بتاريخ 29ديسمبر 2003، ص28.

9. القانون العضوي رقم 18 -15 مؤرخ في 2سبتمبر سنة 2018، المتعلق بقوانين المالية. (الجريدة الرسمية رقم 53 الصادرة في 2سبتمبر سنة 2018)

## ➢مواقع الأنترنيت:

1. لهب عطا عبد الوهاب، التطور التاريخي لأسواق النفط العالمية LE 22/07/2018 19:21

http://www.alghad.com/articles/

2. التوقعات للأسواق النفط على المدى البعيد، سلسلة سامبا، سبتمبر 2008، ص5.

www.samba.com LE 23/07/2018 15:49

3. مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أسعار النفط العالمية منذ 1960 وتوقعات إلى 2025، 01 جويلية 2017، من الموقع:

http://rawabetcenter.com/archives/48581 le 08/07/2018 a 16:33

4. موسوعة مقاتل في الصحراء، البترول وتأثيره في اقتصاديات الدول، من موقع:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/Petrol/index.htm

## II. المراجع باللغة الإنجليزية:

### ➢ الكتب:


1. king hubbert, **nuclear energy and the fossile fuels**, drillig and productin practice, texas, 1956.
2. Mabro, R. (1984), **On Oil Price Concepts**", WPM3, Oxford Oxford Institute for Energy Studies.
3. Mabro, R. et al (ed.) (1986), **The Market for North Sea Oil**, Oxford: Oxford University Press.
4. Piere Lalumiere, **Finances publiques.** Paris : Ed Armand colin, 1973.
5. Comite professionnel du pétrole, pétrole 2011, édition CPDP, paris.


### ➢ الملتقيات:


1. De monicault Frédérique et node-langois fabrice, **chute du brut : les compagnies pétrolières réduisent déjà la voilure** : in la figaro, date du lundi 15 décembre 2014.
2. Fesharaki, F. and Hassaan Vahidy (2001**), Middle East Crude Oil Trade and Formula Pricing**, Middle East Economic Survey – MEES, 44, October.
3. Olivire Riebel " l'OPEC: **une organisation face a ses défis pétrole et technique**, association française de technicien et professionnels du pétrole, N418, paris, janvier/février 1999.


### ➢ المجلات:


1. Belkacem bouzana, **le contentieux des hydrocarbures entre l'Algérie et les sociétés étrangères** ,OPU PUBLISUD, Alger
2. Nasser h. alaedy**, production of fuel and other petroleum products**, 2009.
3. Oil and gaz production hand book, **an introduction to oil and gaz production**, havard devold, ABBATPA OIL and GAZ 2006.

**الملخص:**

حاولنا من خلال دراستنا تسليط الضوء على التأثيرات الناجمة عن التغيرات المفاجئة في أسعار المحروقات على هيكل الموازنة العامة في الجزائر، وتوصلنا من خلال دراستنا إلى أن الصادرات الطاقوية تمثل أكثر من 91 بالمائة من إجمالي الصادرات، كما تساهم الجباية البترولية بـ 51 بالمائة من إيرادات الدولة، وحوالي 22 بالمائة من الناتج المحلي الخام وبقيت الصادرات خارج المحروقات مهمشة حيث أن نسب مساهمة الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الحقيقي تبقى جد ضئيلة ولا تتعدى نسبة 6% وهذا ما يؤكد بأن الجزائر تعاني من التبعية لقطاع المحروقات، ومن أجل الخروج من التبعية لهذا المورد المحفوف بالمخاطر يجب العمل على إصلاح الاقتصاد الحقيقي عن طريق تعزيز تنوع مصادر الدخل في ظل التعامل مع قضية تطوير القطاعات غير النفطية باعتبارها أولوية إستراتيجية لبناء اقتصاد متنوع ومستدام ذو قيمة مضافة.

ومنه مسألة التنويع الاقتصادي في الجزائر تبقى مرهونة بتجاوز التحديات التي تقف أمام تنويع الاقتصاد، من خلال تبني استراتيجية بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي بالجزائر، تضمن التخلص من التبعية للموارد النفطية.

**الكلمات المفتاحية:** الموازنة العامة، المحروقات، النفط، الجباية البترولية، الجزائر.

**Résumé :**

Durant notre étude, on a mis l'accent sur les effets des changements exorbitants des prix des produits hydrocarbures sur la structure du budget général en Algérie, de ce fait, on a constaté que les exportations d'énergie représentent plus de 91% des exportations totales du pays, ainsi la fiscalité pétrolière y contribue de 51%. Et environ 22% du produit intérieur brut, et les exportations hors hydrocarbures sont restées marginalisées, car la contribution de l'agriculture et de l'industrie au PIB réel restent très faibles et ne dépassent pas 6%, Cela confirme que l'Algérie souffre d'une dépendance vis-à-vis du secteur des hydrocarbures. Pour se libérer de la dépendance de cette ressource épuisable, il est indispensable d'œuvrer à la réforme de l'économie réelle en renforçant la diversité des sources de revenus à la lumière du traitement de la question du développement des secteurs non pétroliers comme une priorité stratégique pour la construction d'une économie diversifiée et durable à valeur ajoutée.

De ce fait, la variation économique en Algérie est devant un grand défi sur le quel adapter une structure efficace pour la variété économique en Algérie et qui garantie de l'indépendance des produits hydrocarbures.

**Mots-clés:** Le budget général, Hydrocarbures, Pétrole, La fiscalité pétrolière, Algérie.

**Abstract:**

We try through our study to focus on the influence derived from the sudden changes of the hydrocarbons prices on the process of the Algerian general budget equilibrium, So we reached throughout our study that the hydrocarbon exports represent 91% of the entire Algerian exports, the participation of the hydrocarbons taxes attend 51% of the public founds, and 22% of the local productions out of oil exports.

The amount of agriculture and industry from the real local productions represent 6%, this confirms that Algeria is threatened by the entire dependence on the revenue from hydrocarbons. To get out of this dependence Algeria should diversify its economic resources out of the fields of hydrocarbons. Therefore it should establish on real strategic diversity in the fields of agriculture industry and others, so as to build a permanent economy on the long-term and get rid of the hydrocarbons dependence.

To close up, the issue of iconomic diversification in Algeria remains dependent on overcoming the challenges that stand in the way of diversifying the economy by adopting a long-term strategy for Algerian economic diversification. And this guarantees getting rid of the over dependence on oil resources.

**Keywords:** the general budget, hydrocarbons, oil, oil levies, Algeria.